الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أُطروحة دكتوراه في اختصاص العلوم السياسية

أزمة الدولة في العالم العربي:
دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان

أعدها ودافع عنها:
هاني محمود عبد موسى

تحت إشراف:
د. إبراهيم الرفاعي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: حافظ بن صالح	رئيساً
الأستاذ: إبراهيم الرفاعي	مؤطراً
الأستاذة: ريم عباس	عضواً
الأستاذة: أسماء نويرة	عضواً
الأستاذ: محمد شفيق صرصار	عضواً

السنة الجامعية: 2017-2018

"إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الأُطروحة لا تُعبر عن موقف كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، بل هي خاصة بصاحبها".

الإهداء

إلى ربوعها الغنّاء ومروجها الخضراء وزيتونها اليانع وأشجارها الغضة ومدنها الفتية، إلى كل ذرة تراب فيكِ يا **فلسطين** أُهدي هذه الأطروحة.

إلى من تروي المحبة بودهم ظمأها وتسمو الكلمات بعزهم معانيها وتزين الجمل بشوقهم غزْلها، إلى الأهل الكرام أهدي هذا العمل المتواضع، وأخصُ بالذكر أُمي وأبي العزيزين.

الشكر

معلمي الفاضل، ذي العطاء الذي لا ينضب والهمةِ التي لا تستكين

إلا بإيصال رسالته على الوجه الأكمل،

الأستاذ الدكتور إبراهيم الرفاعي

مع جزيل الشكر وعظيم العرفان.

كما أزجي إليكم من الشكرِ أجزله ومن التقدير أعظمه، أساتذتي

أعضاء لجنة النقاش الأفاضل.

ولا أنسى أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية– جامعة بيرزيت،

من جدّوا واجتهدوا حرصاً على بزوغ فجر هذه الأطروحة إلى عالم النور

ونجاحي في إكمال دراستي، أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان.

فهرس مختصر

المقدمة 1

الجزء الأول: هيمنة التشابه في المفاعيل الخارجية المُؤَسِّسَة لأزمة الدولة في الحالتين 42

الفصل الأول: تصميم مأزوم للنشأة ماس بمستقبل سيادة الدولة 44

الفصل الثاني: امتدادات للنشأة مُهددة لسيادة الدولة 85

الجزء الثاني: تشابه مهيمن لإستمرارية المفاعيل الداخلية في إدامة أزمة الدولة في الحالتين 190

الفصل الأول: مفاعيل سياسية غير معقلنة مُهددة لسيادة الدولة 191

الفصل الثاني: مفاعيل اقتصادية واجتماعية مضطربة مفككة لسيادة الدولة 255

الخاتمة العامة 325

المقدمة

ارتبطت نشأة الدولة العربية القطرية "الوطنية" بالأزمة، ومع تطور الدولة تطورت أيضاً عناصر هذه الأزمة بدلاً من تجاوزها، وتُعد حالة العراق وحالة السودان من أبرز ما يُمكن أن يعكس هذه الأزمة نظراً لتفاقمها في كلتا الحالتين إلى درجة انعكاسها المباشر والجلي على سيادة كل منها، وتهديدها للإستقرار الإستراتيجي للدولتين، وذلك بالرغم من كون هذين البلدين من أقدم وأكبر دول المنطقة العربية وأعرقها. وتُسلط الدراسة الضوء على الحالتين السابقتين كدولتين حديثتين منذ سقوط الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني الذي تلاه، وما خلّفه ذلك الاحتلال من آثار وتداعيات. كما تتناول الدراسة عدداً من الأزمات التي تعاني منها الدولتان، ومن أهمها: أزمة النشأة التي تزامنت مع غياب الوعي السياسي والمجتمعي فيما يخص بناء الدولة، بالإضافة إلى أن إشكاليات النشأة كان لها تداعيات مباشرة على قضايا هامة مثل الهوية والمواطنة. أما المستوى الثاني من الأزمات فهي تلك التي برزت في مرحلة ما بعد نشوء الدولة ومنها البناء المؤسسي للدولة، (عقد اجتماعي وسياسي، فصل سلطات، سيادة قانون، مجتمع مدني، معارضة)، وإهمال التنمية الاقتصادية من قبلها، واعتمادها على القمع في معالجة قصورها عبر استخدام الجيش والأجهزة الأمنية.

لم يتأصل مفهوم الدولة في العراق والسودان بعد، كما في بقية الدول العربية، في الوعي والممارسة العملية على غرار التأصيل الذي حدث للمفهوم في أوروبا بعد عصر النهضة والثورة الفرنسية. فلا يوجد إلى حد كبير تفاعل في الوعي بين النخب السياسية والمجتمع والمثقفين مع مفهوم الدولة. فالنخب السياسية تُريد بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، والوعي المجتمعي غائب بسبب التخلف الموروث

تاريخياً، ودور المثقفين مفتوح أو مقنن من قبل السلطة السياسية. ولم تجرِ محاولات جدّية من قبل السلطة لصقل الوعي المجتمعي، ونقله إلى حالة متقدمة وعصرية ورشيدة[1].

ظهرت الدولة القطرية (الوطنية) العربية، ومن ضمنها الدولة العراقية والسودانية، نتيجةً لظاهرة الانتشار الثقافي التي دفعت إلى انتقال عدوى الدولة من المركز إلى الأطراف، لا بل إسقاطها إما عبر سياسة القوة المتمثلة في الظاهرة الاستعمارية العنيفة أو عبر سياسة الاختيار التي جرت تحت وطأة الضغط الخارجي أو من خلال الاستنساخ أو المحاكاة[2]. لذلك، فإن عملية الاستيراد القسرية أو الاختيارية من قبل العالم النامي للدولة وفقاً للنمط أو النموذج الغربي حال دون خلق كيانات دولتية راسخة وقادرة على أداء وظائف الدولة وتحديد أهدافها بما ينسجم مع أهداف وتطلعات المجتمعات والأفراد في الدولة. هذا بدوره أضعف شرعية الدولة التي تعتقد بحقها في ممارسة السلطة على الأرض.

إن الدراسة الدقيقة لهذا الموضوع تقتضي إبتداءً ضبطاً دقيقاً للمفاهيم (I)، ومن ثُم تَوضيحَاً لأَهمية الموضوع وأَهدافه التي مِنْ أَجلِها أُعدت هذه الدراسة (II)، ثم تحديد مجالات الدراسة الزماني والمكاني (III)، وصولاً إلى موجهات الضبط المنهجي(VI).

I. تحديد المفاهيم

تقتضي دراسة موضوع أزمة الدولة تحديداً دقيقاً للمفاهيم. وعليه، سيتم تخصيص مساحة خاصة في هذه المقدمة لتقديم تعريفات لبعض المفاهيم التي ستستخدمها هذه الدراسة، وهذه المفاهيم تقسم إلى مفاهيم أساسية (أ) ومفاهيم ذات صلة (ب)، وذلك على النحو التالي:

[1] محمد جابر الأنصاري، "الوعي الملتبس بالدولة القطرية: جذوره في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي – الإسلامي"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 173، 1993): ص 38 – 40.

[2] نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 27– 28.

أ. مفاهيم أساسية

1. الأزمة[3]:

يُعرف محسن الخضري الأزمة بمفهومها العام بأنها "موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسره) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطره عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية"[4].

أما علي الرويلي فيرى أن الأزمة تعبر عن حالة صعبة تعيشها الدول والمجتمعات، تُصاب بها نتيجةً لعوامل إما داخلية وإما خارجية أو مجتمعةً، تتسبب في تهديد وحدتها وبقائها وتماسكها. وهذه الحالة لا تقتصر فقط على الشأن السياسي وإنما قد تصيب الشأن الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري. فمن الناحية السياسية قد تواجه الدولة ظاهرة التشقق والشرذمة، مما يُثير القلاقل وعدم الاستقرار والاضطرابات بين مكوناتها وشرائحها المختلفة، وهو ما قد يجلب تدّخلات خارجية إقليمية أو دولية كما حدث في السودان وفي العراق[5]. لذلك، فالأزمة ليست حيثية أو ظاهرة معينة إنما هي اجتماع لعدد من الظواهر أو المشاكل التي انتجت الوضع المأزوم اليوم في كل من العراق والسودان. فالحاضر المضطرب هو نتاج تأزم عاشته كلا الحالتين.

---

[3] يجدر الإشارة أنه لا يُوجد مفهوم جامع مانع للأزمة، ولكن يختلف هذا المفهوم بإختلاف الحقل الذي يُراد تعريف الأزمة بشأنه. فمفهوم الأزمة له مدلول من الناحية الاقتصادية يختلف عن مدلوله من الناحية السياسية وغيرها. انظر: مريم مخلوف، "مفهوم الأزمة الدولية"، الموسوعة السياسية (2017)، بتاريخ: 24-2-2018،
http://political-encyclopedia.org/2017/06/09/مفهوم-الأزمة-الدولية/

[4] نقلاً عن مشعان الشاطري، "مفهوم الأزمة: خصائصها ومراحل نشوئها"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (18-6-2011)، ف: 6. بتاريخ: 24-2-2018،
https://hrdiscussion.com/hr32773.html

[5] علي بن هلهول الرويلي، "الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب قسم البرامج الخاصة (2011): ص 1، 3، 15. بتاريخ 22-4-2015،
http://nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/Seminars002/acss_26042003/Documents/1.pdf

قد تتطور الأزمة التي تعصف بالدولة بشكل عام وتتحول إلى صراع يأخذ أشكالاً ومستويات متعددة تتفاوت في تأثيرها وخطورتها، فقد يبدأ الصراع على السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو إدارية أو أمنية، وهذا المستوى الأول لا يُشكل خطورة على الدولة وأركانها. لكن قد يتطور الصراع في حال استمراره ليصبح على الحكومة نفسها، وهذا المستوى أكثر تقدماً وخطورة من الصراع الذي يجري على سياساتها، فمثلاً ما يجري اليوم في سوريا قد يندرج في إطار الصراع على الحكومة. أما المستوى الثالث فهو صراع حول طبيعة النظام السياسي ما إذا كان اشتراكياً أم ليبرالياً، أو ذا طابع ديني أم علماني، فمثلاً ما ظهر في السودان في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من إشكالية حول هوية النظام السياسي وتوجهاته، وذلك عندما تحالف نظاما الرئيسين جعفر النميري وعمر البشير العسكريين مع من يحملون فكراً إسلامياً، وهذا المستوى من الصراع يُعد أكثر عمقاً وخطورة من المستويين السابقين. في حين أن المستوى الأخير للصراع هو الذي يمتد ليشمل الإطار السياسي الرئيسي المتمثل في الدولة وأركانها، وهو أكثر خطورة وتأثيراً من المستويات السابقة، وهذا ما جرى في اليمن والسودان، وما زال يجري في الوقت الراهن في العراق[6].

2. الدولة:

تعدد الدارسون لمفهوم الدولة، وهذا التعدد نابعٌ من تعدد المدارس الفكرية سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو قانونية. فالدولة بالنسبة لأفلاطون هي اختراع بشري، بمعنى أنها لم تنشأ طبيعياً

[6] تم تطوير فكرة تحول الأزمة إلى صراع يأخذ أشكالاً ومستوياتٍ متعددةً من النقاشات التي أجراها مجموعة من الكتاب والباحثين وهم: عمرو حمزاوي، (تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين)، ومصطفى كامل السيد في رده على طرح حمزاوي، أما الكاتب الثالث فهو عادل مجاهد الشرجبي، (أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن). للمزيد انظر: عادل مجاهد الشرجبي، محرر، أزمة الدولة في الوطن العربي (بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيفي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، 2011)، ص 97- 110، 122- 123، 150- 159.

وانسيابيا وتلقائياً، وإنما نشأت بطريقة صناعية، وذلك لعدم تمّكن الأفراد من تلبية نواقصهم واحتياجاتهم الاقتصادية والأمنية والتنظيمية، والأهم من ذلك هو بحث الأفراد عن العدالة (العدالة وفقاً لأفلاطون تقتصر فقط على طبقة المواطنين ولا تشمل المُقيمين الأجانب والعبيد) التي تعتبر السر وراء نشوء الدولة، ومصدر السعادة والرقي[7].

كان مفهوم الدولة عند أرسطو مغايراً تماماً لمفهوم أفلاطون، فأرسطو نفى ورفض مسألة الاختراع والصناعة البشرية للدولة. واعتبر أن نشأتها كانت انسيابية وتلقائية وطبيعية بعيداً عن تدخل الأفراد، بمعنى أنها تُشّكل قمة التطور البشري الذي يبدأ بأصغر وحدة اجتماعية وهي الأسرة، ويتدرج حتى بلوغ الوحدة الاجتماعية الأكبر وهي الدولة. وتتسم الدولة عند أرسطو بأنها تحتكم إلى العقلانية في أداء وظائفها، أي أنها تحتكم إلى الدستور الذي يُشّكل عماد قوتها وبقائها ونجاحها، وعدم الامتثال له يُسبب انهيارها واضمحلالها[8]. أما ابن خلدون فاعتبر أن الدولة التي وصفها بـ "الملك" قد نشأت بشكل انسيابي طبيعي، وأساس ذلك هو ظاهرتا العمران والعصبية، وهذه الأخيرة تعتبر قوة محركة للجماعة أو القبيلة ومنظمة لها، وترتبط الدولة بالدين ارتباطاً وثيقاً، وسبب ذلك هو العصبية أيضاً[9].

بينما رأى أبو الحسن الماوردي أن الدولة نشأت بسبب حالة الضعف والعجز التي يتصف بها الإنسان الذي لا يستطيع تلبية احتياجاته بمعزل عن الآخرين أو منفرداً، وإنما من خلال اتصاله وتشاركه مع بيئته الاجتماعية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى نشوء الدولة التي لها مقومات وأركان عديدة يجب توفرها حتى يتحقق معناها السياسي وفقاً للماوردي: أولاً، اتباع الدولة للدين الإسلامي وابتعادها عن المزاجية والأهواء الشخصية. ثانياً، وجود حاكم أو مسؤول يتمتع بقدر كافٍ من القوة، ويحكم بالعدل، وينصف

[7] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 66- 70.

[8] حسن نافعة، مبادئ علم السياسية، ص 70-75، المرجع نفسه.

[9] إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999)، ص 68- 71.

المظلوم ويعاقب الظالم. ثالثاً، تحقيق العدالة التي تعتبر قيمة أساسية عليا يجب الالتزام بها. رابعاً، أن توفر الدولة لمجتمعها الشعور بالأمن والاستقرار والطمأنينة، فلا معنى لكل الأركان السابقة بدون الأمن[10]. وبالتالي، فالمعنى السياسي للدولة عند الماوردي يتحقق بقيام الدولة بالوظائف التي حددها في المفهوم.

وبالانتقال إلى ميكافيللي، فإن مفهومه السياسي للدولة يختلف بشكل كبير عمن سبقه من المفكرين، فهو حلقة الوصل بين من سبقه من دارسين ومفكرين وبين من أتى بعده. فقد رفض ميكافيللي أن تكون الدولة وسيلة، وإنما اعتبرها غاية في حد ذاتها، وبالتالي حوّل الأهداف التي وظّفت الدولة لخدمتها سابقاً كالعدالة والأخلاق والدين إلى وسائل وأدوات لخدمة الدولة. فلا شيء يعلو فوق السياسة، والدولة تسمو على كل الجوانب الأخرى التي لم يُنكر أهميتها للدولة، وتأثيرها على المجتمع. لذلك، لم يعد للدولة حسب ميكافيللي معنى أخلاقي، لأنه أخرجها من هذا الإطار المثالي ووضعها في إطارها الواقعي. من جهة أخرى، كان ميكافيللي مدافعاً عن النظام الديمقراطي ومعجباً به، لكن لدول تكّونت واكتملت أركانها، وليس لدول تعيش حالة من الطغيان والتخبط والفوضى[11].

دافع جون لوك عن الدولة ذات الطابع المدني المقيدة بضوابط وحدود، التي نشأت بعقد اجتماعي بينها وبين المجتمع، والتي تعمل بما لا يُخالف القانون أو التعاقد الذي تم، والقائمة على أساس القبول والتراضي، والتي تقتصر وظيفتها الأساسية على تأمين السلامة لأفراد المجتمع، وتنظيم الحياة المجتمعية.

[10] أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، أدب الدنيا والدين (مصر: مطبعة محمد علي، 1954)، ص 106- 107، 110-119.

[11] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ص 136-138، مرجع سابق.

ولهذا، فإن نجاح الدولة مرهون برضى الشعب الذي يُقيّم عملها من فترة إلى أخرى، ويُحاسبها إن فعلت ما يُخالف التعاقد أو قامت بالتعسف عليه[12].

أما كارل ماركس، فالدولة في مفهومه مؤسسة تحكّم طبقة في طبقة أخرى، وهي ظاهرة اخترعت من قبل الطبقة البرجوازية بعد انهيار النظام الإقطاعي، وحلول نمط جديد وهو الإنتاج الصناعي، لزيادة نفوذها وقوتها، وتحكّمها في المجتمع والاقتصاد[13].

في سياق متصل، عرّف ماكس فيبر الدولة بأنها المنظمة التي تمتلك وحدها حق استخدام العنف المشرّع قانوناً على كامل ترابها وشعبها، وإذا فقدت هذا الحق تتحول إلى دولة فاشلة بالمفهوم الحديث اليوم. وهذا ينطبق على بعض الدول العربية التي فقدت احتكار العنف المشرع قانوناً لوجود جماعات وفئات أخرى تنازعها إياه، ومن ضمنها العراق[14].

يتجلى المفهوم الأكثر شيوعاً للدولة اليوم في أربعة أركان إذا ما توفّرت أصبح هناك دولة على الأقل من ناحية قانونية: أولاً، حيز جغرافي أو إقليم بغض النظر عن حجمه أو مساحته. ثانياً، أناس يرغبون في العيش معاً، بغض النظر عن حجمهم وكثافتهم السكانية. ثالثاً، حكومة أو سلطة يُقابلها الناس بالولاء. رابعاً، قدرة الحكومة على بسط سلطتها وسيطرتها داخلياً على كامل إقليمها وشعبها من جهة، وممارسة حريتها خارجياً وهو ما يحتاج إلى إصدار شهادة ميلاد لها تحصل عليها بعد الاعتراف بها من قبل الدول الأخرى والمؤسسات الدولية من جهة ثانية[15].

---

[12] حسن نافعة، مبادئ علم السياسية، ص 145- 147، المرجع نفسه.

[13] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ص 232- 233، المرجع نفسه.

[14] عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 58- 59.

[15] كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين (ترجمة حسام الدين خضور)، مبادئ العلاقات الدولية (دمشق: دار الفرقد، 2013)، ص 176.

تلتقي التعريفات السابقة في أن وجود الدولة، بغض النظر عما إذا كانت نشأتها طبيعية أم لا، مهم كإطار ناظم يستهدف الانتقال بالأفراد وبالمجتمع من حالة غياب النظام والاستقرار إلى حالة أخرى تتسم بالاستقرار والنظام والأمن، وبالتالي نقل المجتمع نحو التقدم والرقي والازدهار. ولكن المشكلة في العالم العربي أن الدولة القطرية (الوطنية) العربية لا تساوي الأمة، إذ تتسم الدولة الأمة بأن الشعب فيها يساوي الأمة، فالدولة الأمة نتاج لوجود تماثل أو تقاطع بين أفرادها في قضايا عديدة كاللغة أو التاريخ المشترك أو الدين أو الأصل أو الأمور السابقة مجتمعةً، مما يولد لديهم توجهاً للعيش المشترك في إطار دولة تجمعهم وتتوافق معهم، وتكون حاضنة لهم، وتتمتع بقدرة جيدة على ممارسة سيادتها الداخلية والخارجية[16]. وبجانب الخصائص المشار إليها آنفاً يوجد أيضاً العامل الاقتصادي الذي يصعب تجاهل أهميته في دفع الأفراد لإنشاء كيان يجمعهم. وعليه، قد تتعدد العوامل المنشئة للدولة الأمة فقد تكون تاريخية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو كلها مجتمعةً[17]. لا تكتمل العوامل السابقة إلا إذا توفر الشعور المشترك، والانتماء، والإرادة، والرغبة في العيش معاً، وذلك لخلق الهوية الجامعة، وهو ما يعتبر إشكالية قائمة في العالم العربي، حيث أن مفهوم الدولة لم يتوافق مع مفهوم الأمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يتماثل الشعب الفرنسي مع الأمة الفرنسية بينما الشعب العراقي أو الشعب السوداني لا يساوي الأمة العربية لأن الدولة لم تأتِ على مقاس الشعب ولم تستطع صهر الأفراد من أجل أن يتماثل الشعب مع الأمة كما حدث في أوروبا، وكل ذلك سببه أن الدولة أسقطت إسقاطاً بواسطة المستعمر[18].

---

[16] كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ص 178، 571، المرجع نفسه.

[17] كمال عبد اللطيف، العرب والحداثة السياسية (بيروت: دار الطليعة، 1997)، ص 61.

[18] للمزيد انظر: أندرو هيوود (ترجمة لبنى الريدي)، النظرية السياسية: مقدمة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 174- 180. وانظر: علي يوسف الشكري، الأنظمة السياسية المقارنة (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2003)، ص 28- 30.

فالأمة العربية تشكّلت منذ قرون طويلة بفعل تراكم مجموعة من العوامل عبر مراحل متعددة، لتُشكل مجتمعةً ما عرف قديماً، وما يعرف حديثاً بالأمة العربية. وهذه العوامل مهما تقدم بعضها على الآخر، ومهما تمتع بعضها بوزن أكبر من الآخر، إلا أنها تكاملت مع بعضها في خلق وتكوين الأمة العربية، لا بل حافظت عليها رغم ما تعرضت له من توافد وعبور حضارات وشعوب كثيرة عليها من أصول غير عربية، واستطاعت أن تصهرها، وأن تدمجها لغوياً ودينياً واقتصادياً. وبالتالي، إن العوامل التي شكلت وما زالت تُشكل الأمة العربية في الوعي العربي كحد أدنى في الفترة الحالية هي: اللغة العربية، والتاريخ المشترك، والجغرافيا العربية المتلاصقة، والاقتصاد المشترك أيضاً، والدين الإسلامي الذي كان عابراً للمناطقية والجهوية والقبلية. وهذه العوامل كان يربطها الشعور المشترك الذي شدّ هذه الأركان جميعها[19]، وقد مرت الدولة العربية بتاريخ طويل للوصول للنقطة التي وصلت إليها بشكلها الحالي.

ومع ذلك إلا أن بعض الكتّاب يُشيرون إلى بعض المعيقات التي واجهت، وما زالت تواجه، تشكيل الأمة العربية، ومن ذلك ما ذهب إليه الكاتب برهان غليون الذي يرى "إن إحدى مشكلات تكوين الأمة العربية الرئيسة هي بالضبط أن الدولة لم تنشأ هنا، كما سنرى، في حُجر الأمة وتعبيراً عنها، لكنها نشأت

[19] محمد فريد أبو حديد، أمّتنا العربية (الجمهورية العربية المتحدة: وزارة التربية والتعليم_ دار المعارف بمصر، 1965)، ص 47، 97 – 119.

من أنقاضها وفي مواجهتها[20]. ولا تزال تعيش من موقفها هذا، ومن الدور الذي تقوم به في ضبط الأمة والتحكم بها لمصلحة الإستراتيجيات الكبرى في أغلبية الأحيان"[21].

كان محور بداية نشوء الدولة بشكل عام هو الفرد الذي يعيش في بيئة محدودة المصادر والموارد، وعلاقته مع هذه البيئة كانت وما زالت علاقة جدلية وعلاقة اكتشاف وتراكم، فكل شيء يكتشف يتم السيطرة عليه من قبل الإنسان. ومن جهة أخرى، هناك علاقة بين الإنسان والإنسان بدأت تعاونية ومن ثم أصبحت تنافسية تصارعية بسبب قلة المصادر ومحدوديتها، وتزايد أعداد الناس ومتطلباتهم واحتياجاتهم. أدت هذه الكثرة في أعداد الناس إلى ظهور المجتمع الذي يبحث عن العدالة والمساواة في ظل بحث الفرد عن الحرية. ولتنظيم العلاقة بين الأفراد أنفسهم من جهة، وبين الأفراد والمجتمع من جهة أخرى ظهرت الدولة كإطار ناظم لكلا الطرفين[22].

بعد ذلك أصبح الفرد يُولد في إطار الدولة وأصبحت الدولة مع التقدم في الزمن سابقة لوجود الأفراد، ولا يتم إدخال الأفراد في الدولة إلا عبر عملية التنشئة الاجتماعية أو السياسية، ومع مرور الوقت أصبحت سلطة الدولة أقوى من سلطة الأفراد، وفي بعض الأحيان تحولت الدولة إلى كيان شديد القوة، وهو ما دفع الأفراد والمجتمع مع مرور الوقت إلى إيجاد صيغة يضمنون فيها عدم قيام الدولة بما يخالف

---

[20] وفي ذات السياق وتأكيداً على ما ورد فإن الكاتب برهان غليون يذهب في ذات الإتجاه إلى القول "إذ لم تنجح أي دولة في الوطن العربي في التحول بالفعل إلى دولة أمة، وبقيت الدولة هنا علاقة مفروضة، أو جهازاً خارجياً يحكم، من فوق، شعباً يحقق هويته ويؤكد ذاته، مادياً ومعنوياً، فردياً وجماعياً، بعيداً عن الدولة كعقدة مواصلات إجبارية وتماهٍ جماعي طوعي، وفي معظم الوقت في مواجهتها". كما يذهب غليون في موضع آخر للقول "في الهلال الخصيب، عمل افتقار الدول القطرية لعقيدة خاصة بالهوية السياسية، وتطابق تصور الهوية لدى شعوبها مع الهوية العربية التي ولدت في حضن الحركة العربية المناهضة للتتريك، على إضعاف مشروعية هذه الدول منذ البدء، وساهم في الإسراع بتفجر أزمتها الكيانية. هذا ما عبّرت عنه سلسلة الانقلابات المتعاقبة التي عرفها معظم الأقطار المنتمية إلى هذا الإقليم". انظر: برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 4، 2015)، ص 114، ص 116.

[21] برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ص 114-115، مرجع سابق.

[22] تم تطوير فكرة علاقة الإنسان مع البيئة من جهة، ومع الإنسان من جهة ثانية وارتباط ذلك بنشوء السياسة أو الدولة من خلال النقاش الذي تضمنه كتاب: أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ص 97- 114، 120- 133، مرجع سابق.

الأهداف والغايات التي وجدت لأجلها (توفير الأمن، التنظيم، العدالة، المساواة، التنمية)، وبما يضمن الحفاظ على وحدة الدولة وبقائها وقوتها[23].

وتطورت الدولة بين فترة وأخرى، فالدولة المدينية في فترة ما قبل الميلاد سواء في أثينا أو اسبارطة اتسمت بتطبيق مبدأ المواطنة، لكن ليس لجميع سكانها، وإنما لشريحة محددة هي شريحة المواطنين. ولم يشمل هذا المبدأ المُقيمين والعبيد، وكانت تلك الدولة المدينية محدودة السكان والموارد وقليلة المساحة[24]، وربما كان هذا من عوامل اضمحلالها وانهيارها وعدم قدرتها على الاستمرارية. فقد عجزت هذه الدولة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعن مواجهة المخاطر الخارجية التي أحدقت بها آنذاك.

ترافق مع سقوط دولة المدينة الصغيرة ظهور وبروز الإمبراطورية الرومانية التي اتسمت بضمها شعوباً وأعراقاً وقوميات متعددة ومختلفة، وبالتالي زاد عدد سكانها وكبرت مساحتها، وهو ما دفعها للتركيز على الجوانب التي من شأنها أن تحافظ على قوتها ووحدتها. فعملت على إقامة البنى التحتية والإدارية والقانونية، وابتعدت في الوقت ذاته عن الجوانب التي شكّلت بؤرة التركيز في دولة المدينة اليونانية مثل الجانب الفكري وتحديداً عند دولة أثينا. غير أن تلك الإمبراطورية لم تتمكن من الحفاظ على قوتها ومساحتها إلى ما لا نهاية بسبب تفشي ظاهرتي الفساد والترهل الإداري في أنحائها كافة[25].

أما في العصور الوسطى فقد ظهر على أنقاض الإمبراطورية الرومانية الدولة الدينية في أوروبا، وقد شهدت تلك الفترة صراعاً دموياً بين السلطة الدينية ممثلةً بالكنيسة ورجال الدين، والسلطة الزمنية ممثلةً

[23] أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ص 120- 133، المرجع نفسه.

[24] عدنان السيد حسين، وعادل مجاهد الشرجبي "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها"، في أزمة الدولة في الوطن العربي (بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيفي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، 2011)، ص 46.

[25] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ص 82- 83، مرجع سابق.

بالملوك أو الحكام. استندت عملية الحكم في تلك الحقبة على أسس عديدة لعل أبرزها الطاعة المطلقة للحاكم، وسيادة نظرية ازدواجية السلطة، بمعنى أن على الفرد إطاعة جهتين في ذات الوقت وهما الله والحاكم. ومن جانب آخر، شهدت تلك الفترة سيادة النظام الاقطاعي وهو نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يرتكز بالأساس على الانتاج الزراعي[26].

إذاً، خلّف الوضع السابق كيانات متعددة ودولاً ضعيفة لم تتمكن من بسط سيطرتها وقوانينها على الرقعة الجغرافية التي تُديرها بشكل يحقق النظام والاستقرار ويؤدي إلى وقف مسلسل الحروب الدينية أو السياسية والاقتصادية، إضافةً إلى عجزها عن تحقيق المواطنة والاندماج والتماثل داخل مجتمعاتها.

ومع دخول أوروبا القرن السادس عشر، وما تلا ذلك من عملية اصلاحات وثورات، بدأت تظهر ملامح جديدة انعكست بظلالها على البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعاتها. ومنها تغير وتطور البنى الآنفة الذكر، وتُرجم ذلك عملياً ببروز مرحلة جديدة على أنقاض المرحلة الإقطاعية متمثلةً بالمرحلة الرأسمالية التي قلبت المعادلات والبنى السابقة رأساً على عقب، لا سيّما فيما يتعلق بعلاقة مؤسسة الكنيسة بالدولة من جهة، وطبيعة الدولة وشكلها وسماتها من جهة ثانية[27].

ترافق مع تلك التغيّرات الدراماتيكية بروز ثورات فكرية لا سيّما الثورة التي أحدثها مفكرو العقد الاجتماعي وانتشار أطروحاتهم الفكرية داخل المجتمعات الأوروبية، وتحديداً أفكار كل من هوبز ولوك وروسو ومونتسكيو التي مهدت لبروز المدرسة الليبرالية المدافعة عن الفرد وحريته وملكيته الخاصة. وعليه، فإن عملية الانتقال من حكم المؤسسة الكنسية والدول الملكية إلى الدولة القومية الحديثة بمعنى

[26] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ص 91- 95، المرجع نفسه.

[27] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 8-10، 18-19.

الدولة – الأمة جرت بعد نضوج واكتمال عملية البناء للبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وبعد عملية تفاعل فكري لمسألة الدولة بين النخب والمثقفين والمجتمع بشكل عام. وبالتالي، ولدت الدولة القومية الحديثة في أوروبا من رحم مجتمعاتها وبحالة انسجام تام مع البيئة الناشئة فيها بكل قطاعاتها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية[28].

يُفسر ما سبق سبب تأصّل مفهوم الدولة في أوروبا في الوعي والممارسة العملية، ولماذا لا تشهد الدولة القومية الأوروبية أزمات كالتي تشهدها الدولة في العالم العربي بشكل عام، وفي الحالتين اللتين تعتمدهما الدراسة وهما العراق والسودان بشكل خاص. فعلى صعيد الممارسة العملية هناك تكامل بين الدولة ومؤسساتها مع الشعب الذي يمثل مرجعيتها الأولى والأخيرة، وهو ما عزز مبدأ المواطنة، ومبدأ تفتيت القرار السياسي الذي يُترجم بفصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما ينتج عن ذلك من سيادة القانون والنظام، وحماية الحقوق والحريات بمختلف أشكالها، واحترام التعددية، وتشجيع المشاركة السياسية وصولاً إلى تكّون حالة قوية من الانتماء عند الفرد والمجتمع للدولة بمؤسساتها وأركانها المختلفة[29].

في هذا السياق يجب التوقف قليلاً للحديث عن أشكال/ أنواع الدول بشكل عام، لما في ذلك من أهمية في معالجة موضوع هذه الدراسة، حيث تتراوح أشكال الدول حسب نظام الحكم بين دستورية وشمولية وسلطوية وزبائنية وطرفية ودول رعوية، وهي كالتالي:

[28] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، ص 8– 10، 18– 19، المرجع نفسه.

[29] عدنان السيد حسين وعادل مجاهد الشرجبي، "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها"، في أزمة الدولة في الوطن العربي، ص 61–62، مرجع سابق.

- الدولة الدستورية: كانت بداية ظهور هذا المفهوم في الحضارة الإغريقية- اليونانية، ليتأثر بها أرسطو[30]، ثم اتسعت دائرة التأثر لتصيب كلاً من جون لوك وجان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهم الكثير ممن آمنوا بهذا النموذج من الدول، حيث تتسم هذه الدولة بسمات عديدة أبرزها: أولاً، خضوع الحكام والمحكومين للقانون، والاحتكام إليه في كل كبيرة وصغيرة. ثانياً، المساواة بين جميع أفراد المجتمع مهما اختلفت دياناتهم وأعراقهم ولغاتهم وأجناسهم. ثالثاً، تقسيم وتفتيت القرار السياسي عبر الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتداول المنتظم للسلطة عبر الأدوات السلمية فقط مثل الانتخابات أو الاستفتاءات أو استطلاعات الرأي أو ما شابه ذلك. الأمر الذي من شأنه أن يُحقق النزاهة والشفافية والمهنية في عملية تعبئة الوظائف العامة في الدولة بعيداً عن اعتبارات العرق أو الأصل أو اللغة أو الدين[31].

بصيغةٍ أخرى، ترتبط الدولة الحديثة في سلوكها الداخلي والخارجي بما هو منصوص عليه في القانون والتشريعات التي تصدرها، وهذا ما يشير إلى أن للأفراد حقوقاً وواجبات متساوية تنسجم ومبدأ المواطنة[32]، وهذا ما يفسر عدم مقدرة الدولة الحديثة على استغلال السلطة التي تملكها في وجه غير مشروع. فالدولة الدستورية الحديثة لها مرجعية واضحة ومحددة هي الدستور، الذي يُحدد لها الوظائف التي ينبغي عليها القيام بها.

---

[30] يجدر الإشارة أن أرسطو يُعتبر المنظر الأول لمفهوم الدولة الدستورية، بالرغم من أن التطبيق العملي لهذا النموذج كان ظهوره متأخراً، حيث ظهر في القرن الثامن عشر. للمزيد حول مفهوم أرسطو للدولة الدستورية انظر: فريد ميلر (ترجمة لينا الحضيف، ومحمد الرشودي)، "نظرية أرسطو السياسية"، حكمة: موسوعة ستانفورد للفلسفة (20-8- 2017)، ص: 3-7. بتاريخ 25-2-2018، http://hekmah.org/wp-content/uploads/2017/08/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D8%B7%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9.pdf

[31] أسامة شهوان، إدارة الدولة المفاهيم والتطور (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، ص 55- 60.

[32] نزيه الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص 20- 21، مرجع سابق.

- الدولة الشمولية: تنطلق الدولة الشمولية في إدارتها للمجتمع من رؤية شاملة، فهي تُدير المجتمع على نحو متكامل وكلي. فقراراتها لا تنحصر في المجال السياسي فقط كما هو الحال في النموذج السلطوي، وإنما هي مؤثرة أيضاً في كل جانب من جوانب حياة المجتمع الأخرى، فالفرد بالنسبة لها تابع، عليه واجبات تجاهها ولا يتمتع بأية حقوق، فهو ليس مواطناً وليس مشاركاً، وإنما خادم. فالدولة الشمولية لا تؤمن بالديمقراطية وبمفهومها القائم على الحريات وفصل السلطات والتعددية والمواطنة[33].

- الدولة السلطوية: يعتمد هذا النوع من الدول في إدارته للمجتمع على أجهزة الأمن التي تعتبر أقوى أجهزة الدولة، وأكثرها نفوذاً ودعماً من السلطة الحاكمة[34]. ويتسم النظام السلطوي بأن سطوته على المجتمع أقل من سطوة النظام الشمولي، وتتركز هيمنته في الناحية السياسية، ويُسيطر على جميع الأجهزة المهمة التي لها علاقة بالمجال السياسي وتوزيع المصادر المتاحة. وبالتالي، يترك هذا النوع من النظم السياسية منافذ ومنافس للمجتمع والأفراد في مجريات الحياة غير السياسية. وتتقاطع الدولة السلطوية مع الشمولية في جوانب عديدة منها: عدم الإيمان بالديمقراطية، وما تستدعيه من فصل سلطات وتفتيت للقرار السياسي، وحيادية الجهاز الإداري في الدولة[35].

---

[33] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، ص 241، مرجع سابق.

[34] جاسون براونلى (ترجمة طلعت غنيم)، "الأزمة السياسية وإعادة الاستقرار: العراق، ليبيا، سوريا، وتونس"، في: السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 81 – 83، 115 – 116.

[35] أحمد فارس عودة، مقارنة النظم السياسية: دراسة تحليلية (القدس: جامعة القدس، 2009)، ص 125، 130- 131. وانظر:

Paul C. Sondrol, "Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner", Journal of Latin American Studies, no. 3 (1991): p 600- 604. Retrieved on: 10- 5- 2017.

https://www.jstor.org/stable/pdf/157386.pdf

- الدولة الزبائنية: يطلق هذا الوصف على الدول التي تقدم خدمات لزبائنها فقط، فمن لديه من الأفراد تواصل (**ACCESS**) مع نظام الحكم في الدولة يستفيد من خدماتها، ومن يفتقر من الأفراد لمثل هذا التواصل يُحرم من خدماتها وامتيازاتها ويعيش على الهامش. كما تتسم الدولة الزبائنية بتغلغل ظواهر سلبية فيها تؤدي إلى استنزافها من جهة، وتعطيل عجلة التنمية بكافة أشكالها البشرية والاقتصادية والسياسية و الاجتماعية من جهة أخرى، وهذه الظواهر تتمثل في الواسطة والمحسوبية والفساد بكافة أشكاله[36].

- الدولة الطرفية: هي إحدى دول المحيط التي تتسم بعدم تأثيرها في السياسة الدولية، أو في السياسات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية أو حتى الخاصة بها، فهي لا تملك القدرة على توظيف المتغيرات التي تحدث في المجتمع الدولي لصالحها. وهذا النوع من الدول يستند إلى القوة البوليسية في عملية تطويع وإدارة المجتمع، ولم تنجح هذه الدولة في بناء مشروع نهضوي ينقل المجتمع نحو التقدم والرقي والازدهار[37].

- الدولة الريعية: تتقاطع الدولة الريعية مع الدولتين الزبائنية والطرفية في جوانب عديدة أبرزها، التعامل مع المجتمع بما يحتويه من فئات وطبقات على أساس الزبائنية والمحاصصة وليس وفقاً لمبدأ المواطنة والقانون، وضعف الدولة في ممارسة دور فاعل في العملية الانتاجية وعملية التنمية بسبب وقوعها في دائرة التبعية للعالم الرأسمالي الغربي. وعلى صعيد متصل، تعتمد الدول الريعية في نفقاتها على ما تحصل عليه من ريع خارجي جراء امتلاكها للمواد الأولية والخام وهذا

[36] جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: مواطن ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص23- 27.

[37] جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 10- 12، المرجع نفسه.

يشكل المصدر الرئيسي لها في إدارة مجتمعاتها، حيث لا تهتم بالعمليتين الديمقراطية والانتاجية بقدر ما تهتم ببيع السلع الخام، والسيطرة على مردودها المادي[38].

كما يمكن تصنيف الدول وفقاً للفاعلية والاستقرار من خلال تناول أحوالها وأوضاعها في النواحي المختلفة اعتماداً على المؤشرات والدلالات البارزة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث يُمكن تصنيفها وفقاً لهذه المؤشرات على النحو التالي:

- الدولة القوية: تتسم الدول التي تندرج في إطار هذا التصنيف بسيطرتها على إقليمها بشكل كامل، وتوفيرها الأمن والاستقرار لجميع مواطنيها، وترسيخها لمفهوم المواطنة الصالحة والمشاركة السياسية الفاعلة لأفراد المجتمع، وحمايتها للحريات العامة وحقوق الإنسان في ظل جهاز قضائي فاعل ومستقل. كما تتسم هذه الدول بالنهوض في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز مفهوم التنمية البشرية مثل قضايا: الدخل الفردي، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، والخدمات العامة. وبالتالي، يتسم هذا النموذج من الدول بالاستقرار والفاعلية على الصعيدين الداخلي والخارجي[39].
- الدولة الرخوة: يُطلق هذا الوصف على الدول التي تعاني غياب سيادة القانون، وتفشي ظواهر الزبائنية والواسطة والمحسوبية في علاقتها مع الفرد والمجتمع، وتراجع قيمة الإنسان ومستوى الدخل للمواطن في ظل عجز الدولة عن توفير متطلبات الحياة، ومعاناة المواطن من العوز الشديد الذي

[38] يعقوب الشيحي، "الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 137، 2009): ص 194- 197.

[39] Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p: 3-4, Retrieved on: 8-1-2015.
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf

يدفعه لتبني بعض التوجهات والسلوكيات غير المألوفة لتحقيق حاجاته ورغباته المختلفة. ورغم أن هذه الدول تبدو ديمقراطية وعادلة في ظاهرها، من خلال وجود المؤسسات والقوانين والقرارات التي تتخذها، إلا أن الواقع يكشف وجود طبقة متنفذة تعمل على تحقيق مصالحها سواء على صعيد السياسات الداخلية أو الخارجية[40].

- الدولة الضعيفة: إن أهم المؤشرات الدالة على ضعف الدولة هي هشاشة الحكومة المركزية في السيطرة على إقليمها وحدودها، وقصور مؤسساتها في تأدية واجباتها الوظيفية للمواطنين مثل الخدمات العامة، وضعف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم هذه الدول أيضاً بطغيان الطابع السلطوي على أنظمتها السياسية وغياب المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين، والضعف في إدارة التنوع في بنيتها الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور صراعات عرقية أو دينية تهدد استقرارها ووحدتها، إضافةً إلى انكشافها نحو الخارج[41].
- الدولة الفاشلة: إن استمرار هشاشة الحكومة المركزية للدولة يؤدي إلى فقدانها السيطرة على أجزاء من إقليمها وشعبها، وهو ما يدفعها إلى اللجوء للفاعل الخارجي، من دول أو مؤسسات إقليمية ودولية، لمعالجة فشلها. وما يُميز نموذج الدولة الفاشلة عن الضعيفة هو عدم تمكنها من الحفاظ على المؤسسات التي يتم من خلالها إدارة شؤون المجتمع وحمايته، وفشل سياساتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين أو جباية الضرائب، وانتشار الجريمة المنظمة أو شبه المنظمة في أراضيها، وتفاقم الصراعات العرقية أو الدينية فيها، وابتعاد الأفراد عن الدولة وتموضعهم في إطار الهوية الطائفية أو المذهبية أو العرقية

[40] جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 6- 10.

[41] Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p: 3-4, Ibid.

للدفاع عن أنفسهم وتحقيق مصالحهم التي فشلت الدولة في تحقيقها، وقد تصبح الطائفة واجهة لعصابات أو جماعات تمارس العنف أو الجريمة[42]. وفي هذا الإطار تتفاقم الاضطرابات والصراعات في المجتمع، وتفقد الدولة القدرة على تحقيق الأمن لمواطنيها[43].

- الدولة المنهارة: ينطبق هذا المفهوم على بعض نماذج الدولة الفاشلة التي وصلت إلى مراحل متقدمة جداً في أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويُدار المجتمع في هذا النموذج من بعض الفواعل التي تُنشئ سلطة بديلة أو تسيطر على أجزاء من الدولة جراء سقوط نظام الحكم وتفكك مؤسساته، ومن هذه الفواعل: قوى قومية أو طائفة أو قبيلة أو نخب عسكرية أو حزب سياسي أو أقاليم جغرافية[44].

إن التصنيفات الأربعة الأخيرة من الدول (الرخوة، الضعيفة، الفاشلة، المنهارة) هي نماذج تواجه العديد من الأزمات بمستويات وأوجه متباينة في علاقاتها الداخلية والخارجية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، مع الإشارة إلى أن الدول يُمكن أن تنتقل بين التصنيفات السابقة وفقاً لتطورات الأوضاع التي تمر بها في مراحلها التاريخية المختلفة.

أما عن الدولة في العالم العربي فقد انعكست الظروف التاريخية والبيئية والتركيبة الاجتماعية في العالم العربي على شكل وطبيعة الدولة. فالدولة التي سادت قبل الإسلام هي الدولة القبلية، حيث كانت القبيلة أشبه بالدولة من حيث قدرتها على الضبط وفرض القوانين وامتلاكها العناصر البشرية المقاتلة. كما

---

[42] Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p: 5- 9, Ibid.

[43] Matia Vannoni. "State failure, and how to measure it". Effectius Newsletter, Issue 17 (2012), p: 6. Retrieved on: 8-1-2015.
http://effectius.com/yahoo_site_admin/assets/docs/Matia_Vannoni_State_failure.7184205.pdf

[44] Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p: 9- 11, Ibid.

اعتمدت الدول القبلية في حكمها على العصبية التي تعتبر أساس الولاء والانتماء، والتي ترتكز على روابط الدم والنسب وهو ما أدى إلى خلق الولاء للأشخاص الذين يقودون هذه الدولة، وكلما كانت العصبية أقوى، انعكس ذلك على الدولة بمزيد من القوة والغلبة، والعكس بالعكس. وما ميّز هذه الفترة الزمنية غياب التكامل السياسي بين القبائل المتعددة، فكل قبيلة كانت عبارة عن وحدة سياسية مستقلة في شؤونها عن غيرها من القبائل رغم امكانية تشكل أحلاف قبلية لمواجهة أخطار معينة[45].

وقد أدى ظهور الاسلام في الجزيرة العربية قبل 1400 عام واتساع رقعته وتمدده واعتناق قبائل عديدة له إلى توحيد القبائل العربية انطلاقاً من وحدة العقيدة والثقافة ووحدة المصير[46].

ارتكز النظام الإسلامي على مفهوم الأمة – الدولة وليس الحال كما جرى في أوروبا على مفهوم الدولة – الأمة. فالدولة الإسلامية بدءً بدولة الخلافة الراشدة مروراً بالدولتين الأموية والعباسية وصولاً إلى الدولة العثمانية اتسعت وضمت أعراقاً وأقواماً عديدة لتتجاوز مفهوم الدولة القومية، فالدولة الإسلامية لم تكن ذات حدود واضحة ومحددة وإطار جغرافي يشعر الأفراد بالحيز المكاني. وبالتالي، لم تتخذ الدولة الإسلامية مظهراً قومياً كما جرى الحال في أوروبا بعد انتهاء حقبة العصور الوسطى[47].

رغم تبني الدولة الإسلامية لأسس ومبادئ عديدة في إدارتها وحكمها للمجتمع، مثل المساواة والعدالة وغيرها من المبادئ التي تنسجم نوعاً ما مع مبدأ المواطنة بالمفهوم الحديث، إلا أن ذلك لم يحل دون تصدع وتفتت هذه الدولة في العهد الراشدي الذي شهد انقسامات واختلافات واغتيالات وكذلك بالنسبة

---

[45] عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص 45- 47.

[46] عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، ص 45- 47، المرجع نفسه.

[47] عدنان السيد حسين، ومجاهد عادل الشرجبي "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها"، في أزمة الدولة في الوطن العربي، ص 46- 47، مرجع سابق.

للعهدين الأموي والعباسي، وفي كل عهد كانت تتصاعد حدة ولهجة الانقسامات والتباينات والصراعات[48]. يعود ذلك لعدة أسباب منها، أولاً: عدم وجود نظرية سياسية في الإسلام[49]، فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لم يُعالجا موضوع الدولة ونظام الحكم المتمثل في الخلافة[50] وإنما ترك الباب مفتوحاً للاجتهادات والنقاشات والتصويب. إضافةً إلى ذلك أن الرسول الكريم لم يُوصِ بتعيين خليفة لإدارة شؤون المسلمين من بعده بل ترك ذلك للشورى بين المسلمين يُحددون من خلالها طريقة إدارة مجتمعهم وشؤون دنياهم ويختارون عبرها حكامهم[51]. وثانياً: افتقار الدولة الإسلامية في جميع مراحل تطورها لبناء منظومة مؤسساتية قانونية راسخة يكون عمادها في عملية الحكم الشعب. فالشورى في تلك الفترة تُعادل إلى حد كبير الديمقراطية في عصرنا الحالي لكن الشورى" لم تنضج إلى مستوىً تصبح فيه مؤسسة تشريعية قادرة على مواجهة كافة التطورات والتغيرات المجتمعية، وقادرة على ضبط السلطات والجهات الأخرى في الدولة من خلال التشريعات والقوانين الناظمة لكل سلطة ولكل جهة في المجتمع. فالاهتمام كان منصباً على من يحكم، أكثر من الاهتمام بكيفية ممارسة الحكم وإدارة شؤون المجتمع[52].

بمعنى آخر، إن الدعوة التي أقامها الرسول محمد، صلى الله عليه وسلّم، كانت ثورة على حالة الشرذمة والانشقاق في المجتمع العربي، واستهدفت جمع هذا المجتمع على عقيدة التوحيد وليس على

---

[48] محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 21- 23.

[49] ينبغي التنويه أن غياب النظرية السياسية ليس مبرراً وإنما كان بالإمكان اشتقاق نظرية سياسية من الإسلام ونصوصه القرآنية. على سبيل المثال يُعتبر تأكيد القرآن الكريم على أهمية تحقيق العدالة والشورى بمثابة الأرضية التي يجب الانطلاق منها في عملية الحكم وإدارة شؤون المجتمع.

[50] شمس الدين الكيلاني، "الجابري: الدولة في الإسلام بين المفهوم والتاريخ"، (مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 10، 2014): ص 142.

[51] نزيه الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص 65، مرجع سابق.

[52] محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ص 25- 30، مرجع سابق.

أساس عرق أو جغرافيا تؤدي إلى إنتاج حالة دولة. لم يكن النبي ملكاً أو حاكماً يسعى لإقامة سلطة مركزية تحكم العرق والأرض، فالقواعد التي حكمت المجتمع النبوي ليست قوانين بالمعنى المطلق أو الحديث للمفهوم بقدر ما هي جملة من القيم التي يلتزم بها المسلمون لعل أبرزها التماسك والعدل. ومع مرور الوقت، وخاصةً بعد وفاة الرسول وضعف الخلافة عندما تحولت من الشورى والبيعة في عهد الرسول والعهد الراشدي إلى الوراثة والعودة إلى العصبية ابتداءً من حكم الأمويين حتى نهاية العهد العثماني، برز ضعف في الولاء للدولة الإسلامية بسبب عدم وجود إطار جغرافي واضح لها نتيجة تأكيدها الدائم على فكرة كونية الدعوة الإسلامية التي لا حدود سياسية لها. ومما عزز ضعف الولاء أيضاً أن الدولة كانت بعيدة عن الأفراد بسبب بُعد مركزها، وهو ما كان واضحاً وجلياً أثناء حكم الأمويين والعباسيين والعثمانيين. إضافةً إلى ذلك تراجعت قدرة الدولة على توفير الأمن للأفراد. وقد قاد هذا الواقع إلى ضعف أو غياب الدولة من الذاكرة السياسية للفرد العربي، وإلى تفوّق الهويات المناطقية والمحلية على الهوية الجامعة الموحدة[53].

وقد شهد العالم العربي في فترات زمنية عديدة ظهور الدولة السلطانية، لا سيّما في العهد العثماني الذي استمر وجوده في المنطقة العربية أربعة قرون ونيّف. اكتسبت الدولة السلطانية قوتها ونفوذها وشرعيتها في عملية ممارسة الحكم من اتجاهات متعددة، لعل أبرزها: العصبية التي شكّلت المغذي الرئيسي للدولة بالقوة، إضافةً إلى الدعوة الدينية المساندة للعصبية في تقوية شوكة الدولة وتعزيز شرعيتها. أما فيما يتعلق بعلاقة الدولة السلطانية بمجتمعها فقد كانت علاقة غير مباشرة تتم من خلال حلقات وصل يطلق عليها سلطات أو جهات محلية مثل سلطة وجهاء القرى والأرياف، وسلطة أعيان المدن، وسلطة شيوخ القبائل أو العشائر وهكذا. وكانت سلطة هؤلاء محصورة في ممارسة قضايا محددة

[53] للمزيد انظر: محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ص 27- 30، 96- 98، 105- 106، المرجع نفسه.

أبرزها جباية الضرائب[54]. وعليه، فإن الدولة السلطانية لم تستند في عملية الحكم على مبدأي المواطنة وسيادة القانون بقدر ما استندت على مبدأي العصبية والدعوة الدينية.

كان الهدف من تتبع تطور الدولة تاريخياً الوصول إلى فهم عميق للواقع العربي الراهن المتمثل بوجود دول عربية حديثة "قطرية" نشأت على إثر سقوط الدولة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الأولى أمام بريطانيا وفرنسا، وما تسبب به ذلك من تمّكن القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب من تمرير خططها واتفاقياتها السرية وسياساتها التي حالت دون قيام دولة عربية موحدة تتلاقى وتنسجم مع بيئتها التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، وأدت إلى قيام دول قطرية ذات حدود مرسومة ومصطنعة لا تتماهى وطبيعة الجغرافيا العربية[55].

أصيبت الدول العربية في شمال أفريقيا بعملية الشرذمة التي فرضت عليها من القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكذلك الأمر بالنسبة للمشرق العربي الذي تعرض لذات العملية ترجمةً لاتفاقية سايكس بيكو التي نسج خيوطها ذات المستعمر[56].

كان الهدف من وراء السياسات الاستعمارية صناعة دول ضعيفة تابعة يسهل السيطرة عليها وعلى مواردها وأسواقها وموقعها الاستراتيجي المحاذي للطرق التجارية والممرات المائية. ولم يكتفِ المستعمر الأوروبي بسياسة الشرذمة وإنما عمل أيضاً، لضمان نجاح هدفه، على زعزعة النسيج الاجتماعي في هذه

[54] وجيه كوثراني، "التاريخ العربي من الدولة السلطانية إلى الدولة الحديثة"، (مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، عدد 577، 2006): ص 135- 136.

[55] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، ص 9-10، 33-37، مرجع سابق.

[56] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، ص 36، المرجع نفسه.

البلدان الناشئة حديثاً عبر إذكاء وتأجيج النزعات الطائفية والمذهبية والعرقية واللغوية وبث بذور الفرقة والاختلاف فيها[57].

إن الدولة العربية القطرية (الوطنية) الراهنة جاءت من أعلى إلى أسفل ولم تأت من رحم مجتمعاتها، فهذه الدول لم تتماهى والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية السائدة في البيئة التي دخلت إليها. فالدولة العلمانية ذات التقاليد الفردية التي نشأت في أوروبا في القرن السابع عشر لا تتناسب وخصوصية المجتمعات العربية الإسلامية ذات الدين العضوي وذات الثقافة المختلفة، فالإسلام هو دين ودنيا أي أنهما لا ينفصلان[58]. وهذا ما يفسر إلى حد كبير جانباً مهماً من الأزمة التي تعصف بهذه الدولة في الوقت الحالي.

من جانب آخر، فإن اخفاق الدولة القطرية (الوطنية) العربية الحديثة وعدم نجاحها في عملية بناء منظومة مؤسساتية راسخة سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية، وعدم احتكامها إلى الشعب في عملية تغيير أو تعبئة الوظائف العليا في الدولة، وابتعادها عن الديمقراطية ومتطلباتها، وعدم تعاملها مع المجتمع وفقاً لمبدأ المواطنة وإنما على أسس زبائنية وريعية، وحرمانه من الحريات بكافة أشكالها، واعتمادها على العنف في ضبط المجتمع وتوجيهه، وتواطؤ النخب المحلية في هذا المشهد، إضافةً إلى إشغال هذه الدولة بخلافات بينية بينها وبين جيرانها من الدول العربية الأخرى، كل ذلك فاقم أيضاً من أزمتها ومن حالة التدهور التي تعيشها. وبالتالي، اقتصرت عملية تصدير الدولة الحديثة إلى العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين على تصدير الإطار دون المضمون، ويعود ذلك كما أسلفنا

[57] جلال يحيى، العالم العربي الحديث (مصر: دار المعارف، 1965)، ص 2- 4.

[58] نزيه الأيوبي (ترجمة أمجد حسين)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 36، 60.

لتواطؤ الدول الاستعمارية والنخب المحلية في ذلك[59]. بمعنى آخر، إن الاستعمار يأتي وتأتي معه الحداثة السياسية بظاهرها دون محتواها القيمي والأيديولوجي.

يُعد العرض السابق حول تاريخ الدولة وتطورها بشكل عام ضرورة لفهم الأزمة التي تعيشها الدولتان العراقية والسودانية، وهو ما يستدعي في هذه الدراسة تناول الإطار التاريخي لكلا الحالتين تمهيداً لدراسة المُحددات والمفاعيل الخارجية والداخلية التي تقف خلف أزمتهما.

3. العالم العربي:

عرّف الكاتبان نبيه فارس ومحمد حسين العالم العربي بأنه "مجموعة البلاد التي يؤلف العرب أغلبية السكان فيها. ويمتد من المحيط الأطلسي غرباً، إلى حدود إيران شرقاً، ومن جبال طوروس وسواحل البحر الابيض المتوسط الجنوبية شمالاً، إلى المحيط الهندي ومشارف إفريقيا الوسطى جنوباً. ويشمل مراكش، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والسودان، وسورية الطبيعية (لبنان، وسورية، وفلسطين، وشرقي الأردن)، والعراق، وشبه جزيرة العرب"[60]. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي ورد ذكرها في تعريف الكاتبين والتي تُشكل مجتمعةً العالم العربي هي أيضاً ناطقة باللغة العربية، وتقع في نطاق المنطقة التي امتدت إليها الحضارة العربية الإسلامية. ويتضح أيضاً أن مفهوم العالم العربي مرتبط أكثر بأوصاف ديموغرافية وجغرافية، وليس مرتبطاً بالضرورة بفكرة الهوية كما هي مستخدمة أو شائعة في العلوم الاجتماعية.

[59] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، ص 36– 49، مرجع سابق.

[60] نبيه أمين فارس، ومحمد توفيق حسين، هذا العالم العربي: دراسة في القومية العربية وفي عوامل التقدم والتأخر والوحدة والتفريق في العالم العربي (بيروت: دار العلم للملايين، 1953)، ص 9.

كما أن هنالك مفاهيم أخرى متباينة في معانيها ومدلولاتها السياسية كمفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، فالأول مرتبط بمجموعة من الصفات الجامعة التي تُشكل وطناً واحداً وهي: الهوية العربية المشتركة التي تتخذ من اللغة العربية ومن القومية العربية الأساس الذي يجمع الأمة العربية في الوطن العربي المأمول[61]. كما يستند مفهوم الوطن العربي إلى أركان أخرى عديدة مثل الإقليم الجغرافي الواحد الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، والثقافة العربية الواحدة، والتجربة التاريخية المشتركة، ويُستثنى من إطاره الدول غير العربية[62].

أما مفهوم الشرق الأوسط فيحمل مدلولاً سياسياً وجغرافياً فرضه المستعمر البريطاني في مطلع القرن الماضي، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدامه، في محاولة منهما لإضعاف الصيغة العربية أو العروبية التي ذكرت آنفاً، والتمهيد لتجزئة الإقليم العربي وتفتيته إلى كيانات سياسية صغيرة تتبع لهما سياسياً واقتصادياً، وخلق حالة من الانسجام بين مشاريعهما الاستعمارية، التي كان أهمها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين أو ما يعرف اليوم بـ"إسرائيل"، والبيئة العربية السائدة، وهو ما جعل هذا المفهوم أكثر مرونة ليستوعب في إطاره دولاً غير عربية[63].

ويرتبط بالمفاهيم السابقة مجموعة من المفاهيم الأخرى التي يمكن اعتبارها مكملة لها، والتي تعطي في الوقت نفسه نظرة شمولية تامة عن موضوع الدراسة، وهذه المفاهيم هي:

---

[61] تجدر الإشارة أن مفهوم الوطن العربي الذي يُجسد دولة واحدة لم يتكرس على أرض الواقع، وبقي فضاءً أو وطناً متخيلاً أو تصوراً طوباوياً في الذاكرة العربية، لا سيّما لدى من يحملون فكراً قومياً عروبياً.

[62] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 23– 27. وانظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 28– 34.

[63] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ص 23– 27، مرجع سابق.

- القومية: يعبر هذا المفهوم عن شعور مجموعة من الأفراد بما يجمعهم من قواسم مشتركة تخلق لديهم الولاء للأمة واتخاذ مواقف موحدة في المواجهات السياسية والثقافية[64]، حيث يرى ساطع الحصري[65] أن الشعور بالقومية وبنائها يستند إلى محددين أساسيين، هما اللغة والتاريخ المشترك، وربما أن هذين المحددين يُشكلان الركيزة الأساسية في بناء القومية العربية[66]. في حين أشار عبد الناصر قنديل إلى أن "ثمة مواطنون يترابطون فيما بينهم وبين الدولة برباط سياسي دعامته القومية وهو يؤدي بهؤلاء إلى مراكز قانونية وسياسية معينة بحقوق وواجبات متبادلة بينهم وبين الدولة أو السلطة المنظمة في الدولة"[67]. لكن إذا ما نظرنا للدولة القومية في العصر الحديث ككندا أو سويسرا على سبيل المثال، نجد أن سر التجانس في المجتمع يتمثل في وحدة المصالح، فليس شرطاً توفر وحدة اللغة أو الدين أو العرق لقيام الدولة القومية الحديثة[68].

- الهوية: يرتبط مفهوم الهوية إلى حد كبير بظاهرة التنوع والتعدد والاختلاف، فالفرد يعرّف نفسه من خلال تعريفه للآخرين المختلفين عنه، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعة أيضاً. فالهوية العامة هي مجمل الثقافة العامة السائدة في مجتمع ما، والتي تذوب بداخلها جميع الهويات الفرعية النابعة من الاختلافات العرقية واللغوية والدينية. يرتبط تأصيل مفهوم الهوية إلى حد كبير بمدى قدرة الدولة على تعزيز الانتماء لهذه الهوية، وتربية الأفراد عليها[69]، وقد يتحقق

---

[64] صالح أحمد العلي، "الشعور القومي العربي عبر التاريخ: مقومات القومية العربية ومظاهرها عبر التاريخ،" في تطور الفكر القومي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص21.

[65] لا يوجد توافق كبير على ما يطرحه الحصري، مما دفع هذه الدراسة لتناول أطروحات أكثر من كاتب.

[66] أبو خلدون ساطع الحصري، حول القومية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 67.

[67] عبد الناصر قنديل، "المواطنة بين المفهوم والتحديات (رؤية مدنية)"، (مجلة أدب ونقد، مصر: القاهرة، حزب التجمع، عدد 280، 2008): ص 45.

[68] هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة رؤية معاصرة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص 55- 56.

[69] علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية (بغداد: معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، 2008)، ص 26- 27، 42.

ذلك من خلال ترسيخها لمنظومة متكاملة من القيم لعل أبرزها مفهوم المواطنة ومرتكزاتها المتعددة (المساواة، العدالة، الحكم الرشيد، التسامح)، إضافة إلى خلق نظام تعليمي – تربوي موحد لتربية الأفراد على الهوية العامة الجامعة لكل الاختلافات المجتمعية.

- النظام السياسي: لا يوجد نظام سياسي يعيش في فراغ، وإنما يعيش النظام السياسي في بيئة يؤثر فيها ويتأثر بمتغيّراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والنفسية. فمصطلح النظام يُطلق على تفاعل مجموعة من الوحدات أو الأجزاء أو العناصر بشكل منظم ودائم، ويصل هذا التفاعل إلى مستوى الاعتمادية، كما أن استقرار النظام مرهونٌ بتوفر الشرعية أو القبول التي يكتسبها من عناصره ووحداته – وهذا ما يدلل على ما جرى ويجري من عدم استقرار في العالم العربي اليوم. كما ويتسم النظام السياسي بسعيه المتواصل للحفاظ على ذاته واستمراريته، فلا يوجد نظام سياسي يميل نحو الانتحار وقتل الذات[70].

إن حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام السياسي في كل من العراق والسودان تعكس وجود خلل في تركيبة النظام السياسي وفي علاقته مع بيئته الداخلية أو الخارجية، فالنظام السياسي يتلقى من بيئته، سيّما إذا كان يتسم بعلاقة صحية مع مجتمعه، دعماً واستجابات سواء فيما يتعلق باحترام المجتمع للقانون أو عدم تخلفه عن تسديد الضرائب التي تفرض عليه أو قيامه بتلبية الواجبات الوطنية وعلى رأسها الانضمام إلى صفوف المؤسسة العسكرية والأمنية للدفاع عن الدولة والمجتمع وحمايتهما. في المقابل هناك واجبات ووظائف عديدة يجب أن يلتزم النظام السياسي بتأديتها تجاه بيئته ومجتمعه لعل أبرزها، توفير مساحة كافية للأفراد للمشاركة في العملية السياسية وتمكينهم من اتخاذ القرارات، وتوزيع الموارد المتاحة على المجتمع والأفراد بشكل عادل بعيداً عن الاختلافات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية،

[70] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ص 9 –11، مرجع سابق.

وإحداث التنمية والتقدم في مختلف القطاعات والجوانب اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية، وغيرها من القضايا الأساسية التي يبحث عنها الفرد والمجتمع معاً[71]. وبالتالي، يترتب على كل نظام سياسي في علاقته بالمجتمع مجموعة من الحقوق والواجبات.

تختلف الدول في درجة تماسك نظامها السياسي واستقراره، وذلك باختلاف تجانس بنيتها الاجتماعية، فالدول التي تتسم بتجانس كيانها الاجتماعي عرقياً ولغوياً ودينياً، يتميز نظامها السياسي بشكل عام بالاستقرار انطلاقاً من تجانس بيئته الاجتماعية المكونة له. أما الدول التي تتسم بعدم تماثل كيانها الاجتماعي فاستقرار نظامها السياسي وتماسكه مرهون بمدى اتسامه بالمأسسة، التي يُستدل عليها من خلال العديد من المؤشرات ومنها: عمر النظام السياسي، فكلما كان قديماً كان أكثر استقراراً وتماسكاً، ونخبه السياسية ما إذا كانت تتغيّر وفق آليات واضحة ومحددة أم لا، ودرجة التعقيد في بنيته وهيكليته المؤسساتية، فتعدد مستوياته وسلطاته وأجهزته وتنوع وظائفها يُساعد على تحقيق الاستقرار، ويمنح النظام مزيداً من القوة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والعكس صحيح[72].

يُضاف إلى ما سبق، مدى تأقلم النظام السياسي وتكيّفه مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البيئة المحيطة، ومدى استجابته وتفاعله مع القضايا والظواهر المستجدة محلياً وإقليمياً ودولياً. زد على ذلك، مدى موضوعية النظام السياسي وحياديته في تأدية واجباته ووظائفه تجاه مكوناته المجتمعية على اختلافها وتنوعها، وكذلك مدى قدرته على زيادة التوافقات والتفاهمات في بيئته

[71] جابرييل ا. الموند، وبينغهام باول الابن (ترجمة أحمد علي أحمد عناني)، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1980)، ص 25- 28.

[72] صموئيل هنتنجتون (ترجمة حسام نايل)، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة (لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2017)، ص 33- 40.

الاجتماعية المكونة له، وتقليل التناقضات فيها. كما أن مؤشر الانتماء للنظام السياسي يعكس مدى مأسسته، فوجود تيارات متصارعة بداخله يُسبب له الإرباك والضعف، ويُدلل على ضعف الانتماء[73].

خلال الدراسة، سيتم تكييف المؤشرات التي نوقشت سابقاً مع الحالتين العراقية والسودانية لرؤية ما إذا كانت متوفرة أم لا، لا سيّما وأن الكيان الاجتماعي لكلا الدولتين يتسم بالتنوع والتعددية العرقية واللغوية والدينية.

ب. مفاهيم ذات صلة

تقتضي حيثيات الدراسة تحديداً دقيقاً للمفاهيم ذات الصلة ومنها: سيادة الدولة (1)، والسيادة في الدولة (2)، والسلامة الإقليمية للدولة (3).

1. سيادة الدولة

"يقصد بالدولة كاملة السيادة الدولة التي تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية، بحيث لا تخضع في إدارة شؤونها في الداخل والخارج لرقابة أو تبعية. وبالتالي تكون الدولة كاملة السيادة مطلقة الحرية في وضع دستورها وفي تعديله، وفي اختيار نظام الحكم الذي يلائمها دون تدخل خارجي"[74]. وعليه، إن مفهوم سيادة الدولة بشكل عام هو حرية السلطة السياسية في ممارسة دورها وصلاحياتها داخلياً بالكامل دون تدخل أو تأثير خارجي، وقدرتها على احتكار وممارسة العنف المشرع قانوناً على كامل الإقليم

[73] صموئيل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ص 40- 48، المرجع نفسه.

[74] محمد محمود ربيع (محرراً)، وإسماعيل صبري مقلد (محرراً)، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 798.

والشعب، وهذا المفهوم هو ذات بعد داخلي لسيادة الدولة، أما البعد الخارجي لسيادة الدولة فيقصد به حرية الدولة في إدارة شؤونها وعلاقاتها الخارجية بمحض إرادتها[75].

2. السيادة في الدولة

تطور هذا المفهوم خلال الفترة التي ظهر فيها منظروا العقد الاجتماعي(القرن السابع عشر والثامن عشر)، لا سيّما فترة أو مرحلة ظهور جان جاك روسو، وانتقل من السيادة المطلقة للدولة ككيان إلى سيادة لأجزاء مكونة للدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر سيادة المجالس التشريعية الممثلة للشعب، ففي الماضي كانت سيادة الدولة مفصولة عن الشعب، لكنها مع الوقت انتقلت لتصبح لمكونات الدولة مثل سيادة الشعب المتمثلة في البرلمان، وسيادة القانون وغيرها من المكونات[76]. ويرى صموئيل هنتنغتون أن "صاحب السيادة في الدولة إما أن يكون الشعب (السيادة الشعبية) أو الأمة (السيادة القومية) أو المَلِك (سيادة الحق الإلهي)"[77]. وعليه، إن مفهوم السيادة في الدولة يُركز بالأساس على مصدر السلطة داخل الدولة نفسها.

3. السلامة الإقليمية للدولة

يقصد بالسلامة الإقليمية للدولة عدم انتهاك الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لسيادة بعضها البعض، بما تتضمنه جميع جوانب سيادة الدولة التي وردت في المفهوم السابق (سيادة الدولة)، وعدم

[75] محمد محمود ربيع (محرراً)، وإسماعيل صبري مقلد (محرراً)، موسوعة العلوم السياسية، ص 798، المرجع نفسه.

[76] صموئيل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ص 132– 139، مرجع سابق.

[77] صموئيل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ص 132، المرجع نفسه.

التدخل في قضاياها الداخلية أو انتهاك نطاقها البري والبحري والجوي، وذلك حفاظاً على مبدأ السلامة الإقليمية للدولة الذي أشار إليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة[78].

II. أهمية وأهداف الدراسة

في ضوء ما تقدم ذكره من تقديم للموضوع قيد الدراسة وشرح للمفاهيم والمصطلحات المتعلقة به، لا بُدَّ من إظهار أَهمية الموضوع في (أولاً) ضمن هذا المحور، ولا بُدَّ أيضاً من تحديد دقيق للأَهداف التي من أَجلها وجدت هذه الدراسة وتَسعى للوصول إِليها في (ثانياً)، وذلك لتَقريب الفكرة على الدارسين والباحثين في أزمة الدولتين العراقية والسودانية بشكل خاص وأزمات الدول بشكل عام.

أولاً: أهمية الدراسة

أ. الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تربط المفاعيل الخارجية بالمفاعيل الداخلية لبيان دورها في أزمة الدولة في كل من العراق والسودان. فالدراسات السابقة التي عالجت أزمة الدولة في الحالتين لم تتناولها بكل حيثياتها ومفاعيلها الداخلية والخارجية، وما لذلك من أهمية في معرفة أهم العوامل والمُحددات الجوهرية التي تقف خلف الأزمة. كما أن هذه الدراسة تطرح مدخلاً جديداً وبديلاً للخروج من الحالة الراهنة في كلا الدولتين ألا وهو التكامل السياسي والاقتصادي والمجتمعي. وبالتالي، تتلخص الأهمية النظرية للدراسة في ثلاثة جوانب أساسية: الأول، الدراسة المقارنة، فتناول الأزمة من منظور مُقارن يُضفي أهمية بالغة على الموضوع المدروس، ويمنحها قدرة أكبر على بيان دور المفاعيل الفعلية

[78] تم التوصل لمفهوم السلامة الإقليمية للدولة اعتماداً على: محمد محمود ربيع (محرراً)، وإسماعيل صبري مقلد (محرراً)، موسوعة العلوم السياسية، ص 798، مرجع سابق. وبالرجوع أيضاً إلى المادة 1 والمادة 2 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لسنة 1945م.

والأكثر تأثيراً وحسماً في وقوع الأزمة واستمرارها. ثانياً، أن النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة قد تكون مفيدة جداً في البعد النظري لمسألة تأصيل مفهوم الدولة في العالم العربي. ثالثاً، أن العمل المُراد تقديمه يُضيف للمعرفة العامة مزيداً من التحليل والتشخيص حول واقع ومستقبل الدولة سيّما فيما يخص الدولتين العراقية والسودانية.

ب. الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من ظروف وأوضاع الدول العربية الراهنة، فالحالة التي تمر بها كل من العراق والسودان من تفكك وربما انهيار للدولة[79] اليوم هي من تداعيات أو بسبب غياب الدولة بمعناها الحديث والحقيقي. فالدراسة تربط بين الماضي والحاضر لفهم ما يجري في كل من العراق والسودان وتحديداً حالة عدم التصالح والاشتباك بين الفرد والمجتمع والدولة، الناتج عن ركود وخضوع وكبت الهويات المحلية المختلفة. وما تمّخض عن ذلك من اضطرابات، وعدم استقرار، واعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم، وتفكك مجتمعي على أساس "المذهب – الطائفة – الأيديولوجيا – العرق"، وما أصاب كل من الدولة السودانية والعراقية من شرذمة وتفكك. وبالتالي، يُمكن أن تُشكل هذه الدراسة مدخلاً جيداً لِصنّاع القرار والدّارسين والكتّاب المُهتمين بالشأنين العراقي والسوداني لفهم أزمة الدولة التي تُهدد مستقبلهما ومصيرهما الوجودي.

[79] يطلق وصف الدولة المنهارة على الدولة التي فقدت القدرة على تأدية واجباتها ووظائفها تجاه المجتمع والفرد فيما يتعلق بتوفير الأمن، أو فرض القانون والنظام، أو عملية التنمية بكافة أصنافها البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه فالدولة المنهارة لم تعد تحتكر حق استخدام العنف المشرع قانوناً، وحالة الانهيار التي تُصيب الدولة لا تقتصر أسبابها على عوامل محلية وإنما قد يكون سببها أيضاً ظروف وعوامل خارجية. للمزيد انظر: عبد الوهاب عمروش، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 189، 2012): ص 24- 25.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو بيان دور المفاعيل الخارجية والداخلية في أزمة الدولة في كل من العراق والسودان، إضافة إلى الهدف الرئيسي للدراسة فإنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- التعرف على دور المستعمر في خلق أزمة الدولة في كل من السودان والعراق سواء من حيث النشأة أو تحديد طبيعة النظام السياسي أو التدخل في التأثير على تركيبة البنية الاجتماعية.
- تحديد أثر تبعية نظامي الحكم في كل من العراق والسودان في تعميق أزمة النظام السياسي في كل منها.
- بيان دور ظاهرة العولمة في المس بسلطة الدولة وسيادتها في كل من العراق والسودان.
- التعرف على الخلل البنيوي في بناء النظام السياسي في كل من العراق والسودان وتداعيات ذلك على بروز أزمات متعددة في الدولتين مثل: الفساد، والزبائنية، وغياب التنمية، وضعف مفهوم المواطنة.
- تحديد دور المفاعيل الاقتصادية في تعميق أزمة الدولة في كل من العراق والسودان.
- بيان دور المفاعيل الاجتماعية في كل من العراق والسودان على بروز أزمة الدولة في جوانب: التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة والدخل، والفقر والبطالة.

III . مجالات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع ذات بعد تاريخي، يمتد تأثيره حتى الحاضر، ومن المتوقَع أن يعبر إلى المستقبل. وبالتالي، فإن المساحة الجغرافية له ممتَدة، وأفقه الزمني واسع، غير أنَّه من الممكن تَحديد مجالات الدراسة التي تَرتبط بدراسة أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان،

بثلاث مجالات، سيتم توضيحها من خلال تَناول المجال الموضوعي في (أولاً)، والمجال الزمني في (ثانياً)، والمجال المكاني في (ثالثاً).

أولاً: المجال الموضوعي

يُقصد بالمجال المَوضوعي للدراسة أَو الحدود الموضوعية لها، النطاق أو الحيز الذي تفرضه طبيعةُ الدراسة على الباحث المعد لها، فمهما تشعبت الدراسة لا بُد وأن تلتزم نطاقاً وحيزاً موضوعياً محدداً لينبغي تركيز الفكرة أَكثر. وبالتالي، ستركز الدراسة بالأَساس على شرح وتحليل الأزمة التي مرت بها، وما زالت تمر بها، الدولتين العراقية والسودانية، وستركز أيضاً على محاور أساسية توضح طبيعة الأزمة في الحالتين ودور المفاعيل الخارجية والداخلية فيها.

ثانياً: المجال الزمني

إن مفهوم الدولة الحديثة تطور بشكل ملحوظ بعد سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وأدى ذلك إلى ظهور الدول العربية (القطرية) بمفهومها وجغرافيتها الحالية. وعليه، فإن دراسة أزمة الدولة تبدأ زمانياً من اللحظة التي بدأت فيها قيام هذه الدول وهي الفترة الواقعة ما بعد سقوط الدولة العثمانية وحتى تاريخه، مع الإشارة إلى التطور التاريخي السابق على وجود الدولة العثمانية والذي ألقى بظلاله أيضا على تشكل الدول وأدى، بجانب المجريات اللاحقة، إلى دخولها في نفق الأزمات.

ثالثاً: المجال المكاني

يُعتبر المجال المكاني لهذه الدراسة النطاق الجغرافي الذي تتناوله هذه الأطروحة والمتعلق بأزمة الدولة في دولتين عربيتين احداهما تقع في قارة آسيا والأخرى تقع في قارة أفريقيا. وعليه، فإن النطاق المكاني

أو الجغرافي لهذه الدراسة سينحصر في منطقتين جغرافيتين وهما: دولة العراق، ودولة السودان، ولن تشمل الدراسة باقي الدول العربية.

V. موجهات الضبط المنهجي

يمكن تقسيم موجهات الضبط المنهجي إلى: الموجه المنهجي العام للبرهنة على الأطروحة (أولاً)، والموجه المنهجي الخاص للبرهنة على الأطروحة (ثانياً).

أولاً: الموجه المنهجي العام

ويضم، التصور العام للأطروحة (أ)، والمنهج المعتمد (ب).

أ. التصور العام للأطروحة

تعتبر الدولة في مفهومها الحديث تطوراً ملحوظاً للأفكار التي أسست لمفهوم الدولة كما جاء بها منظروا العقد الاجتماعي[80]، إلا أن تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع لم يسلم من التدخلات التي جعلت من هذه النظرية مفرغة من مضمونها الحقيقي، مما أدى إلى تشكل أزمة للدولة في شكلها الحديث، فلا هي، أي الدولة، قادرة على تطبيق المفاهيم النظرية لنشوئها، ولا هي قادرة على استخلاص مفهومها الخاص الذي يخرجها من نفق الأزمات المظلم الذي وقعت فيه جراء التبعية المقصودة أو غير المقصودة للتدخلات الخارجية.

وكما أن مفهوم الدولة آخذ في التطور، فإن مفهوم الأزمة ليس مفهوماً ساكناً لا يتحرك، إنما هو مفهوم آحذ في التطور أيضاً بشكل يكاد يكون أسرع من مفهوم الدولة ذاتها، كون خلق الأزمة أسهل من حلها خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بتدخلات خارجية تصطنع أزمات عديدة من أجل إغراق الدول في

[80] يعتبر رائدي التنظير في نظرية العقد الاجتماعي هم: توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو.

هذه الصراعات، وحاولت حل أزمة بأزمة على حساب الدول التابعة، بما يبقيها على وهن وضعف وتبعية تامة للقوى الخارجية الكبرى التي توهم هذه الدول بفكرة المخلص الذي يأتي من قِبَلِها، إلا أنها في الواقع تدخلها في أزمات متتالية تنمي الشعور لدى الأنظمة الحاكمة في هذه الدول أن بقائها وخلاصها يكمن بالارتباط التام بهذه القوى الخارجية.

إن الأزمات التي واجهتها هاتين الدولتين أثناء الألفية الحالية لم تكن وليدة لحظة حديثة، إنما لازمت التاريخ السياسي لهذه الدول منذ استقلالهما الشكلي عن المستعمر وحتى تاريخه، وليس أدل على ذلك من الحالة الراهنة لكلا البلدين، فبالرغم من أن المستعمر ترك هاتين الدولتين بمحض إرادته سابقاً، إلا أنه لم يرق له أن يبقيهما أصحاب سيادة وإرادة سياسية منفصلة عنه، فبالرغم من الوصايا التي كانت تمارسها القوى الكبرى على الدول العربية بشكل عام فإن ذلك ومع انطباقه على العراق والسودان، إلا أن أطماع القوى الكبرى في هاتين الدولتين طورت نظام الوصاية ليصل إلى احتلال كامل للعراق، وتمزيق مُرّكز للسودان أدى لظهور دولة جديدة تُدعى جنوب السودان، وهو يسعى كذلك إلى تأجيج الأزمة في العراق من خلال استصناع جنوب سودان جديد في إقليم كردستان الكردي في العراق.

إن هذه الأزمات التي اصطنعتها الدول الغربية لم تكن تحدث لولا مساعدة بعض المفاعيل والمُحددات الداخلية التي ساهمت في تأزيم موقف الدولة الوطنية "القطرية" العربية في التعامل مع التحدي الخارجي، كون التحدي الداخلي لا يقل من حيث الأهمية أو الأثر في بقاء الدولة وديمومتها واستقرارها عن المُحددات والمُفاعيل الخارجية.

ب. المنهج المعتمد

اقتضت إشكالية الدراسة اللجوء إلى أكثر من منهج للتشخيص والمعالجة والمقارنة، لتُشكل مجتمعةً أداةً في عمليتي الربط والتحليل. حيث تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لما له من أهمية بالغة في

الحديث عن مراحل تطور الأزمة العراقية والسودانية، وفهم جذورها وحيثياتها المختلفة. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يُمكّن الدراسة من قراءة الواقع العراقي والسوداني ومعطياته بشكل جيد. وتستعين الدراسة كذلك بأداة المقارنة التي تلعب دوراً مركزياً في الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين .

إن استخدام المنهج التاريخي ضرورة، وذلك لأن أزمة الدولة في كل من العراق والسودان لم تكن وليدة اللحظة، بل هي نتاج لتراكم أحداث تاريخية، مرت بها الدولتان، أدت في نهاية المطاف لظهور الأزمة في كل منهما. فمن خلال المنهج التاريخي يُمكن التعرف على المفاعيل الخارجية والداخلية التي قد يُعزى إليها تكوين الأزمة واستمرارها في كلا البلدين.

وكما أن المنهج التاريخي يُبين جذور أزمة الدولة وتطوراتها التاريخية، فإن المنهج الوصفي التحليلي يصف طبيعتها في الحالتين بمراحلها التاريخية المختلفة، موضحاً بالتحليل والنقاش دور مُحدداتها ومفاعيلها الخارجية والداخلية وانعكاساتها على العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة في كل حالة دراسية، وكذلك على سيادة الدولة القطرية (الوطنية) في الحالتين. كما يصف المنهج الوصفي التحليلي واقع الأزمة في الوقت الراهن في الدولتين انطلاقاً من المعطيات التاريخية. وكلا المنهجين المذكورين آنفاً سيصبان في مجرى تحقيق هدف الدراسة الرئيسي وهو المقارنة بين أزمة الدولة في الحالتين العراقية والسودانية.

ثانياً: المُوجه المنهجي الخاص للبرهنة على الأطروحة

ويشمل: الإشكاليةَ (أ)، والخطةَ المتبعةَ وتَقسيمات الدراسة (ب).

أ. إشكالية الدراسة:

يرزح كل من العراق والسودان تحت ثقل عوامل التأزم في علاقاتهما الداخلية والخارجية حتى ما قبل استقلالهما عن المستعمر خاصة مع بداية القرن العشرين، فمنذ ذلك الحين وحتى تاريخه وكلاهما يُصارع من أجل البقاء والاستمرارية. فالدور الخارجي كان مهماً في أزمة الدولتين العراقية والسودانية، وقد استمر ذلك الدور بعد حصول البلدين على الاستقلال وحتى تاريخه، وازداد مع بروز ظاهرة العولمة[81]. كما كان للإشكاليات الداخلية دوراً مهماً في أزمة الدولتين، ومن هنا تطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي: "**كيف تضافرت المفاعيل[82] الخارجية والداخلية في تكوين وإدامة أزمة الدولة الماسّة بسيادتها في كلتا الحالتين؟**".

ب. الخطة المتبعة و تقسيمات الدراسة

تُعاني الدولتين العراقية والسودانية من إشكاليات عديدة ساهمت في عدم استقرار هذه الدول وظهورها بالمظهر الحقيقي الذي يفترض ظهورها به، فهناك العديد من العوامل والمفاعيل التي أدت إلى وجود أو إيجاد أزمات متعددة في علاقاتهما الداخلية والخارجية، بما لا يساعد هاتين الدولتين على الاستقرار

---

[81] لقد ظهرت العولمة في المرحلة الأخيرة من النظام الدولي ثنائي القطبية، وبداية مرحلة النظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز مظاهرها: اختصار المسافات بين دول العالم، وذلك في ظل المستجدات السريعة التي طرأت في مجالي الاتصالات والمواصلات، وعدم شعور الدول باستقلالها بشكل منفرد نظراً لتراجع سيطرتها على مواردها البشرية والمادية، وارتباطها بقوىً ومحركاتٍ خارجية سياسية أو اقتصادية. كما أصبحت الدول مستهدفة من قبل قوى أكبر منها في النظام الدولي، وعوامل تجزئة من داخلها في ظل التناقضات في بنيتها الاجتماعية؛ إثنية، لغوية، دينية، وهو ما يُهدد تماسك كيانها الاجتماعي وقاعدتها الاجتماعية. للمزيد انظر: ممدوح محمود منصور، "العولمة: المفهوم والظاهرة والأبعاد"، (مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 321، 2013): ص 25- 27. وانظر: وصفي محمد عيد عقيل، "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، (مجلة إربد للبحوث والدراسات، عمان: الأردن، جامعة إربد الأهلية، عدد 1، 2013): ص 1- 7.

[82] يُقصد بالمفاعيل في إطار هذه الدراسة أهم العوامل المؤثرة في الأزمة بأنواعها المختلفة أو العناصر الفاعلة في الأزمة وتُشكل مكون من مكوناتها.

الحقيقي سواء في النظام السياسي الداخلي أو في استغلال الموارد المتاحة أو الكامنة لدى هذه الدول في أخذ مكانها الحقيقي أمام دول العالم.

أدى التأخر الذي تعيشه هاتين الدولتين إلى نتائج كارثية في استجلاب الأزمات لهما، مما أدى بهما إلى تشرذم كيانهما الاجتماعي والجغرافي، فخرجت من عباءة السودان دولة جنوب السودان، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق الذي يعاني من انفصال غير معلن لإقليم كردستان، كما يعاني تشرذمات اجتماعية داخلية ناتجة عن ضعف الدولة وأزمتها. وللإجابة عن الأزمة التي تعيشها الدولتين والتي أدت إلى آثار كارثية سبق ذكرها، فإننا سنتناول للإجابة في هذه الدراسة الدور الذي لعبته متلازمة المفاعيل الخارجية والداخلية في الأزمة التي تعيشها الدولة القطرية في كلا الحالتين منذ نشأتها الحديثة وحتى تاريخه، وعلية سيتم الإجابة من خلال الجزأين التاليين:

الجزء الأول: هيمنة التشابه في المفاعيل الخارجية المُؤسِّسَة لأزمة الدولة في الحالتين.

الجزء الثاني: تشابه مهيمن لإستمرارية المفاعيل الداخلية في إدامة أزمة الدولة في الحالتين.

الجزء الأول

هيمنة التشابه في المفاعيل الخارجية المُؤَسِّسَة لأزمة الدولة في الحالتين

تتطلب دراسة أزمة الدولة في كل من العراق والسودان مناقشة عدد من القضايا الهامة التي تعتبر أرضية سيتم الانطلاق منها في عملية التحليل والنقاش لعل أبرزها: الدولة في سياقها التاريخي لما لذلك من أهمية كبيرة في التعرّف على ظروف نشأة الدولة بشكل عام والدولة العربية بشكل خاص. كما خصص هذا الجزء مساحةً للحديث عن السياق التاريخي لكل من دولتي العراق والسودان بدءً من سقوط الدولة العثمانية وما تلا ذلك من احتلال بريطاني وصولاً إلى مرحلة الاستقلال وحيثياتها وتطوراتها المختلفة. كما يتناول هذا الجزء أيضاً دور المفاعيل الخارجية في أزمة الدولتين ما بعد الحرب العالمية الثانية وديمومة الرقابة الخارجية وأثرها على الدولتين، وكذلك دور المفاعيل الخارجية في افتعال الأزمات الداخلية في كلا البلدين، وتأثير ظاهرة عولمة القوة على الدولة فيهما. ويجدر الإشاره أنه من الصعوبة بمكان دراسة أزمة الدولة في الحالتين، وقراءة المفاعيل الخارجية وتأثيرها على كلا الدولتين بمعزل عن الموضوعات الآنفة الذكر. ولعل خضوع الحالتين لذات المستعمر وسياساته (البريطاني) هو ما يُفسر طغيان التشابة في المفاعيل الخارجية المؤسسة لأزمة الدولة فيهما، وليس فقط الخضوع للظاهرة الاستعمارية بشكل عام.

يتكون هذا الجزء من فصلين يتناول الفصل الأول: تصميم مأزوم للنشأة ماس بمستقبل سيادة الدولة، بينما يتناول الفصل الثاني: امتدادات للنشأة مُهددة لسيادة الدولة.

الفصل الأول: تصميم مأزوم للنشأة ماس بمستقبل سيادة الدولة

يُناقش هذا الفصل بشكل عام مجموعة من القضايا التي تتعلق بأزمة النشأة، ومنها غياب العقد الاجتماعي في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة في العراق والسودان، وترسيم حدود البلدين عشوائياً، والسياسات الاستعمارية التي مارسها المستعمر وتأثيرها على العلاقة ما بين الدولة ومكوناتها المختلفة في الحالتين، وهذه القضايا لعبت دوراً محورياً في المس بمستقبل سيادة الدولة. ويتكون هذا الفصل من مبحثين يتناولان ذات المحاور لأزمة الدولتين، وكل مبحث منها مكون من فقرتين اثنتين.

المبحث الأول: نشأة الدولة العراقية

بدأت الدولة العراقية في النشأة الحقيقية بعد الحرب العالمية الأولى، وهي الفترة التي بدأ فيها الاستعمار الحديث للعراق، هذا لا يعني أن العراق وإن كان جزء من ممالك إسلامية سابقة لم يكن موجوداً كدولة لها كيانها الجغرافي على أقل تقدير وثقلها السياسي والديموغرافي ضمن هذه الممالك والإمبراطوريات، بما يعني أن فهم النشأة الحديثة للدولة العراقية لا يستقيم وفق المنهج الصحيح إلا بفهم المسار التاريخي لهذه الدولة، كون مُحددات التاريخ أو ما يمكن القول بأنه أثر التاريخ له تأثير واضح على طبيعة نشأة الدولة الحديثة في العراق.

وعليه، فإننا سنتناول هذا المبحث المُخصص لقيام الدولة العراقية في فقرتين: الفقرة الأولى تتناول النشأة قبل الاستعمار الحديث، بينما تتناول الفقرة الثانية النشأة بعد الاستعمار الحديث.

الفقرة الأولى: النشأة قبل الاستعمار الحديث

لم تنشأ الدولة العراقية الحديثة نشأة طبيعية، وإنما نتيجةً ومحصلةً لعوامل وتدخلات خارجية أدت إلى نشوئها على النحو الذي تظهر عليه اليوم. فقد اتسم العراق منذ آلاف السنين بتنوع وتعدد مكوناته العرقية واللغوية والدينية. فالعراق هو حصيلة حضارات عاشت في بلاد ما بين النهرين[83]، فقد كانت الحضارات القديمة تستقر وتزدهر حيث توجد الموارد وخاصةً المياه لأهميتها في الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع والأفراد، ولدورها في تأمين وتسهيل عملية النقل والمواصلات[84].

يتسم العراق بتنوع مناخه وتضاريسه، ويتميز أيضاً بموقع جغرافي مهم فهو من جهة مُطل على الخليج العربي وإيران وتركيا وبلاد الشام، ومن جهة أخرى قريب من الهند. وقد تعاظمت أهمية العراق في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما تم اكتشاف المزيد من كنوزه الطبيعية لا سيّما الثروة النفطية والمواد الأولية المهمة لتحريك العملية الإنتاجية والصناعية والعجلة الاقتصادية بشكل عام، فضلاً عن أهميته كسوق للمنتجات والتجارة والبضائع المختلفة بسبب وزنه الديموغرافي المهم[85].

وعليه، سيتم تناول هذه الفقرة في حقبتين زمنيتين يجمعهما رابط فكرة الخلافة، حيث سنتناول أولاً، العراق في ظل الحكم الإسلامي، بينما سنتناول ثانياً العراق في ظل الدولة العثمانية.

---

[83] مختار لاماني، "الأقليات في العراق: الضحية الأخرى"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 369، 2009): ص 160.

[84] صلاح أبو السعود، تاريخ وحضارة أرض الرافدين (مصر: مكتبة النافذة، 2011)، ص 17.

[85] حسين جميل، العراق الجديد (بيروت: دار منيمنه للطباعة والنشر، 1958)، ص 10.

أولاً: العراق في ظل الحكم الإسلامي

تعاقبت على العراق حضارات وشعوب ومجموعات كثيرة منهم السومريون، والأكاديون، والبابليون، والآشوريون، والميديون وغيرها من المجموعات التي تركت أثراً مهماً في بلاد ما بين النهرين. ورغم تعاقب كل هذه الحضارات إلا أن العراق الحديث تأثر أكثر بالتراث العربي الإسلامي وبالعهد العثماني، فقبل مجيء الإسلام اتسم العراق بكثرة اللغات والأديان تأثراً بتنوع الحضارات والإمبراطوريات التي عرفها، وما لها من امتدادات واسعة. وعندما حل به الإسلام، وما حمله من وحدة عقيدية ولغة واحدة، لعب دوراً محورياً في التأثير على هذه الجماعات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينياً حتى أضحى العراق بلداً له هوية جماعية موحدة انطلاقاً من وحدة اللغة ووحدة الدين. علماً أن هذه الهوية العامة لم تُلغِ الهويات الفرعية التي تعكس تنوعاً حضارياً ولغوياً وعرقياً ودينياً[86].

مع توسع رقعة الدولة الإسلامية، بسبب توسع دائرة الدعوة، أصبح العراق جزءً من إمبراطوريات إسلامية كبيرة، لا بل كان مركزاً لبعضها كما كان الحال بالنسبة للدولة العباسية التي اتخذت من بغداد مركزاً لها. كما شهد العراق الحادثة التي شقت صف المسلمين إلى طائفتين، سنية تمثل الأكثرية وشيعية، وهي حادثة الانقسام التاريخي بين الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب والخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان في القرن السابع الميلادي، فاستقر علي وأتباعه في جنوب العراق بينما اتخذ معاوية وأتباعه من دمشق مركزاً لخلافتهم. وعلى أثر ذلك، وقعت لاحقاً حادثة الحسين بن علي ويزيد بن معاوية التي

[86] جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 17- 25.

تمخض عنها مقتل الحسين وأتباعه فيما يسمى اليوم بحادثة عاشوراء التي تسببت أيضاً في زيادة الشرذمة في صفوف المسلمين وانتشار ظاهرتي العنف والتوريث[87].

ثانياً: العراق في ظل الدولة العثمانية

أضحى العراق مع حلول عام 1534 جزءاً من الدولة العثمانية التي امتدت سيطرتها وتوسعها لتضم أيضاً دول المشرق العربي برمتها لحكمها ونفوذها. في بداية الحكم العثماني تم التعامل مع العراق، المتعارف عليه بالبصرة وبغداد والموصل، على أنه وحدة واحدة تتمثل في إيالة بغداد التي كانت مقسمة إلى سناجق وأقضية كثيرة، وكانت تُدار عبر جهاز إداري يُشرف عليه موظفون أتراك وعبر زعامات ووجهاء محليين تابعين للسلطات العثمانية[88].

استمر التعامل مع العراق على أنه إيالة واحدة أو ولاية واحدة حتى القرن التاسع عشر الذي شهد انفصال الموصل عن إيالة بغداد لتصبح ولاية منفصلة، وبعد بضع سنين انفصلت البصرة أيضاً عن بغداد لتشكل ولاية خاصة بها. وأصبح العراق مكوناً من ثلاث ولايات منقطعة عن بعضها إلى حد كبير بسبب تخلّف البنية التحتية وضعف شبكة المواصلات، ومما زاد هذه الحالة من القطيعة عدم التعامل الجيد من قبل الدولة العثمانية مع التركيبة المجتمعية العراقية المتنوعة، فعلى سبيل المثال كانت الطائفة السنية تتمتع بمزايا من الحكومة العثمانية السنية وتُحرم منها الطائفة الشيعية التي أصبحت ترى في إيران مخلصاً وداعماً لها، ولم تتوقف نتائج السياسة العثمانية عند هذا الحد فحسب وإنما امتدت لتصيب الهوية العراقية في مقتل عندما أصبح الفرد العراقي الذي يعيش في الموصل يُعرف نفسه بأنه موصلي، وأصبح

[87] كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 25- 28.

[88] غسّان العطيّة (ترجمة عطا عبد الوهاب)، العراق نشأة الدولة 1908-1921 (لندن: دار اللام، 1988)، ص 33- 36.

من يسكن في البصرة يُعرف نفسه على أنه بصراوي وغيرها من التسميات الضيقة. وعليه، تفوقت الهوية المناطقية والمحلية على الهوية الجامعة الموحدة وأصبح المجتمع العراقي مفككاً إلى جهات وطوائف[89].

شهد العراق خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني للمنطقة العربية تردياً ملحوظاً في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، جرّاء النظام الإداري الذي كان متبعاً من قبل العثمانيين[90]، وما نتج عنه من تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات لكل منها نظامها الخاص ومفصولة عن بعضها نسبياً. وهذا ما يفسر نشوء الحراك المجتمعي في القرن التاسع عشر للتعبير عن رفض السياسات العثمانية والمطالبة بإصلاحات جوهرية في الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية. ورغم التعامل البوليسي من قبل السلطات العثمانية مع هذا الحراك إلا أنه نجح إلى حد كبير في دفع الباب العالي إلى اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية في المجالات الآنفة الذكر للتخفيف من حالة الاشتباك مع المجتمع، وللحفاظ على الاستقرار في العراق[91].

لم تفلح هذه الخطوات في وقف حالة التدهور، خاصةً أنها تزامنت مع ضعف الدولة العثمانية. كما تزامن ذلك مع تنامي الأطماع الأوروبية وتدخلها في المشرق العربي بما فيه العراق. ومن أهم مظاهر التمرد العراقي ضد النفوذ العثماني رغبة العراق في الدخول ضمن مشروع محمد علي باشا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حيث أصبح لدى شريحة واسعة من العراقيين الرغبة في الانضمام إلى هذه الدولة أو

---

[89] غسّان العطيّة (ترجمة عطا عبد الوهاب)، العراق نشأة الدولة 1908-1921، ص 33- 36، مرجع سابق.

[90] من الجدير ذكره أن العراق كان جزءً من الأرض العربية التي سيطرت عليها الإدارة العثمانية عبر سلّم إداري يبدأ من مختار القرية حتى الباب العالي. وقد ساد تحت الحكم العثماني تغييب كامل للوعي الوطني والقومي العربي، ولم تكن العراق استثناءً. يُضاف إلى ذلك تغييب قيم الديمقراطية والتنمية في تلك المجتمعات، فكل ما فعلته الدولة العثمانية هو تعزيز تبعية المناطق العربية، بما فيها العراق، لإسطنبول. لذلك، رفض العثمانيون، بالقمع العنيف، أي محاولة لإنشاء حركات وطنية وقومية. سيّار الجميل، تكوين العرب الحديث (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997)، ص 59- 69، 111- 114.

[91] فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر (العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1980)، ص 3-7.

المملكة التي كان يطمح في إقامتها محمد علي وذريته. إلا أن وقوف بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية، بعد تقاطع مصالح المستعمر الأوروبي مع السلطان العثماني في وجه مشاريع محمد علي وابنه إبراهيم باشا أوقف هذه المشاريع في العراق، وفي المشرق العربي بشكل عام، وذلك تمهيداً لبسط نفوذ المستعمر وسيطرته على هذه المناطق التي أصبحت تُشكل له هدفاً استراتيجياً يجب تحقيقه، بعد إدراكه ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة القوة البريطانية والفرنسية والاحتفاظ بوجودها في المشرق العربي بما فيه العراق[92].

الفقرة الثانية: النشأة في ظل الاستعمار الحديث

تفاقمت استباحة الإقليم العربي من قبل الأوروبيين مع حلول القرن العشرين، وتصاعدت حدة التنافس الاستعماري بين كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا على مناطق السيطرة والنفوذ حتى وقعت الحرب العالمية الأولى عام 1914، لتجر معها الدولة العثمانية التي أرادت أن تدخل الحرب لتتخلص من أزماتها وديونها ورزمة الامتيازات التي منحتها في القرن التاسع عشر لكل من بريطانيا وفرنسا. وقد كان لهذه الحرب نتائج وتأثير كبيرين على الدولة العثمانية والمشرق العربي، فقد تسببت في هزيمة الدولة العثمانية وتفككها وانكفائها إلى داخل الأراضي التركية، وتسببت أيضاً في ظهور اتفاقيات سرية كان أبرزها اتفاقية سايكس – بيكو بين كل من بريطانيا وفرنسا التي تمخض عنها تقسيم المشرق العربي وتجزئته إلى دويلات صغيرة ذات حدود مصطنعة تخدم أهدافها ومصالحها الاستعمارية[93]، وذلك للحيلولة دون قيام دولة عربية موحدة ومستقلة تكون منسجمة مع بيئتها الجغرافية والثقافية والاجتماعية. ولضمان

[92] علاء موسى كاظم نورس، "عهد الاحتلال العثماني الأخير"، في العراق في التاريخ (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983)، ص 637- 642.

[93] للمزيد من التوضيح انظر إلى ملاحق الدراسة.

تحقيق هذا الهدف أيضاً تم إدخال عنصر غريب على المشرق العربي تمثل في منح الحركة الصهيونية وعد بلفور الذي مؤداه إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[94].

لم يؤدّ انسحاب العثمانيين من العراق جراء هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى إلى استقلال العراق وقيام دولة عراقية مستقلة، وإنما نتج عنه خضوع العراق للاحتلال البريطاني المباشر عام 1917. في سياق المحاصصة الاستعمارية والتنافس الاستعماري لزيادة مناطق السيطرة والنفوذ عملت بريطانيا على ضم الولايات العراقية الثلاث (البصرة، بغداد، الموصل) في إطار العراق الجديد الخاضع لسيطرتها واحتلالها. ولم يكن الهدف من هذا الضم والتوحيد إقامة دولة عراقية قوية وموحدة ومستقلة، وإنما كان الهدف هو توسيع رقعة السيطرة البريطانية، لما لذلك من أهمية استراتيجية كبيرة سواء فيما يتعلق بزيادة الموارد كالنفط، لأهميته في تغذية الاقتصاد والقوة العسكرية البريطانيين، أو الأسواق أو الطرق التجارية أو الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به العراق بشكل عام[95].

لم يكن قيام الدولة العراقية الحديثة طبيعياً، وإنما جاء في سياق التنافس بين الدول الاستعمارية، حيث قامت برسم حدوده وفقاً لمصالحها وأطماعها وحساباتها الاستعمارية[96] ضاربةً بعرض الحائط مصالح ورغبات غالبية الجماعات والطوائف والأعراق العراقية، والموروث التاريخي والإنساني والثقافي لبلاد ما بين النهرين، ومخلفةً إشكاليات حدودية كبرى مع دول الجوار لا زالت تعاني منه الدولة العراقية حتى تاريخه[97]. ومن أعراض هذه المشكلة أن الكيان العراقي الحديث الذي نشأ بعد سقوط الدولة العثمانية إثر الحرب العالمية الأولى لم يكن متصالحاً مع شعبه ومع جيرانه، الأمر الذي ظهر بشكل أوضح بعد

[94] صالح عبد الجواد، "الحرب العالمية الأولى والصراع على العالم العربي وفلسطين"، في مساق القضية الفلسطينية (علوم سياسية 333)، (فلسطين: بيرزيت، دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، 2000)، ص 46- 52.

[95] كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ص 32- 33، مرجع سابق.

[96] للمزيد من التوضيح انظر إلى ملاحق الدراسة.

[97] جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ص 33-35، مرجع سابق.

انسحاب المستعمر من المنطقة العربية، ليحصد ثمار ما فعله، وما صاغه فيها من كيانات سياسية قطرية (وطنية).

في ذات السياق، رسمت الحدود العراقية التركية بواسطة عصبة الأمم بسبب الخلاف البريطاني التركي حول الموصل التي أراد كلا الطرفين أن تكون جزءاً من نفوذه وسيطرته بسبب أهميتها الاستراتيجية والنفطية والاقتصادية، لكن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذه المسألة حتّم على الطرفين التوجه إلى عصبة الأمم لحسم هذه القضية، وكانت النتيجة التي خلصت إليها العصبة ضم الموصل إلى العراق لاعتبارات تاريخية واقتصادية وجغرافية وديموغرافية. وربما كان التأثير الأبرز للضغط البريطاني الذي كان دافعاً لضم الموصل إلى العراق الخاضع للاحتلال البريطاني ليس فقط لأن الموصل جزء أصيل من العراق بل لأهميتها الاستراتيجية، علماً أن الموصل كانت في خريطة سايكس بيكو، التي رسمت أثناء الحرب العالمية الأولى، ضمن مناطق النفوذ الفرنسية لكن سرعان ما أعادت بريطانيا المطالبة بها وهو ما تحقق لها في مؤتمر سان ريمو عام 1920، الأمر الذي قاد تركيا في نهاية المطاف إلى التنازل عن مطلبها بخصوص انتزاع الموصل من العراق بموجب معاهدة "سيفر" التي أبرمت في نفس العام، لأن موازين القوى آنذاك لم تكن لصالحها[98]. وهذا مثال على الصراع الذي أوجده المستعمر في بعض المناطق بين العراق وجيرانه.

من أجل أن تُشرعن بريطانيا احتلالها ووجودها في العراق ومناطق أخرى، اخترعت بالتعاون مع فرنسا أنظمةً دولية (مفاهيم أرقى للاستعمار) تُشكل غطاءً لها لتمرير سياساتها ومخططاتها، كان أبرزها صكوك الانتداب والحماية والوصاية من خلال عصبة الأمم التي يسيطر عليها المستعمر الأوروبي، للتعامل مع الأقاليم التي كانت خاضعة للدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى لا سيّما الدولة

[98] أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932 (العراق: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، 1980)، ص 95– 100.

العثمانية وألمانيا. كان الهدف من اختراع هذه الأنظمة ليس تطوير المناطق التي كانت تحت حكم الألمان أو العثمانيين سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وإنما شرعنة الوجود الاستعماري فيها، وتوظيفها بما يخدم مصالح الدول المنتدبة أو الحامية أو الوصية عليها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً[99].

أرادت بريطانيا بعد سقوط الدولة العثمانية أن تفرض على العراق نظاماً سياسياً يكون مقبولاً لدى عامة الناس الذين رفضوا وجودها واحتلالها وانتدابها، وتجلى هذا الرفض في الثورة التي أشعلها العراقيون عام 1920، والتي قادت إلى إحراج بريطانيا وتحرير أجزاء كبيرة من المناطق الأقل كثافة سكانية "المناطق الريفية"، لكن التعامل البريطاني العنيف معها تسبب في انحسارها وتراجعها. كما أرادت من ذلك ضمان ولاء ذلك النظام لها ولمصالحها وسياساتها بما يقلل عليها كلفة استعمارها واحتلالها، وتجنباً أيضاً لوقوع أية صدامات جديدة من شأنها أن تُثير وتُجيش المجتمع تجاهها بما يؤدي إلى استنزافها في نهاية المطاف[100].

وجدت بريطانيا من خلال الرؤية التي قدمها ونستون تشرشل، وزير مستعمراتها آنذاك، أن الخيار الأمثل لتحقيق ذلك يتمثل في تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق بعد أن كان ملكاً على سوريا، فهو من جهة يتمتع بحضور جيد بين العراقيين، ويحظى بثقة شريحة واسعة منهم خاصةً الذين أعجبوا بسياسته وحنكته وتأثروا أيضاً بثورة والده الحسين بن علي التي قادها ضد الوجود العثماني في المشرق العربي استجابةً ونزولاً عند رغبة بريطانيا في ذلك، وطمعاً في بناء مملكة عربية يكون على رأسها هو وذريته[101]. وقد ساعد في هذا الاختيار، أن فيصل يُدين بالولاء لبريطانيا ومصالحها ولا

---

[99] إديث تيلتون بينروز وآخرون، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915- 1975 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989)، ص 107- 111.

[100] أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، ص 20، 22- 32، مرجع سابق.

[101] يتوافق طرح البرقاوي بخصوص هندسة نظام الحكم في العراق، وتحديد من يحكمه، مع وجهة نظر عبد الرحمن منيف الذي رأى إن السر الخفي والكامن وراء دعم بريطانيا للهاشميين، وإقامة مملكة لهم شرق نهر الأردن، وتنصيب فيصل ملكاً على

يتناقض معها[102]. بهذا الترتيب، قطعت بريطانيا الطريق على المجتمع العراقي لاختيار وصياغة نظام الحكم الخاص به، وفي تحديد من يتولى إدارة شؤونه وتسيير دولته.

أعقب اختيار الملك فيصل ملكاً على العراق إجراء سلسلة من المعاهدات مع بريطانيا لبرط النظام الجديد بها. وكان أبرزها معاهدة عام 1922 ومعاهدة عام 1926 إضافةً إلى معاهدة عام 1927 وصولاً إلى معاهدة عام 1930 التي سبقت استقلال العراق وخلاصه من نظام الانتداب ودخوله إلى عصبة الأمم عام 1932. كان الهدف المعلن من عقد هذه المعاهدات هو أن تحل محل صك الانتداب، وأن تفتح الباب أمام العراقيين لممارسة أدوار اقتصادية وسياسية وأمنية أكبر مما كان عليه الوضع قبلها تمهيداً لاستقلالهم بالكامل عن بريطانيا. ولكن الحقيقة أنها كانت انعكاساً لمصالح بريطانيا وسياساتها، وليس تحرراً للعراق من تلك السياسات، كما كانت تهدف إلى تكبيل العراق وتقييده[103].

رغم موافقة بريطانيا على منح السلطة العراقية الناشئة في بداية العشرينيات من القرن الماضي وضع دستور للعراق، وتحديداً في الفترة ما بين 1924–1925، لإعطاء النظام العراقي طابعاً ملكياً دستورياً، إلا أنها فرضت رؤيتها التي تعكس سياساتها ومصالحها في هذا الدستور الذي استمر العمل به حتى سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري عام 1958 دون أن تترك للعراقيين الحق في ذلك[104]. كان

سوريا، ومن ثم تنصيبه ملكاً على العراق بعد فترة وجيزة، يتلخص في رغبة بريطانيا بصناعة مظلة عربية تستظل في ظلها، وتمتلك صفتين: الأولى، القدرة على خدمة المصالح البريطانية وحمايتها. والثانية، القدرة على التأثير في الناس. من جهة أخرى، أرادت بريطانيا أن تُرضي أبناء الشريف حسين بن علي كتعويض لهم عن عدم تطبيق ما ورد في مراسلات والدهم حسين – مكماهون التي خيبت آمالهم وطموحاتهم. عبد الرحمن منيف. العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة (الدار البيضاء: المركز الثقافي للنشر والتوزيع، ولبنان: الدار العربية للعلوم نشر وطباعة وتوزيع، 2003)، ص 47، 63– 75.

[102] أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932، ص 20، 22_ 29، مرجع سابق.

[103] أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932، ص 35– 37، 149، 185_ 189، المرجع نفسه.

[104] نوار سعد محمود الملّا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920–2003 (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 17، 26.

النظام الملكي في العراق يعمل وفقاً لرؤية بريطانية واستجابة للاشتراطات التي كانت تضعها وليس وفقاً لرؤية وطنية عراقية تعكس مصالح وحقوق ومطالب الشعب العراقي[105].

لم ينتهِ التدخل البريطاني في العراق باستقلاله رسمياً عام 1932 ودخوله إلى عصبة الأمم، بل استمر هذا التدخل والتحكم في الشأن العراقي ولم يتوقف. فخلال الفترة 1941-1945، أعادت بريطانيا احتلالها للعراق من جديد مستخدمةً ذريعة الانقلاب العسكري الذي قاده مجموعة من الضباط العراقيين على النظام الملكي الموالي لبريطانيا، والذي كان يتزعمه الوصي على العرش عبد الاله خال الملك فيصل الثاني، الذي لم يكن يبلغ سن الرشد حينها. ونتيجةً للإطاحة بنظام عبد الاله ورئيس وزراءه طه الهاشمي، وتّولي رشيد عالي الكيلاني رئاسة الحكومة عام 1941 قررت بريطانيا أن تنقذ النظام الموالي لها وأن تحمي مصالحها ومشاريعها رغم تعهد النظام الجديد بالحفاظ عليها، إلا أن ذلك لم يرق لبريطانيا التي رأت في هذا التغيير تهديداً حقيقياً لمصالحها في العراق خصوصاً وفي المنطقة العربية عموماً[106].

لم يكتفِ المستعمر البريطاني باحتلال العراق ورسم حدوده والسيطرة على موقعه الاستراتيجي وثرواته المتنوعة، والتحكم في شأنه الداخلي والخارجي وتوجيه قياداته، وإنما اتبع سياسات أخرى كفيلة بأن يبقى العراق بلداً مضطرباً وضعيفاً وتابعاً ومشرذماً من أبرزها: تأجيج الصراعات الداخلية وإذكاء النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية، وذلك بتغليب طائفة على أخرى أو مكون على آخر وذلك ترجمةً لسياسته الشهيرة "فرق تسد". وهذه السياسة لم يتبعها بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1920 وإنما بدأ

[105] حسين جميل، العراق الجديد، ص 17، مرجع سابق.

[106] هشام عبد العزيز، "النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني 1941-1946"، (مجلة شؤون فلسطينية، قبرص: نيقوسيا، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 186، 1988): ص 58- 59، 63.

باستخدامها أثناء الوجود العثماني تحت ذريعة حماية الأقليات، التي استخدمها للتدخل وبسط السيطرة والنفوذ وخلخلة النسيج الاجتماعي في بلاد ما بين النهرين[107].

على سبيل المثال، كانت الطائفة الشيعية أقلية في الدولة العثمانية ولم تكن تتمتع بنفس الامتيازات التي تمتعت بها الطائفة السنية التي تمثل الأكثرية في تلك الحقبة، وهذا ما استغلته بريطانيا التي قامت بالوقوف إلى جانب الأقلية الشيعية وأقليات أخرى لتعزيز وجودها كمدخل للتغلغل والتأثير. وبعد نشوء الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وتحول الطائفة الشيعية إلى أغلبية في التركيبة الديمغرافية العراقية وقيامها بمقاومة الاحتلال البريطاني، غيّرت بريطانيا سياستها تجاه الطائفة الشيعية وقامت بدعم الأقليات الأخرى وعلى رأسها الطائفة السنية في وجه المكوّن الشيعي[108].

كذلك الأمر بالنسبة لأكراد العراق، فقد كرست بريطانيا عوامل الاختلاف بين المكون الكردي والمكونات العراقية الأخرى سواء فيما يتعلق باللغة أو الثقافة أو الجانب الإداري المتمثل في تعيين موظفين غير أكراد لإدارة الشأن الكردي. كما قامت بتوظيف قضية الأكراد وإثارتها لإحراج الحكومات العراقية المتعاقبة والضغط عليها في مجالات سياسية واقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي بما يتماهى والمصالح البريطانية[109]. علماً أن العراق اعترف بالمكون الكردي وبحقوقه منذ العام 1925، نظرياً في أسوء الأحوال، ومنذ هذا الاعتراف والأكراد يخوضون ثورةً تلو الأخرى لنيل حكم ذاتي يوصلهم

[107] عبد الخالق حسين، الطائفة السياسية ومشكلة الحكم في العراق (بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2011)، ص 55- 56، 69- 70.

[108] عبد الخالق حسين، الطائفة السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ص 55- 56، 69- 70، المرجع نفسه.

[109] أحمد السيد تركي، "القضية الكردية في العراق"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 135، 1999): ص 118.

إلى حلمهم في الانفصال والاستقلال عن الدولة الأم العراق، وذلك انطلاقاً من دعم القوى الكبرى التي كانت تتقدمها بريطانيا سيّما في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية (1918–1940)[110].

كانت أخطر الخطوات التي أقدمت عليها بريطانيا في التعاطي مع مكونات المجتمع العراقي، لا سيّما المكونات الصغيرة منه مثل المكون المسيحي واليهودي والكردي، هو قيامها بتدويل ملفها، ونقل ذلك الملف إلى عصبة الأمم. ربطت عضوية العراق في العصبة بمدى احترامه وقبوله لحقوق الأقليات التي حددت جزءاً كبيراً منها بريطانيا بصفتها القوة المستعمرة. وتم وضع اشتراطات خارجية حرمت المجتمع العراقي من تصميم نموذج للتعايش المشترك، كما أن بريطانيا لم تترك للدولة والمجتمع العراقي حق التفاعل فيما بينهما للوصول إلى تفاهمات تفضي إلى صياغة دستور عراقي يحمي حقوق جميع المكونات بغض النظر عن وزنها وحجمها، ويُحدد واجباتها وعلاقتها بالدولة الأم (العراق)[111].

برزت في النصف الثاني من القرن العشرين قوى إقليمية ودولية أخرى على خط الأزمة العراقية، إضافةً إلى بريطانيا، أصبحت تمسك بالملف الكردي أيضاً وتُلوح به كورقة مساومة في وجه الحكومات العراقية المتعاقبة من أجل الضغط عليها وإضعافها اعتماداً على عدم تماسك قاعدتها الاجتماعية. ولعل أبرز هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية وإيران و"إسرائيل"، فالقوة الأولى أرادت أن تُبعد العراق عن دائرة النفوذ السوفيتي وأن تبقيه في دائرتها على قاعدة التبعية. أما إيران فأرادت أن تُبعد العراق عن شط العرب، وأن تضمن مصالحها السياسية والاقتصادية في ظل ما يتمتع به العراق من إمكانيات وموارد هائلة، رغم ما يشكله الملف الكردي من تهديد لسيادة إيران في ظل النزعات الانفصالية للأقلية الكردية في أراضيها. أما "إسرائيل" فأرادت أن تضعف الدولة العراقية وأن تخرجها من دائرة الصراع العربي–

[110] حنا يوسف فريج، "المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة"، (مجلة قراءات سياسية، فلوريدا: مركز دراسات الإسلام والعالم، عدد 1، 1993): ص 9.

[111] عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم (لندن: رياض الريس، 1994)، ص 405 – 407.

الإسرائيلي، وتمنعها من لعب أي دور سياسي واقتصادي مؤثر في الشرق الأوسط عبر تهديدها في بيئتها الداخلية وتحريض هذه البيئة عليها[112].

لقيت الثورة التي خاضها الأكراد بزعامة مصطفى البارزاني في بداية السبعينيات من القرن الماضي، والتي تجددت في بداية التسعينيات بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، دعماً من القوى الإقليمية والدولية الآنفة الذكر لتقويض أسس النظام العراقي وكبح جماح الدولة العراقية، إلا أن الثورات المتجددة من فترة إلى أخرى سرعان ما كانت تفقد بريقها بسبب عدم التزام الولايات المتحدة وإيران بتعهداتهما تجاهها نتيجة التغير في مواقف النظام العراقي تجاه القضايا التي تمس كل منهما سواء الاقتصادية أو السياسية من جهة، وبسبب سطوة نظام الحكم العراقي وطابعه الأمني، سيّما في العهد الجمهوري، من جهة ثانية[113].

بذلك، لعبت بريطانيا وقوى خارجية أخرى مثل: الولايات المتحدة، و"إسرائيل"، وإيران، أثناء حكم الشاه، دوراً محورياً في تأجيج النعرات الطائفية والمذهبية والقومية في العراق بما يخدم سياساتها، وبما يُزعزع لحمة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي ومكوناته المتعددة، ويضعها في مواجهة الدولة العراقية وليس في خدمتها أو التعاون معها في التصدي للتحديات الخارجية بشكل كلي شمولي.

لقد انعكست سياسات بريطانيا التمييزية والإقصائية على ممارسات وأفعال الدولة العراقية الحديثة التي تعاملت مع مجتمعها بما لا يتناقض والسياسة البريطانية، وبما لا يؤدي إلى محو وإذابة هذه السياسات، وهذا ما يفسر إلى حد كبير عدم انصهار الهويات الفرعية والمناطقية والطائفية والعرقية العراقية في هوية جماعية واحدة عامة لكل مكونات الشعب العراقي. فالمستعمر البريطاني لا يُريد أن يستقر العراق وأن تتوحد مكوناته بما يؤدي إلى تكون نسيج اجتماعي متماسك وصلب، لأن ذلك يُخرج العراق من دائرة

[112] وليد عبد الناصر، "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 127، 1997): ص 48- 51.

[113] وليد عبد الناصر، "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية"، ص 48- 51، المرجع نفسه.

التبعية والوصاية الخاضع لها، ويجعل الدولة العراقية أكثر قوة اعتماداً على تماسك نظامها السياسي وقاعدته الاجتماعية.

بالمحصلة، يمكن إجمال أبرز الاستنتاجات حول كيفية نشأة الدولة العراقية الحديثة وبعض جوانب أزمتها، على الأقل في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، على النحو التالي:

- ولدت الدولة العراقية الحديثة عام 1920 مأزومة ومشوهة، ونشأت كنتيجة مباشرة للتدخل الاستعماري البريطاني – الفرنسي في المشرق العربي، ولم تنشأ نتاج تطور طبيعي وبشكل انسيابي تدريجي، أو نتاج تفاعل مجتمعي، وإنما أُسقطت على المجتمع العراقي من أعلى إلى أسفل وجاءت بطريقة فوقية مفروضة قسراً من قبل قوى خارجية صنعتها بما يتفق ومصالحها وأهدافها الاستعمارية في المنطقة العربية. فالشعب العراقي لم ينتج دولته التي تتماهي وبيئته التاريخية والجغرافية والثقافية والاجتماعية والفكرية، ولم يحدث بينه وبين هذه الدولة الحديثة تفاعل أو تعاقد اجتماعي وسياسي يُحدد سلطات وصلاحيات وحقوق وواجبات كل منهما تجاه الآخر. لقد استنسخ المستعمر البريطاني نموذج الدولة الأوروبية وفرضه على العراق، بشكل اقتصر على الإطار والشكل دون المضمون. فحكومة الاحتلال البريطاني قامت بمجموعة من الأفعال والممارسات المؤذية للعراق، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

– نقل شكل الدولة الحديثة من أوروبا إلى العراق، وصياغة شكل النظام السياسي، وتحديد من سيحكم هذا النظام. يُضاف إلى ذلك، السيطرة البريطانية على النظام الإداري في الدولة العراقية بدءً بأعلى المناصب (العرش الملكي) وحتى أدنى الوظائف في مؤسساتها وأجهزتها. وهذا بدوره أدى إلى إفراغ النظام السياسي من السيادة، وإفراغه من منظومة القيم الديمقراطية المتمثلة في الجوانب التالية: الحريات، والمشاركة السياسية، والتعددية، والوعي الجمعي بالمواطنة

والهوية، وسيادة القانون، والانتماء للسلطة. وبالتالي، لعبت بريطانيا دوراً محورياً في تخريب النظام السياسي العراقي وإفراغه من المضامين الأساسية اللازمة للفاعلية والاستقرار. وهو ما يفسر الاشتباك الذي نشب حول الأطر الثلاثة الأساسية وما صدر عنها وما زال يصدر من سياسات، فقد وقع اشتباك بين المجتمع والدولة العراقية، وبين المجتمع والنظام السياسي من جهة ثانية، وبين المجتمع والحكومة من جهة ثالثة. لكن يبقى الصراع الأخطر فيها هو الصراع على الدولة العراقية، فالأفراد لا يشعرون بأن الدولة جاءت نتاج تفاعلاتهم أو نتاج تفاهمات فيما بينهم، بل فُرضت عليهم من الخارج. زد على ذلك، أن النظام السياسي ليس ديمقراطياً، وهاتان المسألتان هما أساس المشكلة في العراق.

- وضع حدود الدولة العراقية وفقاً لمصالح استعمارية دون الأخذ بعين الاعتبار الامتدادات التاريخية والحضارية والثقافية للشعب العراقي، وترسيم معاهدات وتسويات مع دول الجوار كما جرى مع تركيا حول الموصل. وبالتالي خلق وتعزيز حالة من عدم الاستقرار في العلاقة بين الدولة وجوارها.

- تعزيز التجزئة في المجتمع العراقي (جهات، مذاهب، طوائف، أعراق)، والتواطؤ مع بعض الفئات العراقية ضد غيرها، وتعزيز حالة من عدم الاستقرار في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة. وقد تجلى ذلك في تأجيج العلاقة مع المكون الكردي أو بين المذاهب عندما قام الانتداب البريطاني بتمكين السنة من احتكار العمل السياسي وحرمان المكون الشيعي من امتيازات السلطة السياسية.

- قتل أي محاولة لإنشاء حركات وطنية أو قومية تستهدف إخراج العراق من صكوك الانتداب والحماية والوصاية، كما جرى عندما قطعت بريطانيا الطريق على ثورة العشرين التي

كان هدفها تحرير العراق من الاحتلال وإقامة حكومة وطنية عراقية. وتكرر التدخل البريطاني في مطلع الأربعينيات من القرن الماضي عبر كبح جماح ثورة رشيد عالي الكيلاني والتوجهات القومية الصاعدة في تلك المرحلة.

- تأثير المستعمر على وظائف الدولة العراقية قبل الاستقلال وبعده، سواء المتعلقة منها بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الأمني، وذلك من خلال القيود التي فرضها على العراق عبر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات المجحفة لضمان تحقيق مصالحه وأهدافه المختلفة أو من خلال ضرب العلاقة بين المكونات المجتمعية وما لذلك من تأثير سلبي على العلاقة مع الدولة أو من خلال ضرب العلاقة مع الدول المجاورة للعراق.

- تعمد العثمانيون ومن بعدهم البريطانيون أن يعيش العراق حالة اللادولة وهذا يتجلى في منع العراقيين المتكرر من تحقيق الوحدة السياسية والإدارية والاقتصادية، ومن تقرير مصيرهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم. قد يُعزى هذا المنع إلى رغبة العثمانيين والبريطانيين في الإبقاء على السيطرة والتدخل، وأن يبقى العراق بلداً تابعاً وضعيفاً. فعملية الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت شكلية ومتأخرة جداً، وفي أكثر أوقاتها ضعفاً. وكذلك الأمر بالنسبة لحصول العراق على الاستقلال عن المستعمر البريطاني عام 1932 كان هو الآخر شكلياً وليس فعلياً.

المبحث الثاني: نشأة الدولة السودانية

وكما هو الحال بالنسبة للعراق، فإن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للحالة السودانية، حيث أن نشأة الدولة السودانية الحديثة جاءت في ذات الظروف التي نشأت فيها الدولة العراقية الحديثة، والتي يمكن وصفها بأنها ظروف غير صحية لولادة دولة بمفهومها الحقيقي الذي يفترض أن تكون عليه الدولة، إذ أن

المسار التاريخي لهذه البقعة الجغرافية (السودان) أثّر وبشكل واضح على أزمة ووجود الدولة السودانية، حتى وصلت بها إلى حالة من التمزيق والتشرذم، كان للتاريخ نصيباً للمساهمة في صنع هذه الحالة. وما يُفسر هيمنة التشابه على الحالتين هو الخضوع لذات المستعمر، والتعرض لذات السياسات الاستعمارية التي هددت، وما زالت تهدد، سيادة الدولتين ووحدة أراضيهما.

وعليه، سيتم تناول هذا المبحث في فقرتين أساسيتين، الفقرة الأولى تتناول تعاقب الحكم الخارجي للسودان، والفقرة الثانية تتناول تداخل النشأة المأزومة في السودان والعراق.

الفقرة الأولى: تعاقب الحكم الخارجي للسودان

لم تنشأ الدولة السودانية الحديثة نشأة طبيعية وانسيابية وتلقائية، ولم تنشأ جرّاء تفاعل وتفاهم مجتمعي، وإنما كانت نشأتها في سياق تدخلات وعوامل خارجية صنعتها وحددت معالمها وهويتها. فالتاريخ الحديث للسودان يبدأ منذ اليوم الأول للحكم المزدوج التركي– المصري في بداية العشرينيات من القرن التاسع عشر، وحتى انحساره وتقهقره بفعل الثورة المهدية في بداية الثمانينيات من ذات القرن من جهة، ومن الحكم المزدوج الثاني المصري– البريطاني الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر، وحتى رحيل المستعمر البريطاني عام 1956 عن الأرض السودانية، وبلوغ الاستقلال والحرية من جهة أخرى[114]. ولفهم الواقع الحديث للدولة السودانية لا بُدّ من العودة قليلاً إلى الوراء، لرؤية ما كان عليه حال السودان في السابق، ورؤية السودان بشكل جامع وشامل.

كان السودان قبل خضوعه لأنظمة الحكم التركية – المصرية – البريطانية، جزءاً من إطار أوسع، وجزءاً من كل عريض وشامل. فقد تعاقبت على السودان حضارات وأقوام كثيرة كان لها امتدادات

[114] ديدار فوزي روسانو (ترجمة مراد خلاف)، السودان إلى أين؟ (القاهرة: دار العالم الثالث، 2003)، ص 60– 61.

ديمغرافية واقتصادية وتاريخية واسعة زرعت فيه الكثير من السمات والخصائص، وأضفت عليه تنوعاً عرقياً وإثنياً ولغوياً ودينياً لا مثيل له في الكثير من الدول على وجه المعمورة[115]. حتى بات من يُريد أن يتعرف على القارة الأفريقية يمكنه ذلك من خلال تعرّفه على السودان، لما يحتويه من صور ونماذج ومكونات تمثل القارة الأفريقية بأكملها. فالحضارات والأقوام التي عاشت في أفريقيا كانت وجهتها السودان لما يتميز به من موقع استراتيجي مهم بإطلالته على البحر الأحمر، وعلى منابع نهر النيل، وباتصاله المباشر مع مصر، ومع الكثير من الدول الأفريقية الأخرى. يُضاف إلى ذلك، مساحته الشاسعة التي أضفت عليه تنوعاً مناخياً وتضاريسياً، ومخزوناً كبيراً من الثروة الحيوانية، وكنوزاً من الثروات الطبيعية المعدنية والنباتية والنفطية والمائية[116].

تعاقب على السودان العديد من الحضارات والأقوام بدءاً بمملكة (كوش) 350 بعد الميلاد، مروراً بالدول المسيحية، ومملكتي الفونج والفور، وصولاً إلى الحكم المزدوج العثماني– المصري الذي استمر فعلياً حتى وقوع الثورة المهدية عام 1881[117]. فالهوية والثقافة السودانية نتاج تلاقح حضاري وإثني، ومحصلة لمجموعة كبيرة من الممالك والحضارات التي عاشت على أرض السودان[118].

وعليه، سنتناول هذه الفقرة في أولاً الحكم التركي المصري، وثانياً الحكم البريطاني المصري.

---

[115] لا يقف التنوع الذي تتصف به السودان عائقاً أمام تحقيق عملية تكامل ناجحة، وبناء دولة متماسكة. لكن ما جرى هو استغلا التنوع من قبل القوى الخارجية للهدم والتفريق والتقسيم، لا سيما أن مصر والدولة العثمانية لم تبذلا جهداً جدياً في دمج السودانيين للوصول إلى حالة من التماثل والتكامل. والأنكى من ذلك، عدم قيام الخرطوم، بعد الاستقلال، برأب الصدع ومعالجة آثار الحقب السابقة.

[116] روبرت أو. كولينز (ترجمة مصطفى مجدي الجمال)، تاريخ السودان الحديث (الإسكندرية: دار العين للنشر، 2010)، ص 17_ 25.

[117] روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 17– 25، المرجع نفسه.

[118] يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان (الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، 1975)، ص11.

أولاً: الحكم التركي المصري للسودان

أخذت الهوية السودانية تتحدد أكثر فأكثر مع بدايات الحكم المزدوج التركي – المصري، الذي هيأ المناخ لبروز هوية محددة تتماهى وطبيعة الدولتين المصرية والعثمانية، الأمر الذي شجّع شريحةً متنفذةً من المجتمع السوداني وتحديداً في الجزء الشمالي من السودان على تبني الهوية العربية الإسلامية كإطار تعرّف من خلاله الدولة السودانية الحديثة نفسها. كان ذلك تجاهلاً واضحاً للواقع السوداني المتعدد والمتنوع عرقياً ولغوياً ودينياً وثقافياً وتاريخياً، واستمر الحال على ما هو عليه دون العمل على استيعاب أو دمج هذا التنوع في إطار هوية وطنية سودانية، وبما يحول دون شعور الكثير من الشرائح غير الإسلامية وغير العربية، وخاصةً التي تتواجد بكثافة في الجنوب السوداني، بالاغتراب أو الدّونية[119].

يصعب وصف السودان في فترة ما قبل الحكم التركي – المصري ككيان موحد يتمتع بمزايا وبصيغة الدولة ذات السيادة على كامل إقليمها وشعبها، وله حدود محددة وواضحة، وله نظام سياسي واقتصادي واجتماعي عصري ومتماسك وموّحِد للتركيبة الديموغرافية الغنية بالاختلافات العرقية واللغوية والدينية. على العكس، كان السودان مليئاً بكيانات صغيرة، لا ترقى إلى مستوى دولة بالمفهوم الحديث، افتقرت إلى التماسك والسلم الأهلي فيما بينها، وسادها نظام قبّلي عاجز على النهوض بالسودان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعلمياً، لا بل كان النظام القبلي معززاً لبقاء الانتماءات ضمن نطاق وحدود ضيقة جداً. حتى الممالك والسلطنات التي عاشت في السودان لم تكن هي الأخرى بحالٍ أفضل، بل كانت تكرس البعد

[119] روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 27، مرجع سابق.

القبلي، وكانت أشبه بإمارات إقطاعية تفتقر إلى أدنى مقومات الوحدة فيما بينها، ولم تتمكن من خلق هوية جامعة لكل أطياف وشرائح المجتمع السوداني[120].

لقد بنيت الدولة السودانية الحديثة على أساسات وقواعد ضعيفة، وولدت أزمتها منذ نشأتها، أي منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الجانبان التركي والمصري بممارسة الحكم في السودان، حيث أخذت هذه الأزمة تتنامى إلى أن رحل الأتراك، وحل محلّهم البريطانيون الذين ساهموا في تفاقم هذه الأزمة.

اتسم الحكم التركي– المصري المزدوج في السودان بالهشاشة من ناحية، والصلابة من ناحية أخرى. كان هشاً، لعدم وجود نظام إداري صلب وفعّال، ولعدم بناء مؤسسات تحتكم إلى العقلانية والمصداقية والعدالة في عملها سواء أكانت سياسية أو تعليمية أو صحية أو خدّمية. يُضاف إلى ذلك، الفشل في تحسين الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها شعوب السودان من فقر، وبطالة، ومستوىً متدنٍ من الدخل. كما أن المصريين والأتراك لم يعملوا على تعزيز اللحمة الوطنية، وإذابة الفوارق اللغوية، والعرقية، والدينية على قاعدة أن الوطن للجميع. فالحملة التي قادها محمد علي باشا لضم السودان عام 1820 تحت راية الدولة العثمانية، وتحت عناوين كثيرة أبرزها التطوير، والتحديث، والوحدة أثبت الواقع عكسها تماماً. فقد كان هدف الضم الحصول على المعادن النفيسة، وعلى مزيد من المكاسب المادية، وتحديداً الاقتصادية والعسكرية، وطمعاً في مملكة قوية وغنية يكون على رأسها محمد علي وذريته، فما قام به في مصر من تحديث وبناء وتطوير في الجوانب العلمية والعسكرية لم يقم به بنفس المستوى في السودان، إضافةً لذلك، أن الموظفين الذين كانت تعيّنهم السلطات العثمانية والمصرية لم تكن لديهم الدافعية

[120] سعاد عبد العزيز أحمد، "بدء تحديث السودان عام 1821"، (مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 14، 1980): ص 254_ 260.

والحماسة والانتماء لخدمة السودان والسودانيين[121]. ومما زاد من حدة المشكلة أن الدولة العثمانية كانت تعاني من حالة ضعف عامة، وكانت تتعرض لحالة من التقهقر والانحسار في كل أماكن تواجدها.

جاء التحديث الطفيف في بعض القطاعات الاقتصادية، وبعض المرافق المتعلقة بالبنية التحتية والتعليمية والإدارية في السودان بشكل انسيابي تدريجي، تأثراً بحملة محمد علي التي جلبت معها بعض مظاهر الحداثة التي أحدثها في مصر، وأصابت السودان بشكل سطحي وطفيف. إلا أن الهدف العام والأول للحملة التي قادها لضم السودان لم يكن التحديث أو إعطاء السودان المزيد من القوة، وإنما كان الأخذ والاستفادة والاستغلال. وعليه، فإن محمد علي أخذ من السودان منافع بشرية واقتصادية أكثر بكثير مما قدمه للسودان من فوائد ومنافع لا تتناسب مع مردود واضح لتحديث وتنمية السودان. فالهدف العام طغى على كل المحاولات الخجولة للتحديث والتطوير[122]. ولعله من الضروري، أن يُشار إلى النظرة الدّونية التي تعامل بها المصريون حكاماً ومسؤولين تجاه السودان شعباً وأمة، أثناء الحكم التركي أو الاحتلال البريطاني، فقد تم معاملتهم معاملة سيئة، ولم يتم اعتبارهم على نفس مستوى المصريين، رغم حجم العلاقة بين البلدين تاريخياً وثقافياً واقتصادياً ودينياً وجغرافياً، وذلك يعود إلى السياسة الأنانية، وغير العقلانية التي اتصف بها الحكام المصريون أمثال محمد علي باشا[123].

أما الصلابة التي اتسم بها الحكم التركي– المصري المزدوج، فكانت أهم تجلياتها في الجانب الأمني والبوليسي. فقد كان التعامل مع المجتمع السوداني عنيفاً، وكل محاولة كان يقوم بها السودانيون للمطالبة بالتغيير والإصلاحات كان يتم إجهاضها والقضاء عليها قبل أن ترى النور. وتم الاعتماد أيضاً في ضبط

[121] للمزيد انظر: حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي – المصري (الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، د. ت)، ص 23– 28، 67_ 70، 158_ 159.

[122] سعاد عبد العزيز أحمد، "بدء تحديث السودان عام 1821"، ص 287 – 288، مرجع سابق.

[123] حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي – المصري، ص 38، مرجع سابق.

المجتمع السوداني على نفوذ بعض العشائر والقبائل السودانية التي تمتلك القدرات البشرية. يُضاف إلى ذلك، أن العثمانيين، يُشاركهم في ذلك المصريون، اتبعوا سياسةً ضريبية متشددة، كان لها أثرٌ بالغ على السودانيين، وعلى عملهم وثرواتهم[124].

خلّفت الحالة المتردية التي مر بها السودان أثناء الحكم التركي- المصري ظروفاً وأوضاعاً غاية في الصعوبة، على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، نتج عنها تغلغل المستعمر الأوروبي تحت مظلة الخديوي إسماعيل، ومن بوابة الإصلاح والتغيير. قاد ذلك شريحةً من المجتمع السوداني بقيادة رجل الدين محمد أحمد بن عبد الله إلى رفض هذا الواقع المؤلم، والعمل على تغييره واستبداله بواقع أفضل يتماشى وتعاليم الدين الإسلامي الذي كان ملهماً لحراكهم وعملهم، وبما يؤدي إلى فرض واقع جديد أكثر عدالةً وإنصافاً وتحرراً[125].

ارتقى هذا الحراك إلى مفهوم الثورة، فيما عرف بالثورة المهدية، وتزامن مع حراك آخر قاده أحمد عرابي في مصر رفضاً للتغلغل الأوروبي الذي سرعان ما تحول إلى احتلال مباشر لمصر. وبغض النظر عما إذا كان هذا التزامن عفوياً أم لا، إلا أنه أدى في نهاية المطاف إلى خروج الأتراك من كلا البلدين، وتقهقر الوجود المصري في السودان خاصةً بعد الضغط البريطاني على مصر لترك السودان تمهيداً لاحتلالها واستعمارها. حال حجم الضغوطات والتدخلات والتحديات والأوضاع المتردية في السودان دون تمّكن الثورة المهدية من بلوغ أهدافها، وتحقيق الإصلاحات التي كانت تصبو إليها، واكتمال التفاعل المجتمعي في مصر والسودان، والذي كان من الممكن أن يفرز أوضاعاً سياسية واقتصادية

[124] روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 30 – 31، مرجع سابق.

[125] للمزيد انظر: جلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959)، ص 20- 33.

واجتماعية جديدة مغايرة تماماً لما يريده المستعمر وحلفاؤه من بعض النخب المحلية التي تريد الحفاظ على أوضاعها ومكانتها[126].

ثانياً: الحكم البريطاني المصري للسودان

دخل السودان مرحلةً جديدة من التدخلات الخارجية تُرجمت باحتلال مباشر من قبل المستعمر الأوروبي الذي سبق وأن احتل مصر. لقد احتل السودان مكانةً بالغة الأهمية في المشاريع البريطانية، فقد كان جزءً من المخطط والخارطة الاستعمارية البريطانية منذ أن ضعفت الدولة العثمانية، وزادت القوة البريطانية. ومما زاد من الاهتمام البريطاني في السودان هو المنافسة الاستعمارية بين القوى التقليدية، فرنسا وإيطاليا وبلجيكا، على "الكعكة" الأفريقية، التي أراد كل طرف ضمّها لخارطته الاستعمارية. وكان الاهتمام بالسودان مضاعفاً لأهميتها التي سبق وأن أشارت إليها هذه الدراسة[127].

يُضاف إلى ذلك، أن السودان يشكل امتداداً من الناحية الجغرافية والثقافية والاقتصادية لمصر التي كانت تُشكل بالنسبة لبريطانيا أهمية قصوى وحجر الأساس لبناء إمبراطورتيها سواء في أفريقيا أو في آسيا أو في الشرق الأوسط[128]. فمن يسيطر على السودان، يسيطر على مصر، ومن يسيطر على مصر، يسيطر على قناة السويس، ومن يسيطر على قناة السويس، يسيطر على طرق التجارة العالمية.

---

[126] جلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، ص 27- 37، المرجع نفسه.

[127] ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969 (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003)، ص 8 – 9.

[128] ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969، ص 8- 9، المرجع نفسه.

وبالتالي يحمي مصالحه في المناطق الآنفة الذكر، وهذا ما فعلته تماماً بريطانيا، حتى أصبح يطلق عليها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس[129].

في ذات السياق، فإن اخضاع السودان للسيطرة البريطانية المباشرة في نهاية القرن التاسع عشر، جعل من مصر وقناة السويس أسرى في يدها، وأصبحت تتحكم في مصير كلا البلدين دون أن تمنح شعبيهما حق تقرير المصير. لم يؤدّ خروج الأتراك والمصريين قسراً من السودان تحت وطأة المصالح الاستعمارية البريطانية إلى استقلالهما، وإنما أدى إلى بروز وضع جديد تمثل في تأسيس حكم مشترك ثانٍ، ولكن هذه المرة بين بريطانيا ومصر لإدارة الأخيرة والسودان. تجلى الهدف البريطاني من وراء إقامة هذا الحكم المشترك، في تحويل احتلالها لمصر والسودان إلى احتلال مُريح بدون خسائر، ووضع واجهة عربية لمواجهة الشعوب المظلومة، والمسلوبة الحقوق. وبالتالي تتحول فاتورة ذلك الاحتلال مباشرةً إلى السلطات المصرية التي كانت تتحمل التكاليف البشرية والمالية والاقتصادية للاحتلال البريطاني[130].

في نفس الوقت، بقيت اليد العليا في كافة القضايا للمستعمر البريطاني، الذي حدد ومنذ اليوم الأول لاحتلاله المرجعية القانونية لإدارة السودان، وحدد أيضاً آلية إشغال المناصب، وتولي المسؤوليات في النظام السياسي، وكيف سيحكم، ولصالح من سيحكم. وبالتالي، نصّبت بريطانيا نفسها مرجعيةً على

[129] يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924 (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1976)، ص48.

[130] من الجدير ذكره، أن هذه الدراسة أشارت في تحليلها سابقاً، أن مصر عندما دخلت إلى السودان أيام محمد علي باشا، كان أحد دوافعها الجانب العسكري، أي الطمع في إشراك القوة البشرية السودانية ضمن صفوف الجيش المصري، لتقليل التكلفة والخسائر المصرية، لكن تطورات الأحداث عادت من جديد لتؤكد عبارة أن التاريخ يُعيد نفسه، فبريطانيا لجأت لاستخدام نفس السياسة لكن هذه المرة مع مصر، التي استخدم جيشها نيابةً عن الجيش البريطاني حتى يبقى هذا الأخير محمياً، ومتفرغاً لجبهات أخرى، وحتى ينشغل الجيش المصري ويتورط في جبهة كبيرة من الصعب احتوائها وتحمل تكاليفها. ومن جانب آخر، لم ترغب بريطانيا، كقوة مستعمرة، في منح مصر قوة متساوية معها، بل عاملتها كمستعمرة.

السودان بعد مصر، ومنحت نفسها الحق في تقرير وإدارة شؤون هذين البلدين الداخلية والخارجية، ولم تبقِ للسودانيين مهمات مهمة لممارستها[131].

وبعد اشتداد التنافس الاستعماري، ووقوع الحرب العالمية الأولى عام 1914، سارعت بريطانيا في سياق شرعنة وجودها واحتلالها، وفي إطار تثبيت دعائمها وحصتها لإعلان الحماية القسرية على مصر وبالتالي على السودان، بعد أن كانتا تابعتين ولو نظرياً للدولة العثمانية التي أصبحت في مواجهة مباشرة مع بريطانيا وحلفائها في هذه الحرب الكونية، التي أنتجت ظروفاً وأوضاعاً دولية جديدة، وغيّرت معادلات كثيرة اقتصادية وسياسية وعسكرية[132].

بعد أن وضعت الحرب أوزارها لصالح المستعمر الأوروبي، شرعت بريطانيا بتنفيذ الخطوة الثانية في مخططها، بعد أن نجحت بتنفيذ الخطوة الأولى، وهي الاحتلال والسيطرة، وهو ما تحقق لها في السودان كباقي الأقاليم الأخرى في أفريقيا والمشرق العربي. وقد كانت أهم تجليات الخطوة الثانية في السودان ضرب الهوية السودانية وتمزيقها، وإفراغ الدولة السودانية من مضمونها. ولتحقيق هذين الهدفين بدأت بريطانيا منذ بداية احتلالها بتطبيق سياسات تدميرية طالت كل جوانب وقطاعات السودان الحديث[133] أهمها:

- الجانب الاقتصادي، فقد أعاقت بريطانيا قيام اقتصاد سوداني موحد، حتى لا يُشّكل ركيزة أساسية لقيام وحدة سياسية وقومية، وبناء هوية سودانية جامعة في ظل التنوع الهائل

[131] زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري: دراسة في علاقات وادي النيل 1899 – 1936 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص 5 – 11، 15.

[132] ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899–1969، ص 28، مرجع سابق.

[133] عايدة العزب موسى، "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل"، (مجلة الكتب وجهات نظر، مصر: القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، عدد 62، 2004): ص 10.

الموجود في السودان، وهو ما لا تريده بريطانيا. وعليه، تم فصل اقتصاد الجنوب عن اقتصاد الشمال، وذلك بدعم تفوق التجارة، والزراعة، والصناعة، والعمران، والخدمات، والبنية التحتية للجزء الشمالي من السودان، وإضعافها في الجزء الجنوبي منه[134]. وقد أدى ذلك للشعور بعدم الرضا والاختلاف، وبالتالي التفكير في الهجرة أو في الانفصال، وقد أصبح الاحتمال الأخير أكثر قابليةً للتحقق بسبب الدعم والمساندة الخارجية.

- الجانب الثقافي، لم تكتفِ بريطانيا بتخريب النسيج والتكامل الجغرافي والاقتصادي والديمغرافي على الأرض السودانية، بل كانت تعمل بالتزامن، وبنفس الجهد إن لم يكن أكثر، على إحداث تصّدع في الثقافة السودانية أيضاً. فقد حاربت وجود لغة مشتركة يتداولها السودانيين كلغة عامة وجامعة وموحدة لهم، ولتحقق ذلك حاولت منع تداول اللغة والثقافة العربية في الجنوب، لا بل فرضت اللغة الإنجليزية على جنوب السودان، لتصبح بعد فترة وجيزة اللغة الرسمية للجنوب. وفي ذات الوقت حاصرت اللغة العربية لتبقى في الجزء الشمالي فقط[135].

أنشأت بريطانيا منهاجاً تعليمياً خاصاً بأهل الجنوب، وهذا المنهاج حمل منظومة قيّمية جديدة، وأفكاراً مسمومة تدعم مخططاتها ومشاريعها التخريبية[136]. ومن الأمثلة على ذلك التسميات والمفاهيم العنصرية الجديدة التي بثتها بريطانيا في المجتمع السوداني كأن يقال أنت جنوبي أم شمالي، مسلم أم مسيحي،

---

[134] توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 24.

[135] محمود محمد قلندر، جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، 1955- 1983: قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 78 – 82.

[136] محمود محمد قلندر، جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، 1955- 1983: قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي، ص 78- 82، المرجع نفسه.

عربي أم غير عربي[137]، متقدم أم متخلف، فلاح أم مدني، معتدل أم متطرف، منغلق أم مُنفتح وغيرها من المفاهيم التمييزية التي ضربت الهوية الجامعة، والروح الوحدوية والوطنية والقومية عند الجنوبيين والشماليين، أو الأقاليم السودانية الأخرى التي لم تسلم من السياسات البريطانية.

- الجانب الاجتماعي، فقد كثرت القضايا التي لجأت إليها بريطانيا لتخريب النسيج الاجتماعي وتمزيقه، ومنها، تحويل مسألة التعدد الديني في السودان إلى قضية يصعب التعايش معها، مما استدعى تخصيص حيز جغرافي لأتباع كل ديانة. فقد خصصت بريطانيا الجنوب للديانة المسيحية، لا بل شجعت وروجت لها في هذا الحيز الجغرافي فقط، أما الشمال فقد خصصته لأتباع الديانة الإسلامية، مع وجود هامش بسيط في كلا الحيّزين لديانات أخرى غير الديانتين الرئيسيتين المسيحية والإسلام، وبالتالي، تأججت النعرات الطائفية والمذهبية. من جهة أخرى، قامت سلطة الاحتلال بالحد من حرية التنقل والحركة بين الشمال والجنوب، ومنع إقامة شبكة علاقات اجتماعية بينهما سواء من خلال الزواج أو الدين أو اللغة أو جوانب إنسانية كثيرة كالتعاون والمساعدة والتسامح وما إلى ذلك من قضايا كانت متجذرةً ومتأصلة في وجدان وذاكرة وأفعال وسلوك المجتمع السوداني[138].

من الأمثلة التي تُدلل على الدور التخريبي للمستعمر البريطاني في ضرب العيش المشترك، وضرب قيم التسامح، وفرض أزمة مجتمعية هو ما قام به من إعادة مسألة الاتجار بالرق إلى الواجهة من جديد بعد أن عفا عليها الزمن وأصبحت ضمن طي النسيان. فقد قام بربط تلك المسألة بدين ومكان وعرق محدد، وقد ربطت هذه القضايا الثلاث بصفحة مظلمة كان يقصد بها الإسلام والعرب والشمال السوداني.

[137] توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ص 16، مرجع سابق.

[138] عايدة العزب موسى، "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل"، ص 10، مرجع سابق.

وذلك في إطار المحاولات التي بذلتها بريطانيا لتكريس الاختلاف والتمايز بين السودانيين[139]، وخلق انطباع عند الجنوبيين بأن الشمال يريدهم عبيداً ورقيقاً، وأنهم غير متساوين مع الشمال من النواحي العرقية واللغوية والدينية، مما يبرر للجنوبيين أن يبنوا كياناً خاصاً بهم لا مكان فيه لأتباع الديانة الإسلامية أو للعرق العربي أو للشماليين.[140].

ويجدر التساؤل هنا؛ كيف استطاعت بريطانيا أن تُدير كل هذه القطاعات وفقاً لما تريده، وبالطريقة التي تتبناها، الإجابة هنا، أن من كان يمسك بكل مفاتيح الدولة السودانية، ومن كان يمسك هو وحلفاؤه بمفاتيح النظام الدولي أيضاً، كانت لديه قدرة كبيرة على التأثير، خصوصاً إذا كانت الدولة المعنية ضعيفة أو عديمة المناعة. يُضاف إلى ذلك، امتلاك المستعمر لمنظومة كاملة من الخطط والمشاريع المعدة مُسبقاً، والمجهز لها أدوات لتنفيذها وترجمتها، فأي مشروع حتى يتحقق يحتاج إلى ثلاثة جوانب: مخطط، ورأس مال، وقوى بشرية وجهة تُدير هذه الجوانب، وإذا ما توفرت يُصبح المخطط واقعاً ملموساً وهذا ما فعله المستعمر، لا سيما مع عدم وجود حركة وطنية سودانية موحدة لديها من الإمكانيات الفكرية والتنظيمية ما يكفي لوقف وإفشال المخططات الاستعمارية ومواجهة متطلبات الدولة الوطنية المأمولة.

لقد أدى فشل السودان في تشييد وبناء مشروع تكاملي يدمج ويعكس الكل السوداني بداخله، ويناقض المشاريع الاستعمارية الهدّامة، إلى تسهيل عبور وتغلغل مشاريع التقسيم والتفريق وهدم الكيان السوداني أمام عجز السودانيين عن مقاومة ذلك[141].

---

[139] طال تشويه العلاقة بين أجزاء الدولة السودانية العلاقة بين القبائل السودانية الجنوبية والشمالية. فالمسألة لم تقتصر فقط على علاقة الإثنيات ببعضها البعض وإنما طالت كل مكونات المجتمع السوداني وتركيباته.

[140] عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم، ص 366 – 367، مرجع سابق.

[141] عبد الغني سلامة، "السودان الجنوبي.. المولود الجديد"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 146، 2011): ص 201.

يجدر بالذكر، أن المستعمر البريطاني بعد التقدم الذي حققه وحلفاؤه في الحرب العالمية الأولى، قام بتوسيع رقعة الدولة السودانية ليُدخل في إطارها إقليماً كان شبه مستقل، وهو إقليم دارفور[142]. ولكن هذه الخطوة البريطانية لم تكن تستهدف خلق سودان واسع وموحد ومتماسك، وإنما كانت الغاية هي توسيع الخارطة الاستعمارية، وسد الطريق على القوى الاستعمارية الأخرى التي كانت تتربص بتلك المناطق والأقاليم.

أما ردة الفعل السودانية على الاحتلال والسياسات الاستعمارية فقد تمثلت بمقاومة بدأت بحراك مجتمعي ثم تطورت تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى، واشتدت أكثر فأكثر بعد وقوع الثورة التي قادها سعد زغلول في مصر عام 1919 ضد ذات المحتل. منذ ذلك الحين، بدأت المسألة تأخذ طابعاً منظماً وليس عشوائياً أو عفوياً[143].

بالتالي، ظهرت حركات مقاومة لمواجهة المستعمر البريطاني ميدانياً، وتعبيراً عن رفض وجوده، وقد كان في طليعتها نخبة من الطلبة والمعلمين والمثقفين الذين تنبهوا مبكراً لأهداف بريطانيا وأطماعها. وهو ما دفعهم لتشكيل جسم منظم عرف بجمعية الاتحاد السوداني عام 1922، في دلالة واضحة لرفض تجزئة وتقسيم البلد الواحد. بعد عام واحد فقط ولد من رحم هذا الاتحاد جمعية أخرى أكثر فاعليةً حملت اسم اللواء الأبيض انضم لصفوفها أناس من مختلف المناطق والفئات السودانية بما في ذلك الجنوبيون

[142] حمدي عبد الرحمن، "لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 184، 2011): ص 29.

[143] توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ص 24 – 26، مرجع سابق.

الذين شاركوا في مواجهة سياسات بريطانيا، في رسالة مفادها أن السودان غير قابل للشرذمة أو التصدع[144].

جرّاء المواجهة التي اندلعت مع المستعمر في مصر والسودان، وما رافق هذه المواجهة من تصاعد أصوات تنادي باللحمة بين البلدين، معتمدةً بالدرجة الأولى على الوحدة الطبيعية بينهما متمثلة بوحدة نهر النيل، الذي يمتد من أقصى حدود السودان الجنوبية إلى أقصى حدود مصر الشمالية، ومستندةً على القواسم المشتركة الأخرى بينهما كاللغة والدين والتاريخ. دفع ذلك بريطانيا لإظهار سياساتها المبيتة لكلا البلدين، للحيلولة دون قيام تعاون بينهما، انطلاقاً من قاعدتها الشهيرة "فرق تسد"، وحفاظاً على تفوقها في شرق أفريقيا والشرق الأوسط المستمد من السيطرة على السودان ومصر وقناة السويس. ولتحقيق ذلك، عززت بريطانيا وجودها في السودان، وقلصت الوجود المصري سياسياً وإدارياً وعسكرياً[145].

في الوقت ذاته، استعانت بريطانيا بالسلطات القّبلية والجّهوية والعشائرية في محاولة لطمس الروح الوطنية والوحدوية والقومية، وطمس الصوت المتعلم والمثقف والواعي. وبالتالي، أعادت بريطانيا القبائل إلى الواجهة من جديد، وعملت على الاستفادة منها في مواجهة المقاومة، وفرض كيانات قبلية صغيرة متناحرة، تتعاون معها في ضبط تململ المجتمع السوداني. بالرغم من ذلك، تطور الحراك حتى أخذ مفهوم الثورة عام 1924، لكن التفوق العسكري البريطاني، والتواطؤ من قبل بعض النخب السودانية

[144] توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ص 24 – 26، المرجع نفسه.

[145] زكي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري: دراسة في علاقات وادي النيل 1899 – 1936، ص 19 – 21، مرجع سابق.

التقليدية، حال دون وصول الثورة إلى أهدافها، وما كانت تصبو إليه من تحرر وتّوحد. لكن ذلك لم يوقف مسيرة الحركة الوطنية التي قادتها النخب الوطنية من متعلمين وفنانين ومثقفين[146].

لم تكتفِ بريطانيا بإنهاء الوجود المصري في السودان، ومحاربة المنتفضين ضد سياساتها، وإنما انتقلت لتنفيذ خطوة أخرى هي البدء بتصميم الدولة السودانية حدودياً وسياسياً. ونظراً لكبر حجم الإقليم السوداني، فإن له حدوداً متداخلة واسعة مع عدد كبير من الدول أبرزها مصر وأثيوبيا وتشاد وأوغندا وكينيا والكونغو وإريتريا. لكن بحكم خضوع كل هذه الدول الشرق أفريقية للقوى الاستعمارية، فقد لعبت الأخيرة دوراً أساسياً ومحورياً في رسم الحدود بما يتفق ومشاريعها وأهدافها[147]، متجاهلةً طبيعة المنطقة وامتداداتها الطبيعية والثقافية والتاريخية. فقد رسمت هذه الحدود باتفاقيات ثنائية بين القوى الاستعمارية أي بين بريطانيا وكل من إيطاليا فيما يخص الحدود السودانية مع الحبشة وأريتيريا وليبيا، وفرنسا فيما يخص الحدود السودانية مع أوغندا وكينيا، بينما قامت بالمهمة منفردة فيما يخص الحدود السودانية المصرية[148].

تبعاً لذلك، فقد اختلف السودان الناتج عن التصميم البريطاني في القرن العشرين تماماً عن سودان القرن التاسع عشر والثامن عشر؛ فالسودان التاريخي أوسع بكثير من السودان الذي اصطنعته بريطانيا. فهناك الكثير من المناطق والأجزاء اقتطعت عنوةً من السودان، كما حصل عندما سيطرت إيطاليا على مقاطعة (كسلا) جنوب شرقه، وفرنسا على (دارتاما) في أقصى غربه، على سبيل المثال. لكن اللافت للنظر أيضاً الاهتمام الكبير الذي أبدته القوى الاستعمارية بمياه حوض النيل أو بالبحيرات المغذية لوادي

---

[146] أحمد إبراهيم دياب، "حالة السودان الاجتماعية والسياسية من 1925 – 1936"، (مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 27، 1986): ص 16 – 18.

[147] للمزيد من التوضيح انظر إلى ملاحق الدراسة.

[148] يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924، ص 93 – 104، مرجع سابق.

النيل، وربما السبب الذي يقف وراء ذلك، هو الأهمية الكبرى لتلك البحيرات في السيطرة على شرق أفريقيا، وما لذلك من تأثير واسع على السودان ومصر[149]. وبالتالي، جعل هذا الترسيم السودان في حالة عدم تصالح مع جيرانه وبيئته الإقليمية.

قامت بريطانيا أيضاً بوضع حدود داخلية حقيقية أو يصعب تجاوزها بين الأقاليم السودانية، منعاً لوحدتها في إطار دولة جامعة. فهي لم تكتفِ بسلخ السودان عن فضائه الإقليمي، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، عبر تقزيم السودان إلى كيانات داخلية صغيرة تنفصل عن بعضها بحدود مصطنعة، وتتناحر مع بعضها بما يستنزف قدراتها ومواردها، بحيث يبقى كل كيان منها بحاجةً إلى قوة أكبر تمده بالسلاح والعتاد والمال، وهذه القوة هي حتماً بريطانيا التي صنعتها[150]. فضلاً عن قيام المستعمر قبل ذلك، كما وضّحته هذه الدراسة سابقاً، بفصل هذه الأقاليم اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً تمهيداً لفصلها سياسياً عن دولتها الأم، السودان.

من جانب آخر، لجأت بريطانيا في إطار استكمال خطواتها لفصل مصر عن السودان، إلى صناعة مرجعية قانونية جديدة تحدد من خلالها علاقتها بالدولتين، وتبرر سياساتها من خلال تغليف أطماعها بأطر قانونية مُجحفة جاءت في ظل علاقات قوة غير متكافئة بينهما، أجبرت الطرفين المصري والسوداني على الخضوع والامتثال لتلك المرجعية المُقيّدة لهما داخلياً وخارجياً. تجلت هذه المرجعية في معاهدة عام 1936، التي أضيفت إلى ما سبقها من مرجعيات مثل معاهدة عام 1899. كانت هاتان المعاهدتان الأكثر تحديداً لدور كل طرف، وطبيعة وظائفه، والفضاء الذي يجب أن يتحرك فيه، وعلاقة الأطراف، بريطانيا ومصر والسودان، ببعضها البعض. منحت معاهدة 1936 مصر مساحة صغيرة

[149] يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924، ص 93 – 104، المرجع نفسه.

[150] محمد عثمان، "استفتاء جنوب السودان الوحدة أو الانفصال"، (مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 52، 2014): ص 88.

نسبياً لممارسة دور سياسي وإداري شبه مستقل، بعد مشوار طويل من النضال والمفاوضات الشاقة التي انتجت هذا الاتفاق. في نفس الوقت، حُرم السودان من أية مساحة للعب دور سياسي أو إداري مستقل، فبريطانيا لم تلقِ بالاً لتمثيل السودانيين في صياغة بنود هذه الاتفاقية، بل انفردت بتقرير كل ما له علاقة بالسودان سياسياً وإدارياً وحدودياً واقتصادياً ومائياً[151].

لم تكن تلك المرة الأولى التي يتم فيها تجاهل السودان، فعندما انتزعت مصر أول استقلال لها من بريطانيا عام 1922، ولو نظرياً[152]، لم تحضر المسألة السودانية في هذا الاستقلال وبقيت مهمّشة. ومع حلول العقد الثالث من القرن الماضي، وعدم نجاح ثورة 1924، وتشتت شمل جمعية اللواء الأبيض التي سبق وتم الإشارة إليها، بدأ صوت الشريحة المتعلمة في السودان يصدح ويتعالى من جديد. بدأ المتعلمون بتنظيم صفوفهم رغم التعثر الذي كانوا يواجهونه بسبب غلبة الطابع القبلي، الذي عززته بريطانيا وأخرجته إلى السطح، على نقاشاتهم وحواراتهم وتماسكهم. واستطاعت هذه الشريحة بعد عثرات عديدة أن تُنظم صفوفها تحت مسمى مؤتمر الخريجين، والعمل على بناء دولة ذات طابع مدني وليس قبلي أو طائفي، ومواجهة السلطة المحتلة التي لجأت إلى سياسة الاحتواء والاستيعاب لهم، ليس استجابةً لما يُريدون، وإنما لإضعاف النفوذ المتنامي لعبد الرحمن المهدي الآخذ في الصعود[153].

---

[151] أحمد إبراهيم دياب، "معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا وأثرها السياسي على السودان"، (مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 25، 1984): ص 187 – 191.

[152] تزامن الاستقلال الفعلي لمصر مع استقلال السودان عام 1956 وخروج المستعمر البريطاني من البلدين.

[153] للمزيد انظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936– 1953 (القاهرة: دار الأمين، 1998)، ص 57، 74– 81، 101– 109.

شكّل هذا التطور في المشهد السوداني أرضيةً لولادة حياة سياسية جديدة شهدت إجراء انتخابات عديدة داخل جسم المؤتمر في دلالة واضحة أن السودانيين قادرون على ممارسة حياة سياسية ديمقراطية، وتمثيل أنفسهم، والتمتع بالحرية والاستقلال، وهذا ما كانت بريطانيا تُنكره دائماً[154].

مع كل ذلك، كانت مصر لا تزال تعتبر نفسها وصيةً على السودان، فمنذ ولادة دستور 1923 في مصر وملوكها يُنصّبون أنفسهم ملوكاً على السودان أيضاً مستندين في ذلك على معاهدتي 1899 و1936، مستفيدين من قبول بريطانيا بهذا التنصيب بسبب ولائهم لها، وحمايتهم لمصالحها[155].

نتيجةً لتزايد الأطماع المصرية في السودان، وعدم الرضا الكامل عن دور مؤتمر الخريجين الذي لم يحسم قضية الانفصال عن مصر، ولد حزب الأمة السوداني بدعم من عبد الرحمن المهدي بعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء في دلالة واضحة على أن السودانيين أمة يجب أن تنال استقلالها، وأن تُشكل دولتها الخاصة بها. خاصةً وأن المصريين والبريطانيين لم يتعاملوا مع القيادات السودانية على أنهم ممثلو أمة، بل كان التعامل قبلياً مناطقياً فئوياً ضيقاً وسلبياً[156].

كان التوجه البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، لمنح السودانيين دوراً سياسياً وإدارياً مهماً ومباشراً، يحمل الكثير من المخاطر على السودان وأهله. فخلال المدة الانتقالية التي أعقبت الاتفاق الذي جرى بين مصر وبريطانيا عام 1953 لمنح الشعب السوداني الحرية والاستقلال، تم استبدال الكثير من الموظفين البريطانيين بآخرين سودانيين، ولكن الدور

---

[154] فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936-1953، ص 57، 74- 81، 101- 109، المرجع نفسه.

[155] عادل عبد الصبور، فاروق ملك مصر والسودان: بداية النهاية – تاريخ مصر 1936 – 1952 (القاهرة: الدار العالمية للكتب والنشر، 2000)، ص 41، 77 – 78.

[156] فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936-1953، ص 201 – 204، مرجع سابق.

البريطاني المباشر في الأزمة تمثل في قيامها بدعم المتعاونين معها من السودانيين حتى أصبحوا حكاماً للسودان[157]. ولم تُلقِ بريطانيا بالاً لباقي السودانيين من الجنوبيين وغيرهم في هذه العملية التي شكّلت بالنسبة لهم منعطفاً خطيراً لمستقبلهم ومستقبل السودان عموماً. وهو ما ولّد صراعاً على الدولة والنظام السياسي والحكومة، وخلق أزمةً في التمثيل قبل أن ترى الدولة السودانية النور، وقبل أن يبزغ فجر حريتها. أنتج هذا التوزيع البريطاني التمييزي للمراكز لاحقاً منظومة هائلة من الإشكاليات التي أصابت كل القطاعات السودانية بالاضطراب[158].

في المحصلة، لم يولد السودان بشكل طبيعي، فتصميمه لم يكن نتاج تفاعل طبيعي بين مكوناته وشرائحه ومحيطه، بل كان نتاج تدّخلات خارجية رسمته بما يخدم تطلعاتها ومخططاتها دون أن تلقي بالاً للسودانيين وحقّهم في تقرير المصير ووضع تفاهمات فيما بينهم حول مستقبلهم وحول دولتهم التي يرغبون في تجسيدها.

عاش السودانيون أثناء الحكم التركي–المصري المزدوج، في مرحلته الأولى، حالة اللادولة بسبب الهشاشة التي اتسمت بها هذه الحقبة. أما الدولة السودانية في القرن العشرين فكان تصميمها بريطانياً خالصاً من حيث رسم الحدود وتصميما النظام السياسي وتحديد للأشخاص الذين سيحكمون، وتحديد البنى القانونية والإدارية للدولة، التي كانت محاكاةً واستنساخاً للنمط الذي راق للبريطانيين، دون أن يشمل ذلك الجوهر والمضمون (فصل سلطات، سيادة قانون، عدالة، مساواة) الذي يرتبط أكثر من الإطار

[157] أرادت بريطانيا من النخبة الحاكمة أن تؤدي دوراً وظيفياً يتمثل في حماية مصالحها، وإطاعتها فيما تقول وتقرر. ومما فاقم من الأزمة، أن هذه النخب تساوقت مع ما أعدته بريطانيا لتدمير السودان، غير آبهة إلا بمصالحها وبمواقعها الضيقة.

[158] بدر حسن شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 183، 2011): ص 174.

بالنجاح والفشل، وإنما اقتصر الاستنساخ فقط على الهيكل أو الإطار، مما أفقدها القدرة على مقاومة التحديات، وأضعفها أمام الهزات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

من جانب آخر، عمل المستعمر البريطاني بكل قوة على تقطيع أوصال الدولة السودانية، وضرب التعايش المشترك، وفرض صراعات طائفية وإثنية وقبلية، وتمزيق الهوية السودانية إلى هويات فرعية صغيرة متقاتلة، ترفض التعايش وتُنكر هويتها الجامعة. كما حارب في الوقت نفسه كل المحاولات التي قامت بها الشريحة المتعلمة لإنشاء حركات تحررية وقومية، عبر دعمه للنّزعات القبلية، وضمان تفوقها باستمرار. يُضاف إلى ذلك، فصل السودان عن فضائه الإقليمي[159]، وتعطيل أي محاولة للتوحد مع جيرانه لا سيّما مع مصر، لا بل خلّف المستعمر أزمات كثيرة بين السودان وجيرانه بعد قيامه برسم الحدود فيما بينهم، واقتطاعه أراضٍ من طرف وإعطائها لطرف آخر، وهذا يُفسر حالة عدم التصالح بين السودان وجيرانه. وبالتالي، لعبت المفاعيل الخارجية دوراً أساسياً ومحورياً في إنشاء وتنمية الأزمة التي عاشتها، وما زالت تعيشها الدولة السودانية الحديثة.

الفقرة الثانية: تداخل النشأة المأزومة بين العراق والسودان

رغم أن العراق والسودان دولتان متباعدتان نسبياً في البيئة المكانية، إلا أن فشل الدولة وأزمتها تشابه بشكل كبير. وما يُفسر ذلك التقارب أن كلا البلدين خضعا في حقبة النشأة والتكوين لنفس السياسات الاستعمارية لذات المستعمر البريطاني، وليس فقط للظاهرة الاستعمارية بشكل عام، وهذا يؤكد ما ذكر سابقاً.

[159] للمزيد من التوضيح انظر إلى ملاحق الدراسة.

أولاً: نقاط التقاء الأزمة

أ. أثر المستعمر في أزمة النشأة

لعبت مصالح بريطانيا الدور الأكبر في صياغة التكوين السياسي للدولتين العراقية والسودانية، وقد تعاظم هذا الدور بتقاطعه مع حالة الفوضى وغياب الرؤى والمقومات اللازمة لإنشاء كيانات سياسية إبان ضعف الحكم العثماني. فكما بينت الدراسة، استغلت الدول الاستعمارية حالة الضعف التي عانت منها الدولة العثمانية للتغلغل في المنطقة العربية عبر اتفاقية سايكس بيكو عام 1916. يُضاف إلى ذلك أن النخب التقليدية التي حكمت في ظل الهيمنة العثمانية لجأت إلى المستعمر الجديد طلباً لمساعدته[160]. وهو ما خلق تقاطعاً بين العاملين المحلي والخارجي، ولو بشكل مؤقت، مكن المستعمر من تحقيق أهدافه في إقامة دول قُطرية (وطنية) فوقية تتناقض والبيئة العربية من جهة، وتتماهى ومصالحه من جهة ثانية.

بالتالي، لم تنشأ الدولة في كل من العراق والسودان بتفاهم مجتمعي، وإنما كان الدور الرئيسي والمباشر في نشأتهما للفاعل الخارجي. قام المستعمر البريطاني في الحالتين بتصميم أركان الدولة من إقليم وحدود ونظام سياسي وبنى قانونية وإدارية من جهة، وتحديد من يحكم وكيف يحكم من جهة ثانية، دون أن يترك المجال في تقرير هذه القضايا الأساسية للعراقيين والسودانيين. ومن ثم أسقطت الدولة على كلا المجتمعين من أعلى إلى أسفل، وهي حالة تنطبق على بقية المجتمعات العربية. ويفسر هذا التدخل الخارجي هو التباس مفهوم الدولة في العراق والسودان. يُضاف إلى ذلك، أن سياسة المستعمر في حرمان المجتمعين من المشاركة في عملية بناء الدولة والنظام السياسي أفرغت هذين الكيانين من مضمونهما

[160] من أبرز المحاولات التي يمكن الاستدلال عليها في طلب المساعدة الخارجية محاولة الشريف حسين بن علي إقامة دولة عربية في المشرق العربي بمساعدة بريطانيا، وهذا ما أشارت إليه مراسلات حسين – مكماهون.

المتمثل في سيادة القانون، فصل السلطات، الانتخابات الدورية، مدنية الحكم، بما أدى إلى تطويع الدولتين في خدمة مشاريعه الاستعمارية.

ب. أثر المستعمر في ضرب النسيج المجتمعي

تمثلت أهم الوسائل التي استخدمتها بريطانيا في إضعاف الدولتين العراقية والسودانية في ضرب التعايش بين المكونات المجتمعية في كلا البلدين. وقد نتج عن هذه السياسة إما تمكين مكون على حساب آخر أو محاباة فئة على حساب أخرى. ففي العراق وقفت بريطانيا بجانب الطائفة الشيعية أثناء الوجود العثماني ثم دعمت الطائفة السنية في وجه المكون الشيعي بعد تمكنها من احتلال العراق. ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بل امتدت سياسة "فرق تسد" لتطال الهويات العرقية داخل كل طائفة مثل محاباة السنة الأكراد أو التركمان.

وكرر هذا السلوك المستعمر الأمريكي بعد احتلال العراق عام 2003 عندما أسس نظاماً سياسياً جديداً بطابع طائفي لا مدني، ولكن هذه المرة تمت الأمور بصورة معاكسة، حيث دعم الاحتلال الأمريكي القوى السياسية الشيعية للوصول إلى السلطة مستغلاً شعور المكون الشيعي بالغبن والظلم وضعف مشاركتهم في السلطة السياسية خلال الحقب التاريخية الماضية[161]. وسيتم تناول سياسات المستعمر الأمريكي في العراق بتفصيل وافٍ في هذا الجزء.

خضع السودان لنفس السياسة، حيث أُقصي الجنوبيون المنتمون، المسيحيون والوثنيون في غالبيتهم، عن لعب أي دور في المسار السياسي والاقتصادي للسودان، ومنح هذا الامتياز للشماليين المنتمين في

[161] جهاد عودة وميران حسين، الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 16- 22، 76- 84.

غالبيتهم للإسلام بهدف إثارة أزمة بينهما. وتجدر الإشارة أن كلا البلدين لم يشهد قبل تدخل المستعمر إشكالية عامة تتعلق بالهويات الفرعية، دينية كانت أم عرقية، وإنما كانت الصراعات البينية محدودة زمانياً ومكانياً وذات طابع معيشي أو حياتي غالباً[162].

تشابهت الحالتان العراقية والسودانية في استخدام المستعمر التنوع المجتمعي العرقي والديني لتشجيع الأقليات على الانفصال، ففي العراق وظّفت بريطانيا العامل القومي في إثارة المسألة الكردية التي تطورت في مراحل لاحقة إلى قضية سياسية تجاوزت حدودها الحكم الذاتي إلى انفصال غير معلن. أما السودان فقد وظّفت بريطانيا العامل الديني والإثني لإشعال الصراع بين المركز والأطراف أو بين الأكثرية والأقلية، وقد برز ذلك في مسألة الجنوب التي تحولت في مراحل لاحقة إلى مسألة سياسية قادت في نهاية المطاف إلى انفصال الجنوب واستقلاله عن السودان.

وبذلك، كان من النتائج المباشرة للسلوك البريطاني الوارد أعلاه، عدم تمكن الدولتين العراقية والسودانية من تحقيق الاندماج والتكامل المجتمعي، وضعف مفهوم الهوية العامة في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة، وهو ما مهّد لظهور انقسامات وحروب أهلية في مراحل لاحقة في البلدين هددت كيانهما ووحدة أراضيهما.

[162] للمزيد انظر: سعد الدين إبراهيم. هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 63- 72، 76- 82، 122- 133.

ثانياً: نقاط التباين الخاصة في النشأة

أ. إدارة المستعمر للبلدين

أعقب تأسيس الدولة العراقية مباشرة تسليم مقاليد السلطة، على الأقل نظرياً، للهاشميين ونخب عراقية بهدف بناء نظام تابع للاستعمار يُسير من خلاله شؤون المجتمع العراقي، ويقلل من تكلفة احتلاله المباشر مع ضمان تحكمه في كافة المفاصل الممكنة.

أما السودان الذي خرج مبكراً من إطار الحكم المزدوج التركي المصري، وتمكّن من إدارة شؤونه بشكل مستقل نسبياً خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر (الدولة المهدية)، فلم يُمنح الفرصة لإدارة شؤونه الداخلية، السياسية والإدارية، بعد خضوعه للاستعمار البريطاني كما حدث في العراق، وإنما فرض عليه حكم ثنائي جديد، بريطاني مصري، خلال النصف الأول من القرن العشرين. وما يُفسر هذا الاختلاف أن السودان كان تابعاً قبل نشوء الدولة المهدية وقبل الاحتلال البريطاني لمصر، وهو ما جعل الأولوية للدولة المصرية في تعبئة المناصب الإدارية والسياسية إرضاءً لها، وحتى يتجنب المستعمر التكلفة العالية لاحتلاله.

من مظاهر التباين في إدارة المستعمر للحالتين، أن العراق أخذ فترة تاريخية أطول في تطوير نظامه السياسي والإداري والقانوني، وقد حصل على استقلاله عن المستعمر البريطاني مبكراً مقارنة بالسودان، على الأقل شكلياً، عام 1932. في حين أن السودان الذي احتُل قبل العراق بثمانية عشر عاماً لم يأخذ فترة تاريخية كافية تسمح له بالتأثير الفاعل على صياغة نظامه السياسي والإداري والقانوني كما حدث في العراق، وهو ما أدى إلى تأخر استقلاله حتى عام 1956. وهنا تمّكن المستعمر من توظيف عامل الزمن في مراكمة سياساته الهدّامة للفرد والمجتمع والدولة.

ب. إدارة المستعمر البريطاني للتنوع المجتمعي

لجأ المستعمر في إطار تعقيد العلاقة بين الدولة العراقية وأقلياتها العرقية والدينية إلى ربط حقوق الأخيرة بالمنظمات الدولية مثل عصبة الأمم كشرط مسبق لنيل العراق استقلاله[163]، ولم يترك الأمر للتفاهم أو الحوار بين الأقليات وبين الدولة أو النظام السياسي كما كان مفترضاً. أما الأقليات السودانية التي تتركز غالبيتها في الأطراف، فقد كان التعامل معها مختلفاً، وتمثل بالتدخل المباشر حيث فصل المستعمر بينها وبين المركز بالعديد من الإجراءات أهمّها قفل المناطق وعزلها عن بعضها، وتحويل الحدود الفاصلة شكلاً بينها إلى حدود يصعب تجاوزها إدارياً للحيلولة دون تحقيق الاندماج أو التكامل المجتمعي في إطار سودان موحد. وكانت نتيجة هذه الممارسات أيضاً إضعاف علاقة الأقليات بالدولة، وتشجيعها على المطالبة بالانفصال والتسبب بأزمة بينهما، والحيلولة دون نشوء دولة المواطنة.

الفصل الثاني: امتدادات للنشأة مُهددة لسيادة الدولة

يُناقش هذا الفصل وضع دولتي العراق والسودان في علاقاتهما الخارجية، وتأثرهما بالأطراف والمفاعيل الخارجية في فترة ما بعد رحيل المستعمر، والتي اتسمت باستمرار حالة التبعية السياسية وديمومة الرقابة الخارجية على كلا البلدين، في مرحلة تجسد فيها استقلالهما السياسي الرسمي دون انفصال حقيقي عن التبعية للقوى الاستعمارية العالمية والخضوع لرقابتها وسيطرتها، فقد تأثر البلدان في هذه المرحلة بالتجاذبات السياسية الإقليمية والدولية، وذلك امتداداً لأزمة النشأة التي انعكست بظلالها على علاقاتهما الداخلية والخارجية في مختلف المراحل التاريخية وهددت سيادة كل منهما ووحدة أراضيهما.

[163] للمزيد انظر: عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم، ص 405- 407، مرجع سابق.

يتكون هذا الفصل من مبحثين، يتناول المبحث الأول ديمومة الرقابة الخارجية، فيما يتناول المبحث الثاني تعاظم التدخل الخارجي في صناعة الأزمات الداخلية.

المبحث الأول: ديمومة الرقابة الخارجية

يقصد بديمومة الرقابة الخارجية في إطار هذه الدراسة هو استمرار القوى الكبرى في فرض سيطرتها ووصايتها على السياسة الخارجية للدول العربية وخصوصاً العراق والسودان، وذلك من خلال مجموعة من الأعمال التي تمارسها القوى الآنفة الذكر بحق هذه الدول لاستمرار التحكم في قرارها الخارجي ومقدراتها الداخلية، بالرغم من أن هذه القوى قد اعلنت سابقاً انسحابها من الدول العربية، وأعلنت في ذات الوقت الدول العربية استقلالها، إلا أنه لم تسلم من القوى التي استعمرتها سابقاً، بما يعني أن الاستقلال أخذ طابع الصورية ولم يكن حقيقياً. وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى فقرتين، الفقرة الأولى تتناول إغراق الدولة في صراعات جانبية مصطنعة، بينما تتناول الفقرة الثانية مآلات إغراق الدولة بالأزمات المفتعلة.

الفقرة الأولى: إغراق الدولة في صراعات جانبية مصطنعة

لعبت الحروب الدولية وما نتج عنها من تغيّرات في النظام الدولي دوراً محورياً مباشراً في التأثير على العراق، فما تسببت به الحرب العالمية الأولى، كحدث تاريخي عظيم، من هبوط قوى (المانيا، الدولة العثمانية، الامبراطورية النمساوية – الهنغارية)، وصعود قوى أخرى في النظام الدولي (بريطانيا، وفرنسا)،

خلّف أزمات عاشها ويعيشها المجتمع والدولة العراقية مثل التفتت والتبعية[164]. وتكرر ذات الشيء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه المرة بصعود لاعبين جديدين في النظام الدولي، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق اللذان دخلا في حرب باردة مع بعضهما كان لها أثر بالغ في التأثير على الدولة العراقية الحديثة، إضافةً إلى الدور البريطاني الذي بقي مستمراً تحت المظلة الأمريكية الجديدة.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية، التي ورثت الدور البريطاني في المنطقة العربية، في العراق مجموعة من السمات التي توفر لها بعداً استراتيجياً، وتخدم سياساتها وتُغذي أطماعها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والجيو– استراتيجية. فالعراق يتسم بثروة نفطية كبيرة، وموقع استراتيجي مهم سواء في إطلالته على الخليج العربي، أو على إيران وتركيا، أو "إسرائيل" التي ترى في العراق تهديداً لوجودها ومشروعها في المنطقة، خاصةً بعد محاولته استثمار طاقاته وموارده بما يؤدي إلى نهضة عراقية وصناعة قوة إقليمية منافسة ليس فقط لـ " إسرائيل" وإنما لكل أتباع وحلفاء الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة. أضف إلى ذلك أن العراق يتميز بثروة بشرية كبيرة أرادت الولايات المتحدة أن توظّفها كسوق استهلاكي ضخم لمنتجاتها وبضائعها، كما عملت الولايات المتحدة على إبعاد العراق عن دائرة النفوذ السوفيتي، ووضعه في دائرة المواجهة مع المعسكر الشرقي الذي كان يرى في العراق بلداً مهماً سواء في المجال

[164] يجدر التنويه أن المستعمر أوجد العديد من الأزمات، كان أهمها: أزمة النشأة (تصميم الدولة وحدودها ونظامها السياسي، وتحديد سياساتها)، وأزمة العلاقة بين المكونات المجتمعية والدولة، وأزمة العلاقة بين الدولة ومؤسساتها المختلفة، مع المجتمع العراقي.

الاقتصادي أو المجال العسكري أو حتى فيما يتعلق بقربه من المياه الدافئة التي كان يبحث عنها، ويسعى دائماً للوصول إليها[165].

شجعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العراق للدخول في تحالف مشترك مع تركيا أطلق عليه حلف بغداد[166] عام 1955 لمواجهة الخطر السوفيتي المفترض واحتوائه. وقد انضم لهذا الحلف كل من باكستان وبريطانيا وإيران إضافةً إلى الولايات المتحدة[167]، علماً أن العراق رأى في هذا التحالف فرصة للتخلص من نظام الامتيازات الممنوح للبريطانيين في المعاهدات المتعددة المبرمة بين الطرفين في العشرينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى معاهدة عام 1930. كما سعى العراق لتحسين أوضاعه وظروفه الاقتصادية والعسكرية والسياسية عبر هذا التحالف. فرئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد أدخل العراق في الحلف طمعاً في السلاح، وطمعاً في تطوير نفط بلاده. بينما رأي الأمريكيون والبريطانيون في حلف بغداد مدخلاً جديداً يحافظ على نفوذهم في المنطقة بما فيها العراق، ويعزز من تجارة كل منهما العسكرية والاقتصادية، ويعرقل أي محاولة سوفيتية للدخول إلى هذه المنطقة الحيوية. غير أن ما رسمه العراق، كما هو مبين أعلاه، وما رسمته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من أهداف لهذا الحلف، لم يتحقق إلى حد كبير بسبب انسحاب العراق منه نتيجة التغيير الذي شهده العراق بعد ثورة

[165] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 272- 273.

[166] يطلق على حلف بغداد أيضاً اسم الحلف المركزي أو حلف السنتو. وقد جاء ضمن الاستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة القائمة على أساس تطويق الاتحاد السوفيتي بمجموعة من التكتلات والأحلاف لاحتوائه ومحاصرته والحد من توسعه وتمدده.

[167] صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة وإستانبول (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 8- 9.

تموز عام 1958 في نظام الحكم، من رحيل للعائلة الملكية، وحلول نظام جمهوري جديد. فضلاً عن انسحاب كل من تركيا وإيران أيضاً، وصولاً إلى نهاية الحلف[168].

تزامن مع نشوء وانهيار حلف بغداد حدوث تغيّرات مهمة أربكت حسابات بريطانيا والولايات المتحدة وهددت مصالحهما في المنطقة، ففي عام 1956 قامت مصر بتأميم قناة السويس، الأمر الذي أدى إلى شن العدوان الثلاثي، البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، على مصر لثنيّها عن تلك الخطوة التي تُبعدهما عن قناة السويس ذات البعد الاستراتيجي المهم لهما[169].

زاد من حدة إرباك السلطات البريطانية والأمريكية انتشار الوعي القومي وحركات التحرر الوطني في العالم العربي بشكل عام بما فيه العراق، الذي شهد ثورات متعاقبة لتحريره من التبعية والوصاية المفروضتين عليه. وكان أبرزها ثورة عام 1958 الذي قاده عبد الكريم قاسم ونتج عنه الإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي، وإقامة حكومة يسارية مقرّبة من الاتحاد السوفيتي. كما أن ما شهده العراق بعد انقلاب عام 1968 من توجه نحو تأميم قطاع النفط قلب المعادلات البريطانية والأمريكية، وسدّ الطريق على الشركات الأجنبية التي تخدم مصالح هذه الدول الاستعمارية. في المقابل أحدث هذا التوجه، الذي تُرجم بشكل فعلي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، قفزة اقتصادية وإنتاجية للدولة العراقية أضيفت إلى القفزة التي أحدثها عبد الكريم قاسم في عملية التخطيط والبناء (1958-1963)[170].

---

[168] وليد خالد أحمد، "نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية"، مجلة كتابات، (2013): ف 4- 6. بتاريخ 30-11-2015،

http://www.kitabat.com

[169] مفيد كاصد الزيدي، "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين"، (مجلة آفاق عربية، العراق: بغداد، دار آفاق عربية للصحافة، عدد 5، 1993): ص 21- 23.

[170] مفيد كاصد الزيدي، "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين"، ص 21- 23. المرجع نفسه.

تتناول هذه الفقرة زج العراق في الحروب الإقليمية والصراعات الدولية في أولاً، بينما تتناول ثانياً اصطناع خلافات داخلية في السودان ذات طبيعة انفصالية.

أولاً: زج العراق في الحروب الإقليمية والصراعات الدولية

إن التغيّر الذي قلب الموازين رأساً على عقب، وأربك حسابات القوى الغربية في المنطقة العربية كان حدوث الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والإطاحة بنظام الشاه أكبر حلفاء الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الشرق الأوسط، ورئيس دولة إقليمية منافسة للعراق، وحامية للمصالح الغربية في المنطقة. ولمواجهة هذا الخطر لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك "إسرائيل" إلى تفعيل وإيقاظ الخلافات والنزاعات التي خلقتها منذ تأسيسها للعراق ورسمها لحدوده، للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في: أولاً، منع العراق من الخروج من حالة الضعف والتّردي، من خلال استمرار حالة الاستنزاف لمقدّراته وموارده الاقتصادية والبشرية، وبالتالي تهديد أمنه الغذائي والمائي والصحي والبيئي. وفي هذا السياق لا بُدّ من الإشارة أيضاً إلى المفاعلات الذرية العراقية التي تم تدميرها بسلاح الجو الإسرائيلي عام 1981 بعد استغلال "إسرائيل" لحالة الانشغال والعداء بين العراق وجيرانه في تلك الفترة، لإفشال أي محاولة عراقية لتغيير موازين القوى في المنطقة. ثانياً، لجّم إيران وطمس أي محاولة نهوض لها من واقعها السابق المتمثل بالتبعية للنفوذ الغربي في المنطقة، لذلك تم وضع إيران تحت حصارٍ خانق. ثالثاً، حماية دول الخليج العربي، المغذي الرئيسي للغرب بالثروة النفطية، من أي تهديد قد يُصيبها جرّاء نجاح الثورة الإسلامية في إيران[171].

[171] محمد داخل كريم السعدي وشذى فيصل العبيدي، "التوجهات الإسرائيلية نحو العراق 1958 – 2005"، مجلة جامعة ذي قار العلمية مجلد 7، العدد 8 (2012): ص 4– 8، 12– 14. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 7–12–2015، http://www.iasj.net

بعد عملية تأجيج كبيرة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، وقع العراق وإيران في حرب طويلة الأمد استغرقت ثماني سنوات (1980- 1988)، أطلق عليها حرب الخليج الأولى كان سببها الرئيسي الخلافات الحدودية بين الجانبين، واتفاقيات غير مرضية تمت في السبعينيات من القرن الماضي تتعلق بمنطقة شط العرب المتنازع عليها بين العراق وإيران، إضافةً إلى الجزر الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) التابعة للإمارات العربية المتحدة التي ضمّتها إيران عام 1971 بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، وقد جرى ذلك بِمُباركة بريطانية[172]. وبالمحصلة، يمكن القول أن القوى الغربية بما في ذلك "إسرائيل" نجحت إلى حد كبير في دفع العراق لخوض حرب، بالوكالة وطويلة الأمد، مع إيران[173]، تسببت في استنزاف مقدّرات البلدين في كافة المجالات، وحرمانهما من الاستفادة منها على حساب جهود التنمية المفترضة، وتأزّم العلاقة بينهما لسنوات طوال[174].

من جهة أخرى، انتقلت عدوى الأزمة العراقية الإيرانية، وحالة التوتر في تلك الفترة إلى العلاقة مع دول أخرى محيطة بالعراق، كان أبرزها دول الخليج العربي التي أصبحت في مواجهة مباشرة مع العراق بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، علماً أن العراق حارب بالوكالة عنها بعد أن كانت تخشى امتداد الثورة الإسلامية الإيرانية إلى أراضيها، وتهديد نظمها السياسية، وخلخلة التوازنات الطائفية الموجودة فيها[175].

---

[172] جمال علي زهران، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 130- 132.

[173] استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العراقية- الإيرانية لإضعاف الطرفين، وقدمت دعماً عسكرياً للنظام العراقي آنذاك، حيث اعتمد العراق بشكل كبير على المساعدة العسكرية الأمريكية في هذه الحرب، وكان صديقاً للولايات المتحدة خلالها.

[174] محمد داخل كريم السعدي وشذى فيصل العبيدي، "التوجهات الإسرائيلية نحو العراق 1958 – 2005"، مرجع سابق.

[175] للمزيد انظر: جمال علي زهران، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، ص 13- 17، 213، مرجع سابق. وانظر: صالح بن محمود السعدون، رؤية تاريخية جديدة- العراق بين ثلاثة استراتيجيات: جزيرة العرب، إيران، الدردنيل (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2010)، ص 140- 148.

بعد مرور أقل من عامين على انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، دخل العراق حرباً جديدة ولكن هذه المرة مع دولة عربية مجاورة بشكل خاص، دولة الكويت، ومع دول الخليج العربي بشكل عام، وذلك بعد عملية شحن واستفزاز كبيرتين بين الطرفين بدافع تدمير العراق ونظامه السياسي، حتى يبقى في مصاف الدول الضعيفة والتابعة. ومع التغيّرات التي كان يتعرض لها النظام الدولي، من نظام ثنائي القطبية آيل بشدة إلى السقوط، إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية آخذٍ في الصعود، اشتدّ التدخل الخارجي في الأزمة العراقية الكويتية حتى اشتعلت حرب الخليج الثانية، ولكن هذه المرة بتدخل مباشر من قبل القوى الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت تخريب العراق، والعودة به إلى الوراء، مستفيدين من حالة دخول العراق إلى الكويت، واستغاثة الأخير وطلبه الحماية، ومن الغطاء الذي وفّرته الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي[176].

نتج عن التدخل الغربي تدمير للعراق مجتمعاً ودولة بما يشمل بُنيته التحتية، وقوته العسكرية، وبُنيته الديمغرافية خاصةً مع تصاعد الهجرة الداخلية والخارجية، وبُنيته الاقتصادية، وثروته النفطية. يُضاف إلى ذلك، عزل نظامه السياسي، وإعادة إيقاظ وتأجيج بعض الأقليات ومكونات المجتمع ضد هذا النظام وخاصةً المكون الكردي الذي تم تحريضه مجدداً، وفرض حصار مطبق على العراق بشكل عام حتى وصل إلى درجة مقايضة النفط بالغذاء[177].

لعل هذا الكم الهائل من العقوبات، والتدمير، والتدخلات الخارجية، والتعامل مع العراق بهذه الصيغة العنيفة قد جاء في سياق ديمومة الرقابة الخارجية على العراق، كما قد جاء أيضاً في إطار تصفية الحساب مع العراق بعد خروجه من حلف بغداد، وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي أثناء حكم عبد الكريم

[176] جمال علي زهران، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، ص 13- 17، 213، مرجع السابق.

[177] غانم حبيب الله، "وحدة العراق بين المخطط الاستعماري الغربي والتآمر العربي"، (مجلة كنعان، فلسطين: الطيبة، مركز إحياء التراث العربي، عدد 17، 1992): ص 24- 27.

قاسم، وتأميمه لقطاع النفط، ومشاركته في الحروب العربية – الإسرائيلية سواء حرب عام 1948 أو حرب عام 1967 أو حرب 1973 أو دعم ومساندة القضية الفلسطينية، وحركتها التحررية. أضف إلى ذلك، مهاجمته لـ "إسرائيل" أثناء حرب الخليج الثانية، وتهديده لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة[178].

لقد أفقد الفاعل الخارجي الدولة العراقية القدرة على الحركة، والقدرة على استثمار مواردها لإحداث التنمية، وسُلبت حريتها وقرارها المستقل. كما فقدت الدولة العراقية القدرة على التحكم والسيطرة في بيئتها الداخلية، بسبب ما شهدته هذه البيئة من تحريض على الدولة ونظام الحكم، وهو ما أدى في المحصلة النهائية إلى خلق دولة رخوة ومأزومة في علاقاتها الداخلية والخارجية.

لم تتوقف الرقابة الخارجية عند هذا فحسب، وإنما كان آخر حلقاتها هو الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق عام 2003 الذي أدى إلى انهيار الدولة العراقية، وتغيير نظامها السياسي وبنيتها القانونية والإدارية[179]، وتحديد من سيحكم في هذا النظام، وكيف سيحكم، وضرب نسيجها الاجتماعي عبر زرع بذور الصراعات والفتن الطائفية والمذهبية والجهوية من خلال محاباة مكون على حساب مكون آخر أو من خلال فرض المحاصصة الطائفية على النظام السياسي[180]، وسرقة ثروة العراق النفطية، وخلق بيئة

[178] وليد عبد الناصر، "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية": ص 49، مرجع سابق.

[179] إبراهيم محمد الرفاعي (تحت إشراف محمد رضا بن حماد)، الأقليات في العالم العربي (جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، السنة الجامعية 2007–2008)، ص 860.

[180] من الجدير ذكره، أن قيام دويلات طائفية ومذهبية في العالم العربي يخدم "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، فـ"إسرائيل" منذ قيامها عام 1948 تسعى لتحقيق هذا الهدف، الذي يُمَكنها من إقامة دولتها اليهودية التي لا مكان فيها للفلسطينيين أو العرب. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتزيد إقامة هكذا دويلات صغيرة وطائفية من هيمنتها، ويعزز من وجودها، ومن تبعية هذه الدويلات لها.

مناسبة لإشاعة التطرف والفوضى، وتدمير مؤسسة العراق العسكرية وصبغها بصبغة طائفية هي وباقي المؤسسات، وإخراج العراق من الخارطة السياسية للدول المؤثرة في الإقليم العربي، والشرق الأوسط[181].

وللتدليل أكثر على الممارسات الأمريكية التخريبية في العراق، يجدر الإشارة إلى قيام الولايات المتحدة بالاعتماد على سلطة عشائر ذات هوية طائفية محددة عرفت باسم "الصحوات العراقية" بعد استمالتها والتحالف معها في ضبط وإدارة الشأن المحلي في الكثير من المناطق، بدل الاعتماد على سلطة الدولة العراقية ومؤسساتها الرسمية التي يأتي في مقدمتها المؤسسة الأمنية والعسكرية[182]. يدل هذا السلوك على الدور التكميلي الذي لعبته الولايات المتحدة بعد انسحاب وتراجع بريطانيا في النظام الدولي، فهكذا فعلت بريطانيا عندما احتلت العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وهكذا فعلت أيضاً من قبل ومن بعد عندما احتلت السودان.

كان التدمير الأخطر في الحرب الأمريكية على العراق ذلك الذي طال مخزونه وموروثه الثقافي[183]، وقد كانت أهم تجلياته: محاربة المؤسسات العلمية وإفشالها حتى لا تتمكن من صناعة جيل عراقي قادر

---

[181] أناتول لايفن، "البترول هو الهدف وإسرائيل شريك رئيسي"، (مجلة الكتب وجهات نظر، مصر: القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، عدد 47، 2002): ص 22– 24.

[182] كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ص 423، مرجع سابق.

[183] من المهم الإشارة إلى بعض التفاصيل والحقائق المهمة التي تبين حجم ودرجة التدمير والهدم الذي طال الجانب الثقافي في العراق جرّاء الحرب الأمريكية عليه عام 2003، وما رافقها من تدخل إسرائيلي مساند في عملية التخريب والسرقة والتدمير. فقد تم سرقة مخطوطات وخرائط نادرة عمر بعضها مئات السنين، إن لم يكن أكثر، وتعود لحضارات عديدة عاشت في بلاد ما بين النهرين، مثل الحضارة البابلية، والآشورية، والآكدية، والسومرية وآخرها الإسلامية. يضاف إلى ذلك، سرقة متاحف العراق الشهيرة والغنية بالكنوز الحضارية القديمة مثل متحف بغداد الذي كان يعتبر من أهم متاحف العالم العربي لما يحتويه من كنوز أثرية للحضارات التي سبق وأن تم ذكرها، فقد تم سرقة الآلاف من محتوياته الأثرية، ولم يسترجع منها إلا القليل. كما تم استهداف عشرات المؤسسات العلمية سيما المكتبات وتحويلها إلى أماكن فارغة المضمون مثل مكتبات الخلفاء العباسيين، ومن أبرزها مكتبة المنصور، ومكتبة دار الحكمة. فضلاً عن مكتبات الملوك والسلاطين والعلماء، والمكتبة العراقية في بغداد، ومكتبة الأوقاف الإسلامية، ودار صدام للمخطوطات. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن "إسرائيل" نقلت الكثير من تلك المسروقات

على بناء ما تم تدميره مادياً من بنية تحتية صناعية أو اقتصادية أو منشآت مدنية أو عسكرية. فلم يكن الهدف محو ما أنتجه الإنسان العراقي فقط، بل محو الذاكرة العراقية أيضاً عبر تصفية النخب العلمية، وإحراق المكتبات المهمة التي تُشكل ثروةً علمية ومخزوناً فكرياً عظيماً، وصولاً إلى طمس تراث العراق وهويته، ونهب كنوزه الحضارية العريقة ذات التاريخ الطويل والفريد من نوعه[184]. بذلك أضحى العراق، إلى حد كبير، دولة فاشلة وفارغة المضمون، وأصبح مهدداً بالتشرذم والانهيار. وهذا يُثبت نظرية ديمومة الرقابة الخارجية التي فرضها المستعمر على العراق بعد الحصول على الاستقلال الرسمي.

كانت العلامة الفارقة في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تقاطع مصالح العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في العداء للنظام العراقي. فإيران منذ ثورتها عام 1979 وحتى سقوط النظام العراقي كانت ترى في العراق تهديداً لها وكابحاً لطموحاتها بالتوسع والانتشار. أما دول الخليج فقد شكّل احتلال العراق للكويت عام 1990 تهديداً لها أيضاً، وتحولاً جوهرياً في العلاقة معه، رغم دعمها له في حربه الطويلة ضد إيران (1980–1988). وقد تقاطع هذان الموقفان، سواء بشكل مقصود أم لا، مع الدور الأمريكي والإسرائيلي الذي كان يستهدف العراق، والذي تم تناوله آنفاً[185].

إليها، ودّمرت الكثير مما تحتويه تلك المؤسسات العلمية والتراثية من كنوز فكرية وحضارية لطمس حقائق تكشف زيف روايتها في فلسطين، وهي بهذا تنسف تاريخ بلد عربي كانت تعتبره جزءاً من مشروعها التوسعي الاستعماري الذي بدأ بفلسطين وتمدد إلى محيطها العربي. إذاً، لم يقتصر التدمير على الدولة، ونظام الحكم، والحكومة، وإنما طال الإنسان، وحضارته، وتاريخه، وقيمه، وثقافته، ومخزونه الفكري والعلمي، وتراثه، واقتصاده، وبيئته. وكل ذلك بهدف شطب الهوية العراقية ومحوها حتى يصبح العراق دون ماضٍ يعتد به، وبالتالي دون حاضر ومستقبل. حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه (بيروت: دار الطليعة، منشورات حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، 2008)، ص38– 40، 52_ 66.

[184] حسن خليل غريب، تدمير تراث العراق وتصفية علمائه، ص 38– 40، مرجع سابق.

[185] سامح راشد، "العراق الجديد: مآلات الاحتلال والمستقبل"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 139، 2009): ص 53– 54.

ثانياً: اصطناع خلافات داخلية في السودان ذات طبيعة انفصالية

لم يكن السودان هو الآخر بمنأىً عن التدخلات الخارجية، الدولية والإقليمية، بعد استقلاله عن بريطانيا عام 1956. فالتراجع البريطاني في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لم يُنهِ مسلسل التدخلات الخارجية، لأن التراجع أصاب اللاعب ولم يُصب الدور، فبروز القوة الأمريكية كان بمثابة حلقة جديدة ضمن مسلسل التدخلات الخارجية التي أصبحت أكثر احتداماً، لا سيّما مع ولادة دولة جديدة في الخارطة السياسية للعالم العربي وهي "إسرائيل" التي دُعمت بريطانياً ثم أمريكياً. ومما فاقم من تلك التدّخلات هو التنافس الحاد بين القطبين البارزين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى على مناطق السيطرة والنفوذ. وقد أتت هذه التدخلات الخارجية، يُضاف إليها الأذرع التي خلقها الاستعمار سواء الأمنية أو الاقتصادية أو حتى بعض المؤسسات الدولية التي يُسيطر عليها، في سياق استمرار الرقابة الخارجية وديمومتها.

إن المستعمر البريطاني استطاع أن يقطف ثمار ما زرعه في السودان قبل أن يرحل وينسحب منه، وهذا ما حصل بالفعل عندما اشتبك شمال السودان مع جنوبه عام 1955 فيما عرف آنذاك بواقعة التمرد من قبل فرقة عسكرية من أبناء الجنوب، في ظل وجود القوة البريطانية على أرض السودان. لقد خرج المستعمر بعد زعزعة السلم الأهلي، والاشتباك بين أبناء البلد الواحد، وهو أمر استمر بعد خروج مسببه الرئيسي وهو بريطانيا. فتحت هذه الحالة التي دخلت فيها السودان الباب على مصراعيه للتدخلات

الخارجية، الإقليمية والدولية، حيث برز الدور الأمريكي والإسرائيلي في أزمة الدولة السودانية بشكل واضح[186].

سنتناول في هذا الإطار أ. دور الدول الخارجية في اشعال فتيل الأزمة السودانية، بينما سنتناول في ب. دور تغيّرات النظام الدولي في الأزمة السودانية.

أ. دور الدول الخارجية في إشعال فتيل الأزمة السودانية

لا يمكن لأي إشكال داخلي أن ينمو ويسبب ورماً في مفاصل الدولة بحيث تصبح غير قادرة على الاستمرار إلا باستئصاله جبراً عنها، إلا إذا كان هذا الإشكال مصطنع ومغذى من جهات تهدف إلى عدم بقاء جسم هذه الدولة قادر على الوقوف في وجه هذه الإشكالات، خصوصاً إذا كان وقوفها سيؤدي إلى تطور قوتها وتعاظمها، مما يشكل خطراً على بعض الدول التي تعنى بإضعاف السودان. وعليه، سنتناول دور الدول في إشعال الأزمة السودانية من خلال الدور الأمريكي الإسرائيلي، ومن ثم دور دول الجوار في إشعال فتيل الأزمة وتسهيل عمليات التمرد ودعمها.

1. الدور الأمريكي والإسرائيلي في أزمة الدولة السودانية

استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" السودان لذات الأهداف البريطانية، يُضاف لها طمع "إسرائيل" في مياه حوض النيل، وسعيها الدائم لمحاصرة مصر، وضرب أمنها القومي بما ينعكس سلباً على مكانتها السياسية والاستراتيجية في العالم العربي وإفريقيا. ولم تكن دول الجوار الأفريقية بمعزل عما يجري في السودان، فقد لعبت دوراً سلبياً في الأزمة السودانية التي اشتعلت منذ عام 1955، والسبب

[186] محمد عبد الرحمن صالح، "أزمة السودان لم تبدأ مع حكم الإنقاذ"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141، 2000): ص 101.

الأبرز في تورطها هو تبعيتها للمستعمر التقليدي وورثته، وضعفها أمام التدخلات الإسرائيلية التي كانت تدفعها، تحت مظلة كبيرة من الحوافز المالية والاقتصادية والعسكرية، للعب دور يخدم أهدافها ومشاريعها في السودان، البوابة الرئيسية على مصر وقناة السويس. وقد مورس هذا الدور الإسرائيلي في شرق أفريقيا تحت الأعين الأمريكية الداعمة له، لما لذلك من مصلحة مشتركة للبلدين[187].

أما السبب الآخر للدور السلبي للدول الأفريقية المجاورة، هو ما فعله المستعمر قبل انسحابه جرّاء العلاقة العمودية بينه وبين تلك الدول المتمثلة في تصميم الحدود فيما بينها، وتثبيتها باتفاقيات مجحفة كانت بمثابة الفخ الذي وقعت به تلك الدول بعد خروج الاستعمار حتى أصبحت تُحارب بعضها، وتدعم المعارضة أو الحركات الانفصالية الناشئة في دول الجوار. فأوغندا لعبت دوراً مباشراً إلى جانب الدور الإسرائيلي أو نيابةً عنه في زعزعة استقرار السودان عبر دعمها لخصوم النظام القائم في الخرطوم. كما لجأت السودان إلى استخدام ذات السياسة بدعم المعارضة المسلحة في أوغندا، وهذا ينطبق أيضاً على بقية الدول المجاورة في علاقتها مع السودان. حيث نجح المستعمر في تحويل الميزة الجغرافية للسودان، وكثرة منافذه، وتعدد جيرانه إلى نقمة، وعامل ضعف وتهديد له ولاستقراره[188].

كان الهدف من إدارة "إسرائيل"، ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية، للنزاعات بين دول حوض النيل استنزاف مقدّراتها وخيراتها، حتى تُصبح متعطشة للمساعدات الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى خلق مناخ جيد لتمرير مشاريعهما وأهدافهما في شرق أفريقيا بما يؤدي إلى فرض واقع جديد يحقق لهما التالي:

---

[187] منى حسن، "أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر"، (مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 52، 2010): ص 102.

[188] إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص11 – 12.

• ربط وتغذية الاستيطان الإسرائيلي في جنوب فلسطين بالمياه التي سيتم اقتطاعها من مياه النيل المتدفقة إلى مصر، وحتى تتمكن "إسرائيل" من القيام بهذه الخطوة، أرادت إيجاد موطئ قدم لها في الحوض الرئيسي المغذي للسودان ومصر. وبالتالي، بدأت باستمالة الدولة الأكبر على الحوض وهي أثيوبيا، بالإضافة إلى جارتها أوغندا، والتغلغل فيهما بطرق غير مباشرة عبر وكلاء ومندوبين أمريكيين تمهيداً للتغلغل المباشر فيهما، وإحكام السيطرة عليهما[189].

• تمزيق الدول المشرفة على حوض النيل خصوصاً السودان، وتحويلها إلى دويلات تابعة ذات قدرات محدودة بشرياً واقتصادياً وعسكرياً، بحيث تكون الغلبة فيها لأثيوبيا التي تعمل كوكيل عن "إسرائيل" والولايات المتحدة في التحكم والسيطرة على البحر الأحمر ومياه النيل من جهة، وتلك الدويلات من جهة أخرى. ولترجمة ذلك، بدأ الدعم الأمريكي والإسرائيلي للقوى المطالبة بالانفصال في جنوب السودان وأجنحتها العسكرية يتصاعد يوماً بعد يوم، ويأخذ طابعاً شبه رسمي، في المقابل وقفت "إسرائيل" وأمريكا في وجه الشعب الإريتري وحقه في تقرير المصير والاستقلال عن إثيوبيا. علماً أن جنوب السودان هو جزء أصيل من دولة السودان الأم، بينما لم تكن إريتريا جزءاً أصيلاً من أثيوبيا التي احتلتها عام 1962. وقد جرى ذلك تحت وطأة المصالح الاستعمارية لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية وبمباركة منهما مكافأةً لأثيوبيا على دورها التكميلي للقوى الاستعمارية في المنطقة، وهذا ما يفسر النوايا السيئة لتلك التدخلات في شرق أفريقيا عموماً، وفي السودان خصوصاً[190].

---

[189] للمزيد انظر: عايدة العلي سريّ الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998)، ص 23- 26، 94- 98.

[190] عايدة العلي سريّ الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، ص 94- 98، المرجع نفسه.

- سد الطريق على الاتحاد السوفيتي السابق بعد أن تمكن من إقامة علاقات جيدة مع القاهرة والخرطوم، وعرقلة وصوله إلى أفريقيا، لا بل معاقبة كل من يُسهل له ذلك، أو يتحالف معه[191].

ومما فاقم من الضغوطات والأزمات التي تسبب بها التدخل الخارجي، الحالة السياسية المتردية في السودان، التي انعكست بظلالها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. كما انعكست هذه الحالة على قدرة الدولة على مجابهة تلك التدخلات ووقفها. فقد زادت معاناة السودان جرّاء التدخلات الخارجية والتدهور المستمر في المشهد السياسي منذ اليوم الأول للاستقلال عام 1956، وهذا التدهور كانت أهم تجلياته في القضايا التالية:

- انعدام التداول السلمي المدني للسلطة، وتفوق لغة العنف والبطش والانقلابات العسكرية على لغة السلم والتبادل السلمي. فبعد مرور أقل من عامين على خروج المستعمر، ونيل الاستقلال، وإذا بالحكم المدني يتهاوى أمام صعود العسكريين إلى السلطة ضاربين بعرض الحائط مصير الدولة ومستقبلها[192].
- عدم احترام النخب السودانية المدنية والعسكرية الحاكمة لطبيعة المجتمع السوداني المتنوع بتركيبته الاجتماعية. فالنخب الحاكمة كانت سياساتها انعكاساً وترجمةً لما حملته من خلفيات أيديولوجية أو فكرية أو أمنية أو ثقافية أو دينية لا تنطبق بالضرورة على المجتمع السوداني المتعدد. وتشبه المحاولات الخاطئة التي قامت بها تلك النخب المتعاقبة، لتعميم ثقافتها

[191] عايدة العلي سريّ الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، ص 47 – 53، 95 – 98، المرجع نفسه.

[192] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989 (عمان: دار جليس الزمان، 2010)، ص 72 – 79.

وديانتها قسرياً على المجتمع، إلى حد كبير، المحاولات التي قام بها المستعمر بغية التفريق لا التجميع. وبالتالي، حال هذا المشهد، إضافةً إلى ديمومة التدخلات الخارجية التي تسارعت وتيرتها، دون إيقاف أو حل الإشكالية بين الفرقاء السودانيين، لا بل تصاعدت اللهجة بينهما لتصبح أكثر عنفاً وحدةً لا سيّما مع بروز تنظيمات جديدة كردة فعل عكسية على ما جرى آنذاك من تنكر للمطالب، أبرزها حركة الأنيانيا التي اتخذت من المواجهة المسلحة أسلوباً للحل[193].

يُضاف إلى ما سبق، أن الثروة النفطية التي أضيفت إلى مزايا السودان أدت إلى مضاعفة حدة التدخلات الخارجية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية التي لجأت إلى سلاح جديد تبرر به عبورها إلى حلبة الصراع السودانية، وأبرز تلك المبررات والذرائع: الإصلاح، والمساعدة، ووقف العنف، وحماية السودان من الانهيار، ومعالجة الوضع الإنساني، وترميم الوضع الاقتصادي، وإنقاذ المشهد السياسي. لكن ثبت أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، فالهدف كان هدم كيان السودان وعرقلة أي إمكانية لنجاحه أو تماثله أو استقراره كحد أدنى، وتحويله إلى كيانات صغيرة يسهل التحكم بها، ويصعب عليها تحدي أو مقاومة القوى الاستعمارية. كما أن تلك التدخلات كانت تستهدف ما يمتلكه السودان من ثروات طبيعية، أبرزها النفط، وتستهدف أيضاً توظيف السودان في تصفية كل من يُهدد المصالح الأمريكية وخصوصاً من الإسلاميين الذين كانت تتهمهم الولايات المتحدة بالتطرف وعدم الاعتدال وفقاً لمفاهيمها ومعاييرها الخاصة. لم يقتصر نطاق تلك المساعدة التي أرادتها الولايات المتحدة من الخرطوم في نهاية الألفية

[193] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989، ص 72 – 79. المرجع نفسه.

الثانية، وبداية الألفية الحالية على السودان، وإنما امتد ليشمل الشرق الأفريقي ومناطق أخرى تحدها من القارة[194].

2. دور دول الجوار في الأزمة السودانية

وصلت الأزمة التي عصفت بالمشهد السياسي السوداني إلى مرحلة صعبة تعذّر معها الحفاظ على كيان الدولة. حتى بعد التغيّر شبه الجذري على الأقل ظاهرياً أو نظرياً في الموقف الرسمي السوداني، وقبوله بمسألة منح الجنوبيين حكماً ذاتياً تجاوباً مع كثرة الضغوطات التي مورست عليه عند إبرام اتفاق عام 1972، في محاولة منه لطي الصفحة المؤلمة بما احتوته من صدامات وعنف[195].

إلا أن السودان عاد سريعاً إلى دائرة المواجهة، وذلك لسببين: **الأول**، استمرار التدخلات الخارجية التي أفشلت كل المحاولات التي بذلت من قبل أطراف إقليمية ومحلية ودولية لإنهاء الصراع، فالتوقف النسبي للمواجهات أثناء عقد السبعينيات من القرن الماضي أي بعد نيل الحكم الذاتي سرعان ما تبدد وخفت بريقه في بداية الثمانينات من ذات القرن. إذ أصبحت الدول الأفريقية المجاورة للسودان، أثيوبيا وأوغندا على وجه الخصوص، بمثابة قواعد للتعبئة والتدريب والحشد بعد أن فتحت أبوابها بدفع من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية اللتين عززتا حضورهما وتغلغلهما لمحاصرة التنامي السريع للنفوذ

[194] سمر إبراهيم محمد، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 160، 2014): ص 187 – 193.

[195] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 – 2009: دراسة تاريخية وثائقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 20.

الإسلامي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، بعد وصول الإسلاميين إلى أرفع المراكز والمناصب في الدولة السودانية[196].

تزايدت تباعاً قائمة الدول المتدخلة في الشأن السوداني مع تطور الصراع، فقد شهد موقف إريتريا تغيّراً من التنظيمات الجنوبية السودانية المعارضة رغم مساندتها سابقاً للنظام السوداني. فقد دعمت المعارض البارز جون قرنق والمواجهة العنيفة التي شنّها بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد نظام الخرطوم[197].

وقد يُعزى تغيّر الموقف الإريتري، إلى حد كبير، إلى تغيّر المشهد الإقليمي والدولي، فمن ناحية إقليمية لم تعد مصر في عهدي السادات ومبارك، هي ذاتها مصر عبد الناصر، فلم يعد الأمن القومي العربي هو نفسه الأمن القومي المصري كما حدده عبد الناصر. أما المشهد الدولي، ففي نهاية الثمانينات من القرن الماضي بدأ النظام الدولي الثنائي القطبية يتهاوى أمام الصعود الأمريكي المنفرد الذي قلب الموازين والمعادلات رأساً على عقب، وكان لذلك تأثير على استقلال إريتريا ومركزها القانوني في المحافل والمؤسسات الإقليمية والدولية. يُضاف إلى ذلك، سياسة السودان الخاطئة في التعامل مع الجيران، وعدم وجود تفاهمات جدّية وصادقة في احتواء الأزمات والمخاطر التي تحدق بالطرفين، وبمستقبل مجتمعاتهم، وفشل الحكومات السودانية المتعاقبة في بناء ونسج علاقات جيدة مع محيطها وبيئتها الإقليمية.

تتلخص المُسببات الرئيسية لتدخل دول المحيط السوداني، أثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، سلبياً في الشأن الداخلي للسودان في الأسباب التالية: أولاً، التدخل تحت وطأة المصالح الاستعمارية لكل من

---

[196] تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 67 – 68.

[197] تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، ص 67 – 68، المرجع نفسه.

"إسرائيل" والولايات المتحدة ومن يتحالف معهم من القوى التقليدية التي تراجعت مكانتها بتغيّر موازين القوى في النظام العالمي. فالدول المحيطة تدخلت ولعبت دوراً سلبياً طمعاً في تزويدها بما تحتاجه من نواقص ومدّعمات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية تعزز من خلالها مكانتها أمام مجتمعاتها، وترفع من رصيد قوتها أمام خصومها من دول المحيط بما يؤدي إلى ترجيح ميزان القوة لصالحها. ثانياً، المعاملة بالمثل، بمعنى أن سلوك الخرطوم المناصر للمعارضين المسلحين ضد حكومات تلك الدول، فرض سلوكاً مشابهاً تماماً إن لم يكن أكثر قسوةً وعدائيةً بحكم توفر المساندة الإسرائيلية والأمريكية لهما[198].

كان السبب الرئيسي الثاني لاستمرار المواجهات، هو سياسات المركز، ممثلاً بنظام الحكم السوداني، التي لم تعترف بحق الجنوبيين في الشراكة الحقيقية في إدارة الدولة بكل أركانها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية[199]. فسياسات المركز كانت اعتباطية تهميشيّة تُنكر مسألة الشراكة والتقاسم، ويغلب عليها لغة العنف والإذعان القسري لها[200].

ومع التدحرج السريع في أزمة الدولة السودانية التي كانت تتفاقم يوماً بعد يوم وتتراكم آثارها، وعدم التمكن من فتح نافذة حل في جدارها الصلب، ارتفع السقف لدى الجنوبيين حتى وصل إلى مرحلة يصعب معها العودة إلى ما قبل حدوث الأزمة أو إلى أيامها الأولى، لا سيّما بعد ظهور علامات جديدة

[198] بدر حسن شافعي، "دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 151، 2003): ص 240 – 243.

[199] استغلت القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، العلاقة غير الصحية بين الدولة السودانية ومجتمعها لفرض أهدافها وهدم الكيان السوداني.

[200] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 – 2009: دراسة تاريخية وثائقية، ص 20 – 21، مرجع سابق.

مهمة في المشهدين المحلي والدولي، فعلى الصعيد المحلي أحدث تبني الخرطوم للنهج الإسلامي[201] في إدارتها وحكمها وتعاملها مع المجتمع السوادني مزيداً من الاشتباك ومزيداً من العنف والتوتر رغم وجود تلك الظواهر المسببة لعدم الاستقرار أصلاً في المشهد السوداني[202]. من ناحية أخرى، أدى تزايد أهمية السودان الاستراتيجية بشكل عام، وأهمية الجنوب بشكل خاص بعد أن كانت الثروة النفطية من ضمن كنوزه الطبيعية التي لم يتم التوصل إليها إلا في الربع الأخير من القرن الماضي. وهو ما أدى إلى زيادة حدة الأزمة خصوصاً بعد قيام الخرطوم بتوظيف تلك الثروة في طرق غير مناسبة، تعزز بطشها ومكانة حكامها الضيقة على حساب المصلحة العامة، وعلى حساب استقرار السودان وتقدمه[203].

ب. دور التغيّرات في النظام الدولي في أزمة الدولة السودانية

كانت موازين القوى على الصعيد الدولي تميل لصالح الأصوات والحركات الجنوبية المنادية بالانفصال، لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان بمقدوره تعطيل أو تجميد انهيار الدولة السودانية، وسبب زواله تفرداً أمريكياً وغربياً في تحديد مصير السودان ومستقبله دون وجود منافس يُعطل ذلك.

حظيت الساحة الأفريقية والسودانية أيضاً باهتمام دول جديدة. فمنذ نهاية الألفية الثانية بدأت الصين تعزز حضورها في النظام الدولي، وتخرج من عزلتها الطويلة وتتوجه نحو مناطق بعيدة نسبياً عنها، كان

[201] مما فاقم أزمة الدولة السودانية، أن حكومات الخرطوم المتعاقبة تحاول منذ الاستقلال تعميم الثقافة الإسلامية على كامل الأرض السودانية، رغم اصطدامها بردات فعلٍ قاسية، لكنها في كل مرة كانت تكرر نفس المحاولة وتتلقى مزيداً من التمرد دون أن يدفعها ذلك لإعادة النظر في سلوكها أو في أسلوبها الخاطئ.

[202] حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 183، 2011): ص 164 – 165.

[203] نجلاء مرعي، "أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 188، 2012): ص 120 – 121.

أهمها أفريقيا بما في ذلك السودان. فبعد تمكن الصين من فرض نفسها في قمة الهرم العالمي على الأقل اقتصادياً وديموغرافياً، وتمكّنها من منافسة اللاعبين التقليديين والجدد في السوق العالمية، كان لا بد لها من البحث عن بيئة جديدة خصبة للاستثمار والإنتاج والاستهلاك، غير بيئتها المحلية والإقليمية، تمتلك ثروات طبيعية تكفي لتغطية الحاجة الصينية المتزايدة للمصادر الطبيعية التي دفعت الحاجة لها الساسة الصينيين للتفتيش عن تلك البيئات[204].

كان التركيز الصيني على السودان واضحاً، نظراً للمقدّرات الكبيرة التي يتمتع بها، التي لم تحظ باهتمام الصين فحسب، وإنما باهتمام جميع المتنافسين في حلبة الصراع الدولية. كان أبرز تلك المقدّرات الثروة النفطية التي تبين وجودها بكثرة في السودان. يضاف للجانب الاقتصادي، أن السودان والدول الأفريقية عموماً شكلت بالنسبة للصين ورقة ضغط رابحة في المساومة حول الملفات العالقة بينها وبين الغرب وفي طليعتها ملف تايوان. فضلاً عن الرغبة الصينية في توسيع الرقعة الجغرافية والديموغرافية لعقيدتها المبنية على الثورة الماوية، والتي جعلت من الصين بلداً مهماً في المنظومة الاشتراكية–الشيوعية[205].

من جهة أخرى، حملت بداية الألفية الحالية تغيّرات دراماتيكية على الصراع المحتدم في السودان بعد أن أخذت الأزمة منحنىً جديداً عبر نقلها من الدائرة المحلية والإقليمية إلى دائرة المحافل والمؤسسات الدولية، الأمر الذي ضاعف الضغط الذي تعرضت له الخرطوم، وزاد المساندة التي تتلقاها الجماعات الانفصالية الجنوبية. كان التغيّر الكبير في المشهد السوداني هو التوصل إلى معاهدة أوقفت الاشتباك

[204] للمزيد انظر: منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 29، 2011): ص 73 – 87.

[205] منى حسين عبيد، "السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً"، ص 73 – 87، المرجع نفسه.

السوداني المستمر، وفتحت نافذة أمل تُخرج السودان من دوامة العنف، وتحافظ على ما تبقى من مقدراته المادية والبشرية، خصوصاً بعدما أصبحت السودان في مصاف الدول المتأخرة أو الفاشلة بالمفهوم السياسي[206].

كانت المعاهدة التي تم التوصل إليها هي معاهدة نيفاشا، نسبةً إلى المكان الذي احتضن المفاوضات بين الفرقاء السودانيين في كينيا المجاورة عام 2005[207]. لم يكن الجديد في المعاهدة هو الاستجابة لمطلب الجنوبيين في المساهمة الحقيقية في إدارة الدولة بكل أركانها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وإنما منحهم حق تقرير مستقبلهم بعد خمس سنوات[208]، وهو ما كان فخاً وقعت به السودان، وخطوة أولى نحو الانفصال، وسلخ جزء أصيل من الدولة السودانية عنها. وقد جرى ذلك تحت وطأة تدخلات المؤسسات الدولية والمصالح الاستعمارية، التي انتهت بفصل جنوب السودان عن باقي أراضيه عام 2011[209].

ما أن وضعت الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال أوزارها، حتى بدأت تلوح في الأفق أزمة قديمة جديدة خيمت على المشهد السوداني المأزوم، وهي أزمة دارفور التي يصعب فصلها عن باقي الأزمات. كانت أزمة دارفور نتاجاً طبيعياً للتدخلات الخارجية من جهة، ولممارسات الخرطوم من جهة أخرى، فلم يقتصر نطاق التدخلات الخارجية على الجنوب وإنما امتد إلى كامل الجغرافيا السودانية، وسطها وشرقها وشمالها وجنوبها وغربها. يبدو أن عدوى انفصال الجنوب امتدت إلى بقية أجزاء السودان، لا سيّما وأن

---

[206] كريم القاضي، "مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 159، 2005): ص 236.

[207] كريم القاضي، "مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل"، ص 236، المرجع نفسه.

[208] تعتبر أقصر الحلول للوصول إلى الانفصال والاستقلال عن الدولة الأم هي ممارسة حق تقرير المصير، وتكون نتيجة هذا الحق حتمية نحو الانفصال إذا كانت الدولة الأم المُراد تقسيمها لا تقوم بوظائفها المختلفة على أكمل وجه.

[209] بدر حسن شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان": ص 176 – 177، مرجع سابق.

الخرطوم لم تُعالج الأزمة بمنطق سليم قائم على تحقيق التكامل والتماثل والاندماج، وما يتبع ذلك من متطلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية تم تجاهلها. فالعلاج الأمني أدى إلى نتائج عكسية وسلبية، وتسبب في نقل مسألة دارفور إلى المحافل والمحاكم الدولية، واستخدامها كورقة مساومة أو ضغط على الخرطوم لتحقيق انفصال الجنوب عن السودان[210]. وهذه الأزمة (دارفور) سيتم تسليط الضوء عليها لاحقاً في هذا الجزء من الدراسة.

الفقرة الثانية: مآلات إغراق الدولة بالأزمات المفتعلة

إن القيام بافتعال الأزمات في الدول لا بُدّ وأن يأتي أكله إما في تحقيق المُراد من هذه الأزمات أو فشلها، وبالتالي زيادة قوة وترابط الدولة المستهدفة بالإشكال، ونظراً للضعف الذي تعاني منه الدول المستهدفة خصوصاً السودان والعراق، فإن ترجيح إمكان تحقيق الإشكال لهدفه هو الأمر المتوقع نظراً لضعف فكرة وتكوين الدولة في نظامها الحديث لدى هذه البلدان، خصوصاً في ظل الاستقلال الحديث لكلا الدولتين. وبالتالي، عدم وجود تجربة حقيقية لمواجهة المشاكل التي تقع فيها الدول، وكذلك استمرار التوجيهات الخارجية لهذه الدول بما يتوافق مع مصلحة الموجه، وبما لا يترك مجالاً لهذه الدول لحل إشكالاتها بنفسها فتقع فريسة ما يخططه الآخرين لها، فتجد نفسها في نهاية المطاف أنها الخاسر الوحيد في كل الصراعات التي خاضتها، وما زالت، بالرغم من الثمن الباهظ الذي تدفعه لتخطي هذه الصراعات.

[210] رخا أحمد حسن، "السودان والتحديات الداخلية والخارجية"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 142، 2010): ص 121 – 127.

وعليه، فإن الوضع الواقعي الذي عاشته العراق والسودان أدى إلى آثار متقاربة بين الدولتين وإن اختلفت مسميات الجغرافيا ومُبررات صناعة الإشكال، ففي الحالتين اضطرت الدولتين جبراً عنهما للحفاظ على كيانهما ونظامهما السياسي إلى التخلي على الأرض أو على الورق عن جزء من جغرافيتهما.

وعليه، سيتم تناول الأزمة التي مرت بها دولتي العراق والسودان من خلال هذه الفقرة في أولاً المآلات المتشابهة، وثانياً المآلات المتباينة.

أولاً: المآلات المتشابهة

كان أحد أبرز أهداف المستعمر من هيكلة الدولة ومؤسساتها في العراق والسودان ضمان التمتع بمزايا هذين البلدين الاقتصادية والجغرافية، ووضعهما في دائرة التبعية. وقد تطلب هذا الأمر فرض الاحتلال المباشر عليهما، ثم توظيف طبقة سياسية موالية له وحامية لمصالحه، وجعل مصيرها السياسي مرتبطاً بمصيره، رغم أنها أصبحت لاحقاً الأداة الرئيسية للحكم في الدولتين. وقبل خروج المستعمر من العراق والسودان فرض عليهما مجموعة من الاتفاقيات[211] الاقتصادية والسياسية قيّدت نشاطهما في تحقيق التنمية المفترضة، وأبقت له اليد العليا في التحكم بمصيرهما ومواردهما الهائلة حتى بعد جلائه. وقد استمرت تبعية كل من العراق والسودان في مراحل لاحقة، أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، للقوتين الدوليتين العظميين في إطار محاولات كل طرف توسيع مناطق سيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية في العالم.

[211] أبرز المعاهدات التي فرضت على الدولة العراقية كانت في أعوام 1922، 1926، 1927، 1930. ومن أبرز المعاهدات التي قيّدت السودان كانت معاهدة عام 1936 التي وقعت عليها مصر لأن السودان لم يكن كياناً مستقلاً.

لقد أظهرت الدراسة أن جانباً مهماً من استمرار أزمة الدولتين العراقية والسودانية هو ديمومة التدخلات والرقابة الخارجية، وعدم التحرر من وطأة المستعمر حتى في مرحلة الاستقلال النسبي. ويُستدل على ذلك أيضاً من الحصار الذي تعرضت له الدولتان في العقد الأخير من القرن الماضي والذي أفضى في نهاية المطاف إلى إفشالهما والتسبب بمزيد من الضغوطات عليهما، وهذا ما يُركز عليه هذا الجزء من الدراسة بالتحليل والنقاش لاحقاً أيضاً.

كما تبين الدراسة أن من أبرز الأدوات التي كان لها دور إضافي في أزمة الدولتين سيطرة الدول الكبرى على المؤسسات الاقتصادية الدولية والتحكم بسياساتها تجاه الدول النامية، ومن ضمنها العراق والسودان. وتبرز في هذا الإطار السياسات المتبعة من قبل هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية والشركات العابرة للحدود التي فرضت عليهما مجموعة شروط مقابل تلقيها المساعدات والقروض اللازمة[212]، مما أضعف قدرة البلدين على المنافسة أو التخلص من وطأة السيطرة الخارجية.

في ظل هذا المشهد المعقد كان الدور الإسرائيلي حاضراً، فإضعاف العراق والسودان وإخراجهما من المعادلة الإقليمية كان هدفاً قديماً سعت "إسرائيل" لتحقيقه عبر الإستهداف المباشر وغير المباشر لكلا البلدين العربيين من خلال الإرتباط بالأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها نحو العراق والسودان والعالم العربي. وهذا ما يُفسر جانباً مهماً من تفاقم أزمة الدولتين منذ احتلال العراق عام 2003 وحتى تاريخه.

[212] يجدر التنويه أن الأدوات المُشار إليها في المتن أعلاه سيتم تسليط الضوء عليها في نهاية الجزء الأول من هذه الدراسة.

ثانياً: المآلات المتباينة

لم يتوقف نشاط المستعمر بجلائه عن البلدين، وإنما بدأ يُمارس دوره في التأثير عليهما بأساليب وطرق مختلفة، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً، دون الحاجة إلى تحريك جيوشه على الأرض كما كان يفعل سابقاً. ومن ذلك أن العراق تعرض بعد استقلاله للعديد من التدخلات المباشرة التي عكست استمرارية الرقابة والهيمنة الخارجية عليه، كان آخرها الحرب الأمريكية عام 2003. نتج عن هذا التدخل إضعاف الدولة العراقية وتفكيك مؤسساتها، وإعادة هيكلتها وصياغة نظامها السياسي وبنيتها القانونية والإدارية بشكل كامل. وفتح الباب أمام تدخلات خارجية أخرى، ولو بشكل غير مباشر.

وعليه، من مظاهر التباين البارز بين العراق والسودان، أن مؤسسات الدولة العراقية وبنيتها القانونية والإدارية تفككت نتيجة للاحتلال الأمريكي عام 2003، بدلاً من إعادة صياغة أهدافها وتغيير طبيعتها اعتماداً على بقاء الدولة ومؤسساتها كما جرى في الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية عندما سقط الاتحاد السوفيتي. وهو ما جعل قدرة الدولة العراقية على النهوض بالواقع العراقي ضعيفة.

أما السودان فلم يتعرض لغزو مباشر كما جرى للعراق، وتبعاً لذلك كان حجم وشكل التغيير مختلفاً تماماً رغم استمرار التدخل الخارجي عبر قنوات الحرب الأهلية، التي أدت إلى انفصال الجنوب دون أن يؤدي ذلك إلى سقوط النظام الحاكم في الخرطوم أو تفكك مؤسساته كما جرى في الدولة العراقية، بل كان الاعتماد على الحرب الأهلية التي زرع بذورها وغذّاها عبر وقوفه سياسياً وعسكرياً إلى جانب القوى الجنوبية التي حاربت الدولة لأربعة عقود تقريباً، ومناطق النزاع الأخرى مثل دارفور. كما استخدمت القوى الكبرى في السودان أدواتها الحديثة مثل محكمة الجنايات الدولية في قضية دارفور للضغط على نظام الحكم في مسألة انفصال الجنوب واستقلاله، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على

السودان طوال فترة حكم البشير تقريباً، وهذا ما تركز عليه الدراسة بالتحليل والنقاش في نهاية الجزء الأول.

المبحث الثاني: تعاظم التدخل الخارجي في صناعة الأزمات الداخلية

يركز هذا المبحث على دور المفاعيل الخارجية في افتعال الأزمات الداخلية في العراق والسودان خلال الألفية الحالية، وتحديداً دور الدول المجاورة لكلا البلدين. وقد برز خلال هذه الفترة في العراق ظاهرة التعصب والتطرف والفوضى المصاحبة لهما، بينما ظهرت في السودان أزمة دارفور في الوقت عينه، التي كان لها صدىً وتأثير كبيرين زادا من تعقيد المشهد السوداني وعلاقات الدولة السودانية الداخلية والخارجية. وقد ركز الباحث أيضاً خلال هذا المبحث على أدوار المنظمات الإقليمية، وتحديداً جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً)، في أزمة الدولة في البلدين العربيين.

سيتم تناول هذا المبحث من خلال فقرتين، الفقرة الأولى تتناول بروز ظاهرة الفوضى، بينما تتناول الفقرة الثانية تعاظم ظاهرة العولمة.

الفقرة الأولى: بروز ظاهرة الفوضى

لقد ظهرت وتنامت بعض المعطيات التي ألقت بظلالها على الوضع السياسي والأمني للدولتين، وكان من أهمّها بروز ظاهرة التطرف والتعصب التي أدت إلى فقدان الدولة السيطرة على أجزاء كبيرة منها، مما أدى إلى نشوء فوضى يمكن أن يُطلق عليها بأنها فوضى منظمة وليست عشوائية. إذ كان الهدف من تأجيج هذه الفوضى إفقاد الدولة لقدرتها الأمنية والسياسية في السيطرة على بعض الأماكن المشتعلة، بما يصل بهذه الدول إلى نقطة اللارجوع في قراراتها، والتي تكون غالباً ردة فعل على تصرفات الفوضى

المنظمة، والتي تهدف إلى ايقاع الدول في ما نصب لها أثناء التخطيط لهذه الفوضى. وبالتالي، يكون تعامل الدول مع هذه الظواهر أقل من المستوى الذي يُمّكنها من السيطرة عليها، فتفقد هذه الدول كينونتها ومكانها وتصبح بعد تفشي هذه الظواهر التي تشترك في صناعة الفوضى دولاً منهكة تستجدي بقائها مع إعطائها تنازلات سيادية تعبر عن ضعف في التعامل مع هذه الفوضى.

وعليه، سيتم تناول هذه الفقرة من خلال أولاً مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى في العراق، بينما سنتناول ثانياً مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى في السودان.

أولاً: مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى في العراق

أ. دور الجهات الفاعلة في صناعة ظاهرة التعصب والفوضى

أدى سقوط الدولة العراقية كنتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتفكيك مؤسساتها المدنية والعسكرية إلى تفشي ظاهرة التطرف والفوضى في المجتمع العراقي. وأصبحت هذه الظاهرة تشكل أهم الأزمات التي يعاني منها العراق على الأقل منذ بدء ما يسمى بـ "الربيع العربي" وحتى تاريخه. فقد أفقدت هذه الظاهرة الحكومة العراقية، ولو بشكل مؤقت، السيطرة على أجزاء من إقليمها، وتسببت في استنزاف طاقات العراق وموارده المتاحة على حساب جهود التنمية المفترضة، وأضعفت قدرة الدولة العراقية على المواجهة بسبب طغيان الطابع الطائفي والمذهبي على مؤسساتها العامة، ومن ضمنها المؤسسة العسكرية والأمنية، وذلك تأثراً بصياغة المستعمر الأمريكي للنظام السياسي بعد سقوط النظام العراقي، وبسبب الخلفية الطائفية الأحزاب والحركات المعارضة التي استلمت الحكم في العراق بعد سقوط النظام[213].

[213] للمزيد من الإيضاح انظر: غازي دحمان، "وجهة نظر: كيف يؤثر الصراع الدولي والإقليمي على مستقبل سورية والمنطقة؟"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 153، 2013): ص 55- 66. ونصر محمد

لقد شكّلت ظاهرة التطرف بشكل أو بآخر عاملاً مساعداً في تحقيق أهداف المستعمر ومشاريعه الرامية إلى تقسيم العراق وتجزئته وفقاً لأسس وقواعد طائفية ومذهبية، يُقيم من خلالها دولاً صغيرة تابعة له، وبعيدة في الوقت نفسه عن معاداة مصالحه في المنطقة العربية أو معاداة "إسرائيل"[214]. ولعل ما يُفسر ذلك هو طريقة التعامل مع هذه الظاهرة، حيث تحركت القوى الاستعمارية عام 2014 بشكل سريع لإنقاذ أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق من تمدد ظاهرة التطرف إليها. في المقابل، لم يحدث هذه التحرك لحماية الدولة العراقية التي فقدت السيطرة، ولو بشكل مؤقت، على محافظات عراقية عدة مثل الأنبار ونينوى وأجزاء من محافظة بغداد. يعود هذا التناقض إلى أن المستعمر أراد من حماية حكومة إقليم كردستان، الحليف التقليدي له، أن يُحافظ على مصالحه الحيوية في الإقليم سيّما الثروة النفطية التي شكّلت بؤرة التركيز في الاهتمام الخارجي به، وأراد أيضاً أن يُبقي الإقليم حجر عثرة أمام أي محاولة عراقية لإنجاز حالة من الاندماج أو التكامل في ظل نزعات الإقليم الكردي الانفصالية[215].

لا يؤدي ما تطرحه القوى الخارجية على الدولة العراقية من حلول لمواجهة ظاهرة الفوضى والتطرف إلى معالجتها بقدر ما يؤدي إلى مزيد من الشرذمة والتفكك في بنيتها الاجتماعية وكيانها السياسي. ولعل أهم الحلول المقترحة كانت تنسجم ومخطط "بول بريمر" الساعي إلى تقسيم العراق لثلاثة كيانات صغيرة طابعها طائفي وعرقي: سنية وشيعية وأخرى كردية. وهذا يتضح من كيفية تصميم بريمر للنظام السياسي

عارف، "المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 186 2011): ص 63.

[214] للمزيد انظر: رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 33- 41، 61_ 70، 157- 165.

[215] جهاد عودة وميران حسين، الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق، ص 118- 124، مرجع سابق.

العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، إذ أصبحت عملية إشغال المواقع العليا في الدولة محكومة بالمحاصصة الطائفية كما هو الحال في لبنان[216].

لفهم الأسباب الأخرى التي قد يُعزى إليها تفشي ظاهرة التعصب والفوضى في العراق، لا بُدّ من تناول الدور الإقليمي في أزمة الدولة العراقية بشكل عام، مع تركيز النقاش على فترة ما بعد احتلال العراق عام 2003، وحتى تاريخه. وفي هذا الإطار سنتناول دور الدول ذات القرب الجغرافي المباشر والدول ذات القرب الجغرافي المفترض، وذلك على النحو التالي:

1. دول إقليمية ذات قرب جغرافي مباشر

- الدور الإيراني: الفاعلية والتأثير

شكّل انهيار النظام البعثي عام 2003 مدخلاً لتغلغل إيران في العراق، وإعادة تشكيل العلاقة معه بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية. أتى ذلك بعد صراع تاريخي طويل بين البلدين استنزف الكثير من مواردهما، وفاقم أزمة الدولة العراقية، وحدّ من قدرة إيران على التمدد وزيادة نفوذها في العالم العربي. كان الدور الإيراني بارزاً في إعادة هيكلة الدولة العراقية وصياغة النظام السياسي الجديد انطلاقاً من تأثيرها على القوى السياسية العراقية المعارضة لحكم البعث سواء كانت شيعية أم كردية، حيث أن من تولوا أمور الحكم أتوا من منافيهم في إيران مثل النخب الحزبية التي تنتمي إلى كل من "حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية"[217] وغيرها من الأحزاب والشخصيات الشيعية. يضاف لذلك ما تمتلكه إيران من قدرة على ضبط الوقائع على الأرض بحكم معرفتها الجيدة بطبيعة المجتمع العراقي ومكوناته المختلفة،

[216] جهاد عودة وميران حسين، الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق، ص 76- 84، 127، المرجع نفسه.

[217] علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص 5، 76- 84، 123- 134.

مما ساعدها في تعبئة الفراغ الناتج عن انهيار الدولة العراقية ومؤسساتها مع قبول الأغلبية الشيعية لذلك[218].

أسدت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران خدمة سياسية غير مقصودة باحتلالها للعراق وأفغانستان، حيث أطاحت بنظامين كانا من ألد أعداء النظام الإيراني، وهو ما فتح المجال لإيران لتصبح قوة إقليمية يحسب حسابها في المنطقة، ومكنها من التدخل في شؤون الدول الإقليمية الأخرى إضافة إلى العراق مثل: اليمن، والبحرين، وسوريا، ولبنان[219].

تجلى الدور الإيراني في أزمة الدولة العراقية في الفترة التي أعقبت إسقاط حكم صدام حسين في أربعة مسائل رئيسة: أولاً، الضغط باتجاه تحويل العراق إلى دولة فيدرالية مركبة، لكن بما يؤدي إلى هشاشة النظام السياسي وإضعاف المركز (بغداد)، وذلك للحيلولة دون تمكن العراق ذي الموارد الهائلة من أن يُصبح مستقبلاً دولة متماسكة قد تُعيد تشكيل توازن القوة مع إيران أو إعادة تهديدها كما جرى خلال حكم البعث السابق. زد على ذلك، أن خيار الفيدرالية يُشكل بالنسبة لإيران البديل المناسب لاستيعاب الإقليم الكردي في ظل نزعاته الاستقلالية، وكابحاً في الوقت نفسه للأقلية الكردية على أراضيها. فهذا الخيار لا يُشّكل تهديداً لإيران في ظل تماسك نظامها السياسي وقاعدته الاجتماعية[220].

ثانياً، محاباة المكون الشيعي بمسمياته السياسية المختلفة في احتكار العمل السياسي أو السلطة السياسية، وتجاهل المكونات الأخرى سيّما أتباع وقوى المذهب السني الذين تعرضوا للتهميش والملاحقة في إطار سياسة اجتثاث البعث التي اتبعها النظام الحاكم في العراق. وقد وظفت إيران أكثرية الطائفة

---

[218] علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث، ص 123- 134، 136- 140، المرجع نفسه.

[219] محمد السعيد إدريس، "خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 196، 2014): ص 67 – 68.

[220] محمد السعيد إدريس، "خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل"، ص 67 – 68، مرجع سابق.

الشيعية ضمن التركيبة السكانية العراقية لدعم المحاصصة الطائفية في إدارة النظام السياسي لضمان نفوذها ومصالحها في العراق والعالم العربي[221].

ثالثاً، السيطرة على المؤسسة الأمنية بمكوناتها المختلفة في العراق اعتماداً على تفكك الجيش العراقي كنتيجة للاحتلال الأمريكي، وما ترتب على ذلك من تشكيل فرق عسكرية ذات توجه طائفي، شيعية في غالبيتها، مدعومة إيرانياً، حيث أصبحت لاحقاً ضمن تشكيلات الجيش العراقي الجديد مثل قوات الحشد الشعبي التي تدين بالولاء للمرجعيات الدينية الشيعية في العراق وإيران. إضافة إلى التواجد العسكري والأمني المباشر وغير المباشر من خلال تواجد بعض القوى العسكرية والأمنية الإيرانية، والعديد من القادة العسكريين على شكل مستشارين[222].

رابعاً، التحكم في الطبقة السياسية الحاكمة في العراق منذ سقوط النظام البعثي عام 2003 وحتى تاريخه تبعاً لما تم ذكره سابقاً[223].

يتضح أن الدور الإيراني كان عاملاً مساعداً في غلبة الطابع الطائفي على مؤسسات النظام السياسي العراقي، وما أفرزه ذلك من تأثير سلبي على قضايا عديدة مثل: المواطنة، والاستقرار، والتبعية، وغياب التنمية نتيجة لاستنزاف الموارد في ظل الدمار الشامل الذي أطاح بمنجزات العراق في العقود الماضية، إضافة لظاهرة الفساد المستفحلة. وفي ظل الصراعات والانقسامات الطائفية التي قيّدت الحكومات العراقية المتعاقبة في اتخاذ القرار وممارسة النشاط السياسي خلال الفترة التي أعقبت حكم البعث، وما

---

[221] محمد السعيد إدريس، "إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 162، 2005): ص 74- 77.

[222] علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث، ص 137- 142، 146- 152، مرجع سابق. للمزيد انظر: إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 293- 297.

[223] علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث، ص 155- 162، مرجع سابق.

شكله ذلك من بيئة خصبة لبروز ظاهرة التعصب الطائفي والفوضى، والتفتت الداخلي العمودي لكيان العراق الاجتماعي على أساس مذهبي وعرقي ومناطقي.

- **الدور التركي: الأقليات بوابة التدخل**

شكّل العراق تاريخياً أهمية استراتيجية بالغة لدى تركيا، لا سيما منذ اكتشاف ثروته النفطية في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، والتي تتركز غالبيتها في شمال العراق. كما أن العراق هو البلد الثاني بعد تركيا من حيث حجم المكون الكردي في أراضيه. بدأت إرهاصات الصدام التركي- العراقي منذ تكوين الدولة العراقية الحديثة عام 1920 تبعاً لاتفاقية سايكس بيكو، عندما حاولت تركيا انتزاع الموصل من العراق في إطار التسويات التي جرت بين القوى الاستعمارية كما بينت الدراسة في مواضع سابقة، وذلك لأهداف اقتصادية تتعلق بالنفط، وأخرى سياسية تتمثل في التصدي لأي محاولة لنشوء كيان سياسي كردي قد يُغير شكل الخارطة السياسية لتركيا ودول أخرى في المنطقة. ورغم فشلها في تحقيق ذلك، إلا أن تدخلها في شمال العراق لم ينتهِ وإنما أصبح محدوداً خلال العهدين الملكي والجمهوري باستثناء العقد الأخير من القرن الماضي جراء الحرب الأمريكية على العراق عام 1991 والحصار الشديد الذي أتاح لتركيا التغلغل في أراضيه[224].

اشتد التغلغل التركي في العراق بعد انهيار الدولة العراقية تبعاً للغزو الأمريكي عام 2003، وإن كان بمستوى أقل مقارنة مع الدور الإيراني، حيث حاولت تركيا التدخل في الشأن العراقي من بوابة فرض وصايتها على المكون التركماني ومحاولة فرض حكم ذاتي خاص بالتركمان على غرار التجربة

[224] محمد نور الدين، "تركيا والحرب العراقية"، (مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 111، 2003): ص 184- 189.

الكردية[225]. كما ساهم وقوع الموصل تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عام 2014، ولو بشكل مؤقت، في تبرير التدخل التركي في الشأن العراقي من بوابة حماية الأقليات وحقوق الإنسان، لا بل الاستفادة من ظاهرة التطرف في كبح جماح الإقليم الكردي ذي النزعة الاستقلالية، وضمان السيطرة غير المباشرة على حقول البترول[226].

لقد كان الدور التركي تاريخياً عاملاً مساعداً في عدم استقرار الدولة العراقية من خلال استغلالها للمشهد الفسيفسائي في العراق أو من خلال اللعب على مسألة التناقضات في بنية العراق الاجتماعية كمحاباة الأقلية التركمانية وتضييق الخناق على المكون الكردي. إضافة إلى دورها في استنزاف الموارد النفطية العراقية تبعاً لما تم ذكره سابقاً. وبالتالي، فإن وجود دولة عراقية مأزومة يخدم المصالح التركية.

- **سوريا والدولة العراقية: بين الوحدة والتجزئة**

خيّم الخلاف السياسي على العلاقة بين الدولتين السورية والعراقية في مختلف الحقب التاريخية في فترة ما بعد الاستقلال، وانعكس ذلك بظلاله على علاقاتهما الداخلية والخارجية بمزيد من الاضطراب والتعقيد. ورغم ما سبق حدثت بعض المحاولات لخلق حالة من التكامل أو الاندماج بين البلدين انطلاقاً من التماثل والتشابك الجغرافي والتاريخي والثقافي، والتجانس الفكري لدى الطبقة السياسية فيهما، والتي تولت الحكم في البلدين منذ عام 1963 وحتى عام 2003 عندما انتهى حكم حزب البعث في العراق، نتيجة الغزو الأمريكي، مع بقاء حكم نظيره البعثي في سوريا[227].

---

[225] محمد نور الدين، "تركيا والحرب العراقية"، ص 184- 189، المرجع نفسه.

[226] كرم سعيد، "التقاطع التركي- الإيراني في العراق"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 207، 2017): ص 140- 143.

[227] مصطفى عبد العزيز مرسي، "العلاقات العراقية- السورية.. نحو مزيد من التأزم"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 162، 2005): ص 88- 89.

كانت أولى المحاولات أو المساعي لخلق مشروع سياسي وحدوي مشترك عند نشأة الدولتين تبعاً لاتفاقية سايكس بيكو، وما أعقبها من توجه بعض الأوساط العراقية والسورية خلال الفترة التي سبقت تنصيب فيصل الأول ملكاً على سوريا، لضم البلدين تحت حكم واحد بقيادته الملكية. لكن المستعمر حال دون إنجاح هذه المحاولة الأولية التي تناقض اتفاقية التجزئة المذكورة آنفاً. وجاءت المحاولة الثانية بعد تولي حزب البعث العربي الاشتراكي إدارة شؤون الحكم في كلا البلدين، ومحاولته استنساخ التجربة الوحدوية الثنائية التي جرت بين مصر وسوريا منذ عام 1958 وحتى 1961، وذلك تبعاً لما تم ذكره سابقاً من وجود قواسم مشتركة تربط العراق وسوريا[228].

قد يُعزى الخلاف السياسي بين العراق وسوريا، وعدم نجاحهما في إنجاز مشروع وحدوي إلى عاملين أساسيين: الأول مرتبط بالتأثر بالمُحدد الخارجي، القوى الكبرى، والذي كان وما زال عائقاً أمام وحدة الصف العربي[229]، كما جرى عندما أفشل المستعمر الفرنسي والبريطاني المحاولة الأولى في مهدها في الفترة التي سبقت مؤتمر سان ريمو عام 1920، وتكرر ذات الشيء عندما تأثر البلدان بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في ظل انضمام العراق في نهاية العهد الملكي إلى حلف بغداد تحت الضغط الخارجي، مع ما شكّله ذلك من تناقض مع التوجه السوري والمصري في المنطقة العربية[230].

أما العامل الثاني فقد كان مرتبطاً بطبيعة النظام السياسي ونخبه في كلا البلدين، ومنها غياب الإرادة السياسية الوحدوية لدى الطبقة الحاكمة فيهما. إذ أن ابتعاد النظامين عن الطابع الديمقراطي وغلبة الطابع السلطوي عليهما، وبحث النخب الحاكمة في البلدين عن مصالحها الآنية الضيقة أو التأثر بالنزعة

---

[228] مصطفى عبد العزيز مرسي، "العلاقات العراقية– السورية... نحو مزيد من التأزم"، ص 88– 89، المرجع نفسه.

[229] أحمد سلمان محمد وفيصل شلال عباس، "العلاقات العراقية– السورية الواقع والآفاق"، مجلة الآداب، عدد 113 (2015): ص 343– 345. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 24–2–2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=107983

[230] مصطفى عبد العزيز مرسي، "العلاقات العراقية– السورية.. نحو مزيد من التأزم"، ص 88– 90، مرجع سابق.

الإقليمية في ظل سعي كل منهما لقيادة الإقليم، رغم تماثلهما الفكري، شكّل عقبة أمام تحقيق التكامل أو الوحدة[231].

إذاً، لم يكن التماثل الفكري بين قيادة الحزبين الحاكمين في العراق وسوريا دافعاً نحو التكامل بينهما، وإنما طغى العاملان المُشار إليهما أعلاه، سيّما خلال حكم كل من حافظ الأسد وصدام حسين، على العلاقة بين البلدين، وكان لذلك تأثير على فاعلية كل منهما على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد أخذت المواجهة بينهما أشكالاً متعددة، وإن لم تصل إلى الصدام المباشر، وقد تمّثل الدور السوري تجاه الدولة العراقية باللعب على التناقضات العرقية لكيان العراق الاجتماعي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بتشجيع وإسناد الإقليم الكردي في مواصلة حراكه لتقويض وإضعاف الدولة المركزية في بغداد برئاسة أحمد حسن البكر. وقد برز هذا الدور بعد تمكن الدولة العراقية من تحييد إيران عن دعم الإقليم، عبر تسوية القضايا الخلافية بينهما في نفس الفترة المذكورة آنفاً فيما عُرف باتفاق الجزائر[232].

بعد تولي صدام حسين السلطة في العراق في نهاية السبعينيات من القرن الماضي بدأت العلاقة مع دمشق تتجه نحو مزيد من التأزم، وكانت البداية في وقوف سوريا سياسياً وعسكرياً إلى جانب إيران في حربها الطويلة مع العراق، تحت مبرر أن العراق هو من بدأ بالعدوان على إيران. ويتضح التوجه السوري من العراق أكثر في أزمة الكويت، عندما وقفت دمشق موقفاً أبعد تجاه بغداد، حيث كانت جزءاً من

[231] مصطفى عبد العزيز مرسي، "العلاقات العراقية– السورية.. نحو مزيد من التأزم"، ص 88– 90، المرجع نفسه.

[232] خالد فياض، "تطور العلاقات السورية العراقية: الفرص والمخاطر"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 130، 1997): ص 122– 124.

التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدولة العراقية، وجزءً في الوقت نفسه من المحور العربي المشارك في التصدي لاحتلال الكويت[233].

وبالانتقال إلى الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق عام 2003، فإن الموقف السوري كان مختلفاً ليس نتيجةً لتحسن العلاقة نسبياً مع بغداد فحسب، وإنما نتيجة لظهور مستجدات جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فهذه الحرب لم تحظَ بموافقة عربية أو دولية أو قبول من الأمم المتحدة، وجاءت في سياق أحداث 11 أيلول/ سبتمبر التي وفرت للولايات المتحدة مبرراً لتقسيم العالم إلى قسمين: الأول تمثل بمحور الاعتدال الذي ينسجم مع الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، بينما كان الثاني هو محور الشر المعارض لسياسة الولايات المتحدة. وكانت سوريا أقرب إلى المحور الثاني وفقاً للتصنيف الأمريكي بسبب معاداتها لـ "إسرائيل"، وعدم تبنيها للرؤية الأمريكية لا سيما فيما يخص قضايا الشرق الأوسط، وهذا ما يُفسر الرفض السوري لهذه الحرب[234].

بالرغم مما سبق، فقد كان لسوريا تأثير سلبي على الدولة العراقية جرّاء سماحها بعبور المقاتلين من مختلف أنحاء العالم إلى العراق لمقاومة المحتل الأمريكي، وذلك وفقاً لما أشارت إليه بعض المصادر العراقية، وهو ما أدى إلى حدوث ارتدادات وانعكاسات على أمن واستقرار الدولة العراقية وكذلك السورية

[233] خالد فياض، "تطور العلاقات السورية العراقية: الفرص والمخاطر"، ص 122- 124، المرجع نفسه.

[234] حسين حافظ وهيب، "العلاقات العراقية السورية"، مجلة دراسات دولية/ تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد 30 (2006): ص 115، 121- 123. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 26-2-2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=61307

أيضاً في مراحل لاحقة[235]. وإذا كانت سياسة الدولة السورية مقصودة، فالهدف منها هو ترحيل أزماتها الداخلية إلى أماكن أخرى مثل العراق وإضعافه كخصم كما فعلت العديد من الدول الأخرى المجاورة.

أما دور الدولة العراقية تجاه سوريا فكان هو الآخر مؤثراً من خلال قيامها بممارسات عديدة أهمّها، استغلال العلاقة المضطربة بين النظام السوري وبعض الأوساط والقوى السورية واللبنانية والفلسطينية، لا سيما في فترة الحرب الأهلية اللبنانية (1975- 1990) في محاولة من صدام حسين لتقويض الحكومة السورية من الداخل والخارج، رغم عدم التوافق الفكري بين النخبة السياسية العراقية وبعض هذه الأوساط مثل جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، التي حظيت بدعم تلك النخبة البعثية[236]. وبالتالي، فإن فشل النظامين في إنجاز مشروع وحدوي تكاملي انطلاقاً من المزايا المشتركة، أضعف قدرة الدولتين على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية المحتملة، ومكّن "إسرائيل" من التفوق في ميزان القوى الإقليمي.

- **الأردن والعراق: إشكاليات النشأة وأولويات المصالح**

ارتبط الأردن تاريخياً بالعراق، وذلك انطلاقاً من حالة التماثل بينهما في جوانب عديدة ومنها الحكم الهاشمي الذي اشتركت به الدولتان منذ نشوئهما في مطلع العشرينيات من القرن العشرين وحتى عام 1958، عندما سقط الحكم الهاشمي في بغداد، وبقي نظيره في عمان قائماً[237]. لكن شكّل الأردن تاريخياً، إضافة إلى الكويت، الحلقة الأضعف في قائمة الدول المحيطة بالعراق؛ دوراً وتأثيراً، وذلك نظراً

---

[235] بيداء محمود أحمد وفردوس عبد الرحمن كريم، "العلاقات العراقية- السورية وآفاق التعاون: دراسة تاريخية سياسية"، مجلة كلية التربية، عدد 2 (2010): ص 406- 411. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 26-2-2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=38871

[236] مصطفى عبد العزيز مرسي، "العلاقات العراقية- السورية.. نحو مزيد من التأزم"، ص 88- 90، مرجع سابق.

[237] إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية"، مجلة دراسات دولية، عدد 50 (2011): ص 84. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 20-4-2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=60832

لمحدودية موارده البشرية والمادية المتاحة، ومحدودية تأثيره السياسي مقارنة بإيران أو تركيا أو سوريا أو الخليج العربي أو مقارنة بالعراق نفسه. وبالرغم من هذا التباين، إلا أن الأردن لعب في بعض المراحل التاريخية أدواراً متعددة تجاه الدولة العراقية[238].

قبل البحث في الدور الأردني في الأزمة العراقية، يجدر الإشارة أن إشكالية النشأة أو التكوين لكلا الدولتين انعكست سلباً على تفاعلهما في بعض المراحل التاريخية. فقد أتى نشوء الأردن في مطلع العشرينيات من القرن الماضي في سياق ترتيبات استعمارية خاصة كان الهدف منها إقامة منطقة عازلة بين دولة العراق، ذات الموارد الهائلة، وفلسطين التي كانت مستهدفة من قبل المشروع الصهيوني المدعوم بريطانياً. كما جاء نشوؤها في سياق تنافس أبناء الشريف حسين بن علي على الزعامة في أقاليم المشرق العربي بعد فشل طموح أبيهم في إقامة دولة عربية موحدة، حيث تم تنصيب فيصل ملكاً على سوريا ومن ثم على العراق، وأخيه علي ملكاً على الحجاز، واقتطعت لأخيهم عبدالله أجزاء من بلاد الشام والحجاز ليصبح بذلك ملكاً على شرق الأردن تحقيقاً لرغبته في الزعامة، وتنفيذاً لسياسة العزل المخطط لها استعمارياً. وقد شكّل هذا التنافس مصدراً إضافياً لزيادة تغلغل المستعمر البريطاني في الأردن والعراق والحجاز[239].

من مؤشرات انعكاس إشكالية التكوين على العلاقة بين العراق والأردن، أن بعض النخب السياسية العراقية، لا سيّما المتأثرة بالتيار القومي، كانت تنظر لنشأة الأردن بطريقة سلبية، فهي تعتبر أن الأردن نشأ ليلعب دوراً وظيفياً في المنطقة تبعاً لما تم ذكره سابقاً. وما عزز هذه النظرة أن الأردن وظِّف من قبل

---

[238] حازم عبد الحميد النعيمي، "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 21 (2006): ص 1- 2. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 20-4-2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=9375

[239] حازم عبد الحميد النعيمي، "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية"، ص 1، 5- 8، المرجع نفسه.

بريطانيا في مطلع الأربعينيات من القرن الماضي في قمع ثورة التيار القومي في العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني. وهو ما يُفسر بقاء العلاقات بين البلدين منذ النشأة وحتى تشكيل الاتحاد الهاشمي بينهما عام 1958 في إطار محدود وضيق[240]. يُضاف إلى ذلك، أن الأردن الرسمي كان تاريخياً أقل عداءً للمشروع الصهيوني من العراق[241].

لقد أخرجت التحولات السياسية، التي شهدها العالم العربي في الخمسينيات من القرن الماضي، العلاقة الأردنية– العراقية من إطارها السياسي الضيق والمحدود إلى إطار أوسع من حيث التفاعل والتقارب. وظهر ذلك بنشوء اتحاد الحكم الهاشمي بين الدولتين عام 1958 متجسداً بإقامة حكومة عراقية أردنية مشتركة، وأتى هذا التطور كنتيجة لظهور المشروع الوحدوي بين جمهوريتي مصر وسوريا (1958–1961)، الذي أربك القيادة الهاشمية في عمان وبغداد، ودفع بها للخروج من دائرة القطرية الضيقة، على الأقل ظاهرياً، في محاولة لتعزيز دورها الإقليمي، والتصدي لانعكاسات نشوء الجمهورية العربية المتحدة على حكمها ومكانتها. لكن تجربة الاتحاد الهاشمي لم تدم سوى خمسة أشهر بسبب التغيير العنيف الذي تعرض له نظام الحكم في العراق، وتحوله من ملكي إلى جمهوري في تموز عام 1958[242].

كان عدم الثبات والاستقرار السمة المميزة للعلاقة بين عمان وبغداد خلال العهد الجهموري، حيث عاد التفاعل السياسي بين الجانبين، في الفترة ما بين 1958–1979، إلى إطار ضيق ومحدود، وذلك بسبب عوامل عديدة منها: أزمة نشأة الحكم الجمهوري في العراق، والتنافس بين التيار الجمهوري والتيار المحافظ في النظام الإقليمي العربي، واختلاف مواقف الطرفين بشأن قضايا إقليمية متعددة، لا سيّما

[240] حازم عبد الحميد النعيمي، "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية"، ص 7، 10، المرجع نفسه.

[241] هاني الحوراني، "الدولة وتشكل النخب في شرقي الأردن الانتدابية (1921– 1946)"، في دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، مؤلف جماعي (عمان: دار سندباد للنشر، 2003)، ص 154.

[242] مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية: المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام 1958 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 22– 25.

قضية استقلال الكويت عام 1961 التي قوبلت برفض عراقي شديد ومساندة أردنية في الوقت نفسه. ومع تولي صدام حسين الحكم في العراق بدأت العلاقة تخرج من الإطار الضيق إلى نطاق أوسع من حيث التفاعل السياسي والاقتصادي والأمني، وظهر ذلك جلياً أثناء حرب الخليج الأولى (1980- 1988) بين العراق وإيران عندما دخلت الأردن قائمة الدول المُعادية لإيران متضامنة مع العراق[243].

في ظل التطورات السياسية السريعة التي طرأت على المشهدين الإقليمي والدولي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي[244]، أخذت العلاقة الأردنية- العراقية تتدحرج نحو التأزم والتعقيد، لا سيّما من الناحية السياسية. فمنذ حرب الخليج الثانية عام 1991 بدأ الأردن يبتعد عن العراق سياسياً، ويقترب أكثر من المُعسكر المُعادي له إقليمياً ودولياً. وكانت أبرز ملامح أو مظاهر هذا التغيّر الدخول في مفاوضات مع "إسرائيل" وتوقيع اتفاق سلام معها عام 1994، وقبول الأردن بلجوء بعض القوى السياسية العراقية المعارضة لنظام صدام حسين إلى أراضيه، وإتاحة المجال لها للقيام بنشاطات سياسية مناهضة لبغداد، كما فعلت من قبل إيران، وكذلك سوريا. وقد يُعزى هذا التغيّر في السلوك السياسي

[243] إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية"، ص 87- 90، مرجع سابق.

[244] لا بُد من توضيح الجدل الذي أثير حول موقف الأردن من حرب الخليج الثانية، لقد كان الأردن معارضاً لاحتلال العراق للكويت، ومعارضاً في الوقت نفسه لقدوم أو استقدام قوات دولية لمعالجة الأزمة وذلك بعكس مواقف دول عربية أخرى كمصر وسوريا اللتين شاركتا في حرب تحرير الكويت إلى جانب قوى التحالف الدولي، وقد فُسر هذا الموقف على أنه تأييد أردني للنظام العراقي. نتيجة لهذا الموقف حصل الأردن على مساعدات عراقية نفطية سخية طوال فترة الحصار. للمزيد انظر: حازم عبد الحميد النعيمي، "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية"، ص 24- 25، مرجع سابق.
وانظر: صلاح يوسف، "الأردن.. والعراق هل يبقي الاقتصاد على ما أفسدته السياسة"، (مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 108، 1999): ص 53- 54.

الأردني للضغط الذي مارسته بعض القوى الكبرى، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الأردني، وقلق الأردن من تبعات استمراره في مساندة نظام الحكم العراقي سياسياً واقتصادياً[245].

كان وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي المباشر عام 2003[246]، وسقوط نظامه الحاكم وتغيير مشهده السياسي وفواعله السياسية، أمراً أكثر تعقيداً في المشهد السياسي العربي[247]. وهنا أصبح الأردن واقعاً بين احتلالين؛ احتلال إسرائيلي متاخم لحدوده الغربية، واحتلال أمريكي متاخم لحدوده الشرقية. وقد أربكت المُستجدات السياسية التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين النظام السياسي الأردني، حيث حُكم العراق من قبل طبقة سياسية، تنتمي في غالبيتها للمكون الشيعي، موالية لإيران وتابعة لها، وهو ما أدى إلى تعاظم الدور الإيراني في العراق منذ عام 2003 وحتى تاريخه[248].

لقد عاد التفاعل السياسي بين عمان وبغداد بعد عام 2003 إلى إطار ضيق ومحدود، وازدادت الأزمة بين الطرفين تعقيداً، كما أشارت بعض المصادر العراقية، بسبب التعامل الأردني الرخو مع مسألة عبور العناصر المتشددة إلى الأراضي العراقية سيّما مع ظهور الصراع الداخلي بين المكونات السياسية والمجتمعية العراقية بعد عام 2005، وبالتالي ساهم الأردن بشكل غير مباشر في زيادة ظاهرة التطرف

---

[245] فواز موفق ذنون، "الأردن وحرب الخليج الثالثة"، مجلة دراسات إقليمية، عدد 3 (2005): ص 2- 4، 7- 9. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 22-4-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=67678

[246] كان موقف الأردن معارضاً للخيار العسكري في معالجة الأزمة العراقية، وبالتالي لم يكن ضمن الدول التي شاركت الولايات المتحدة حربها على العراق عام 2003. للمزيد انظر: فواز موفق ذنون، "الأردن وحرب الخليج الثالثة"، ص 4- 5، مرجع سابق.

[247] فواز موفق ذنون، "الأردن وحرب الخليج الثالثة"، ص 9، المرجع نفسه.

[248] للمزيد انظر: محمد أبو رمان، "الأردن والعراق.. الاحتواء مقابل الفوضى"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 172، 2008): ص 148- 149. وانظر: إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية"، ص 93- 94، مرجع سابق.

والفوضى في العراق[249]. وقد يُعزى ذلك لعدم رضا عمان عن تركيبة النظام السياسي الجديد في العراق ونخبه الحاكمة، وسعي الأردن لترحيل أزماته الداخلية إلى دول أخرى مثل العراق وسوريا.

- **الخليج العربي: الدور والتأثير**

شهدت العلاقات العراقية- الخليجية تاريخياً توتراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وكانت بداية هذا التوتر عندما تحول العراق عام 1958 من نظام ملكي إلى جمهوري، مع ما شكله ذلك من بعد ثوري مناقض للبعد المحافظ في الدول الخليجية من جهة، وعندما استقلت الكويت في مطلع الستينيات من القرن الماضي، بعد أن كان ينظر العراق لها كجزءٍ من إقليمه الجغرافي من جهة ثانية[250]. وقد تراجعت هذه الأزمة بين الطرفين نسبياً نتيجة الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 حيث دفعت الدول الخليجية للتقارب مع العراق للتصدي للخطر الإيراني المحتمل، ولتشجيع العراق على محاربة إيران بالوكالة عنها، كما بينت الدراسة في مواضع سابقة من هذا الفصل، وتبعاً لذلك توريطه في حرب استنزاف طويلة كان لها انعكاسات وتداعيات على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق[251].

شكّلت الدول الخليجية منذ الحرب العراقية الإيرانية (1988-1980) وحتى تاريخه أحد الفواعل المهمة في أزمة الدولة العراقية. وهذا الدور وإن لم يكن ظاهراً في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نظراً لصمود الدولة العراقية وعدم انهيار نظام الحكم فيها، إلا أنه برز بشكل متزايد بعد سقوط حكم

[249] إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية"، ص 99- 100، مرجع سابق.

[250] تجدر الإشارة أن الصدام الأول بين العراق والكويت بدأ عندما رفض النظام العراقي برئاسة عبد الكريم قاسم الاعتراف بدولة الكويت عند استقلالها عام 1961، وحاول الاعتداء عليها في إطار النظرة العراقية للكويت باعتبارها إحدى محافظات العراق الجنوبية. وقد عادت هذه النظرة إلى الواجهة في عهد صدام حسين لتراكم الأزمات بين العراق والخليج العربي. للمزيد انظر: أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 165- 167.

[251] جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص 10- 18.

البعث عام 2003 نتيجة الغزو الأمريكي الذي دفع الدول الخليجية لتقديم ثمن مهم من سيادتها على إقليمها من خلال السماح للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها كقاعدة انطلاق للهجوم على العراق، وذلك مقابل مناصرة الولايات المتحدة لها ضد الدولة العراقية ونظامها. وهذا ما مكن دول الخليج في نهاية المطاف من تحقيق هدفها بإضعاف الدولة العراقية وتغيير النظام الحاكم فيها، والذي بدأت العمل عليه منذ احتلال العراق للكويت عام 1990[252].

تتمثّل دوافع دول الخليج العربي للتغلغل في العراق، بعد زوال نظام حكمه المعادي لها، في ضمان عدم حدوث تطورات ومستجدات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية متاخمة، قد تحمل في طياتها تأثيراً محتملاً على مسار نظمها السياسية واستقرارها المجتمعي، في ظل ما تعانيه من تكلس سياسي، وضعف المشاركة السياسية لمواطنيها، إضافة إلى هشاشة مفهوم المواطنة لديها. زد على ذلك، المصالح المتضاربة بين الخليج العربي وإيران، وسعي كل طرف لضم العراق لمحورهِ على قاعدة التبعية. ولتجنب هذا التهديد المحتمل لجأت الدول الخليجية إلى اللعب على التناقضات الطائفية والعرقية لكيان العراق الاجتماعي، وذلك لإبقاء هذا الكيان منشغلاً في معالجة الانقسامات والصراعات الداخلية وما يترتب عليها من استنزاف للموارد، وتعطيل لجهود التنمية، وبروزٍ لظاهرة التعصب والفوضى.

هدف كل ما سبق إلى الحيلولة دون تمكن العراقيين من تطوير تجربتهم السياسية المستجدة أو إعادة بناء دولتهم على أسس وقواعد جديدة مغايرة للأهداف الأمريكية والخليجية التي قد تمنحها الأفضلية في المنطقة. يُضاف إلى ذلك، أن الأنظمة الخليجية حاولت من خلال إبقاء العراق غير مستقر ومضطرباً

[252] جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص 5- 7، 65- 66.

ترحيل أزماتها الداخلية مع مجتمعاتها إلى دول أخرى مجاورة مثل العراق وسوريا واليمن التي تشهد أوضاعاً داخلية صعبة[253].

لقد قدّمت الدول الخليجية في إطار سياسة إضعاف الدولة العراقية، وكبح جماح القوى السياسية الشيعية المسيطرة على نظام الحكم، والمناصرة لإيران في الوقت نفسه، دعماً سياسياً واقتصادياً واعلامياً كبيراً للقوى المعارضة التي تنتمي في غالبيتها للمكون العراقي السني. وقد أشارت بعض المصادر العراقية إلى أن الدعم الخليجي ذهب أبعد من ذلك في مواجهة الحكومات العراقية التي شكلتها القوى السياسية الشيعية، من خلال التورط في صناعة ظاهرة التطرف والفوضى التي تفشت مع بدء ما يسمى بـ "الربيع العربي" في الأراضي العراقية بشكل غير مسبوق. ويُستدل على هذا الدور من المعطيات والدلالات التالية:

أولاً، الإعلام الخليجي الموجه، الذي كان وما زال يبث الخطابات الدينية والسياسية التي تستهدف تقويض الحكومات العراقية المتعاقبة بعد سقوط النظام البعثي ومحاصرتها من الداخل عبر توظيف البعد الطائفي والمذهبي لخدمة الأجندة السياسية للنظم الخليجية[254].

ثانياً، ضبط الأجهزة الحكومية العراقية في الأماكن التي تم طرد الجماعات المتطرفة منها العديد من المخلفات التي كانت تستخدم لأغراض عسكرية وتحمل هوية خليجية[255].

---

[253] جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي، ص 20- 24، 27- 33، المرجع نفسه.

[254] جاسم يونس الحريري، الدور الخليجي في العراق: دراسة حالة أحداث الموصل 2014 (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص56- 65،

[255] جاسم يونس الحريري، الدور الخليجي في العراق: دراسة حالة أحداث الموصل 2014، ص69- 71، المرجع نفسه.

ثالثاً، إن عدم التعامل الخليجي مع ظاهرة التطرف والفوضى بشكل حازم رغم وجودها المتاخم، يعتبر مؤشراً على التواطؤ سواء بشكل مقصود أو غير مقصود.[256]

رابعاً، أشارت بعض التقارير أن الخليج العربي ساهم بشكل غير مباشر في توفير جزء من الاحتياجات المالية للجماعات المتطرفة في العراق وسوريا، من خلال إتاحة الفرصة لبعض القنوات المتنفذة ذات الطابع الديني أو الاقتصادي للعب دور داعم لهذه الجماعات في كلا البلدين[257].

2. دول ذات قرب جغرافي مفترض

- **"إسرائيل": الحرب الأمريكية عام 2003 مدخل للتغلغل والتقسيم**

شكّل العراق تاريخياً بعداً استراتيجيا هاماً؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في العقيدة الصهيونية ومشروعها الاستعماري في المنطقة العربية. إذ يتمتع العراق بمزايا عديدة جعلت منه مطمعاً للمشروع الصهيوني، والتي يأتي في صدارتها: قربه الجغرافي من فلسطين، حيث يُعد العراق جزءاً من مخطط دولة "إسرائيل" الكبرى التي تقع بين الفرات والنيل وفقاً لادعاء المشروع الصهيوني وطموحاته. كما أن للعراق مزايا اقتصادية لا تقل أهمية عن الدول الخليجية، فهو دولة نفطية بامتياز ويشكل سوقاً استهلاكياً كبيراً في ظل ما يتمتع به من موارد بشرية. إضافةً لما تعتبره "إسرائيل" أن العراق القوي يُشكل خطراً وجودياً عليها[258].

---

[256] جاسم يونس الحريري، الدور الخليجي في العراق: دراسة حالة أحداث الموصل 2014، ص71- 74، المرجع نفسه.

[257] لوري بلوتكين بوغارت، "التمويل السعودي لـ تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي، عدد 2275 (23-6-2014): ف 3- 7. بتاريخ: 22-2-2017، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/saudi-funding-of-isis

[258] نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق: معطيات- حقائق- وثائق: من النيل إلى الفرات: بين الحلم والتحقيق (عمان: توزيع دار مجدلاوي، 2005)، ص 3- 5، 9- 14، 55- 58.

لم يكن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بمعزل عن "إسرائيل" التي شكّلت أحد الدوافع الهامة لهذه الحرب[259]، حيث كان الدور الإسرائيلي مرافقاً للقوى الأخرى المشاركة في ضرب العراق وإسقاط النظام الحاكم المعادي لها. لذا سعت "إسرائيل" إلى تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال هذا الغزو على النحو التالي:

أولاً، إضعاف العراق وتغيير خارطته السياسية من خلال تقسيمه طائفياً وعرقياً، وما لذلك من تأثير سلبي على دول الجوار المحيطة بالعراق والمؤثرة على القضية الفلسطينية. وهذا يجعل "إسرائيل" في وضع سياسي واقتصادي وعسكري أفضل في المنطقة بلا منافس. إذ أن العراق كان ولا زال يُشكل خطراً على المشروع الصهيوني في المنطقة العربية، وقد برز ذلك من خلال مشاركة العراق في عدة حروب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي، وما تبع ذلك من قصف عراقي لـ "إسرائيل" عام 1991، في ظل ما امتلكه العراق من طموحات وقدرات حقق بها إنجازات عسكرية واقتصادية، ولو بشكل مرحلي. فقد كان لدى "إسرائيل" خشية من التسلح العراقي وترسانة الأسلحة الكبيرة التي امتلكها في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وما شكله ذلك من تهديد استراتيجي على وجودها في ظل سعيها لاستمرار تفوقها في ميزان القوى الإقليمي[260].

[259] خليل العناني، "إسرائيل تجني ثمار احتلال العراق"، (مجلة القدس، مصر: القاهرة، مركز الإعلام العربي، عدد 53، 2003): ص 51.

[260] نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق: معطيات– حقائق– وثائق: من النيل إلى الفرات: بين الحلم والتحقيق، ص 39–47، 55– 59، مرجع سابق.

ثانياً، استغلال الانشغال الدولي والإقليمي بالحرب على العراق لاستبعاد القضية الفلسطينية من أولويات السياسة الإقليمية والدولية، مما يتيح لـ "إسرائيل" فرصة لكسر شوكة انتفاضة الأقصى، ومحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية، والاستفراد بالشعب الفلسطيني ومصيره[261].

ثالثاً، ترى "إسرائيل" في النفط العراقي مصدراً هاماً وسهلاً يغنيها عن استيراده من دول أخرى، وذلك من خلال مشروع يربط شمال العراق بحيفا بالأسعار والكميات المناسبة[262].

رابعاً، إن تفتيت العراق من حيث البعد العرقي والطائفي يمنح "إسرائيل" المشروعية ويُعزز مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين انطلاقاً من عدم تماثل وتجانس الإقليم العربي. وهذا ما يُفسر جانباً مهماً من الدعم الإسرائيلي الطويل للقوى الكردية المناوئة لبغداد ومطالبها الانفصالية، ويُفسر في الوقت نفسه الدعم الإسرائيلي لقوى الانفصال في أقطار عربية أخرى كما جرى في حالة جنوب السودان. وهذه من أهم القضايا التي تُحاول "إسرائيل" من خلالها شرعنة وجودها الاستعماري أو تحقيق طموحها بإقامة دولة يهودية في الإقليم العربي.

لقد لجأت "إسرائيل" ما بعد سقوط حكم البعث في العراق عام 2003 وحتى تاريخه لوسائل وآليات مختلفة لتحقيق أهدافها المشار إليها أعلاه، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الإطاحة بمنجزات العراق العلمية والاقتصادية والعسكرية التي حققها خلال العقود الماضية، وضرب النخب العراقية المتعلمة والمثقفة عبر سلسلة من عمليات التصفية التي طالت الكثير من العلماء، وذلك للحيلولة دون تمكن العراقيين من إعادة بناء الدولة كما جرى خلال حكم البعث السابق، حيث تُشير الكثير من التقارير إلى تورط الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية في هذه الجرائم. يُضاف إلى ذلك، قيام "إسرائيل" بدور مهم في

[261] خالد الناشف، الاختراق الصهيوني للعراق (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 51- 57.

[262] خليل العناني، "إسرائيل تجني ثمار احتلال العراق"، ص 52- 53، مرجع سابق.

إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في العراق من خلال اللعب على التناقضات الطائفية والعرقية، وفي هذا الإطار لجأت "إسرائيل" إلى ضرب تجمعات وأماكن دينية لكل من المكون المسيحي والشيعي لإشعال فتيل الأزمة مع المكونات الأخرى. زد على ذلك، تعزيز علاقاتها مع الإقليم الكردي وحثه على تصعيد دعواته الانفصالية لخدمة هدفها الأساسي المتمثل في التقسيم. كل ذلك يُشير إلى أن الهدف الإسرائيلي الاستراتيجي المتواصل بخصوص العراق هو إبعاده عن المعادلة الإقليمية عبر إضعافه وتفتيته، وبما يخدم المصالح الإسرائيلية ويعزز وجودها وتفوقها الإقليمي[263].

لذلك، وفرت حالة الضعف في أداء الدولة العراقية لواجباتها المختلفة نتيجة وقوعها تحت الاحتلال الأمريكي لـ " إسرائيل" مناخاً مواتياً لخلق نفوذ غير مباشر في العراق من خلال قوى سياسية واقتصادية وعسكرية مثّلها مستشارون، وكذلك من خلال علاقات تجارية غير مباشرة. كما وفرت حالة الفراغ مناخاً لإيجاد ثقل يهودي في العراق عبر تعزيز الهجرة اليهودية إليه من مختلف أنحاء العالم، وهو ما قد يُتيح لـ "إسرائيل" في المستقبل استخدام هذا الوجود للتأثير والتدخل، وجعله شوكة في حلق الدولة العراقية[264].

لعل التدخل الأخطر الذي جرى بشكل غير مباشر تحت وطأة المستعمر الأمريكي كان في صياغة الدستور العراقي بعد سقوط حكم البعث، عندما تم نفي صفة العروبة عن الدولة العراقية بشكل كلي شمولي، وألصقت هذه الصفة فقط بالمكون العربي في العراق رغم استيعاب الهوية العربية لمختلف التصنيفات العرقية والدينية انطلاقاً من وحدة اللغة والتاريخ المشترك. وكان لهذه الصياغة آثار وتداعيات مستقبلية مثل المساهمة في تعزيز البعد الطائفي أو العرقي مقابل فكرة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.

---

[263] نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق: معطيات– حقائق– وثائق: من النيل إلى الفرات: بين الحلم والتحقيق، ص 119– 123، 126– 134، مرجع سابق.

[264] خالد حجازي، "التغلغل الإسرائيلي في (العراق الجديد)"، (مجلة صامد الاقتصادي، لبنان: بيروت، مؤسسة صامد: جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، عدد 145–146، 2006): ص 147– 161.

فالدستور الذي من المفترض أن يُشكل حماية لجميع المكونات المجتمعية أسقط من أعلى إلى أسفل دون الأخذ بعين الاعتبار التعايش والترابط التاريخي بينها. وهو ما أدى إلى محاصرة الدولة العراقية من الداخل والخارج بما يؤدي وفقاً للطموحات الإسرائيلية المستقبلية إلى إخراج العراق من الصيغة العروبية للمنطقة لصالح الصيغة الإقليمية الشرق أوسطية التي تشكل "إسرائيل" أحد أهم عناصرها[265].

ب. دور المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية

يُناقش هذا الجزء من الدراسة دور جامعة الدول العربية في أزمة الدولة العراقية، ويسلط الضوء على الدور المصري، الذي يُعتبر المُحرك الأساسي للجامعة في القضايا والأزمات الإقليمية، واللاعب الأكثر تأثيراً في توجهاتها وسياساتها، وذلك نظراً للثقل النسبي الذي تتمتع به مصر في النظام الإقليمي العربي بشكل عام. لذا، يصعب فهم دور الجامعة العربية في الأزمة العراقية بمعزل عن فهم العلاقة بين العراق ومصر منذ نشوء الجامعة وحتى تاريخه. كما يسلط الضوء على الدور السعودي في الجامعة العربية وتأثيره على الدولة العراقية، لا سيّما في فترة ما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و" إسرائيل"، حيث تنامى ذلك الدور إقليمياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي في ظل تراجع أو غياب الدور المصري.

نشأت جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي بعد ظهور مستجدات جديدة في البيئتين العربية والدولية منها تسارع وتيرة الاستقلال في العالم العربي، وزيادة التطلعات الوحدوية في أوساط الشعوب والمجتمعات العربية، وانحسار الظاهرة الاستعمارية وتراجعها، وظهور نظام دولي تسيطر عليه قوىً من خارج القارة الأوروبية، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. لكن لم

[265] رشيد قويدر، "تداعيات احتلال العراق.. والدور الإسرائيلي السري والعلني"، (مجلة صامد الاقتصادي، لبنان: بيروت، مؤسسة صامد: جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، عدد 145-146، 2006): ص174- 175.

تكن فلسفة نشوء الجامعة، كما أشارت بعض المصادر، نابعة من أعضائها أو من الدول العربية المؤسسة لها، وإنما نبعت أساساً من المستعمر البريطاني، الذي كان يستهدف من خلالها التصدي لمحاولات العراق، أثناء الحرب العالمية الثانية، إقامة مشروع تكاملي وحدوي عربي، يشمل الدول العربية في المشرق العربي ويمتد إلى نظيراتها في القارة الأفريقية[266]. لذا، استبق المستعمر إقامة أي تكتل إقليمي عربي بتقديم صيغته التي لا تُحقق الوحدة السياسية والجغرافية التي تصبو إليها المجتمعات العربية أو تُعالج الأزمات المختلفة بين دولها القطرية (الوطنية) بشكل جاد وفاعل[267].

نشأت الجامعة العربية أيضاً في إطار التنافس التاريخي بين بغداد والقاهرة على قيادة الإقليم العربي، ويتضح ذلك مع تزامن تحرك كل منهما، أثناء الحرب العالمية الثانية، بحثاً عن صيغة وحدوية عربية مشتركة[268]. إضافة إلى أن الدور المصري كان رئيسياً في تأسيس الجامعة، وجاء منسجماً، حتى وإن بشكل غير مقصود، مع فلسفة المستعمر في تكريس البعد الوطني في نظام الجامعة وبنيتها القانونية، وذلك بخلاف الموقف العراقي الذي كان يسعى لجعلها إطاراً وحدوياً ذا مؤسسات فوق وطنية فاعلة[269].

---

[266] عبد الفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية"، (مجلة دراسات: العلوم الإدارية، عمان: جامعة الأردن، عدد 1، 1997): ص 171- 172.

[267] عبد الفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية"، ص 171- 172، المرجع نفسه.

[268] للمزيد انظر: مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 29. وانظر: محمد كريم كاظم ومصطفى فاروق مجيد، "العراق ومنطقة الخليج العربي: سباق المكانة والدور الإقليمي"، مجلة دراسات دولية، عدد 66 (2016): ص 54- 55. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 4-5-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117522

[269] للمزيد انظر: عبد الفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية: ص 172 – 173، مرجع سابق. وانظر: يوسف الشويري، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي- نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 135- 137.

ازداد التنافس بين بغداد والقاهرة في ظل نظام ثنائي القطبية، وما أفرزه من تغيّرات في السياسة الخارجية المصرية والعراقية، ففي عقد الخمسينيات من القرن الماضي أصبح العراق عضواً في حلف بغداد المُعادي للمشروع السوفيتي ذي التوجه العالمي، وهو ما جعل العلاقات مع مصر، المناصرة آنذاك للمعسكر الشرقي، تذهب نحو مزيد من التأزم والتعقيد. وكانت نتائج هذا التنافس نشوء اتحادات عربية ثنائية مثل الاتحاد بين مصر وسوريا (1958- 1961)، والاتحاد بين العراق والأردن عام 1958. وقد انعكس هذا المشهد المعقد على أداء جامعة الدول العربية وفاعليتها بشكل سلبي[270].

لم ينتهِ الخلاف السياسي بين العراق ومصر بعد تغيّر نظام الحكم العراقي نتيجة ثورة تموز عام 1958، فقد كان التفاعل السياسي بين البلدين عقب هذا التحول محدوداً وسرعان ما تبدد بسبب تناقض التوجهات السياسية للنظامين، وتورط القاهرة في محاولة زعزعة أركان حكم عبد الكريم قاسم في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي[271]، وذلك جرّاء قيام الأخير بالتقارب سياسياً مع من يحملون فكراً شيوعياً مناقضاً لتوجهات النظام المصري القومية[272].

[270] مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية: المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام 1958، ص 20- 22، مرجع سابق.

[271] شهد شمال العراق في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي حراكاً عنيفاً معارضاً للحكومة المركزية في بغداد، وذلك في إطار التأزم بين التيارات السياسية المختلفة، قومية وبعثية وشيوعية، حول من يحكم. وكان القوميون هم أساس هذا الحراك الذي حمل اسم الشوّاف نسبة إلى عبد الوهاب الشوّاف أحد قادة ثورة تموز عام 1958، وذلك كردة فعل على تحالف الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم مع من يحملون فكراً شيوعياً معادياً للقوميين. وقد حاولت مصر توظيف هذا الحراك لمحاصرة حكومة بغداد وإزاحة القائمين عليها من المشهد السياسي العراقي لصالح القوميين. للمزيد انظر: عمّار علي السمر، شمال العراق 1958- 1975: دراسة سياسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 179- 182.

[272] سها سليمان علي، "العلاقات العراقية- المصرية بين 1958- 1968"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، عدد 23 (2016): ص415- 416. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 4-5-2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=121058

لقد اتجهت العلاقة السياسية بين مصر والعراق نحو مزيد من التأزم والتعقيد في مطلع الستينيات من القرن الماضي على خلفية أزمة استقلال الكويت ودخولها عضواً في الجامعة العربية بإسناد مصري سعودي. وأتى ذلك بعد أن لعبت الدولتان دوراً مهماً في كبح جماح سلوك النظام العراقي الرافض للتطورات السياسية التي استجدت في الكويت، وتمكن البلدان من توظيف الجامعة العربية كأداة لسياستهما الخارجية للحيلولة دون تمكن العراق من توسيع حدوده الجغرافية ونطاقه السياسي ليشمل الكويت[273].

وبالتالي، استُخدمت جامعة الدول العربية كذراع للسياسة الخارجية المصرية والسعودية، ولم تُمارس دورها المحايد المفترض في الأزمة بين العراق والكويت. فكان تفعيل نظام الأمن الجماعي[274] عام 1961 فور وقوع الأزمة استجابة سريعة للضغوط التي مورست على الجامعة من القاهرة والرياض، وكان يُفترض أن يتم اللجوء إلى هذا الخيار في حال تعذر معالجة الأزمة سياسياً. لم تقف الجامعة العربية على مسافة واحدة من جميع أطرافها، وكانت نتيجة هذا الدور تجميد الأزمة لا معالجتها جذرياً، وهذا ما يُفسر جانباً مهماً من تجددها وعودتها في مراحل لاحقة[275].

---

[273] أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية، ص 167، 170- 178، 204، مرجع سابق.

[274] خصصت الجامعة العربية نظام الأمن الجماعي للتعامل مع الأزمات التي تنشأ بين أعضائها فقط، ونظام الدفاع المشترك للأزمات التي تنشأ بين الأعضاء وأطراف أو جهات خارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. عكس سلوك الجامعة العربية تجاه الأزمة العراقية- الكويتية ازدواجية المعايير داخل الجامعة، حيث لم تستخدم نظام الأمن الجماعي في حالات أخرى مشابهة مثل: ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى السيادة الأردنية في منتصف القرن الماضي، رغم رفض حكومة عموم فلسطين. أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية، ص 92- 93، 139، المرجع نفسه.

[275] أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية، ص 92- 93، 139، المرجع نفسه.

بالرغم من زيادة التفاعل السياسي وتطوره بين بغداد والقاهرة في المرحلة التي أعقبت حكم عبد الكريم قاسم، في ظل تنامي دور التيار القومي في النظام السياسي العراقي، إلا أن ذلك لم يُغيّر من محدودية فاعلية الجامعة العربية على الصعيد الإقليمي بسبب استمرار طغيان التوجه القطري (الوطني) على سلوك أعضائها وسياساتهم. وقد ظهر هذا التوجه أكثر بعد وقوع هزيمة عام 1967 وضعف التيار السياسي القومي، وتحديداً الناصري، في العالم العربي.[276]

كان التحدي الأبرز الذي واجه الجامعة العربية في مرحلة ما بعد عبد الناصر، ظهور قيادة سياسية جديدة متمثلة بأنور السادات تقبل بوجود "إسرائيل"، لا بل تنهي الصراع معها عام 1979 بعد توصل الطرفين لاتفاقية كامب ديفيد، التي كانت نتيجتها إرباك الجامعة العربية ومزيداً من التأزم والتعقيد في المشهد الإقليمي العربي، لا سيّما بعد طرد مصر من الجامعة العربية، وغياب فاعليتها في النظام الإقليمي العربي حتى وقوع أزمة الخليج الثانية عام 1990[277].

تبعاً لهذه التطورات السلبية، تنافست كل من العراق والسعودية وسوريا في عقد الثمانينيات من القرن الماضي على زعامة الإقليم، رغم أن التنافس بين بغداد والرياض لم يكن ظاهراً نظراً لانشغالهما في المجهود الحربي ضد إيران (1980- 1988). وقد كان أحد أهم مُسببات تشكيل مجلس التعاون الخليجي، في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، التصدي لسياسة إيران وطموحها في تصدير ثورتها

[276] محمد كريم كاظم ومصطفى فاروق مجيد، "العراق ومنطقة الخليج العربي: سباق المكانة والدور الإقليمي"، ص 56- 57، مرجع سابق.

[277] محمد كريم كاظم ومصطفى فاروق مجيد، "العراق ومنطقة الخليج العربي: سباق المكانة والدور الإقليمي"، ص 56- 57، مرجع سابق. للمزيد انظر: هاشم حسن حسين الشهواني، "العلاقات العراقية- المصرية وآفاقها المستقبلية"، مجلة دراسات إقليمية، عدد 21 (2011): ص 2- 6. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 7- 5- 2017، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=6430

الإسلامية للدول المجاورة. وزادت هذه المُستجدات التي طرأت، في ظل غياب الدور المصري، من ضعف الجامعة العربية، وكذلك من تبعيتها للدول الخليجية[278].

كان تفاعل الجامعة العربية مع المستجدات السريعة التي طرأت على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد انتهاء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، محدوداً ومرتبكاً وضعيفاً. وتجلى ذلك عند وقوع الأزمة العراقية– الكويتية مرة أخرى عام 1990، حيث ارتبط جانب مهم من تكرار حدوثها بالمعالجة الخاطئة التي اتبعتها الجامعة العربية عند وقوعها أثناء حكم عبد الكريم قاسم، حيث ظهر مجدداً الدور الهش للجامعة في الأزمة من خلال وقوعها، ونتائجها وتبعاتها المختلفة. وقد أخفقت الجامعة في معالجتها بشكل موضوعي ومستقل بعيداً عن الفواعل الخارجية التي استهدفت العراق ومنجزاته التي حققها في العقود السابقة[279].

كانت نتائج المعالجة العنيفة لأزمة الخليج الثانية التي تورطت بها الجامعة العربية، مزيداً من التشظي والتصدع في الصف العربي، وزيادة حدة التنافس السلبي بين أعضائها، وذلك بعد رضوخ الجامعة لسياسة مصر والسعودية كما حدث عام 1961، وتجاهل أطراف عربية أخرى كان لها موقف مغاير ومختلف حول كيفية معالجة الأزمة، والتدخل العسكري الأجنبي المباشر في الأراضي العربية، وفتح باب

[278] تم تطوير فكرة العلاقة بين العراق والسعودية في فترة غياب الدور المصري، وانعكاس ذلك على الجامعة العربية، اعتماداً على محمد كريم كاظم ومصطفى فاروق مجيد، "العراق ومنطقة الخليج العربي: سباق المكانة والدور الإقليمي"، ص 57– 59، مرجع سابق.

[279] عبد الفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية"، ص 175 – 176، مرجع سابق.

تغلغل القوى الكبرى في الإقليم العربي أكثر مما سبق، وهو ما أخرج الأزمة من نطاقها الإقليمي العربي إلى نطاق دولي[280].

كان خروج العراق من الكويت بداية لأشكال أخرى من المواجهة التي بدأت بالحصار الشديد (1991- 2003) الذي انعكس سلباً على مجمل أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتورطت به مصر والسعودية وسوريا تبعاً لمشاركتهم في التحالف الدولي ضد العراق، وانتهت بوقوعه تحت الاحتلال المباشر عام 2003[281].

مثلت التطورات السياسية والأمنية التي تعرض لها العراق أثناء الألفية الحالية إحدى نتائج سياسات بغداد من جهة، وإحدى إفرازات تعامل الجامعة العربية الخاطئ مع أزمة الخليج الثانية عام 1990، وكذلك أحد تجليات عدم فاعليتها منذ عام 2003 وحتى تاريخه في التصدي لنتائج الاحتلال المختلفة على الصعيدين العراقي والإقليمي من جهة ثانية. فمما يُفسر جانباً مهماً من تمكن دول إقليمية مثل "إسرائيل" وإيران وتركيا من التغلغل في العراق، والقيام بدور سلبي، وإن بشكل متفاوت ومختلف، ضعف دور مؤسسات النظام الإقليمي العربي، لا سيّما الجامعة العربية، التي أصبحت بشكل أو بآخر جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من حلها كما كان مفترضاً[282].

---

[280] أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية، ص 15، 223- 224، 233- 241، مرجع سابق.

[281] قيس فاضل محمد النعيمي، "مصر وأزمة الخليج 1990- 1991 بين العراق والكويت"، مجلة التربية والعلم، عدد 4 (2010): ص 24. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 10- 5- 2017،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=58610

[282] إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ص 289- 294، 345- 350، مرجع سابق. للمزيد انظر: شذى زكي حسن، "النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 36 (2011): ص 2- 5. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 12- 5- 2017،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=35811

بشكل عام، لم يرق دور جامعة الدول العربية لمكانتها، وأهمية العراق، في حل أزمات الدولة العراقية في علاقاتها الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد كان دورها هامشياً لا سيّما منذ أزمة الخليج الثانية وما أعقبها من تطورات سياسية وأمنية شهدها، وما زال، العراق خصوصاً والإقليم العربي عموماً.

بالمحصلة، يتضح أن التدخل الإقليمي في العراق ساهم في تفاقم أزمة الدولة العراقية واستمرارها بسبب التناقضات السياسية بين بغداد والدول المجاورة. وكانت أهم تجليات هذا الدور على النحو التالي:

- إضعاف سيادة الدولة العراقية على إقليمها ومواطنيها، والحد من قدرتها على مواجهة المشاريع الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف العراق والمنطقة العربية بشكل عام.
- تفاقم أزمة الدولة العراقية مع مكوناتها المجتمعية، لا سيما مع الأقليات التي شكّلت مدخلاً لتغلغل الدول الإقليمية وإضعاف الدولة العراقية من خلال تعزيز هشاشة فكرة المواطنة لديها، عبر تشجيعها على الانفصال.
- دعم الأوساط والقوى المعارضة للحكومات المتعاقبة في العراق، وتقديم التسهيلات اللازمة لتنفيذ نشاطاتها المناهضة لبغداد.
- المساهمة في عدم استقرار العراق، والتسبب، وإن بشكل غير مباشر، في تفتيت الهوية الوطنية العراقية وتفشي ظاهرة التطرف والفوضى التي أفقدت الدولة العراقية السيطرة على أجزاء من إقليمها خاصة في الغرب والشمال، وما ترتب على ذلك من ضياع لمقدرات ومنجزات العراق واستنزاف موارده المختلفة التي كان من المفترض أن توظف في خدمة عملية التنمية المجتمعية.

ثانياً: مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى والتعصب في إقليم دارفور

يصعب فهم أزمة الدولة السودانية القطرية (الوطنية) بمعزل عن واقع إقليمها الغربي دارفور، الذي شكّل أثناء الألفية الحالية أحد ميادين المواجهة بين الدولة وبعض القوى المحلية والإقليمية والدولية كما حصل من قبل في إقليمها الجنوبي[283]. وقبل توضيح ونقاش طبيعة هذه المواجهة وتبيان الدور الخارجي فيها، لا بُدّ من تقديم إطلالة سريعة على سمات الإقليم وأبرز التطورات التي شهدها في القرن الماضي، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين المفاعيل والمُحددات المحلية والإقليمية والدولية أثناء دراسة الإقليم.

يتسم إقليم دارفور، الواقع في الجزء الغربي من الدولة السودانية، بحيز جغرافي كبير[284] جعله محاذياً للعديد من الدول الأفريقية، ومتداخلاً معها في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وكان أبرزها تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى. ينحدر سكان الإقليم من أصول عربية وأفريقية، وتجمعهم قواسم مشتركة مثل الدين الإسلامي واللغة العربية. كما يتسم الإقليم بغلبة الطابع القبلي على بنيته الاجتماعية، وضعف الطابع المدني في تركيبته السكانية نظراً لقلة الحواضر، وإهمال الحكم المركزي للإقليم، مع ما شكّله ذلك من عائق أمام التعليم أو نشوء نخب مدنية، وغياب مفهوم الدولة والمشاركة السياسية للأفراد، وضعف مفهوم المواطنة والهوية العامة لديهم في مختلف المراحل التاريخية، وتّفوق ثقافة العنف في معالجة الأزمات[285].

---

[283] ليلى سيد مصطفى أرباب، "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 389، 2011): ص 85- 86.

[284] تجدر الإشارة أن مساحة إقليم دارفور البالغة 549 ألف كيلو متر مربع هي أكبر من مساحة بعض الدول المستقلة مثل سوريا أو العراق أو الأردن.

[285] محمد الأمين عباس النحّاس، "أزمة درافور: بداياتها وتطوراتها"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 312، 2005): ص 73- 74، 77- 80. للمزيد انظر: زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 5- 8، 95- 104.

دُمج إقليم دارفور بالدولة السودانية الحديثة جغرافياً أثناء الحرب العالمية الأولى عندما توسع المستعمر البريطاني غرباً حتى وصل إلى الحدود التشادية بعد خلافه مع حاكم دارفور علي دينار، وتفاعلاته مع القوى الاستعمارية الأخرى في محيط السودان[286]. رغم ذلك، بقي الإقليم، من الناحية السياسية، متأثراً بحالة الاستقلال النسبي التي اتسم بها تاريخياً قبل وقوعه تحت الحكم البريطاني[287].

تتمحور مشكلة دارفور، التي شكّلت جانباً مهماً من أزمة الدولة السودانية في فترة ما بعد الاستقلال وحتى تاريخه، في بعدين أساسيين: داخلي وخارجي.

أ. بعد داخلي ذو سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي للأزمة

غلب الطابع الاجتماعي والاقتصادي على الصراعات والنزاعات التي شهدها إقليم دارفور في مختلف المراحل التاريخية[288]، حيث لم يأخذ الصراع بين مكوناته المجتمعية طابعاً سياسياً أو عرقياً أو مناطقياً إلا منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت الأزمة تتفاقم تدريجياً حتى بلغت ذروتها في نهاية التسعينيات[289]. أما الفترات السابقة فكان عدم الاستقرار أكثر ارتباطاً بالظروف المعيشية والحياتية الصعبة التي واجهها الإقليم من فترة إلى أخرى، وذلك تأثراً بالعوامل الطبيعية المتذبذبة، وقلة الموارد المتاحة، وهشاشة البنية الاقتصادية والتعليمية والصحية في الإقليم، وهذا ما يُفسر تركّز المواجهات بين فئتي الرعاة والمزارعين بشكل عام أو حدوث صدامات قبلية بحثاً عن النفوذ والسيطرة أو مكانة اجتماعية واقتصادية أفضل. ويُعزى سبب الصراع أيضاً إلى غياب توزيع الموارد المتاحة بشكل عادل بين سكان

[286] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية– الأبعاد الاجتماعية– التطورات السياسية، ص 21، مرجع سابق.

[287] عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 30– 37، 48_ 49.

[288] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية– الأبعاد الاجتماعية– التطورات السياسية، ص 1، 51– 58، مرجع سابق.

[289] عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ص 12– 18، 38– 43، 52– 59، مرجع سابق.

دارفور من قبل مختلف الأنظمة التي تعاقبت على حكم الإقليم سواء كانت محلية سودانية محلية أم خارجية، مع ما أفرزه ذلك من سيطرة طبقة صغيرة من الوجهاء المتنفذين في النظام القبلي والتجار وأمراء الإقطاع، على مقدرات الإقليم انعكاساً لواقع النظام شبه الإقطاعي الذي بقي سائداً حتى مراحل متقدمة من تاريخ الإقليم المعاصر[290]. أما التطورات السياسية والإدارية التي تعرض لها الإقليم منذ نشأة الدولة السودانية القطرية (الوطنية)، فكانت هي الأخرى سبباً في تدحرج الأزمة لتأخذ طابعاً عرقياً أو مناطقياً هدد أركان الدولة واستقرارها. وهذه التطورات تتمثل فيما يلي:

1- التأثر بنتائج الاستعمار وما أوجده في المجتمع من تفتت وضياع الهوية الوطنية الجامعة اعتماداً على هشاشة تكوين أو نشأة الدولة الوطنية السودانية، والأنظمة الإدارية والقانونية التي فرضها المستعمر على المجتمع السوداني ومنها قانون المناطق المقفولة الذي أوجد حدوداً إدارية يصعب تجاوزها بين مختلف المناطق والتجمعات السكانية السودانية، وقد بينت الدراسة هذا الدور الاستعماري في مواضع سابقة من هذا الفصل[291]. يضاف لذلك، نظام الإدارة الأهلية الذي فُرض على الأقاليم السودانية ومنها إقليم دارفور، وتم بموجبه منح القيادات التقليدية المُشار إليها آنفاً جزءً من الحكم المحلي لقدرتها على ضبط المجتمع، ولما يوفره هذا النظام من مكاسب مادية وبشرية كبيرة. يُضاف إلى ذلك، قيام المستعمر بتقليص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لإقليم دارفور، كما كان يفعل في الجنوب، إلى الحد الأدنى الذي يبقيه في حالة من الاستقرار وعدم

[290] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية، ص 28، 85- 93، مرجع سابق.

[291] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية، ص 52، 95، المرجع نفسه.

المواجهة. وكانت نتيجة هذه الممارسات الاستعمارية ضرب أسس التنمية المستقبلية، وضرب البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية القابلة للتطور في أصولها، ومنعها من النمو الطبيعي[292].

2_ تأثر إقليم دارفور بعدم الاستقرار السياسي والإداري والأمني في فترة ما بعد الاستقلال. فاقمت طبيعة النظام السياسي السوداني السلطوي، لا سيما في فترات الحكم العسكري، الأزمات التي أوجدها المستعمر، وأنتجت أزمات إضافية، حيث لم تستغل مركزية القرار أو دكتاتوريته في حشد الطاقات والجهود لإحداث التنمية في عموم السودان واختراق المجتمع وأطره المختلفة، كما حصل في كوريا الجنوبية أو كما فعل النظام العسكرتاري في اليابان، وإنما استغلت في حشد الطاقات للمجهود الحربي مع الجنوب وخدمة المصالح الضيقة للطبقة الحاكمة. فالحياة السياسية الرسمية كانت محكومة بإيقاع قرارات القيادة السلطوية، والأطر الحزبية التي تشكلت في مختلف المراحل مثل الاتحاد الاشتراكي في عهد النميري أو المؤتمر الوطني في عهد البشير، حيث كانت هذه الأطر شكلية وتكرس سلطة الحزب الحاكم. انعكست سياسة حظر التعددية الحزبية التي استخدمها النميري والبشير على علاقة الدولة بإقليمها الغربي، دارفور، نحو مزيد التأزم والتعقيد. شمل الحظر، من بين أحزاب أخرى، حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي[293] اللذين شكّلا حاضنة سياسية لمجتمع دارفور، وكان حظرهما بمثابة نهاية المشاركة السياسية للإقليم في النظام السياسي وبداية تحول الأزمة نحو الطابع السياسي والمناطقي والعرقي[294].

---

[292] عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ص 32- 37، 49- 50، مرجع سابق.

[293] كان حزب الأمة الواجهة السياسية للطائفة المهدية، والحزب الاتحادي الديمقراطي هو واجهة الطائفة الختمية.

[294] عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ص 48- 56، المرجع نفسه. للمزيد انظر: محمد الأمين عباس النحّاس، "أزمة درافور: بداياتها وتطوراتها"، ص 73- 81، مرجع سابق.

شكّل عدم الاستقرار الإداري في السودان، في ظل قيام نظامي النميري والبشير بفرض أنظمة إدارية جديدة فوقية على المجتمعات المحلية السودانية، مزيداً من التأزم في علاقة الأقاليم أو الأطراف بالدولة الوطنية. وكان آخر ذلك ما جرى عام 1994 عندما قام البشير بفرض منظومة إدارية جديدة مغايرة للمنظومات السابقة تمثلت في النظام الفيدرالي، وتبعاً لذلك تم استحداث تقسيمات إدارية جديدة تحمل مسمى ولايات بدل أقاليم، وأصبح السودان مكوناً من 26 ولاية، وكان نصيب إقليم دارفور منها ثلاث ولايات (شمال ووسط وجنوب دارفور). وقد جرى هذا الاستحداث دون الأخذ بعين الاعتبار غياب البنية التحتية والأسس المحلية اللازمة لذلك ودون توفر تفاهم مجتمعي على تحديد شكل الدولة السودانية وعلاقتها بالفرد والمجتمع. لقد كان الهدف من تلك التغييرات منح الخرطوم مزيداً من القوة والامتيازات في مواجهة الأطراف، لا سيما جنوب السودان وغربه. من جهة أخرى، كان للطريقة العنيفة التي تبنتها الخرطوم في معالجة أزمة الجنوب ارتدادات سلبية على أقاليم أخرى كدارفور، في ظل سياسة التجنيد التي قامت بها الخرطوم لقبائل عربية في الإقليم في إطار تحشيد مناصريها هناك لمحاصرة معارضيها[295].

أدى غيب قدرة النظام السياسي على اختراق مجتمع دارفور، عبر توفير الاحتياجات والخدمات اللازمة لتحقيق التنمية أو تفادي الأخطاء التي ارتكبها مع الجنوب، إلى تعزيز الشعور بالاختلاف والمغايرة وعدم التجانس مع البيئة الكاملة للسودان. ترتب على ذلك تدحرج الأزمة لتأخذ طابعاً عرقياً ومناطقياً عنيفاً، كما تجلى في عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الحالية عندما ظهرت

[295] محمد الأمين عباس النحّاس، "أزمة درافور: بداياتها وتطوراتها"، ص 73، 76- 79، مرجع سابق.

قوى ذات طابع سياسي وعسكري رافضة لسلوك النخب الحاكمة في الخرطوم تجاه قضايا دارفور، ونتائجه التي زادت من حدة الصراع القبلي، ومنها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة[296].

ب. بعد خارجي إقليمي ودولي

1. دول جوار فاعلة

مكّنت هشاشة تكوين ونشأة الدولة الوطنية السودانية ودور المستعمر فيها، وعدم تمّكن الدولة بعد الاستقلال من اختراق واستيعاب البنية الاجتماعية المكونة لها، كما ذكر سابقاً، القوى الإقليمية كافّة من التدخل في الشأن السوداني في إطار الامتدادات القبلية والعرقية واللغوية التي أبقى عليها المستعمر، وهو ما أضعف سيادة الدولة على مجتمعها وساهم في نشر الفوضى[297]. ظهر ذلك في الأزمة بين السودان وتشاد التي كان محورها إقليم دارفور المحاذي للأخيرة، حيث ارتبط جزء مهم من أزمة الإقليم بقضايا داخلية في دولة تشاد تمثلت في أزمة نظامها السياسي ونخبه المرتبطة بولاءاتها الأولية ببعض القبائل الممتدة بين البلدين مثل قبيلة الزغاوة[298]. وقد شكّل إقليم دارفور ملاذاً آمناً لكل الهاربين والفارين من الصراعات التشادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وهو ما خلق ضغوطات أو ارتدادات

[296] إجلال رأفت، وهانئ رسلان (تحرير نادية محمود مصطفى)، ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004)، ص 24، 29- 31.

[297] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية، ص 95- 104، مرجع سابق.

[298] إجلال رأفت وهانئ رسلان، ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، ص 34- 35، مرجع سابق. للمزيد انظر: هانئ رسلان، "أزمة دارفور والعلاقات السودانية- التشادية"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 177، 2009): ص 270- 272.

سلبية على الإقليم في ظل هشاشة البنى التحتية فيه؛ خدماتياً، وإغاثياً، وتعليمياً، وصحياً، وتشغيلياً، إضافة إلى التبعات الأمنية التي تسببت بها ظاهرة اللجوء[299].

أدت التطورات السابقة وما رافقها من سياسات خاطئة مارستها الخرطوم إلى مزيد من التأزم في علاقة المركز بالإقليم من جهة، والتدهور في علاقة السودان بدولة تشاد من جهة ثانية. ووصلت الأزمة بين الدولتين إلى حد القطيعة في نهاية العقد الأول من الألفية الحالية نتيجة تورط تشاد واستمرارها بممارسة دور في نشر الفوضى في الإقليم، من خلال اللعب على التناقضات الموجودة في بنيته الاجتماعية، والمساهمة في تدفق السلاح إلى خصوم نظام الحكم السوداني مثل حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان[300]. لهذا تأثرت العلاقة بين البلدين سلباً نتاج سياسة الفعل ورد الفعل التي مارستها النخب الحاكمة في كل من الخرطوم وأنجامينا، في ظل محاولة كل طرف تصدير أزمته إلى الآخر، لا سيما خلال عهدي عمر البشير وإدريس ديبي اللذين تزامن وصولهما إلى السلطة في نفس الفترة تقريباً عام 1989[301].

انطبق ذات الأمر على الدول الأخرى المجاورة لإقليم دارفور، فقد استغلت ليبيا ضعف الدولة السودانية والتداخلات العرقية والدينية بين البلدين للتغلغل في دارفور سياسياً وعسكرياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي لتصفية حساباتها مع الخرطوم في عهد الرئيس جعفر النميري تبعاً لخلافات سياسية وقعت بين البلدين، وكذلك مع دولة تشاد في إطار نزاعات تاريخية، حدودية وعرقية، بينهما. يُضاف إلى ذلك، سعي ليبيا للعب دور إقليمي في أفريقيا من خلال إسناد معارضات النظم الحاكمة في

[299] ليلى سيد مصطفى أرباب، "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور"، ص 84- 85، مرجع سابق.

[300] هانئ رسلان، "أزمة دارفور والعلاقات السودانية- التشادية"، ص 270- 273، مرجع سابق.

[301] إجلال رأفت، "أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 127، 2006): ص 106- 107.

الدول المجاورة وضرب استقرارها السياسي والمجتمعي كما فعلت مع تشاد والسودان، وهو ما يُتيح للنظام الليبي التحكم فيها، وترحيل أزماته الداخلية إليها، وتحسين موقعه السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية. كان مركز النشاط السياسي والعسكري بين هذه البلدان الثلاثة هو إقليم دارفور الذي استغل من قبل كل طرف لتحقيق مصالحه وأهدافه الضيقة، دون الأخذ بعين الاعتبار نتائج هذا الصراع المُعقد على الإقليم؛ اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً[302].

مما زاد من حدة الأزمة الإشكاليات الداخلية التي وقعت في دولة أفريقيا الوسطى، والتي أدت إلى نقل أزماتها السياسية والأمنية إلى إقليم دارفور، الذي أصبح أيضاً ملاذاً آمناً لجموع الفارين من الصراع على السلطة في العاصمة بانغي، وكذلك للمعارضين الذين اتخذوا من دارفور مقراً لنشاطاتهم السياسية والعسكرية كما فعلت المعارضة التشادية، وإن كان بتأثير ودرجة أقل، وهو ما أدى إلى تأزم علاقة الدولة السودانية مع كامل محيطها الغربي (ليبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى)[303].

شهد العقد الأخير من القرن الماضي دخول لاعب إقليمي آخر إلى حلبة الصراع في إقليم دارفور، رغم عدم اتصاله جغرافياً معه، هو دولة أريتريا التي مارست دوراً شبيهاً بالدورين الليبي والتشادي في محاصرة الدولة السودانية من الخارج والداخل عبر اللعب على التناقضات السياسية السودانية بين المركز والأطراف. لم تكتفِ أريتريا بالتدخل إلى جانب قوى الجنوب الانفصالية في مراحل سابقة، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما شاركت القوى الإقليمية الآنفة الذكر في تكريس الانقسام السوداني الداخلي، ومساندة قوى

---

[302] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 177- 184. للمزيد انظر: أحمد خميس كامل، "دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 177، 2009): ص12. وانظر: عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ص42- 48، مرجع سابق.

[303] صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن: عمان، عمادة البحث العلمي: الجامعة الأردنية، عدد 1، 2009): ص 127- 128.

دارفور الجديدة الناشئة في مطلع الألفية الحالية، سياسياً وعسكرياً، مثل حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان. أتى ذلك في سياق التأثير المتبادل بعد قيام الخرطوم بممارسة سلوك مماثل تجاه أسمرا، لا سيّما دعمها الأريتيريين الذين يحملون فكراً إسلامياً شبيهاً إلى حد كبير بفكر حركة العدل والمساواة السودانية المعارضة للخرطوم[304].

وبالانتقال إلى الدور المصري الذي يصعب قراءته في أزمة دارفور بمعزل عن فهم التأثير المصري على الدولة السودانية بشكل عام منذ استقلالها عام 1956. وقد ركّزت أقسام سابقة في هذا الفصل على الدور المصري في إطار الحكم الثنائي الأول (التركي- المصري) والحكم الثنائي الثاني (البريطاني- المصري).

أدى انفصال السودان واستقلاله عن مصر، بصورة غير متوقعة للنخب السودانية، إلى إرباك المشهد السياسي السوداني في خمسينيات القرن الماضي، بسبب فشل تلك النخب في حسم مستقبل العلاقة مع مصر مبكراً في إطار تفاهم مجتمعي سوداني تُشارك فيه المكونات السياسية والاجتماعية كافة. فمنذ توقف الحرب العالمية الثانية وتسارع وتيرة الاستقلال في العالم العربي وأفريقيا، والقوى السودانية، لا سيما الفاعلة منها في الحياة السياسية، منقسمة في أطروحاتها الأيديولوجية، التي تمثلت في توجهين: الأول توجه وطني سوداني بقيادة عبد الرحمن المهدي، والثاني توجه قومي سوداني بقيادة علي الميرغني. كان هذا الانقسام الداخلي في المشهد السياسي السوداني، الذي انعكس لاحقاً على طبيعة العلاقة السودانية- المصرية نظراً للتأثير الكبير لكلا الفريقين على السياسة الخارجية السودانية في مراحلها المختلفة، مرتبطاً بعوامل خارجية تمثلت في الأساس بالدور الذي مارسته كل من مصر وبريطانيا، رغم التباين بينهما في

[304] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، ص 188- 190، مرجع سابق.

الطرح، بالضغط والتأثير[305] على القوى والشخصيات السودانية النخبوية خصوصاً المذكورة آنفاً، والتحكم في مسارها السياسي، وعرقلة نجاحها في بناء مشروع سياسي وطني أو قومي، ومرتبطاً أيضاً بالمستجدات، الإقليمية والدولية، المتناقضة التي ساهمت في تعميق الانقسام الداخلي في السودان، ومنها: نشوء حلف بغداد عام 1955، وظهور مشروع الرئيس الأمريكي آيزنهاور ذي الطابع الاقتصادي الذي كان يهدف إلى حشد أكبر عدد ممكن من الدول للتصدي لمشروع الاتحاد السوفيتي العالمي مقابل إسنادها مالياً واقتصادياً، والمشروع الوحدوي[306] بين مصر وسوريا 1958-1961[307].

كان الطرح المصري، حتى مراحل متقدمة من تاريخ البلدين المعاصر، قومياً، وذلك تأثراً بالتاريخ السياسي المشترك الذي بقي مؤثراً وحاضراً لدى صناع القرار المصريين على اختلاف مشاربهم السياسية والفكرية. كما كان للتغيير السياسي الداخلي في مصر، متمثلاً بثورة الضباط الأحرار عام 1952، أثره المباشر على السودان ببعده القومي. في المقابل، رفض المستعمر البريطاني هذه الاعتبارات التاريخية وذهب نحو فرض التجزئة والتقسيم بشكل غير مباشر عبر ممارسة نفوذه على أصحاب التوجه السوداني الوطني، وعبر اللعب على التناقضات العرقية والدينية والثقافية بين شمال السودان وجنوبه. لكن ازدياد التطلعات الانفصالية والاستقلالية في الوسط السياسي السوداني خلال المرحلة الانتقالية (1953-

[305] تمثل الضغط الذي مارسته مصر في التهديد بفرض قيود سياسية واقتصادية على السياسيين السودانيين الذين يحملون فكراً قومياً خشية من تراجع توجهاتهم القومية، والتأثير على قواعدهم الشعبية المؤمنة بالاتحاد بين البلدين، وكذلك الأمر بالنسبة للتعامل البريطاني مع السياسيين المؤمنين بالوطنية. أماني الطويل، العلاقات المصرية- السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح- قراءة وثائقية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 53- 62، 121- 129.

[306] لم تحظَ المستجدات المُشار إليها أعلاه بتوافق النخب السودانية قبولاً أو رفضاً، فكان أصحاب التوجه الوطني منحازين إلى حلف بغداد والمشروع الأمريكي ذات الطابع الاقتصادي، بينما انحاز أصحاب التوجه القومي إلى التطلعات القومية المصرية والمشروع الوحدوي بين مصر وسوريا. وقد انعكس هذا التناقض في المواقف حيال هذه المستجدات على علاقة الدولة السودانية بالخارج والداخل بمزيد من التأزم والتعقيد. أماني الطويل، العلاقات المصرية- السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح- قراءة وثائقية، ص 135- 141، 162- 169، المرجع نفسه.

[307] أماني الطويل، العلاقات المصرية – السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح- قراءة وثائقية، ص 9، 17، 20- 27، المرجع نفسه.

1956)، وعدم قدرة مصر على توفير إمكانيات إنجاح التوجه القومي أديا في نهاية المطاف إلى استقلال السودان. مع حدوث الانفصال، في ظل عدم القبول المصري به، بقيت قضايا عديدة عالقة بين البلدين، أهمّها: أقاليم حدودية مثل إقليمي حلايب وشلاتين، والثروة المائية المشتركة التي كانت سبباً في تأزم العلاقة بين الطرفين في مراحل مختلفة رغم توقيع اتفاقيات حولها في نهاية العشرينيات والخمسينيات من القرن الماضي، أي قبل الاستقلال وبعده[308].

ورغم تجاوز أزمة الاستقلال نسبياً وحدوث تقارب سياسي محدود بين القاهرة والخرطوم في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أي خلال عهدي عبود والنميري العسكريين، إلا أن الخلاف السياسي خيّم على العلاقة بين البلدين، لا سيما خلال العقدين الأخيرين من الألفية الماضية، مع تزايد النفوذ السياسي للسودانيين الذين يحملون فكراً إسلامياً تعتبره القاهرة معارضاً لها. وقد تفاقم ذلك التصدع أكثر عندما سيطر الإسلاميون بالتحالف مع بعض النخب العسكرية المتنفذة في الجيش على النظام السياسي السوداني منذ عام 1989 وحتى نهاية الألفية الثانية عندما تم فك التحالف بين الإسلاميين والعسكريين، وهو ما انعكس سلباً على القضايا السودانية ومنها قضيتا الجنوب ودارفور[309]. وبالرغم من تجاوز أزمة الإسلاميين مع بداية الألفية الحالية ووقوف مصر على مسافة واحدة من جميع الأطراف

[308] أماني الطويل، العلاقات المصرية – السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح– قراءة وثائقية، ص 9، 17، 20–27، المرجع نفسه.

[309] هانئ رسلان، "تحت الاختبار: بوادر التقارب في العلاقات المصرية– السودانية"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مركز الدراسات السياسية، عدد 197، 2014): ص 88– 89. للمزيد انظر: مجلة اليسار (د. م)، "أزمة العلاقات المصرية السودانية"، (مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 35، 1993): ص 46– 47.

السودانية المتصارعة، إلا أن هذا التطور الإيجابي في العلاقة بين البلدين جاء متأخراً جداً، وذلك بعد أن وصلت الأزمة مع الجنوب إلى مرحلة اللاعودة، ومع دارفور إلى مرحلة متقدمة من التأزم والتعقيد[310].

كان التراجع في الدور المصري خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي عاملاً مساعداً في تفشي حالة الفوضى في إقليم دارفور، حيث استغلت القوى الإقليمية (ليبيا، تشاد، أريتريا، أفريقيا الوسطى) ذلك الفراغ وعدم الحسم في الموقف المصري للتدخل أكثر في الشأن السوداني. يُضاف إلى ذلك، أن مصر لعبت دوراً غير مباشر في أزمة الدولة السودانية التي ظهرت نتائجها في الجنوب ودارفور، من خلال مشاركتها في الحصار الإقليمي والدولي الذي فرض على السودان منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسودان عموماً والجنوب ودارفور خصوصاً[311].

أما فيما يتعلق بدور دولة جنوب السودان القائمة حالياً، فقد انعكس انفصال جنوب السودان على علاقة الدولة الأم بأقاليمها الأخرى بمزيد من التأزم والتعقيد، لا سيّما مع إقليمها الغربي دارفور، وهنا سيتم تناول دور دولة جنوب السودان في أزمة دارفور في سياق نقاش العلاقة بين الجنوب والشمال منذ عام 2011.

فرض انفصال جنوب السودان، وتحوله من إقليم إلى دولة مستقلة عام 2011، وقائع ومعطيات جديدة في المشهد السوداني بشكل خاص، والأفريقي بشكل عام. فقد أصبحت دولة جنوب السودان لاعباً جديداً في المعادلة الإقليمية للسودان، بعد أن كانت جزءاً لا يتجزأ من نطاقها السياسي والإداري

[310] أسماء الحسيني، "العلاقات المصرية– السودانية في عالم متغير"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 178، 2009): ص 207– 209.

[311] أسماء الحسيني، "العلاقات المصرية– السودانية في عالم متغير"، ص 207– 209، المرجع نفسه. للمزيد انظر: هانئ رسلان، "تحت الاختبار: بوادر التقارب في العلاقات المصرية– السودانية"، ص 88– 89، مرجع سابق.

والجغرافي، وجزءً من كيانها الاجتماعي وبنيتها الاقتصادية، حيث أدت عملية الانفصال إلى حدوث تغيّر كبير في هذه الجوانب مجتمعةً. ولم يُحقق هذا التغيّر الاستقرار للدولة الأم، كما كان مفترضاً، بل استمرت الأزمة في العلاقة بين الطرفين لتأخذ شكلاً جديداً تبعاً لهذا التحول[312].

ارتبط استمرار الأزمة بين الخرطوم وجوبا بالعديد من العوامل التي استجدت بعد وقوع الانفصال والاستقلال ومنها: أولاً، عدم التفاهم بين الطرفين على مسألة رسم الحدود بين الدولتين، نظراً للتداخل الكبير بينهما في البنية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أكثر المناطق المتنازع عليها منطقة أبيي المحاذية للشمال والجنوب على حد سواء، حيث يُطالب كل طرف بأن تكون جزءاً من نطاقه الجغرافي والسياسي والإداري، وذلك لأهميتها الاستراتيجية البالغة من الناحية الاقتصادية. ثانياً، تحكّم دولة الجنوب بالثروة المائية المشتركة، وفقدان الدولة الأم كمية كبيرة من المصادر المائية لنهر النيل، بعدما أصبحت مفصولة عنها نتيجة انفصال الجنوب، وهو ما يُهدد الأمن المائي لشمال السودان، وكذلك لمصر الشريك الآخر في هذه الثروة. ثالثاً، زيادة تغلغل الدول المعادية للسودان تاريخياً، على الصعيدين الإقليمي والدولي، في الجنوب، لا سيّما "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُشكّل تهديداً مباشراً للسودان، ويُضيف إلى علاقة الشمال بالجنوب مزيداً من التأزم والتعقيد[313].

بالانتقال إلى العامل الرابع، فإن اتصال دولة الجنوب جغرافياً مع أقاليم عديدة في الدولة الأم، ومنها إقليم دارفور، شكّل أحد مصادر استمرار حالة عدم الاستقرار في الإقليم، فالصراع على السلطة في جوبا

---

[312] خالد فهمي محمد، "حسابات الدولة الوليدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان"، (مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 332، 2014): ص 42. للمزيد انظر: أنور السيد كامل، "التحول في جنوب السودان وأثره على الاستقرار الإقليمي"، (مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 67، 2014): ص114- 115.

[313] محمد حسب الرسول عبد النور، "دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 411، 2013)، ص 85- 86، 89- 91.

بين النخب السياسية، التي تتحدر من أصول قبلية مختلفة[314]، كانت له انعكاسات مباشرة على الشمال، وذلك في ظل الامتدادات العرقية واللغوية والدينية المتداخلة بينهما من جهة، وفي ظل الأزمة السياسية القائمة بين الخرطوم وجوبا تبعاً لما تم ذكره آنفاً من عوامل، من جهة ثانية[315].

وبذلك، أصبحت دولة جنوب السودان تُمارس دوراً شبيهاً بدور كل من تشاد أو أريتريا أو أفريقيا الوسطى، وغيرها من الدول الإقليمية التي كانت وما زالت مؤثرة في الأزمة السودانية بشكل عام. وفي هذا السياق أصبح تحقيق الاستقرار في علاقة الدولة الأم بأقاليمها، وخاصة إقليم دارفور المضطرب أصلاً، مرهوناً بمدى الاستقرار في محيطها الإقليمي، وبمدى الانسجام بين الخرطوم والعواصم الأفريقية المجاورة للسودان ومنها جوبا.

2. دول طامعة فاعلة في أزمة دارفور

ظهر في أزمة دارفور، منذ مطلع الألفية الحالية، فاعلون آخرون من خارج القارة الأفريقية، استغلوا ضعف الدولة السودانية وعدم تماسك قاعدتها الاجتماعية للتغلغل في أطرافها بغية تحقيق مكاسب استراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ومن أبرز هؤلاء الفاعلين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية اللتان كان لهما دور غير مباشر في الأزمة، ولكنه مؤثر وفاعل. وسنناقش هنا تأثير كل طرف في الأزمة بشكل منفرد، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التكامل والتقاطع بينهما.

[314] يتمحور الصراع على السلطة بين فريقين سياسيين، الأول يقوده الرئيس سلفاكير الذي ينحدر من قبيلة الدينكا، والثاني يقوده نائبه ريك مشار الذي ينحدر من قبيلة النوير، وقد أخذ الصراع طابعاً سياسياً وقبلياً.

[315] أنور السيد كامل، "التحول في جنوب السودان وأثره على الاستقرار الإقليمي"، ص 113- 115، مرجع سابق.

2.1 سلوك "إسرائيل" وتأثيرها في دارفور

ساهم الدور السلبي الذي لعبته "إسرائيل" في الحرب الأهلية السودانية لصالح القوى الجنوبية في تفشي ظاهرة الفوضى والتعصب في عموم السودان، بما في ذلك إقليم دارفور المتصل جغرافياً بالجنوب. وكانت هذه إرهاصات التأثير الإسرائيلي على الإقليم بشكل غير مباشر. ومع ظهور أزمة دارفور في مطلع الألفية الحالية، بدأ التحرك الإسرائيلي للعب دور مماثل للدور السابق في الجنوب بغية تحقيق نفس الأهداف التي تم شرحها في هذا الفصل سابقاً.

استغلت "إسرائيل" العلاقة المضطربة بين الدولة السودانية وبعض الدول الأفريقية المجاورة، مثل أريتريا، لبناء جسر بينها وبين قوى دارفور المعارضة، ومن قبل مع قوى الجنوب، وقد استخدمت "إسرائيل"، كما أشارت بعض المصادر، نظام أسمرا كحلقة وصل بينها وبين تلك القوى لتقديم أشكال مختلفة من الدعم لها في مواجهة الخرطوم[316].

يُضاف إلى ما سبق، قيام "إسرائيل" باللعب على التناقضات العرقية في البنية الاجتماعية لإقليم دارفور من خلال ماكِنتها الإعلامية، واستخدام نفوذها السياسي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتحميل المسؤولية عما يحدث في الإقليم للمكون العربي والنخب العربية التي تدير النظام السوداني، كما فعلت من قبل مع العراق، وذلك تمهيداً لفتح باب التدخل الخارجي المباشر الذي يُسرّع تحقيق هدفها القديم الجديد المتمثل في تفتيت المنطقة العربية، وإبعاد أنظار المجتمع الدولي عن

[316] سامي صبري عبد القوي، "الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 167، 2007): ص 200- 202.

ممارساتها الاحتلالية في فلسطين، التي كانت تشهد انتفاضة شعبية ضد الاحتلال، وشرعنة وجودها الاستعماري بحجة عدم تماثل الإقليم العربي[317].

2.2 الولايات المتحدة الأمريكية: الدور والتأثير

ارتبط جانب مهم من حالة التأزم التي عانى منها إقليم دارفور في الفترة (1990– 2010) بالضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وقوى خارجية أخرى على الدولة السودانية. وتمثل هذا الضغط في الحصار الشديد الذي فرض على السودان في التسعينيات من القرن العشرين، والذي انعكست نتائجه السلبية على كامل الجغرافيا السودانية؛ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وكان ذلك بداية التدخل الأمريكي غير المباشر في أزمة دارفور التي يصعب فصلها عن مجمل أوضاع السودان. ومع تفاقم الأزمة، وظهورها إلى الواجهة عام 2003 بالتزامن مع الحرب الأمريكية على العراق، وما سبقها من تصنيف السودان ضمن الدول المارقة وفقاً للخارجية الأمريكية، بدأت الولايات المتحدة تمارس نفوذها السياسي على الحكومات المختلفة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بذريعة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم من قبل الخرطوم، وذلك في محاولة لفرض التدخل الخارجي في السودان، كما فعلت في العراق[318].

شجّع الثقل النسبي لإقليم دارفور، من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية في السودان خصوصاً وأفريقيا عموماً، الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في الأزمة واستغلالها لتحقيق مجموعة من المصالح، منها استمرار فرض سيطرتها السياسية والأمنية في أفريقيا، وإعادة تشكيل خارطة السودان

[317] فرح أحمد، "الدور الإسرائيلي في دارفور... خطوة جديدة لتشويه العرب"، (مجلة القدس، مصر: القاهرة، مركز الإعلام العربي، عدد 102، 2007): ص 25– 28.

[318] صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، ص 129– 136، مرجع سابق.

والشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً بما يخدم مشروعها في زيادة الهيمنة والسيطرة، وإخراج أجزاء من السودان من الصيغة العربية وإدخالها في الصيغة الشرق أوسطية الجديدة التي تعتبر "إسرائيل" أحد أهم عناصرها، كما حدث مع الجنوب، وضمان السيطرة الحصرية على موارد الإقليم الكامنة كالثروة النفطية الواعدة، وعدم السماح للقوى الأجنبية الأخرى المنافسة مثل الصين أو فرنسا أو إيران بالتغلغل في السودان[319].

وللوصول إلى هذه الأهداف لم تكتفِ الولايات المتحدة بالضغط على الدولة السودانية سياسياً واقتصادياً، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما قامت بتجنيد المؤسسات الدولية واستخدامها في الأزمة بما يُهدد وحدة الدولة السودانية وسلامة أراضيها. وهذا ما سيتم عرضه أكثر في المبحث الرابع من هذا الفصل الذي يُناقش (عولمة القوة)[320].

في الختام، ظهرت نتائج الأزمة التي شهدتها الدولة السودانية الوطنية (القطرية) في علاقاتها الداخلية والخارجية منذ الاستقلال وحتى تاريخه في دارفور ومن قبل في الجنوب، حيث كان ضعف قدرة النظام السياسي على اختراق المجتمعات المحلية بغرض إحداث التنمية والبناء والتطوير، أحد مسببات الأزمة التي خيّمت على العلاقة بين المركز والأطراف. وقد يعود سبب هذا الإخفاق من قبل النظام السياسي إلى ضعف الدولة وعدم وجود قيادة أو نخب سودانية تنموية، وهو ما أتاح للقوى الإقليمية والدولية التدخل في أقاليمها وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها.

---

[319] صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، ص 136- 139، 141- 144، المرجع نفسه. للمزيد انظر: إجلال رأفت، "أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية"، ص 101- 105، مرجع سابق.

[320] صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، ص 136- 139، 141- 144، مرجع سابق.

لذلك، إن ما يُفسر أزمة إقليم دارفور التي تعتبر أحد نماذج أزمة الدولة السودانية هو تفاعل المُحددين الداخلي والخارجي بشكل سلبي، وبالإمكان القول بأن دارفور تجسد صورة مصغرة عن أزمة الدولة الوطنية السودانية، ولعل انفصال الجنوب واستقلاله هو جرس إنذار لما سيحدث في دارفور مستقبلاً إذا ما استمرت حالة الفشل أو الضعف تبعاً لما ذكر سابقاً.

عطفاً على ما سبق، تبين للباحث أن دور الجامعة العربية في التعاطي مع أزمات السودان لم يرقَ لمكانتها، وأهمية السودان، في معالجة أزمة الدولة السودانية سواء في علاقاتها الداخلية أو الخارجية منذ استقلالها عام 1956 وحتى تاريخه، والتي ظهرت نتائجها في إقليمي الجنوب ودارفور[321]. إذ لم يكن للجامعة حضور سريع وفاعل في المبادرات والحلول التي كانت تُطرح من قبل جهات عديدة أفريقية أو دولية لمعالجة الحرب الأهلية المستفحلة. لا تعتبر الحالة السودانية استثناءً على عدم فاعلية الجامعة، وإنما يمكن تعميم هذه السمة على الأزمات العربية الأخرى سواء البينية أو التي وقعت مع جهات وأطراف خارجية. وقد يُعزى جانب مهم من دورها الهامشي لعوامل ذاتية سبق وتم نقاشها في الفصل السابق الذي تناول المُحددات الخارجية الفاعلة في أزمة الدولة العراقية.

كان مستوى دور الجامعة أحد العوامل التي أدت إلى زيادة حدة التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي السوداني، وما جرى ويجري في الإقليم العربي منذ بدء ما يُسمى بـ "الربيع العربي"؛

---

[321] لعبت الجامعة العربية دوراً ثانوياً في أزمة دارفور بعد وقوعها عام 2003، مقارنة مع أدوار جهات أخرى غير عربية، وظهر دورها بعد وصول الأزمة إلى مرحلة اللاعودة، ودخولها في مرحلة عميقة من التأزم والتعقيد، وهو ما حال دون معالجتها. كما جاء هذا الدور في ظل ظروف إقليمية معقدة، وكان النظام الإقليمي العربي في أكثر حالاته ضعفاً، لا سيّما بعد تعرض العراق للاحتلال المباشر، وانهيار السلطة الفلسطينية بعد اجتياح "إسرائيل" لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت تشهد انتفاضة شعبية ضد الاحتلال. سرحان غلام حسين، "المساعي والجهود العربية والأفريقية والدولية في تسوية مشكلة دارفور 1989- 2005"، المجلة السياسية والدولية، عدد 15 (2010): ص 103. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 13- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9397

من فوضى وتعصب وضعف الدولة الوطنية "القطرية"، وهذا يُؤكد عمق الأزمة التي يتسم بها النظام الإقليمي العربي بشكل عام.

قد يُعزى جانب آخر من دور الجامعة العربية المحدود في معالجة الأزمة السودانية إلى عدم فاعلية مصر على الصعيد الإقليمي العربي، لا سيّما بعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، أما قبل ذلك فقد تعاملت مصر مع الموضوع السوداني على أنه شأن لا تُفضّل أحداً غيرها لإدارته أو التدخل فيه، وذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية سبق وتم نقاشها. يُضاف إلى ذلك، انعكاس أزمة العلاقة بين القاهرة والخرطوم منذ انفصال السودان عن مصر عام 1956[322]، إذا استثنينا بعض الفترات التاريخية التي شهدت تحسناً نسبياً، على الدور المفترض للجامعة العربية.

وعليه، لقد تبين من النقاش الذي جرى سابقاً حول دور الجامعة العربية في أزمة الدولتين العراقية والسودانية، أن هناك اختلافاً واضحاً في تعاطي الجامعة مع الدولتين، ففي العراق كان لها دور بارز لا سيّما في الأزمة مع الكويت عام 1961 وعام 1990، وهذا الدور كان في غير صالح العراق بسبب غياب الموضوعية وانحيازها لأطراف معينة وتأثرها بالتجاذبات العربية البينية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى تدخل دولي عام 1991 انتهى باحتلال العراق عام 2003 وإسقاط نظامه الحاكم واستنزاف موارده المختلفة. أما في السودان فكان تدخل الجامعة هامشياً ومحدوداً، ولا يرقى إلى مكانتها، وأهمية السودان، إذ لم تتدخل الجامعة بشكل فاعل وسريع في أزمات السودان الداخلية والخارجية منذ استقلاله عن المستعمر عام 1956 وحتى تاريخه، وقد يعود جانب مهم من هذا الأمر إلى التجاذبات العربية، ودور مصر الذي كان يرى في السودان ساحة خاصة به لا يجوز لأحد التدخل بها، مع الأخذ بعين

[322] للتدليل أكثر على عدم فاعلية الجامعة العربية في الأزمة السودانية تجدر الإشارة إلى أزمة العلاقة المصرية– السودانية، التي كان أحد محاورها إقليما حلايب وشلاتين اللذان لم يتم تسوية أوضاعهما بين الطرفين حتى تاريخه. زد على ذلك، الأزمة بين السودان وتشاد ودول أفريقية أخرى مجاورة.

الاعتبار أيضاً الأزمة بين القاهرة والخرطوم منذ انفصال السودان عن مصر عام 1956 والتي انعكست بظلالها على دور الجامعة العربية. بالمحصلة، إن دور الجامعة في الحالتين كان سلبياً سواء في تدخلها في الأزمة العراقية أو ضعفها في معالجة الأزمات السودانية.

من جانب آخر، كانت نتيجة افتعال الأزمات الداخلية في العراق فقدان الدولة سيطرتها على أجزاء من إقليمها ولا سيّما في الشمال، إقليم كردستان والموصل، ونشوب صراع طائفي استنزف موارد الدولة وقدراتها المختلفة. أما في السودان فقد نتج عن افتعال الأزمات الداخلية حرب أهلية طويلة بين الشمال والجنوب آلت إلى انفصال الجنوب واستقلاله من جهة، وفقدان الدولة سيطرتها على إقليمها الغربي، دارفور، من جهة ثانية، وانسحب ذلك على توتر علاقة الدولة السودانية بأقاليمها وأطرافها الأخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أصل المشكلة يكمن في الأزمة البنيوية لتكوين الدولة في البلدين واستغلال القوى المهيمنة على النظام الدولي لهذه الأزمة بشكل دائم، وهذا ما يفسر جانباً مهماً من تبعية كلتا الدولتين بعد الاستقلال للمركز أو للقوى الكبرى، وديمومة الرقابة الخارجية عليهما، وما يفسر أيضاً الأزمات الدائمة لكل من العراق والسودان مع الدول المجاورة لهما والتي تتداخل مع كل منهما في البنية الاجتماعية والتي أبقى عليها المستعمر بعد ترسيمه لحدود كلا البلدين مع جوارها عشوائياً بما يضمن الحفاظ على مصالحه فقط.

إن الاختلاف في النقاش الوارد أعلاه هو في وضع الدولة نفسها وليس بين الحالتين العراقية والسودانية، إذ أن الدولتين واجهتا أزمات داخلية مفتعلة من لاعبين إقليميين ودوليين، ولكن في العراق كان للدور الإقليمي التأثير الواضح في استغلال التناقضات المذهبية، في حين أن دارفور تم فيها استغلال العامل القومي والمقصود هنا عرب وأفارقة. والاختلاف الآخر في كل حالة هو أن العراق واجه

تدخلاً دولياً كبيراً في مشكلة إقليم كردستان مع عدم تجاهل وجود دور إقليمي أيضاً، أما السودان فقد واجه تدخلاً دولياً كبيراً في أزمة جنوب السودان وكذلك مع عدم تجاهل التدخلات الإقليمية.

وبكلمات أخرى، يمكن القول إنه غلبت على الأزمة المذهبية، العلاقة بين الشيعة والسنة، في العراق ومشكلة دارفور في السودان، تأثيرات وتفاعلات اللاعبين الإقليميين وتجاذبات البعد الإقليمي. أما أزمة جنوب السودان ومشكلة إقليم كردستان فقد غلبت عليهما تأثيرات وتفاعلات اللاعبين الدوليين وتجاذبات البعد الدولي.

الفقرة الثانية: تعاظم ظاهرة العولمة

العولمة ليست بالمفهوم الحديث، إنما بروز وتعاظم دورها هو الأمر الحديث، هذا التعاظم ألقى بأثره وظلاله على دول العالم كافة، وكان ذو أثر مضاعف على دول العالم الثالث ومنها دولتي العراق والسودان، خصوصاً وأن هاتين الدولتين بالذات تتمتعان بخصائص مميزة جداً لهما سواء من حيث المساحة وخصوبة الأرض وعدد السكان والموارد الطبيعة المتاحة. وبالتالي، فإن قيام هذه الدول وبناء قوتها وفق ما سبق ذكره نظرياً يعني احتمالية تطورها بشكل قد يُهدد مصالح القوى الكبرى الطامعة فيها، وقد يُهدد اقتصاديات دول كبرى خصوصاً فيما يتعلق بشق الثروة النفطية والزراعية.

وعليه، سيتم تناول تعاظم هذه الظاهرة ودورها في زيادة أزمة الدول من خلال: أولاً تأثير ظاهرة العولمة على الدولة العراقية، ومن ثم تأثير ظاهرة العولمة على الدولة السودانية من خلال ثانياً.

أولاً: تأثير ظاهرة العولمة على الدولة العراقية

برزت في الربع الأخير من القرن العشرين وحتى تاريخه قضايا جديدة في النظام الدولي، كان في مقدمتها ظاهرة العولمة التي شكلت تحدياً جديداً لمستقبل الدولة العراقية، إضافةً إلى الضغوط السابقة

التي واجهتها من خارج حدودها، كما الحال بالنسبة لباقي الدول في العالم العربي. هذا التحدي الجديد برز كنتيجة مباشرة لانتشار تكنولوجيا الاتصال التي سهلت وسائل المواصلات بين الدول والأفراد والمجتمعات. كما برزت مفاهيم جديدة فُرضت على الدول بشكل عام في إطار عولمة القوة منها الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وقضايا أخرى في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية. وأدت العولمة إلى تعدد مصادر المعلومات، مما خلق مقاومة أكبر من قبل الأفراد لما تريده الدولة[323].

أ. التأثير المباشر من خلال أدوات العولمة

إن لظاهرة العولمة أذرعاً طويلة وأدواتٍ عديدة ترتكز عليها الجهات المتّنفذة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى في تأثيرها على الدول الضعيفة بشكل عام، والعراق مثالٌ صارخ على ذلك. لعل أشهرها:

- وسائل الإعلام والاتصال، وحالياً وسائل التواصل الاجتماعي التي تنقل الأفكار والمعلومات بشكل سريع، وتصنع الظواهر والأحداث، وتفتعل الصراعات والأزمات، وتكشف ممارسات وأفعال الدول والحكومات أمام جمهورها، وأمام الرأي العام الإقليمي والدولي، إلى درجة جعلتها من المحركين والموجهين الأساسيين والرئيسيين للرأي العام، بعد أن كانت الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على لعب ذلك الدور واحتكاره. وقد استخدمت الماكينات الإعلامية في بث الدعاية الكاذبة حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، لاستقطاب الرأي العام الأمريكي

[323] ممدوح محمود منصور، "العولمة: المفهوم والظاهرة والأبعاد"، 25- 27، مرجع سابق. للمزيد انظر: محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص 650- 654.

والدولي، واستُخدمت أيضاً في شن حرب معنوية ونفسية على العراق مجتمعاً ودولة قادت في نهاية المطاف إلى احتلاله وتخريبه[324].

- المؤسسات الدولية غير الحكومية، التي تعبر الحواجز والحدود، وتُراقب سلوك الدول تجاه مجتمعاتها، وما يشّكله ذلك من ضغط عليها وعلى سياساتها. فالدول أصبحت تخشى على مكانتها وسمعتها أمام تلك المؤسسات مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية التي أصبحت من اللاعبين المؤثرين في النظام الدولي إلى جانب الدول[325].

- الشركات متعددة الجنسيات التي فاقت قدرتها قدرة بعض الدول، وأصبح نطاقها أوسع من نطاق دولها الأم، لا سيما أنها تقطع الحدود والحواجز وتعبر إلى أقاليم كثيرة وتمارس ضغوطات على اقتصادات الدول وأسواقها، وتتحكم في ثرواتها والأيدي العاملة فيها، وتهدد أمنها الغذائي والاقتصادي، وتقلل من أهمية منتجاتها الوطنية خاصةً إذا ما استخدمت من قبل الجهات المتّحكمة فيها أو من قبل دولها الأم[326].

- برزت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللتين تم تصنيفهما كجزء من ذراع العولمة الاقتصادية، تؤثر على اقتصادات الدول الضعيفة والنامية، كما هو الحال بالنسبة للعراق أيضاً، حيث أن الهدف المعلن من إنشائهما هو مساعدة الدول النامية على النهوض والنمو من خلال قروض ومساعدات مالية، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك تماماً. فالعراق

---

[324] وصفي محمد عيد عقيل، "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، ص 9- 10، 20- 30، مرجع سابق.

[325] وصفي محمد عيد عقيل، "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، ص 20- 25، 30، المرجع نفسه.

[326] كمال مجيد، العولمة والدولة: دراسة لآثار العولمة على السلطة وخاصة في العراق- إسرائيل- أفغانستان- تركيا- إيران- الجزائر- مصر- نيجيريا- كونغو- أرجنتين- الصين- الاتحاد السوفيتي- بريطانيا والولايات المتحدة (لندن: دار الحكمة، 2002)، ص 28- 32.

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وقع في الفخ الذي نصبته تلك المؤسستان، ووقع في إشكاليات كبرى طالت جوانب كثيرة من قطاعه الاقتصادي، فقد وصل حجم ديونه جرّاء تعامله مع هاتين المؤسستين إلى ستة أضعاف دخله السنوي الإجمالي. فضلاً عن التسبب بنتائج أخرى كارثية على المجتمع والدولة العراقية مثل حدوث تضخم هائل في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض أسعار الموارد الطبيعية التي يمتلكها، مثل النفط، إلى أدنى مستوى، وهو ما قاد في النهاية إلى عدم تمكن الفرد العراقي من شراء مستلزماته واحتياجاته الأساسية[327].

على صعيد متصل، تعرّض العراق في الربع الأخير من القرن العشرين لضغوط كبيرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل زيادة المساحة المخصصة من قبل الدولة لعملية الخصخصة، وذلك بهدف إضعاف الحكومة العراقية، وتقليص دورها في القطاعات الاقتصادية المهمة، مثل قطاع النفط والطاقة، وزيادة تغلغل الشركات الأجنبية التي تبحث عن الربح، وعن فوائد لها ولدولها الأم[328]. تعتبر هذه الضغوط من أهم تجليات العولمة الاقتصادية، فالقوة الأمريكية كان لها متطلبات كثيرة، أبرزها تأمين السيطرة على الثروة النفطية العراقية كمصدر مهم لاقتصادها، ومشاريعها في المنطقة، ولبقاء تحكّمها في الأسواق العالمية. وكان أحد وسائلها لتحقيق ذلك ربط الدولة العراقية بالمؤسسات الدولية المُسيطرة عليها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[329].

فقدت الدولة العراقية كما الكثير من الدول الأخرى تحكّمها في إقليمها وشعبها بشكل مطلق، وفقدت القدرة على السيطرة كما كان الحال قبل بروز هذه الظاهرة، حتى أصبح مصير العراق مُهدداً بالتشرذم

[327] كمال مجيد، العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق (لندن: دار الحكمة، 2000)، ص 71- 73، 118- 119.

[328] كمال مجيد، العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، ص 40، 118- 119، المرجع نفسه.

[329] عادل سمارة، "العراق تحت الاستعمار المعولم، الأمة العربية إفلاس الدولة القطرية وإعادة تجديد الذات"، (مجلة كنعان، فلسطين: الطيبة، مركز إحياء التراث العربي، عدد 113، 2003): ص 8.

والتفكك. فالدول الاستعمارية استبدلت احتلالها المباشر المكلف ومرتفع الثمن، باحتلالٍ آخر جديد مربح وقليل التكلفة لا يُصيب فقط الجانب الاقتصادي والسياسي، وإنما أصاب الهوية العراقية في مقتل، وأصاب العقول، والانتماء، والمواطنة، والثقافة، واقتحم خصوصيات المجتمع العراقي، وتسبب أيضاً في سلب جزء من سيادة الدولة، وزاد ضرب المنظومة القيّمية لدى المجتمع. مثل: قيم التماسك، والانتماء، وخدمة الدولة، والجدية في العمل، والعيش المشترك، وتقبل الآخر المختلف.

دخلت عملية التمزيق والتخريب هذه إلى العراق بعد حرب الخليج الثانية، وبعد تغيّر النظام الدولي من بوابة حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وبوابة الشركات متعددة الجنسيات، وبتوظيف جيد للخلافات السياسية بين النظام العراقي ومعارضيه، الذين دُعموا في سبيل زعزعة استقرار النظام وأمنه عبر قيامهم بالترويج لمفاهيم الديمقراطية، والتعددية السياسية، والحريات بكافة أشكالها. وقد اعتمدت هذه المعارضة في عملية الترويج على الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة، وعلى الدعم اللوجستي والمالي من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وعلى مراقبة المجتمع الدولي بما فيه الرأي العام لممارسات وأفعال الحكومة العراقية[330]. وفي النتيجة النهائية، تشويه صورة الدولة العراقية ونظامها السياسي، وإفقادها جزءً من تحكمها وسيطرتها، وتهيئة المناخ الإقليمي والدولي لضرب العراق واحتلاله تحت شعار نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

إذاً، شكّلت ظاهرة العولمة جسوراً للدول المسيطرة على النظام الدولي لعبور الأفكار، والقيم، والثقافة، والمعتقدات التي تخدم توجهاتها ومشاريعها في العراق. وجسراً لعبور الاحتلال الأمريكي وحلفائه إلى العراق عام 2003.

[330] كمال مجيد، العولمة والدولة: دراسة لآثار العولمة على السلطة وخاصة في العراق- إسرائيل- أفغانستان- تركيا- إيران- الجزائر- مصر- نيجيريا- كونغو- أرجنتين- الصين- الاتحاد السوفيتي- بريطانيا والولايات المتحدة، ص143 – 147، مرجع سابق.

ب. التأثير من خلال مجلس الأمن

لعبت الأمم المتحدة ممثلة بجهازها الأقوى، مجلس الأمن، دوراً مهماً في أزمة الدولة العراقية، منذ بدء الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980 وحتى سقوط النظام العراقي عام 2003. فقد ظهر في الحالة العراقية دور مهم للمجلس الذي استخدم أداة في يد السياسة الخارجية الأمريكية في الحروب الثلاثة التي خاضتها الدولة العراقية مع كل من إيران، والولايات المتحدة في حرب (تحرير الكويت) عام 1991، وعام 2003[331]. لتوضيح هذا الدور سنتناول الحروب الثلاثة بشكل منفرد، على النحو التالي:

- **الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)**

في ظل المشهد المُعقد الذي نتج عن تغيّر نظام الحكم في إيران عقب ثورة عام 1979، وتغيّر علاقاته مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" والخليج العربي، وما أفرزه ذلك من توريط العراق في حرب استنزاف طويلة مع إيران، لم يكن دور مجلس الأمن فاعلاً أو موضوعياً في معالجة هذه الأزمة بين الطرفين، والحيلولة دون تطورها إلى حرب شاملة ومدمرة للدولتين العراقية والإيرانية. وكان غياب فاعليته يعود للتأثر بالقوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي وقفت بجانب العراق لإضعاف إيران كخصم لها في المنطقة، ويُستدل على ذلك من طبيعة القرارات الصادرة عن المجلس بخصوص الحرب من حيث توقيتها ومدى إلزاميتها وموضوعيتها[332].

---

[331] للمزيد انظر: حميد الخطيب، دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية: العراق أنموذجاً (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2016)، ص 170- 184. وانظر: باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص 13، 83- 91.

[332] حميد الخطيب، دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية: العراق أنموذجاً، ص 170- 184، مرجع سابق. للمزيد انظر: باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، ص 157- 162، 167- 179، مرجع سابق.

لقد اتخذت القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن في فترة الحرب العراقية- الإيرانية (479، 540، 582، 598، 612) بناءً على إرادة الدول الكبرى التي حالت دون إصدارها مبكراً وإدراجها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بما يُلزم طرفي بوقف أعمالهما القتالية أو يُلزم الطرف الذي بدأ العدوان بوقف نشاطه العسكري كحد أدنى، والمقصود هنا العراق. كما تجاهلت القرارات الدولية في غالبيتها مسألة استخدام القوة المفرطة والأسلحة المحرمة دولياً من قبل الجيشين العراقي والإيراني، مع ما سببه ذلك من مجازر كبيرة وجرائم حرب طالت المدنيين والبنية التحتية المدنية لكلا البلدين[333].

لم تتجاهل تلك القرارات فقط مشاركة العديد من الدول بشكل غير مباشر في تفاقم الأزمة ودحرجتها وصولاً إلى الحرب، وإنما دورها في توفير مستلزماتها العسكرية والمادية للدولة العراقية. وكانت نتيجة هذه الحرب عراقياً، تحويل الدولة العراقية، رغم المساندة الإقليمية والدولية لها، من مكانة اقتصادية واجتماعية متقدمة نسبياً على الصعيد الإقليمي بعد الإنجازات التي حققتها في عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلى مكانة متأخرة نسبياً مقارنة مع فترة ما قبل الحرب. ومن مؤشرات ذلك أن العراق غرق في مستنقع الديون، حيث تحول من امتلاك فائض مالي إلى مديونية عالية للخارج، وقدّرت نسبة الديون لبعض الجهات العربية والأجنبية بـ 75 مليار دولار في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم[334].

- **حرب تحرير الكويت عام 1991 وحصار الدولة العراقية**

لم يكد العراق يخرج من حربه الطويلة مع إيران حتى وقع في أزمة جديدة كانت أكثر تعقيداً وتأثيراً على الدولة العراقية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، في ظل ما أفرزته من تداعيات وانعكاسات لاحقة على

[333] حميد الخطيب، دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية: العراق أنموذجاً، ص 170- 184، مرجع سابق.

[334] باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، ص 160- 163، 170- 179، مرجع سابق.

مجمل أوضاعها الإنسانية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. حدث ذلك في إطار تغيّرات دولية كبيرة لم تكن في صالح العراق، حيث تبلور نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جلي في العلاقات الدولية مع بداية سقوط المنظومة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي. وقعت هذه الأزمة مع دولة الكويت، ومن خلفها المنظومة العربية والمجتمع الدولي، التي تعرضت لغزو عراقي عام 1990 عندما أعاد صدام حسين العلاقة التاريخية المضطربة بين البلدين إلى الواجهة انطلاقاً من عاملين أساسيين: الأول، خروج العراق منتصراً في حربه مع إيران واكتسابه عناصر قوة إضافية تمثلت في جيش مدرب ومتمرس في القتال وذو تعداد ضخم، مع ما ترتب على ذلك من شعوره بضرورة ممارسة دور ونفوذ إقليمي أكبر، وهو ما جعل صدام حسين يعتقد بأنه يجب أن يحصل على مقابل وتقدير من المحيط العربي[335]، ولكنه فوجئ بمطالبة بعض الدول العربية بديونها من الدولة العراقية بدلاً من ذلك، إضافةً إلى سياسات الدول الخليجية الاقتصادية والنفطية التي ألحقت الضرر بالاقتصاد العراقي وحدّت من قدرته على النهوض[336]. والثاني، غياب قراءة سليمة للواقع الدولي، وتوقع النظام العراقي بأن الدول الكبرى لن يكون لها ردة فعل كالتي حدثت بعد غزو الكويت[337].

بالانتقال إلى دور مجلس الأمن في هذه الأزمة، فقد استطاعت القوى الكبرى تجنيد المجلس في الملف العراقي– الكويتي، وهو ما مكنها من استصدار عدد كبير من القرارات الدولية المقيدة للنظام العراقي[338]،

---

[335] للمزيد انظر: حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011)، ص 37– 38، 96، 142، 151.

[336] أياد القزاز (عرض كتاب مجيد خدوري وآدمون غريب، ترجمة أمل محمود فايد)، "الحرب في الخليج، 1990–1991: النزاع بين العراق والكويت وتبعاته"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 243، 1999): ص 147– 148.

[337] حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 142، مرجع سابق.

[338] تجدر الإشارة أن القرارات التي استصدرت من مجلس الأمن الدولي تحت الضغط الأمريكي في التسعينيات من القرن الماضي استهدفت المساس بكل مقدرات العراق ومنجزاته خلال العقود الماضية، ومن أبرز القرارات التي فرضت على العراق

والتي أدرج جزء كبير منها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما مكّن هذه القوى من استخدام القوة للتدخل في معالجة الأزمة وضمان مصالحها في الشرق الأوسط. لذلك، كان تعامل مجلس الأمن مع الاحتلال العراقي للكويت بشكل سريع ووفقاً للفصل السابع بسبب طغيان مصالح الدول الكبرى في تحديد مواقف المجلس، دون منح بعض القوى الإقليمية مثل مصر أو بعض القوى الدولية مثل الاتحاد السوفيتي دوراً لحل الأزمة[339]. في المقابل، كان مجلس الأمن متساهلاً في صراعات أخرى مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، ولم يُحرك ساكناً عندما احتلت "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية والعربية في عامي 1948 و1967. وهذا يُدلل على ازدواجية المعايير التي يتبعها المجلس فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا وصراعات من هذا النوع.

انتهت المعالجة التي تبناها مجلس الأمن للأزمة العراقية- الكويتية بتدمير الجيش العراقي والبنية التحتية للعراق، وتحرير الكويت، وفرض حصار مُشدد على الدولة العراقية حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003. وكان الهدف المعلن لهذا الحصار هو الضغط على النظام العراقي بحجج ومبررات منها انتهاكه لحقوق الإنسان، وكبح توجهاته العسكرية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، والحد من الخطر المحتمل الذي كان يشكله على دول الخليج العربي و"إسرائيل" والمصالح الغربية في المنطقة.

فيما يتعلق بالخروج من الكويت، والحرب، والحصار، والتفتيش، وسياسة النفط مقابل الغذاء، القرارات: (660، 661، 678، 687، 699، 706، 786).

للمزيد حول مضمون القرارات السابقة الذكر انظر: حميد الخطيب، دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية: العراق أنموذجاً، ص 170- 184، مرجع سابق. وباسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، ص 181- 189، 192- 203، 224- 232، مرجع سابق.

[339] باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، ص13- 21، 36- 41، مرجع سابق.

لكن الواقع ناقض ذلك تماماً عندما أصبح الحصار سبباً رئيسياً مباشراً في تفاقم الظروف الإنسانية والمعيشية لعموم العراقيين[340].

تبعاً لذلك، انضمت شرائح واسعة من المجتمع العراقي إلى الفئات الفقيرة والمهمشة التي تعاني من العوز الشديد، ومن ضمنها أفراد الطبقة الوسطى التي تفشى في صفوفها الفقر والبطالة والأمية. ومن المظاهر السلبية الأخرى للحصار، عدم قدرة الفرد العراقي على تأمين حاجاته الأساسية بسبب تدهور قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى، إضافةً إلى سوء الأحوال الصحية وتعرض أعداد كبيرة من صغار السن للموت في مراحل مبكرة بسبب عدم توفر متطلبات الرعاية الصحية الأولية[341].

من الأدوات الأساسية التي استخدمت من قبل مجلس الأمن في حصار الدولة العراقية، فرض فرق تفتيش لسنوات طويلة على المواقع العسكرية والمدنية التابعة للحكومة العراقية بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، مع ما شكله ذلك من ضغوط على العراق في ظل تجاوز اللجان لصلاحياتها، ومن تهديد له في ظل التقارير التي استخدمت بشكل غير مهني من قبل المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[342].

من السياسات الأخرى التي استخدمت في الحصار سياسة النفط مقابل الغذاء التي فرضت على العراق وصادرت حقه في السيطرة على موارده النفطية والتحكم في ريعها المادي. وفي هذا الإطار قامت

---

[340] حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 217- 220، 231، مرجع سابق.

[341] صلاح سالم زرنوقة، "العراق والأمم المتحدة: اتفاق النفط مقابل الغذاء"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 125، 1996): ص 147- 148.

[342] حميد الخطيب، دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية: العراق أنموذجاً، ص170-184، مرجع سابق. للمزيد انظر: باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، ص 199- 207، مرجع سابق. وحامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 231- 234، مرجع سابق.

الأمم المتحدة، تحت ضغط كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بتحديد توزيع العائدات النفطية في اتجاهين: الأول شراء الاحتياجات الإنسانية، والثاني دفع تعويضات للدول المتضررة من سلوك النظام العراقي لا سيما أثناء الأزمة الكويتية، مع ما شكله ذلك من ثقل على الخزينة العراقية، وزيادة حالة التأزم في أوضاع العراق الاقتصادية بشكل عام بسبب المبالغ الكبيرة التي فرضت عليه ضمن سياسة التهديد التي استخدمتها القوى الكبرى المتحكمة في الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة[343].

- **الحرب الأمريكية عام 2003 وسقوط نظام الحكم العراقي**

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ظل فشل سياسة الحصار، الناتجة عن قرارات مجلس الأمن، في كسر شوكة الدولة العراقية وإسقاط النظام الحاكم فيها بعد مرور أكثر من عقد على استخدامها، وفي إطار انشغال المجتمع الدولي بنتائج الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، إلى الغزو المباشر للعراق كما فعلت في أفغانستان. وبالرغم من عدم موافقة مجلس الأمن على مجاراة الولايات المتحدة وبريطانيا في غزو العراق عام 2003، إلا أنه في المقابل لم يستطع أن يوقف إقدام كلا الدولتين على القيام بذلك. وهذا إن دل، فإنما يدل على أن الدول الكبرى تستخدم المجلس في تحقيق مصالحها متى تشاء، وتتجاوزه في حال رفض مجاراتها في تنفيذ أجندتها الخارجية أو الخاصة[344].

---

[343] للمزيد انظر: صلاح سالم زرنوقة، "العراق والأمم المتحدة: اتفاق النفط مقابل الغذاء"، 148، مرجع سابق. وانظر: ديفيد كورترايت وآخرون، "العقوبات الذكية: إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 268، 2001): ص 50- 56، 77.

[344] محمد الدوري، انتهت اللعبة!: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 113- 119.

بالرغم مما سبق، فقد شكّل قرار مجلس الأمن (1441) الصادر قبل حرب عام 2003 بعام واحد تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة منطلقاً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لغزو العراق وإسقاط النظام الحاكم فيه. إذ طالب القرار المجتمع الدولي بمزيد من الضغط على الدولة العراقية، وزيادة فرق التفتيش للمواقع المدنية والعسكرية التابعة للحكومة العراقية التي تعرضت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي لمرات عديدة من التفتيش والمساءلة. يُضاف إلى ذلك، أن قرار مجلس الأمن شدد الحصار المفروض أصلاً على الدولة العراقية، وبرر سياسات وممارسات القوى الكبرى الضاغطة على العراق مجتمعاً ودولة في فترة ما بعد تحرير الكويت، متجاهلاً في الوقت نفسه المعاناة الشديدة للمجتمع العراقي الناتجة عن القرارات السابقة، وكذلك سلوك القوى الكبرى تجاه العراق. وكان تركيز القرار منصباً أكثر على مسألة التفتيش والتقارير التي فرض اعدادها على الدولة العراقية فيما يخص نشاطاتها ومقتنياتها العسكرية بشكل كامل. ورغم عدم مخالفة العراق لهذا القرار والالتزام به، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا تجاهلتا ذلك بسبب التوجه المسبق لديهما نحو الحرب لتحقيق أهداف خاصة بهما؛ سياسية واقتصادية[345].

إذاً، كان مجلس الأمن أحد المفاعيل المهمة في أزمة الدولة العراقية في فترة حكم صدام حسين، حيث تمّكنت القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من تجنيد هذه المؤسسة الدولية لخدمة أجنداتها الخاصة. وكانت نتيجة ذلك المساس بكل مقدرات العراق ومنجزاته خلال العقود الماضية.

[345] محمد الدوري، انتهت اللعبة!: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً، للمزيد حول القرار الذي يظهر في المتن أعلاه وغيره انظر إلى الصفحات التالية: 116- 129، 270- 275، المرجع نفسه.

ثانياً: تأثير ظاهرة العولمة على الدولة السودانية

فعلت ظاهرة العولمة، التي أثرت على العراق وما زالت، ذات الشيء في السودان إن لم يكن بدرجة أكبر. فالسودان، نظراً لضعف جبهته الداخلية ولرصيده المتدني من القوة السياسية والاقتصادية، تأثر بالعولمة بشكل أكبر.

لعبت ظاهرة العولمة دوراً تكميلياً للدور الذي لعبه المستعمر التقليدي في السودان منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى رحيله عنه. فقد أعيد فتح جميع الملفات الإثنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أشعلت الأزمة، في الربع الأخير من القرن الماضي لتزيد الأزمة تعقيداً. افتتحت تلك الملفات تحت عناوين ومفاهيم مُربكة للدولة ومحرجة لها أمام الجمهور المحلي والإقليمي والدولي، وكان أبرز تلك العناوين ضمن شعارات الإنسانية، والحريات، وتقرير المصير، ورفع الظلم الواقع على الأقليات وإنصافها، وغيرها من القضايا التي هددت كيان الدولة السودانية ومستقبلها[346].

جرى التعامل مع موضوع الأعراق والقوميات من قبل أدوات العولمة، المؤسسات الدولية الإنسانية والسياسية والقضائية والإعلامية، بلغة عززت الاشتباك بينها حتماً، وأفرزت نتائج وحلولاً تؤدي إلى التقسيم والتفريق والشرذمة. ولم يتم التعامل معها بلغة تنتج حالة من التكامل والتماثل والاندماج كما روجت لذلك وسائل الاعلام المتأثرة بمصالح القوى الكبرى، وفي هذا السياق برز دور مجلس الأمن الدولي في الأزمة السودانية، وكذلك برز دور محكمة الجنايات الدولية في أزمة دارفور[347].

[346] وصفي محمد عيد عقيل، "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، ص 31- 37، مرجع سابق.

[347] وصفي محمد عيد عقيل، "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، ص 31- 37، المرجع نفسه.

أما الاقتصاد السوداني فقد تعرض هو الآخر لمزيد من الأزمات التي جعلته رهينةً في يد الشركات الكبرى، التي وظفت عملها في إطار خدمة غايات سياسية مُحددة مسبقاً من قبل الدول الكبرى المعادية للسودان. فقد أصبحت الثروات الطبيعية التي منحت السودان أهمية استراتيجية تحت تصرف تلك الشركات، وهو ما أفقد السودان حقه في الانتفاع والاستفادة بشكل جيد منها. ومن الأمثلة على ذلك امتناع الشركات الأجنبية، في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وفي بداية الألفية الحالية عن الإنتاج، لا سيما في القطاع الحيوي وهو قطاع النفط، تحت وطأة النفوذ الأمريكي الذي جاء آنذاك كردة فعل على خلافات سياسية وتغيرات في المشهد السياسي السوداني. من أبرز الشركات التي استجابت لذلك النفوذ ولعبت دوراً مكملاً له شركة توتال الفرنسية وشركة تلسمان اللتان ساهمتا في تضييق الخناق على الدولة السودانية دون احترام رغبتها وسيادتها. يُضاف إلى ذلك، حرمان الدولة من ثروتها المالية الموجودة لدى مؤسسات تقع خارج حدودها، وهو ما دفعها في نهاية المطاف إلى الاستدانة من الدول ومن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وهو ما تسبب في خضوعها للضغوط وتعرضها لإشكاليات كبرى نظراً لصعوبة سداد القروض التي تمنحها تلك المؤسسات، وما يترتب عليها من فوائد يصعب تحملها[348].

فيما يلي، نبحث في دور المؤسسات الدولية المُشار إليها سابقاً؛ السياسية والقضائية والاقتصادية، في الأزمة السودانية:

[348] سمر إبراهيم محمد، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان"، ص 190 – 192، مرجع سابق.

أ. التأثير من خلال مؤسسات سياسية وقضائية دولية

واجهت الدولة السودانية لاعبين آخرين ساهموا بشكل أو بآخر في تعقيد أزمتها الداخلية والخارجية، تمثلوا بالمؤسسات الدولية، ومن أبرز هؤلاء اللاعبين مجلس الأمن، ومحكمة الجنايات الدولية اللذان برز دورهما بشكل فاعل في أزمة دارفور التي تم نقاشها سابقاً، إضافة إلى مؤسسات مالية دولية برز دورها في الأزمة السودانية بشكل عام في العقد الأخير من القرن الماضي. وجاء دور هذه المؤسسات في إطار عولمة القوة التي ظهرت بشكل جلي في ظل النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة لانتصارها في الحرب الباردة عام 1990[349]، والتي تعتبر أهم المؤثرين على السودان منذ استقلاله في عام 1956 وحتى تاريخه. وفيما يلي نُبين دور وتأثير كل مؤسسة في الحالة السودانية، وذلك على النحو التالي:

1. دور مجلس الأمن

شكّل مجلس الأمن أحد أهم أدوات التأثير الخارجية على الدولة السودانية، وأبرز أدوات التدخل في شؤونها الداخلية، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها وتفردها في النظام الدولي الجديد للهيمنة على المؤسسات الدولية وتطويعها لخدمة مصالحها وأهدافها المختلفة. وكان أهم هذه المؤسسات مجلس الأمن الذي جُنّد في أزمة دارفور كأداة في يد السياسة الخارجية الأمريكية لمحاصرة وإضعاف الدولة السودانية وتدويل أزماتها الداخلية، بغرض شرعنة تدخلها، وتحقيق طموحاتها السياسية والاقتصادية[350]، التي تم نقاشها في المبحث السابق.

---

[349] كاظم هاشم نعمة، "أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 314، 2005): ص 98- 102.

[350] كاظم هاشم نعمة، "أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة"، ص 98- 102، مرجع سابق.

لم يكن مجلس الأمن فاعلاً في الحرب الأهلية السودانية التي استمرت بين الشمال والجنوب قرابة الأربعين عاماً، إذا استثنينا من ذلك فترة التقارب النسبي والمحدود بينهما في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما يؤكد فكرة ازدواجية المعايير في نفس الحالة السودانية، إذا ما تم مقارنة دوره في أزمة الجنوب مع دوره في أزمة دارفور، وكذلك بين الحالات الأخرى المشابهة في أفريقيا أو في الشرق الأوسط، ويعود ذلك لازدواجية معايير المؤسسات الدولية المتأثرة بمصالح القوى الكبرى[351].

لعب مجلس الأمن دوراً في أزمة دارفور من بوابة حقوق الإنسان، حيث استغلت بعض الأطراف الفاعلة في المجلس، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المعاديتان للسودان، هشاشة الاتفاقيات المتعددة الموقعة بين الخرطوم وبعض قوى دارفور بإشراف أفريقي في الفترة (2004– 2006)، والتي كان أبرزها الاتفاق الموقع في العاصمة النيجيرية أبوجا، لفرض رؤيتها الخاصة على مجلس الأمن بهدف الوصول إلى التدخل المباشر في السودان كما فعلت من قبل في العراق[352]، وقد جرى ذلك بخلاف موقف فرنسا التي حاولت أن تحافظ على مصالحها في تشاد المجاورة لدارفور[353]. كما استغلت الأطراف الفاعلة المذكورة آنفاً عدم قدرة المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، على معالجة الأزمة بشكل كلي شمولي انطلاقاً من وجود بعض قوى دارفور خارج إطار الاتفاق الأخير الموقع في أبوجا، وانطلاقاً من

[351] عبد الوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، ص 7– 8، مرجع سابق.

[352] أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 166، 2006): ص 188– 191.

[353] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، ص 224– 226، مرجع سابق. للمزيد انظر: عماد عواد، "أزمة دارفور"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 308، 2004): ص 54.

استمرار حالة عدم الاستقرار في دارفور، رغم تواصل جهود الاتحاد وتدخله المباشر في الإقليم رقابياً وأمنياً[354].

يُعزى عدم تمكّن الاتحاد الأفريقي من وقف الصراع وحل مشكلة دارفور إلى العديد من العوامل ومنها: عوامل ذاتية للاتحاد نفسه، نظراً لعدم وجود آليات مُلزمة لتنفيذ قراراته، ومحدودية الموارد البشرية والمادية التي رُصدت للمعالجة، وغياب الإرادة السياسية للقوى السودانية المختلفة بسبب طغيان مصالحها الضيقة على المصالح الوطنية العليا، وعدم توقف القوى الإقليمية والدولية، التي تم تناولها في المبحث السابق، عن التدخل في الشأن الداخلي للسودان خاصّة: تشاد، وأفريقيا الوسطى، وأريتريا، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا[355].

تمكنت القوى الكبرى المُشار إليها أعلاه، في الفترة ما بين 2004–2006، من فرض رؤيتها الخاصة على مجلس الأمن حول كيفية معالجة أزمة دارفور، واستصدار رزمة من القرارات الدولية تباعاً تحت الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما أدى في النهاية إلى نقل الأزمة من الصيغة الإقليمية إلى الصيغة الدولية التي أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و"إسرائيل"، ومن أبرز القرارات التي اتخذت في سبيل تحقيق هذه الغاية (1556، 1593، 1706)[356].

ساهمت هذه القرارات في زيادة هشاشة الاتفاقيات الموقعة ما بين الأطراف السودانية في الفترة المُشار إليها آنفاً، وكرّست حالة التشظي بينها، وعقّدت المشهد السياسي والأمني في السودان، وشجّعت القوى

[354] أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، ص188– 191، مرجع سابق.

[355] أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، ص188– 191، المرجع نفسه. للمزيد انظر: هانئ رسلان، "أزمة دارفور والقرار 1706.. الأبعاد والتداعيات"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 166، 2006): ص 182– 184، 186– 187.

[356] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، ص 457– 468، مرجع سابق.

الإقليمية والدولية المذكورة سابقاً على استمرار التدخل في الشأن السوداني، وخلقت أزمة ما بين الاتحاد الأفريقي والدولة السودانية، التي اتهمته بالتواطؤ في مسألة التدويل، وإطالة عمر الأزمة بشكل عام. فالدور الذي لعبه مجلس الأمن في مشكلة دارفور كان عاملاً مساعداً في انفصال الجنوب، وإن بشكل غير مباشر، وذلك من خلال فتح الباب أمام تدخل القوى الكبرى في الشأن السوداني، وأمام لاعبين دوليين آخرين أيضاً مثل محكمة الجنايات الدولية[357].

2. المحكمة الجنائية الدولية

لم تكتفِ القوى الكبرى بالضغط على الدولة السودانية ونخبها السياسية من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم تكتفِ بالمقاطعة الاقتصادية للسودان وبتشجيع ودعم القوى الإقليمية على التدخل في شؤونه الداخلية، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما قامت بزج المحكمة الجنائية الدولية[358] في مشكلة دارفور تحت مسوغ مسؤولية الطبقة السياسية الحاكمة في الخرطوم بشكل مباشر عن أزمة الإقليم الإنسانية. فقد انعكست ازدواجية الدول الكبرى في التعامل مع هذه القضايا على المحكمة، التي برز دورها في أزمات الدول النامية أو الضعيفة فقط، وتجاهلت في الوقت نفسه سلوك اللاعبين الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والدولي تجاه المجتمعات العربية والأفريقية[359]، حيث لم يفعّل دور المحكمة، على سبيل المثال،

[357] للمزيد انظر: هانئ رسلان، "أزمة دارفور والقرار 1706.. الأبعاد والتداعيات"، ص 182- 187، مرجع سابق. وانظر: أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، ص 188- 192، مرجع سابق.

[358] كانت بداية نشوء المحكمة الجنائية الدولية في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الحالية، ولم تضم في عضويتها دولاً كثيرة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" والسودان، وعندما تم الزج بالمحكمة في الأزمة السودانية من قبل مجلس الأمن وقفت الولايات المتحدة، ظاهرياً، على الحياد من القرار 1593 دون التصويت بالقبول أو الرفض.

[359] باسيل يوسف بجك، "مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 355، 2008): ص 93- 105. للمزيد انظر: محمد صلاح الدين الشريف، "العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 176، 2009): ص 240- 243.

تجاه ممارسات "إسرائيل" الاحتلالية والاستيطانية في الضفة الغربية أو سلوكها الحربي تجاه قطاع غزة الذي يقبع تحت الحصار الخانق منذ عام 2006 وحتى تاريخه، وذلك بسبب تأثرها بمصالح القوى الكبرى.

لعبت محكمة الجنايات الدولية منذ عام 2005 وحتى انفصال الجنوب السوداني عام 2011 دوراً مهماً في تعقيد أزمة الدولة السودانية في علاقاتها الخارجية من جهة، والداخلية مع أطرافها سيّما الجنوب ودارفور من جهة ثانية، وذلك اعتماداً على التفويض الذي منحه مجلس الأمن لها وفقاً للقرار 1593، بعد استجابته لإرادة القوى الكبرى المعادية للسودان. وكان دور المحكمة هذا مفاجئاً نظراً لتوقيت التدخل وحدوده والأطراف الداعمة له، ونظراً لكون السودان ليس جزءاً من المعاهدة الدولية الخاصة التي أنشئت بموجبها المحكمة، إضافة إلى أن ما صدر عنها من نتائج تعسفية في الفترة المذكورة آنفاً، طالت النخب السياسية الحاكمة في الخرطوم، شكّل تحولاً دراماتيكياً في دور المحكمة ومهامها[360].

كانت النتائج النهائية لدور المحكمة مُربكة للنظام السياسي السوداني ونخبه السياسية والعسكرية، وداعمة للقوى المحلية والإقليمية والدولية المُعادية للخرطوم، وكان لها انعكاسات سلبية على مجمل أوضاع السودان السياسية والاقتصادية والأمنية، ولعل أبرز تلك النتائج: حصر أسباب أزمة إقليم دارفور وحيثياتها وتداعياتها المختلفة في الجهة السودانية الرسمية فقط، بقيادة الرئيس السوداني عمر حسن البشير، الذي اعتبرته المحكمة المسؤول الأول عن الأفعال اللاإنسانية التي مورست في الإقليم منذ اندلاع الأزمة عام 2003 وحتى تقديم هذه النتائج قبل انفصال الجنوب بعامين، وهذه النتيجة جعلت

[360] محمد عاشور، "المحكمة الجنائية الدولية والسودان.. جدل السياسة والقانون"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 28، 2010): ص125- 131.

البشير المطلوب الأول للاعتقال. ولم تولِ المحكمة اهتماماً يذكر بأفعال وممارسات الجهات الأخرى، المُعادية للنظام السوداني، سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، في إقليم دارفور[361].

وإذا ما تم النظر إلى توقيت تدخل المحكمة، فقد جاء في ظل ظروف حاسمة في العلاقة بين المركز والجنوب الذي كان لديه تطلعات تتجه نحو الانفصال والاستقلال، وهو ما قد يُدلل على أن المحكمة ساهمت بشكل غير مباشر في زيادة تلك التطلعات، وتوفير المناخ المناسب لترجمتها على الأرض، في ظل النتائج والأعراض التي تمخضت عنها، والتي زادت من هشاشة دور النظام السياسي في الأطراف بشكل عام، لا سيما في الجنوب ودارفور، وألحقت مزيداً من الضرر بصورته أمام الرأي العام الإقليمي والدولي. إضافة إلى ذلك، وفرت المحكمة لمجلس الأمن والقوى الفاعلة فيه، المعادية للخرطوم، غطاءً لفرض وقائع قانونية وسياسية إضافية على الدولة السودانية، وهو ما برر لهما بشكل أو بآخر الاستمرار في الحصار والتدخل حتى بعد انفصال الجنوب واستقلاله[362].

ب. التأثير من خلال المؤسسات المالية الدولية

لم تكتفِ القوى الكبرى المعادية للسودان بتجنيد المؤسسات السياسية والقضائية الدولية في الضغط والتأثير على الدولة السودانية، بل جندت أيضاً المؤسسات الاقتصادية التي تم الإشارة إليها في هذا المبحث سابقاً، والمقصود هنا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان تم تسييس دورهما، واستخدامهما كأداة اقتصادية في إضعاف الدولة السودانية وتعقيد أزمتها الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد برز ذلك في العقد الأخير من القرن الماضي وخلال الألفية الحالية ضمن سياسة الحصار التي فُرضت على

[361] محمد عاشور، "المحكمة الجنائية الدولية والسودان.. جدل السياسة والقانون"، ص125- 131، مرجع سابق.

[362] هانئ رسلان، "السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية.. الأبعاد والمخاطر"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 174، 2008): ص 193- 194، 197. للمزيد انظر: محمد صلاح الدين الشريف، "العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية"، ص 243، مرجع سابق.

السودان، كما حدث مع العراق، في سياق معاقبة الخرطوم لعدم تفاعلها سياسياً واقتصادياً مع مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا، وكذلك مع "إسرائيل" ذات المصالح المتزايدة في القارة الأفريقية. كما جاء الحصار في سياق محاصرة السودانيين الذين يحملون فكراً إسلامياً تعتبره تلك القوى معادياً لها، وقد تم الانطلاق من نفس المُسوغات التي حركت مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية[363].

كان دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مُربكاً للدولة السودانية، نظراً للاشتراطات الاقتصادية التي حددتها المؤسستان، تأثراً بمصالح القوى الكبرى، كأساس لفك قيودها، ومنها: تبني الخرطوم لتوجهات اقتصادية تتماهى واقتصاد السوق، تمهيداً لفتح الباب أمام تغلغل القوى الكبرى وشركاتها الاقتصادية، دون أن يُترك تحديد ذلك للسودانيين ونظامهم السياسي. كما اشترطت المؤسستان قيام السودان بتصفير ديونه الخارجية المترتبة عليه، دون الأخذ بعين الاعتبار الحصار الشديد الذي حدّ من قدرة الدولة على توفير عوائد مالية كافية. تجدر الإشارة هنا أن السودان كان له مبلغ يزيد عن ضعف ديونه محتجزاً في إطار سياسة الحصار التي شارك بها مجلس الأمن الدولي بجانب القوى الكبرى[364].

لقد كان غياب الموضوعية سمة مُميزة لعمل المؤسسات الدولية ذات الطابع السياسي والقضائي والاقتصادي في الأزمة السودانية. وشكّلت هذه الفواعل، التي برز دورها في ظل تنامي ظاهرة العولمة

[363] نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 93- 99.

[364] نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان، ص 99- 100، 110، المرجع نفسه.

في إطار النظام الدولي الجديد، مزيداً من الضغط على الدول الضعيفة والنامية تأثراً بمصالح القوى الكبرى، وكان السودان نموذجاً أو مثالاً حياً على ذلك، ومن قبله العراق[365].

في الختام، كان للمُحدد الخارجي بكل مفاعيله؛ دولاً ومؤسسات وعولمة واستعمار، دور مركزي في الأزمة التي لازمت التاريخ السياسي للسودان المعاصر. فالولادة القسرية للدولة الوطنية (القطرية) السودانية، والأساسات الضعيفة والهشة التي بُنيت عليها أفشلتها مبكراً، ويتجلى هذا بوضوح فيما أصابها من ضعف وتفكك بعد خمسين عاماً على نشوئها، وهو عمر قصير جداً مقارنةً بعمر الدولة الافتراضي. عدا عن ذلك، كانت الخمسون عاماً التي عاشتها الدولة السودانية مليئة بالصراعات والاشتباكات العرقية والدينية والسياسية والاقتصادية التي زرع بذورها المُحدد الخارجي، وهو ما يُفسر لماذا امتداد الاشتباك في السودان أطره السياسية الثلاثة، حيث وقع الصدام بين المجتمع والحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956، وبين المجتمع والنظام السياسي القائم، وبين المجتمع والدولة السودانية في نهاية المطاف. ويبقى أن نُشير أن الاشتباك على الدولة هو أخطر أنواع الاشتباكات التي واجهها السودان على الإطلاق. وقد تسبب هذا الواقع السوداني المأزوم في ضعف التصدي للمُحدد الخارجي، وعدم القدرة على معالجة تبعاته السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

[365] باسيل يوسف بجك، "مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن"، ص 94، 101، مرجع سابق.

خاتمة الجزء الأول

لعبت المفاعيل الخارجية دوراً مهماً ومباشراً في أزمة الدولتين العراقية والسودانية منذ نشأتهما، وتجلى هذا الدور في: أزمة النشأة، وترسيم الحدود عشوائياً، وتصميم مؤسسات الحكم. كما تجلى أيضاً في رسم علاقة كلا الدولتين بمكوناتهما المجتمعية من جهة، وبإقليمهما من جهة ثانية. يُضاف إلى ذلك، الدور المهم الذي لعبته المفاعيل الخارجية في إفراغ النظامين السياسيين العراقي والسوداني من مضمونهما وسيادتهما عبر ديمومة الرقابة الخارجية عليهما من قبل القوى الكبرى، وعبر إفراغهما من القيم الديمقراطية. وكان نتيجة ذلك الدور الخارجي افتعال الأزمات الداخلية في كلا البلدين، وضرب نسيجهما الاجتماعي، وتهديد وحدتهما السياسية والجغرافية عبر اللعب على التناقضات العرقية واللغوية والدينية في البنية الاجتماعية المكونة لهما.

من جانب آخر، شكّلت ظاهرة العولمة أحد الفواعل الخارجية المهمة في التأثير والضغط على الدولتين العراقية والسودانية، وقد ظهر ذلك جلياً بعد سقوط النظام العالمي ثنائي القطبية، وظهور نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث وظفت أدوات العولمة، كالإعلام والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في الدولتين بمحاصرة نظامهما السياسي داخلياً وخارجياً، واستخدمت أيضاً في الترويج لحقوق الأقليات العراقية والسودانية وإضعاف سيطرة الدولة عليها أكثر من السابق، إضافة لدورها في تضخيم المشاكل التي تعتري الأوضاع الإنسانية في كلا البلدين واتهام نظامي الحكم فيهما بالوقوف خلفها، وتجاهل الحصار الدولي المفروض عليهما، إضافة إلى الدور الذي لعبته هذه الظاهرة في افتعال الأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء مثل إثارة التناقضات في البنية الاجتماعية المكونة للبلدين وفتح الباب أمام تدخلات خارجية.

لقد وظّفت القوى الكبرى ظاهرة العولمة في الحالتين لإحداث مزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإضعاف سلطة الدولة وسيادتها على مواردها البشرية والمادية في كلا البلدين، وشرعنة التدخل الخارجي فيهما من بوابة الديمقراطية وحقوق الأقليات، وحرمان العراقيين والسودانيين من الاستفادة من موارد البلدين المختلفة كالثروة النفطية التي تسيطر عليها القوى الكبرى من خلال شركاتها. لذلك، لم تضعف العولمة سيادة الدولتين بشكل عادي، بل أمعنت في ذلك وتميزت عن غيرها من الحالات الدولية في هذا الإضعاف، فالاستهداف المكثف والعالي من قبل القوى التي سيطرت على النظام الدولي تجاوزت حتى التخويلات التي انتزعتها من الهيئات والمنظمات الدولية في تدمير وإنهاك سيادة الدولتين متذرعة بمخالفة الدولتين لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

كما يُستنتج من النقاش الذي أجرته الدراسة حول تأثير ظاهرة العولمة على الدولتين العراقية والسودانية، أن هناك اختلافاً نسبياً بينهما في الأدوات التي وُظّفت في التأثير عليهما، ففي العراق جنّدت القوى الكبرى مجلس الأمن الدولي، في ظل نظام أحادي القطبية، للضغط على نظام الحكم العراقي وشرعنة التدخل الخارجي كما جرى في أعقاب احتلال العراق للكويت عام 1990. أما في الحالة السودانية فقد جندت القوى الكبرى محكمة الجنايات الدولية في الضغط على نظام الخرطوم بخصوص أزمتي الجنوب ودارفور، مع الأخذ بعين الاعتبار توظيف مجلس الأمن في الأزمة الداخلية للسودان لكن بدرجة أقل من العراق. وبالتالي، وظفت أدوات العولمة في العراق للتدخل المباشر كما جرى عام 2003، أما في السودان فقد وظفت لتحقيق انفصال الجنوب وإضعاف حضور الدولة في إقليم دارفور.

ويُلاحظ من خلال دراسة الحالتين العراقية والسودانية أن ظاهرة العولمة كان لها دور بشكل أو بآخر في تأجيج البعد الطائفي في العراق، وهو ما قاد إلى مزيد من عدم الاستقرار المجتمعي. أما في السودان

فقد تم اللعب أكثر على التناقضات القومية لا سيّما بين الخرطوم ودارفور، والتناقضات القومية والدينية في العلاقة بين الشمال والجنوب.

بناءً على ما تم تحليله ونقاشه فيما يخص دور المفاعيل الخارجية وعلاقتها بأزمة الدولتين العراقية والسودانية، يمكن توضيح حجم الضغوطات والمؤثرات التي وقعت على العراق وأصابته عبر قرن ونيف من الزمان، والتي أدت إلى المس بسيادة الدولة وبسلامتها الإقليمية، من خلال الشكل التالي:

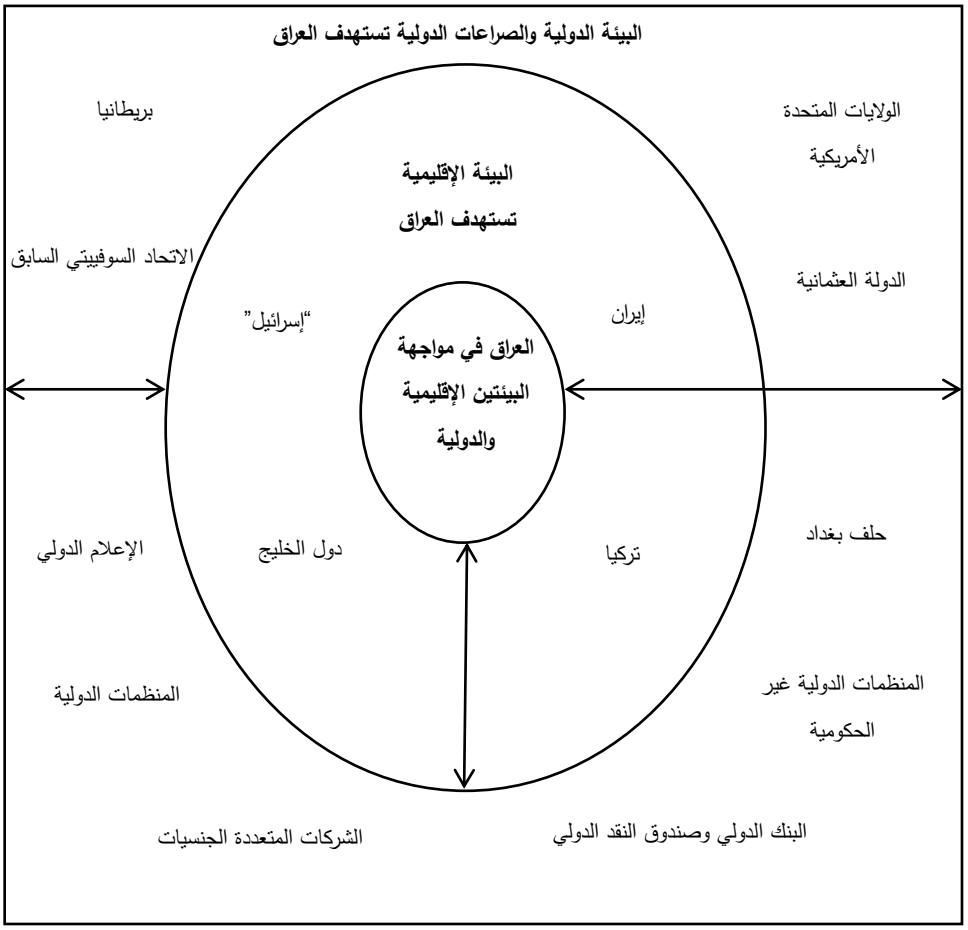

يوضح الشكل السابق العلاقة بين العراق والبيئتين الإقليمية والدولية، كما يوضح الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين لعبوا دوراً محورياً في التأثير على العراق دولةً ومجتمعاً.

وينطبق ما سبق على الحالة السودانية أيضاً، حيث يوضح الشكل التالي حجم التدخلات والضغوطات التي فرضتها المفاعيل الخارجية على الدولة السودانية، كما يوضح العلاقة التي كانت قائمة ما بين السودان والبيئتين الإقليمية والدولية والتي أدت إلى المس بسيادة السودان ووحدة أراضيه.

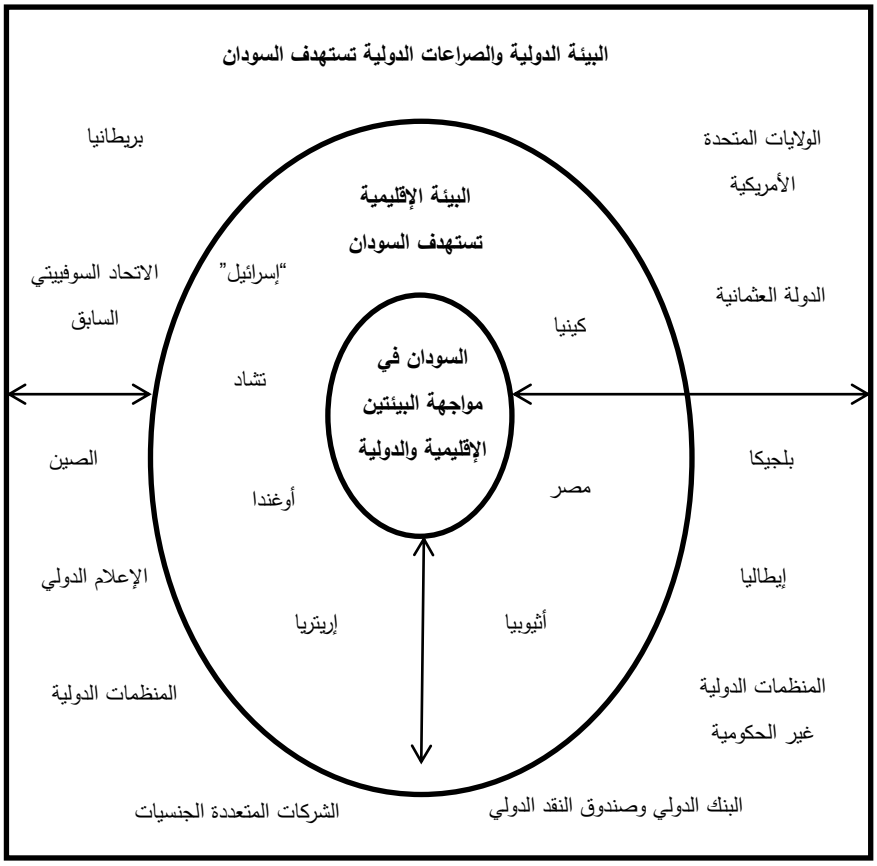

يبقى أن نذكر أن المفاعيل الخارجية، وتحديداً بعد نشوء الدولة الحديثة في كل من العراق والسودان وتشّكل نظامهما السياسي واختيار الحكومة وتحديد معالمها في كلا البلدين، ما كان لها أن تنجح رغم شدّتها واحتدامها، لولا توفر البيئة والأرضية الداخلية التي ساعدت تلك الأطراف على النجاح، حيث ساهم التقاء المفاعيل الخارجية والداخلية، سواء المتعلقة منها بالجانب السياسي المترهل أو الجانب الاقتصادي الصعب أو الجانب الاجتماعي المعقد أو الجانب التعليمي والثقافي المتدهور، في انهيار وفشل الدولة العراقية والسودانية في بعض الفترات التاريخية، وإضعاف سيادتهما الداخلية والخارجية، وخلق أزمة شديدة

التعقيد فيهما. بمعنى آخر، إن غياب مشروع عراقي وسوداني مضاد للمشاريع الهدّامة الوافدة من خارج حدودهما، وانعدام وجود إمكانيات عراقية وسودانية منافسة، وفشل الدولتين في تحقيق نموذج تكاملي يعكس الكل العراقي والسوداني بداخله، لكي يُخرجهما من واقعهما الصعب إلى واقع أفضل وأكثر التحاماً وتماسكاً وندية، كل ذلك سهل عبور المشاريع الأجنبية ومكّنها من فرض أزمات كثيرة لا تحتملها الدولة العراقية والسودانية وكان أبرزها تفكك السودان إلى شمال وجنوب، وتفكك العراق في ظل انفصال الإقليم الكردي غير المعترف به دولياً. وهذه المفاعيل الداخلية ستتناولها الدراسة بالتفصيل في الجزء الثاني.

الجزء الثاني

تشابه مهيمن لإستمرارية المفاعيل الداخلية في إدامة أزمة الدولة في الحالتين

عطفاً على المفاعيل الخارجية التي تم تناولها في الجزء الأول من هذه الدراسة، وبعد إبراز أهميتها في فرض طبيعة المفاعيل التي أصبحت لاحقاً داخلية، يُركز هذا الجزء على أهم مظاهر التأزم الداخلي في كل من العراق والسودان، حيث يتم تناول المفاعيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتحليل دورها، وقراءة التأثير الذي لعبته في أزمة الدولة لكل منهما، مع التذكير بعدم افتراض انفصالها عن المفاعيل والمُحددات الخارجية، والتي أدت مجتمعةً إلى المس بسيادة الدولة وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها.

للوصول إلى فهم جيد وعميق للدور الذي لعبته المفاعيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تم تخصيص مساحة كافية لكل منها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الصعوبة بمكان الفصل بينهما بشكل مطلق. وبالتالي، إن التفرد بكل فاعل لا يُعيق الربط بينها، خاصةً وأن العلاقة بينها علاقة جدلية أي علاقة تأثر وتأثير. وبالتالي لا يمكن تحليلها وكأنها عوامل منفصلة عن بعضها البعض.

وعليه، فإننا سنتناول هذا الجزء في فصلين رئيسيين، الفصل الأول يتناول مفاعيل سياسية غير معقلنة مُهددة لسيادة الدولة، بينما يتناول الفصل الثاني مفاعيل اقتصادية واجتماعية مُضطربة مُفككة لسيادة الدولة.

الفصل الأول: مفاعيل سياسية غير معقلنة مُهددة لسيادة الدولة

يبرز في إطار المفاعيل السياسية عدد من القضايا التي يصعب تجاهلها أو تغييبها في عملية التحليل، وهذه القضايا يتقدمها الخلل البنيوي في الدولتين العراقية والسودانية الذي كان أهم تجلياته في الجوانب التالية: فشل أو ضعف مؤسساتي، ومركزية الحكم، وسيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وترهل القوانين، وغياب دستور يضمن الحريات، واستناد نظام البلدين إلى القوة في إدارة

المجتمع، وغياب الشرعية، ودور الظواهر التي تحكم طبيعة العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة في تفشي الفساد والزبائنية والشخصانية أو التركيز على الكفاءة والمهنية، ومدى ارتباط هذه الأطراف الثلاثة بمفهوم المواطنة أو بمفاهيم أخرى مُناقضة. وتكفل هذه المسائل قياس مدى تأثير المفاعيل السياسية في أزمة الدولتين العراقية والسودانية.

يُعالج هذا الفصل المفاعيل السياسية غير المعقلنة المُساهمة في إيجاد أزمة الدولة وتهديد سيادتها من خلال بحث الخلل البنيوي في النظام السياسي في المبحث الأول، بينما المبحث الثاني يتناول التداعيات المشتركة في صناعة أزمة الدولة.

المبحث الأول: الخلل البنيوي في النظام السياسي

يعتبر النظام السياسي الذي ساد في كل من العراق والسودان نظام يتسم بالسلطوية بغض النظر عن اختلاف الأفراد والمسميات أو الأحزاب الحاكمة، حتى ولو غلفت في بعض الأحيان طريقة الوصول إلى السلطة بشكل ديمقراطي، إلا أنه في حقيقته يفتقد لأي من أشكال وسمات الديمقراطية، بل إنه في الغالب يتمتع بالصفة العسكرية في الاستيلاء على الحكم، هذه الصفة العسكرية انعكست على طبيعة النظام الحاكم في كل من السودان والعراق فأخذ من سمات العسكر سلطوية التعامل مع سياسات الدولة، وكذلك مع الأفراد والمجتمع عاكسين بذلك الصرامة العسكرية على المرونة السياسية، فطغت وأثرت على سياسات هذه الدول واستقرارها بنهج يجعل من العسكرية والسلطوية متصدرة لعنوان الدولة السياسي. وعليه، فإننا سنتناول في هذا المبحث تعاقب أنظمة سلطوية في الفقرة الأولى، كما سنتناول في الفقرة الثانية تعاقب أنظمة سلطوية مغلفة بديمقراطية هشة.

الفقرة الأولى: تعاقب أنظمة سلطوية

منذ ولادة الدولتين العراقية والسودانية الحديثتين، بعد زوال الإمبراطورية العثمانية، والمشهد السياسي فيهما لم يستقم، فولادة الإطار الأكبر للمجتمعين العراقي والسوداني المتمثل في الدولة كانت مشوهة، وهذا التشوه امتد وأصاب كافة أطرافهما وأركانهما وأجزائهما من نظام سياسي وحكومة ومؤسسات مدنية وعسكرية. كما أصاب ذلك التشوه علاقة المجتمع ومكوناته المختلفة بالدولة ومؤسساتها سيّما وأنه لم يحدث تفاعل أو تفاهم مجتمعي أفضى إلى قيامهما ونشوئهما. وبالتالي، لم تنشأ الدولتين العراقية والسودانية بعقد اجتماعي مُلزم لأطرافه حكاماً ومحكومين وإنما كانت نشأتهما في سياق وظروف خارجة عن إرادة المجتمعين العراقي والسوداني ورغبتهما، فكلاهما لم يُمارس حقه في تقرير مصيره ومستقبله، ولم يُشارك في تحديد معالم دولته وسماتها وخصائصها، وكذلك الأمر بالنسبة لنشوء النظام السياسي والحكومة. بمعنى آخر، تكمن الأزمة في الأساس في التأسيس والتكوين، ويكمن الضعف في القواعد والأساسات التي بُنيت عليها الدولتين العراقية والسودانية، ثم انعكست على كافة أعضاء جسدهما بالسلب والتأزم.

أولاً: تعاقب الأنظمة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي

يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 نقطة فاصلة في تاريخه الحديث، لذا فإن العراق قبل هذا الاحتلال كان شيئاً وبعد هذا الاحتلال أصبح شيئاً آخر تماماً، هذا الحد الفاصل يجعل من تناول الحالة العراقية مرتبطة بهذا الاحتلال، حيث أن مقارنة أزمة الدولة العراقية قبل الاحتلال تختلف عن الأمر فيما بعد.

1. المرحلة الملكية

كانت المرحلة الملكية والتي امتدت من العام 1920 وحتى العام 1958 مرحلة بداية نشوء الدولة العراقية. وبالتالي، فإن المُحدد السياسي في نشوء هذه الدولة كان يلعب دوراً مهماً في تشكيل أزمة الدولة سواء أثناء قيام الملكية أو بعد زوالها.

1.1 أثناء قيام الملكية

اتسمت العملية السياسية أو الحياة السياسية في العراق بإعادة صياغة مؤسساتها وهيكليتها عند كل مرحلة من مراحل تشكلها، ففي كل حقبة كانت تخضع فيها العراق لجهة خارجية كان النظام السياسي يخضع لإعادة هيكلة، وصياغة مؤسسات النظام من جديد[366]. فقد ترافق مع ولادة الدولة الحديثة عام 1920، ولادة حياة سياسية جديدة ومؤسسات حديثة ربما لم يعهدها المجتمع العراقي من قبل، فإذا كانت المؤسسة الأكبر المتمثلة في الدولة قد وجدت منذ ذلك الحين، فإن كل المؤسسات التي تنضوي في إطارها قد وجدت معها[367]. فقد انعكس تأسيس الدولة العراقية الحديثة على انبثاق مؤسساتها من العدم مثل مؤسسة الجيش والإدارة المركزية والمحلية. وبالتالي، شكّل ذلك البدايات الأولى لحالة التأزم سيما وأن المجتمع العراقي كان بعيداً في كل مرة عن المؤسسات التي يتم صياغتها وتشكّلها، باستثناء مؤسسة الجيش التي كانت تضم أفراداً وعناصر من مختلف شرائح وأطياف المجتمع العراقي، ولم يكن بينه وبينها تلاحم حقيقي بفعل المُحددات الخارجية التي كان لها تأثير كبير على سير الحياة السياسية، وما تحتاجه من منظمات ومؤسسات، ومن مناخ وبيئة مساعدة.

---

[366] حال تكرار حالة الانقطاع دون بناء تراكمي في الدولة العراقية، لأنها كانت في كل مرة تبدأ من الصفر حسب مصالح القوة التي وائمتها مع مصالح قوى سياسية داخلية منتفعة ومسخّرة لخدمة المستعمر.

[367] هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 19- 20.

لم تتسم عملية تكوين وتأسيس المؤسسات العراقية في بداية العشرينيات من القرن الماضي، بدءً بأعلى مؤسسة وهي العرش الملكي وصولاً إلى أدنى مؤسسة في سلم الدولة وهيكليتها، بطابع ديمقراطي مؤسساتي تشاركي. هناك العديد من الأسباب التي قد يُعزى إليها ذلك الابتعاد عن الطابع الديمقراطي، لعل أهمّها المستعمر البريطاني، فالدور المركزي في عملية تصميم وهندسة الدولة العراقية، وتحديد من يحكم[368]، ولصالح من يحكم، وكيف يحكم، صاغه البريطانيون وحدهم دون أن يُشاركهم في ذلك أي من العراقيين. وقد تولى تلك العملية مجموعة قليلة من البريطانيين الذين تمتعوا بمعرفة دقيقة بطبيعة العراق ومجتمعه، تتقدمهم السيدة التي زُرعت في العراق قبل احتلاله بذريعة الاستكشاف والدراسة وهي "جيرترود بيل" التي حظيت بنفوذ وحضور جيدين عند صنّاع القرار البريطانيين. فتصميم الدولة العراقية، وتحديد حكامها، ومؤسساتها كان منوطاً بتلك السيدة التي تقاطعت رؤيتها حول العراق مع رؤية ونستون تشرشل. علماً أن بريطانيا حاولت تغليف عملية التصميم تلك، وما فرضته على العراق من نظام بطابع ديمقراطي مؤسساتي[369]، وحاولت أيضاً تدعيم ادعائها من خلال إجراء استفتاء صوري حول من يقود النظام الملكي الذي أقامته في العراق، وقد حُسمت نتيجة الاستفتاء مسبقاً لصالح فيصل بن الحسين نظراً للغربلة الدقيقة التي قامت بها بريطانيا للمنافسين على ذلك المنصب الرفيع، وقد كان من ضمنهم من ترأس الحكومة العراقية الأولى، المنبثقة عام 1920، وهو عبد الرحمن النقيب[370].

---

[368] كان اختيار فيصل بن الحسين جائزة ومكافأة قدمتها بريطانيا لعائلته على وقوفها بجانبها في وجه الدولة العثمانية.

[369] عرقلت بريطانيا وجود تجربة ديمقراطية حقيقية في العراق، لأن نتيجتها الحتمية هي طرد المستعمر من العراق، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا التي أرادت أن تستولي عليه، وأن تُقيم جداراً تتمترس خلفه يتمثل في نظام حكم عراقي. فالبنى المؤسسية التي أوجدها المستعمر لم تكن تنموية أو تحديثية أو تطويرية بقدر ما كانت توظيفية في خدمة مصالحه.

[370] عبد الرحمن منيف، العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة (الدار البيضاء: المركز الثقافي للنشر والتوزيع، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2003)، ص 65 – 73، 75– 80.

وبما أن مؤشرات المأسسة التي قدمها صموئيل هنتنغتون لا تنطبق على المؤسسات العراقية الناشئة مع ولادة الدولة، فإن النتيجة الحتمية هي غياب الطابع المؤسسي في عملها، وطغيان الطابع الشخصي. وللتدليل على ذلك، سنستعرض بعض المؤشرات لمقاربة الواقع العراقي في محاولة لفهم أزمة الدولة وتحليلها: أولاً، مؤشر التّكيف، الذي يقيس مستوى المأسسة من خلال طول أو قصر عمر المؤسسات، ومن خلال الطريقة التي تتغير بها القيادة أو النخبة الحاكمة. فالمؤسسات العراقية ذات عمر قصير نسبياً، وهذا يتعارض والافتراض الذي قدمه هنتنغتون بأن طول عمرها يُشّكل انطباعاً بوجود الاستقرار والمأسسة. والطريقة التي تتغير بها النخبة العراقية الحاكمة لا تتم بسلاسة، وإنما بالعنف المترجم بالانقلابات العسكرية في العهدين الملكي والجمهوري[371].

ثانياً، مؤشر مدى الاستقلالية الذي تتمتع به المؤسسات سواء في عملها أو في موازنتها أو في شغل مناصبها، وهذا المؤشر يُجيب عليه بشكل جيد ما عُرض في بداية هذا الجزء حول نشأة الدولة العراقية، والدور البريطاني فيها، وفي تحديد من يحكم، وكيف يحكم[372].

ثالثاً، مؤشر مدى الالتحام والتماسك داخل المؤسسة، ومدى الانتماء لها. فالمؤسسات العراقية عانت من عدم التلاحم بين أعضائها، ومن ضعف الانتماء لها ، بدليل ما شهدته مؤسسة الجيش العراقي من تناقضات بين أهداف قياداتها، تُرجمت لاحقاً بعدة انقلابات عسكرية افتتحت في أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي[373].

---

[371] صموئيل هنتنغتون (ترجمة سمية فلوّ عبود)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 21- 25، 27- 34.

[372] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص 21- 25، 27- 34، مرجع سابق.

[373] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص 21- 25، 27- 34، المرجع نفسه.

وبالتالي، إن غياب الطابع الديمقراطي في عملية التأسيس والتكوين للمؤسسات العراقية يُعزى بالدرجة الأولى لكيفية إنشاء الدولة العراقية، حيث لم يكن ذلك نتاج تفاعل أو تفاهم مجتمعي، وإنما فُرض على المجتمع العراقي فرضاً، حيث كان هذا أساس وبداية الأزمة التي تحولت لاحقاً إلى مرض مزمن تغلغل في جميع أجزاء الدولة. بمعنى آخر، إن السلوك البريطاني في التعامل مع العراق أسس لظاهرة الاستبداد التي لازمت عملية تداول السلطة في العراق حتى بعد رحيل المستعمر. كما أن تجاهل بريطانيا المُتّعمد للمجتمع العراقي في عملية تصميم دولته، واختيار حكّامه، وتحديد آلية الحكم فيها كان بداية بروز الظاهرة الاستبدادية التي لم تقتصر فقط على الجانب السياسي والحياة السياسية بل طالت أيضاً الشأن الاقتصادي، حيث تم التصرف بثروات العراق الطبيعية والتسلط عليها واستباحتها، وأنهك العراقيون بحزمة من الضرائب أثقلت كاهلهم، وفُرضت المعاهدات التي قيّدت العراق لعشرات السنين اقتصادياً وسياسياً. وعليه، فقد تم تحويل الموارد العراقية لخدمة المستعمر بدلاً من تحويلها لخدمة المجتمع العراقي[374].

كما إن الدستور العراقي الذي ارتكز عليه النظام الملكي شكلياً وليس فعلياً، لم يكن يشكل عقداً اجتماعياً حقيقياً بين المجتمع العراقي ودولته. فالطريقة التي انبثق فيها عكست حالة الضعف والهشاشة التي اتسم بها، لا سيّما أنه تمت صياغته ووضعه تحت وطأة المستعمر البريطاني الذي اضطر في نهاية المطاف للالتفاف عليه باللجوء إلى المعاهدات الثنائية بينه وبين النظام العراقي لتمرير ما عجز عن تحقيقه دستورياً، وقد استمر العمل على إعداد هذا الدستور حتى عام 1925، أي بعد تمرير المعاهدة الأولى بثلاث سنوات[375].

---

[374] سالم توفيق النجفي، "الاستبداد في نظام الحكم: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل (دراسة حالة العراق)"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 313، 2005): ص 127- 129.

[375] أكرم الوتري، "كيف وضع الدستور العراقي سنة 1925؟"، (مجلة آفاق عربية، العراق: بغداد، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، عدد 10، 1993): ص 44- 46.

لم يختلف الحال كثيراً بعد صياغة الدستور وإقراره، فقد استمرت بريطانيا في عقد المعاهدات التي كانت تجري تحت سلطتها، رغم تناقضها نصاً وروحاً مع الدستور، ومع مطالب الشعب الرافض لها. وبالتالي، لم يُترجم الدستور فعلياً على أرض الواقع سيما في طريقة عمل المؤسسات، وفي علاقتها مع بعضها البعض، علماً أنه يُفترض أن يكون الدستور مرجعية لقياس مدى دستورية أو عدم دستورية عمل النظام السياسي، ولكن هذا لم يحدث. فلم تكن المشكلة فقط في مواد الدستور رغم المناخ غير الطبيعي والصعب الذي وضعت في ظله، بل كانت أيضاً في القوى القائمة التي لم تكن تحترم تلك المواد. فإذا كان النظام برلمانياً، فإن ذلك يعني أن الحكومة يجب أن تنبثق عن الأغلبية البرلمانية التي تفرزها الانتخابات بطبيعة الحال، لكن الذي كان يجري في الواقع هو تعيينات تتم بموافقة السلطة العليا متمثلة في بريطانيا، وبموافقة الملك الذي كان يستجيب ويرضخ لها ويُنفذ اشتراطاتها، وصولاً إلى الحلقة الأخيرة التي كانت تتمتع بهامش بسيط من التأثير لامتصاص الغضب الشعبي وهم ممثلو الشعب في البرلمان بشقيه مجلس الأعيان ومجلس النواب، الذين كان دورهم تمرير تلك التعيينات المقرة مسبقاً[376].

في سياق متصل، كانت العلاقة بين السلطات الثلاث في النظام الملكي، خصوصاً ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ملتبسة ومتداخلة، فالقرار السياسي لم يكن مقسّماً وموزعاً من ناحية فعلية، ولم يكن يُصنع حسب المعايير التي نص عليها الدستور، بسبب هيمنة القصر الملكي بحكم عدم وجود توازن وضوابط بين السلطات، وعدم تفتيت القرار السياسي بشكل جيد منذ اللحظة التي وضع فيها الدستور، فقد استغل الملك المساندة البريطانية له، ونفوذه في الحكومة ومجلس الأعيان للضغط على مجلس النواب وتجريده من صلاحياته المنصوص عليها دستورياً[377].

[376] أكرم الوتري، "كيف وضع الدستور العراقي سنة 1925؟"، ص 44- 46، المرجع نفسه.

[377] أكرم الوتري، "كيف وضع الدستور العراقي سنة 1925؟"، ص 44- 46، المرجع نفسه.

كما أن الخطوة الأخرى التي شهدها العراق بالتزامن مع نشوء أطره الثلاث، دولته وحكومته ونظامه السياسي، هي إعادة صياغة وإحياء الجيش العراقي الذي لعب دوراً مهماً ومباشراً بجانب القوات التي أعدّها الحسين بن علي لإنهاء الوجود العثماني في المنطقة العربية، سعياً منه لإقامة دولة عربية يكون فضاؤها المشرق العربي برمته. لكن واجهت عملية الإحياء تلك مطّبات وعقّبات كثيرة حالت دون جعل الجيش قوة معززة لوحدة المجتمع العراقي وحمايته، ولبناء دولة عصرية تتمتع بسيادة حقيقية. تتلخص العقبات في عقبتين رئيسيتين: الأولى، المستعمر البريطاني الذي عمل على الحد من قدرات الجيش، وفرص نجاحه عبر تحديد وظائفه وأدواره، وإخضاعه لعملية رقابة مستمرة خشية خروجه عن الاشتراطات التي فرضت عليه والدور المنوط به والمتمثل في حراسة ما رسمته بريطانيا لنفسها من منافع وممتلكات في العراق، وحماية النخب السياسية العراقية الموالية للتاج البريطاني سيما الحاشية الملكية التي فُرضت على المجتمع العراقي[378].

ولضمان بقاء المؤسسة العسكرية تحت السيطرة، وعدم تحولها إلى حلقة وصل ما بين المجتمع العراقي ودولته أُغلق الباب أمام تشريع أي قانون يُلزم العراقيين بالانضمام إلى صفوف الجيش تلبيةً للواجب الوطني، وحُصرت عملية الانتساب له بأعداد صغيرة جداً من الشباب الذين اضطرتهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لذلك، بشرط أن يحمل كل منتسب صفة متطوع[379].

أما العقبة الثانية، فكانت عدم جدية النخبة السياسية العراقية في توظيف الجيش للتلاحم والتعاضد مع مجتمعها، ولتعزيز مكانة الدولة وحضورها أمام المحتل البريطاني وأمام التحديات الخارجية. ويستدل على

[378] رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941 (بغداد: دار واسط للنشر، جامعة بغداد، 1982)، ص 23- 24، 30- 36، 44- 49، 98- 106.

[379] رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، ص 23- 24، 30- 36، 44- 49، 98- 106، المرجع نفسه.

ذلك من تعدد الأهداف المتناقضة لقادة الجيش، الذين تمتعوا بجانب صفتهم العسكرية بصفة سياسية أيضاً، بين من يُريد منهم أن يحمي به النظام الملكي فقط مثل نوري السعيد، وبين من يُريد أن يخدم بريطانيا ويُطبق اشتراطاتها مثل بكر صدقي، وبين من يُريد أن يخلق من خلاله شعوراً وطنياً قومياً مجابهاً للهيمنة الاستعمارية، ورافضاً للبقاء في دائرة التبعية المزمنة مثل ياسين الهاشمي، الذي تمكنت حكومته في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، أي بعد تعثر طويل، من تشريع قانون يُلزم الشباب العراقي بالانخراط في صفوف الجيش، لكن قابلت ذلك التشريع مقاومة عنيفة من بعض المكونات الصغيرة في المجتمع سيما الأزيديين والأرمن، ومن بعض القبائل مثل قبائل الغراف، وذلك بسبب التغلغل البريطاني في الطرفين منذ احتلالها للعراق[380].

تجلت أزمة الجيش عند الاستقلال الرسمي للدولة العراقية، حيث بدأ تدخل المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الذي يُعاني أصلاً من تدخلات خارجية ضاغطة. وقد ظهرت بداية وذروة ذلك التدخل في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أطيح بحكومة ياسين الهاشمي بالقوة العسكرية، وهو ما شكّل منعطفاً حاداً نحو لغة العنف والإقصاء، وإعلاناً صريحاً عن فشل الديمقراطية التي غُلّف بها النظام السياسي[381].

ومن مظاهر الأزمة أيضاً ما حصل بين الدولة ومكوناتها لا سيّما الصغيرة منها، وقد تجلى ذلك في الاشتباك الذي جرى بين الدولة، ممثلةً بمؤسستها العسكرية، وبين المكون الآشوري الذي فشلت الدولة في استيعابه وصهره في الهوية العامة الجامعة. يُضاف إلى ذلك، الاشتباك مع شرائح مجتمعية أخرى كانت

[380] رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، ص 120- 123، 137- 144، 154، 193- 194، المرجع نفسه.

[381] فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 (بغداد: الدار العربية للطباعة، 1979)، ص 49- 59.

أوضاعها متردية مثل الفلاحين. ومما يُثبت أن الاستقلال كان نظرياً ورسمياً وليس فعلياً، ما وقع في بداية الأربعينيات من القرن ذاته، عندما وجد العراق نفسه مرةً أخرى تحت الاحتلال البريطاني الذي عاد ليؤكد ديمومة رقابته وهيمنته، وليحمي النظام الملكي الذي صنعه بعد أن أوشك على السقوط جرّاء ثورة الكيلاني التي حاولت التخلص من بقايا الاستعمار وأتباعه. من جانب آخر، ففي اللحظة التي أصبح فيها الجيش جزءً من التركيبة السياسية، فقد الحكم طابعه المدني السلمي، وأصبح الوصول إلى السلطة يمر عبر رضى المؤسسة العسكرية، وليس رضى المجتمع العراقي أو الاحتكام إلى الدستور والقوانين[382].

وقد لعبت الثقافة السياسية للنخبة العراقية دوراً مهماً في الابتعاد عن الطابع الديمقراطي في تكوين وعمل مؤسسات الدولة العراقية، فمما لا شك فيه أن كل نظام سياسي يتأثر ويؤثر في البيئة التي يعيش فيها، فالقواعد التي يسير عليها أي نظام سياسي تبنى على الاتجاهات والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع والأفراد. تحكم تلك المعتقدات كيفية عمل النظام السياسي، فإذا كان المجتمع غير جدي على سبيل المثال، فإن ذلك يُفرز نظاماً سياسياً يحمل نفس المواصفات. لكن تلك السمة التي يتصف بها المجتمع لا تُعطي بأي حال من الأحوال النظام السياسي ومن يديره مبرراً للقصور والترهل وعدم العمل بجدية متناهية، وإنما يجب أن يكون ذلك حافزاً للعمل على تغيير الواقع القائم في المحيط نحو الأفضل، ونقل المجتمع من الثقافة الضيقة التي تبعده عن الديمقراطية والتكامل، وعن نظامه السياسي ودولته إلى موقع قريب منها، والوصول إلى حالة من التكامل المتين بينهما، عبر تبني النخبة الحاكمة لبرنامج أو

[382] فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941، ص 83-95، 143-150، المرجع نفسه.

مشروع عملي تنفيذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التكامل والتماثل، وصهر الكل المجتمعي في دولة ذات هوية جامعة[383].

يتطلب العمل على هذا البرنامج، التوجه نحو الحكم الوطني القائم على مصلحة البلد لا الحكم الاستبدادي، والتوجه نحو معالجة جذور المشكلة عبر البدء بعملية تنشئة جديدة تُدخل الفرد في الدولة، وتُزيل الحلقات المتعددة التي تفصله عن دولته ونظامه السياسي[384]. فعلى سبيل المثال، عندما يتعرض الفرد في العراق لمشكلة ما، يتوجه فوراً إلى قبيلته أو عشيرته لحلها، بدل أن يتوجه إلى الجهاز القضائي المدني، مما يعكس وجود أزمة بين الفرد ودولته التي لا يشعر أنها تخصه، وتحرص على أمنه عبر قضائه.

إذا تمت محاكمة المثال الأخير مع الحالة العراقية، فإن الصورة تختلف تماماً. لا يُنكر أحد أن الثقافة السياسية في المجتمع العراقي تفتقر إلى الطابع الديمقراطي، وتفتقر إلى العمل بروح المؤسسات والقانون[385]، ورغم أن تلك الثقافة أصابت النخب السياسية العراقية أيضاً، إلا أن هذه النخب لم تبذل أي جهد لإخراج نفسها، وإخراج المجتمع العراقي من الدائرة الضيقة التي يتقوقع بداخلها، إلى دائرة أكثر اتساعاً وانفتاحاً نحو الديمقراطية والحكم الرشيد. ولم يكن سبب قصور النخب السياسية الحاكمة ما هو سائد في المجتمع من ثقافة عامة فقط، والتي انبثقت عنها، وإنما أيضاً كيفية وصول هذه النخب إلى

---

[383] وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 41-42، 2014): ص 121- 126، 128- 130.

[384] وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات"، ص 121- 126، 128- 130، المرجع نفسه.

[385] هناك سبب مهم لضعف الثقافة الديمقراطية في العراق، هو حرمان المجتمع العراقي من فرصة ممارسة وترسيخ الثقافة الديمقراطية سواء في العهد العثماني والبريطاني وعهد الاستقلال والعهد الأمريكي الأخير.

الحكم. يُضاف إلى ذلك، أن ترهل القوانين، وعدم وجود جهة تُراقب وتُسائل وتُحاسب في البيئة المحيطة، وفّر للنخب مظلة حماية للاستمرار في فشلها وقيادتها للمجتمع نحو المجهول[386].

من جهة أخرى، تجلى فشل النخبة العراقية الحاكمة في نقل المجتمع العراقي من الثقافة الضيقة إلى الثقافة الوطنية والديمقراطية، في عدم بنائها مؤسسات تتسم بطابع المأسسة، إنما تتسم بطابع الشخصنة. فالمجتمع العراقي الذي يتصف بتلك الثقافة وبتركيبة اجتماعية غير متماثلة، عرقياً ودينياً وحتى لغوياً، يحتاج إلى نموذج قائم بالدرجة الأولى على طابع ديمقراطي مُمأسس قادر على استيعاب الاختلافات، حتى ينجح اعتناقه ثقافة جديدة، وعملية صهره أيضاً في إطار الدولة ومؤسساتها، لتحقيق حالة من القبول والرضا والاستقرار[387].

وبالتالي، اتسم المشهد السياسي العراقي إبان الحكم الملكي بالتخبط والارتباك وعدم الاستقرار، فقد شهدت العملية السياسية أزمة شديدة بسبب كثرة التدخلات والمرجعيات التي كان يتم الرجوع إليها سيّما المرجعية البريطانية، وتجاهل المرجعية الرئيسية المتمثلة في الشعب العراقي صاحب الشأن والاختصاص والسيادة.

2.1 التحول في النظام السياسي بعد سقوط الملكية

إن استمرار التدخلات الخارجية، ورحيل الملك فيصل الأول، ورحيل ابنه الملك غازي بعد فترة وجيزة، وترهل القوانين، وطغيان الطابع الشخصاني في العمل السياسي، وتنامي الشعور القومي، وضياع جزء أصيل من المشرق العربي وهو فلسطين إثر هزيمة الجيوش العربية، التي كان من ضمنها الجيش العراقي

[386] وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات"، ص 127- 129، المرجع نفسه.

[387] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص 17- 21، مرجع سابق.

الذي أصيب بانتكاسة كبيرة. إضافةً إلى التغير الجذري في النظام السياسي المصري بانتقاله إلى الحكم الجمهوري بتدخل من المؤسسة العسكرية. كل ذلك عجّل في سقوط النظام الملكي العراقي. فقد تعرض العراق هو الآخر عام 1958 إلى تغيّر جوهري في شكل وطبيعة نظامه السياسي، وذلك بعد تولي عبد الكريم قاسم، يُشاركه مجموعة من زملائه العسكريين، التخطيط والتنظيم والتنفيذ للوصول إلى نظام سياسي جديد في شكله، حمل اسم النظام الجمهوري ولو بشكل نظري[388].

لم يقتصر التحول على شكل النظام السياسي فحسب، إنما شهدت توجهاته وعلاقاته الخارجية أيضاً تحولاً دراماتيكياً. فالحكومة العراقية الأولى في النظام الجمهوري اتسمت بطابع يساري تأثراً بالاتحاد السوفييتي، علماً أن العراق كان قبل عام 1958 تابعاً للكتلة الغربية، وجزءً من منظومتها الاحتوائية المحاصرة للاتحاد السوفيتي السابق[389]. ارتبط عبد الكريم قاسم بعلاقات جيدة مع الحزب الشيوعي العراقي، وصلت إلى درجة الاعتمادية بينهما، وهذا جزء مهم من الصفة اليسارية التي اتسمت بها حكومته، التي سرعان ما لجأت إلى الشيوعيون لدرء المخاطر المحتملة من القوى العراقية الأخرى سيّما البعثيين والقوميين، الذين عملوا فور وصول قاسم إلى الحكم على زعزعة أركان حكمه ونظامه السياسي[390].

مع ذلك، استمرت معاناة الحياة السياسية العراقية من غياب الطابع الديمقراطي المؤسساتي والمدني السلمي. فلم يتم تفعيل المؤسسات، سيما السلطتين التشريعية والقضائية، أو منحهما دوراً يوازي دور السلطة التنفيذية، وبقي الشعب العراقي مغيباً عن دولته ومؤسساتها المختلفة، واستمر طغيان الطابع

[388] مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، للاطلاع أكثر انظر إلى الصفحات التالية: ص 28- 42، 60- 73.

[389] كمال ديب، زلزال في أرض الشّقاق: العراق 1915-2015 (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 75- 79.

[390] عبد الفتاح علي البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958- 8 شباط 1963 (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 109- 113، 117- 126.

الشخصاني والعسكري على العمل السياسي، لا بل أصبحت لغة العنف هي الوسيلة الوحيدة المعتمدة من قبل القوى العراقية كافةً في تعاملها مع بعضها البعض،[391] أو في تعاملها مع المجتمع ومطالبه المختلفة[392].

كان الأساس القانوني الذي استند عليه الحكم الجمهوري هو البيانات الثورية، سيّما البيان الأول الذي صدر في الرابع عشر من تموز عام 1958، واعتُبر مرجعية لعمل النظام السياسي، بشكل أكبر من الدستور المؤقت الذي أصدرته قوى الانقلاب، علماً أن الأخير كان يُترجم مآربها ويُعزز سيطرتها، ولم يكن يعكس طموحات الشعب ومطالبه بالحرية والاستقلال الحقيقي والحكم الرشيد. وحتى البيانات الثورية لم يتم الالتزام بكل ما حملته من مضامين، فالنظام السياسي اتخذ طابعاً رئاسياً كما نص عليه البيان الأول، إلا أن الرئيس لم ينتخب مباشرةً من الشعب، ولم يتم تفتيت القرار السياسي عبر تطبيق مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، وغُيب العمل بالقانون، مما يدل على طغيان الحسابات الشخصية الضيقة على حساب المصالح الوطنية العليا[393].

بالرغم مما تقدّم يُحسب لعبد الكريم قاسم تأسيس بنية تحتية للدولة، والنهوض بالحالة الاقتصادية بشكل ملحوظ، حيث تميّز في ذلك عن سلفه وخلفه من حكام العراق. ومع ذلك، بقي نجاحه محدوداً

[391] تتناول الدراسة ظاهرة العنف هذه في المتن لاحقاً.

[392] عبد الفتاح علي البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958– 8 شباط 1963، ص 109–113، 117– 126، المرجع نفسه.

[393] عبد الفتاح علي البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958– 8 شباط 1963، ص 47–52، 71– 79، المرجع نفسه.

بسبب تردي الحالة السياسية، واستمرار النزاعات بين النخب السياسية والعسكرية العراقية، وتعطيلها الانتقال نحو الديمقراطية، ونحو العمل وفق منطق المؤسسات والقانون[394].

2. المرحلة البعثية

سرعان ما خفت بريق الاتحاد الوطني الذي تبلور في العراق عام 1957، وكان إطاراً جامعاً للعديد من القوى العراقية، بعثية وقومية ووطنية، بعد نجاح التحول نحو الحكم الجمهوري. حدث ذلك بسبب الاشتباك بين القوى التي شكّلت الاتحاد نفسه، منهية بذلك وعودها التي قطعتها على نفسها بنقل العراق نحو الاستقلال الحقيقي والعمل الديمقراطي المؤسساتي. ما لبث حكم قاسم أن استقر حتى وقعت انقلابات جديدة في بداية الستينيات، وفي نهايتها أيضاً، لترسم بذلك عهداً جديداً خالياً تماماً من المأسسة، ومن التعددية السياسية والحزبية ولتتحول العراق إلى دولة بوليسية سلطوية بامتياز تعتمد في تعاملها مع المجتمع، لا سيّما المعارضين، على أدوات البطش والعنف والإكراه، وتُحكم من قبل حزب واحد فقط هو حزب البعث الذي قاد انقلابات عقد الستينيات من القرن الماضي[395]. لقد تحولت القوى السياسية التي اتحدت لإسقاط النظام الملكي وتغيير الواقع العراقي المرير، إلى الصراع فيما بينها على السلطة، لا على الإصلاح والتغيير الإيجابي. كان أبرز تلك القوى المتصارعة القوميون والبعثيون من جهة، والشيوعيون من جهة ثانية. وهو ما أدخل العراق في نفق مظلم بدلاً من إصلاح ما أفسدته الأنظمة التي اندثرت، والوصول بالعراق نحو التطوير والتحديث والتنمية[396].

---

[394] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 109، مرجع سابق.

[395] محمد صلاح سالم، العراق: ما جرى واحتمالات المستقبل (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003)، ص 5- 7.

[396] سيّار الجميل، "نخبة العراق: من خصب التكوين إلى عنفوان التناقضات"، (مجلة الديمقراطية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 25، 2007): ص 90.

كان يرافق كل موجة عنف تجتاح العراق، وتُصيب نظامه السياسي بعدم الاستقرار، صياغة دستور جديد يوحي بشيء من الديمقراطية والمؤسساتية، إلا أن الواقع كان مغايراً لذلك تماماً. فتلك الدساتير كانت حبراً على ورق، وكان هدف صياغتها وتجديدها شرعنة الانقلابات، عبر تغطيتها بأغلفة دستورية جديدة، مثلما حدث في الأعوام 1958 و1963 و1968[397].

بينت الوقائع على الأرض أن جوهر الحكم اتسم بالمركزية المفرطة، وبالتفرد في تحديد مصير العراق مجتمعاً ودولة، وباحتكار القرار السياسي من قبل حزب البعث، سيما بعد انقلاب عام 1968. بل إن قرار الحزب ومصيره احتكره شخص واحد هو صدام حسين الذي لمع نجمه في تلك الانقلابات، حيث تمتع فيها بحضور ونفوذ بارزين، جعلته في نهاية المطاف يعتلي رأس الهرم السياسي فعلياً في نهاية الستينيات، ورسمياً وفعلياً في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. منذ ذلك الحين وحتى بداية الألفية الثالثة، والعراق يرزح تحت وطأة الحكم الفردي المستبد، ولم تقتصر المسألة على ذلك، بل دخلت الدولة في دوامة من الحروب مع الجيران، حرب الخليج الأولى والثانية مع إيران والكويت جرّاء السياسة غير العقلانية، التي كانت نتيجتها استنزاف الموارد العراقية البشرية والمادية على حدٍ سواء[398].

كان للمفاعيل الخارجية الدور الأبرز في تلك الحروب، وقد تجلى ذلك في المساندة الأمريكية لنظام بغداد، في إطار تصفية الحسابات مع النظام الإيراني المثير لقلق الولايات المتحدة ودول الخليج. أما الحرب مع الكويت فقد أرادتها الولايات المتحدة مدخلاً لتعظيم مكاسبها المادية من الخليج العربي، ومبرراً

[397] نوار سعد محمود الملّا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920–2003، ص 123– 129، 137– 145، مرجع سابق.

[398] حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 13– 19، 24– 33، مرجع سابق.

لتصفية الحساب مع العراق بأثر رجعي على قدراته العسكرية التي احتفظ بها بعد الحرب مع إيران، والتي تهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة سيّما "إسرائيل"[399].

بالتالي، أعادت الحروب العراق إلى مكانة متأخرة جداً؛ اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. ولم تكن الحرب المباشرة هي نهاية العقاب، بل كانت الخطوة الأولى في عملية تصفية القوة العراقية، وإفراغها من مضمونها. أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في عزل العراق مجتمعاً ودولة عن البيئتين الإقليمية والعالمية، حتى أصبح بلداً متسولاً فقيراً تابعاً ليس له قدرة على تأمين مستلزماته بما فيها الإنسانية والمعيشية، لا سيّما وأن موارده قد حُوِّلت لخدمة المُحدد الخارجي بدلاً من خدمة المجتمع العراقي[400].

من المآخذ الكبيرة على نظام صدام حسين، أنه لم يقد العراق إلى بر الأمان، سواء في مغامراته العسكرية مع الجيران أو في فشله بصياغة استراتيجية وطنية محلية تنقل الدولة العراقية نحو الحكم القائم على مصلحة البلد والمواطن وبطريقة مؤسساتية. هذا رغم أن صدام فعّل الحكم الذاتي للمكون الكردي، وشرعن العمل الحزبي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، لكن ذلك لم يكن مجدياً في ضوء التعثر السياسي والعسكري والاستراتيجي للدولة العراقية[401].

ثانياً: تعاقب الأنظمة بعد الاحتلال الأمريكي

لقد كان الاحتلال الأمريكي مساهماً أساسياً في خلق مفهوم جديد للدولة العراقية سواء أثناء الاحتلال الفعلي للعراق أو من خلال الدستور الذي وضعه والذي أبقى على الدولة العراقية أسيرة الإطار النظري

[399] حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 13- 19، 24- 33، المرجع نفسه.

[400] كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ص 248- 253، مرجع سابق.

[401] نوار سعد محمود الملّا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920-2003، ص 136، مرجع سابق.

والعملي لما يرغب به الاحتلال الأمريكي من حيث إدخال مفاهيم جديدة أو تجديد مفاهيم قديمة على النظام السياسي العراقي.

أ. مرحلة الاحتلال الأمريكي

كانت النتيجة التي وصل إليها العراق في بداية الألفية الحالية صعبةً جداً على الدولة والمجتمع، فقد أدى الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق إلى حالة فراغ وشلل في كل مؤسسات وأجزاء الدولة العراقية، حتى أصبح العراق بلا دولة أو حكومة أو نظام أو جيش أو مرجعية قانونية أو دستور. فقد تجدد ما ذكرناه في بداية هذا الجزء من الدراسة، حول تعرض العراق في كل حقبة يخضع فيها لجهة خارجية لتغيرات بنيوية وهيكلية، مع الاحتلال الأمريكي، الذي أعاد صياغة وهيكلة مؤسسات الدولة العراقية من جديد. كانت عملية الهيكلة وإعادة الصياغة هذه أكثر خطورةً من سابقاتها، سيّما وأنها كانت من منظور طائفي ومذهبي بحت اتسم بالإقصاء وترجيح كفة مكون على آخر. كانت العملية السياسية في كل حقبة تبدأ مشوهة، وفي ظروف غير طبيعية، فضلاً عن التهميش المتّعمد للشعب العراقي صاحب السيادة ومنبعها، فعملية إعادة تشكيل الدولة العراقية، تحت الإشراف الأمريكي المباشر، خلت تماماً من الطابع الديمقراطي التشاركي، وهدفت إلى بناء نظام سياسي ينسجم مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط برمته[402].

كان ما حصل في العراق بعد سقوط النظام البعثي بداية الألفية الحالية، وعودة معارضيه من الخارج انتقاماً ليس فقط من المسئولين عن تخريب المشهد السياسي والنسيج الاجتماعي العراقي، وإنما طالت المكون العراقي الذي ينتمي إليه هؤلاء المسؤولون. أدى ذلك إلى الاشتباك بين الطوائف والمكونات

[402] سامح راشد، "العراق الجديد: مآلات الاحتلال والمستقبل"، ص 47- 54، مرجع سابق.

العراقية دون استثناء، لا سيما بين الطائفتين السنية والشيعية وهما المكونان الأكبر ديموغرافياً[403]. ما زال هذا الاشتباك قائماً حتى تاريخه، ولم يكن وقوعه واستمراره ردة فعل على أفعال الساسة البعثيين فقط، وإنما بسبب التعبئة الأمريكية التي غذت هذا الاقتتال سواء في تصميمها للنظام السياسي طائفياً أو في توفيرها غطاء للقوى التي تُريد أن تُمارس تطهيراً عرقياً طائفياً بحجة اقتلاع البعثيين ومحوهم من الخارطة السياسية للعراق[404].

يمكن تفسير تجنب الولايات المتحدة تطبيق الديمقراطية في العراق، رغم استخدامها لها مبرراً للجوئها إلى احتلاله، بأن ممارستها فعلياً من قبل المجتمع العراقي تقود بشكل قاطع إلى التحديث والتطوير والتنمية، وصولاً إلى طرد المستعمر، والتخلص من كل مخلفاته وآثاره، وتجريده من المنافع التي وضع يده عليها، وهذا ما عملت على تجنب حدوثه[405].

ب. النظام العراقي الجديد

1. نظام سياسي قائم على المحاصصة

لم يعكس الدستور العراقي الذي وضع عام 2005 تغيّراً جذرياً في الحياة السياسية العراقية، رغم ما ورد فيه من تحديد لبنىً مؤسسية جديدة عكست نظرياً حالة من التحديث والتطوير، تمثلت أبرز مظاهرها في: أولاً، تبني نموذج الدولة المركبة ذات الطابع الفيدرالي التي تحتوي مكونات المجتمع العراقي عرباً وكرداً وآشوريون وأرمن وغيرهم. ثانياً، تفتيت القرار السياسي وتوزيعه على سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية تضبط بعضها بعضاً. ثالثاً، العودة إلى النظام البرلماني، بصيغة تحديثية تخلو من وجود ملك

[403] حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ص 249، مرجع سابق.
[404] سامح راشد، "العراق الجديد: مآلات الاحتلال والمستقبل"، ص 222- 225، مرجع سابق.
[405] سامح راشد، "العراق الجديد: مآلات الاحتلال والمستقبل"، ص 47- 48، المرجع نفسه.

بيده صلاحيات واسعة كما كان عليه الحال في الحقبة الانتدابية. رغم ذلك، إلا أن دستور عام 2005 ولد ميتاً بسبب محددين الأول تمثل في بقاء الاحتلال الأمريكي جاثماً على صدر العراق مجتمعاً ودولة، ومتحكماً بجميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وبالتالي لا مشروعية للدستور في ظل الاحتلال بسبب العلاقة العضوية بينه وبين غياب السيادة[406]. أما المُحدد الثاني فهو أن المؤسسات التي حددها الدستور لم تكن اندماجية، بل فئوية ضيقة عاجزة عن بناء هوية وطنية جامعة. ومما زاد الطين بلة هو أن الانتخابات والاستفتاءات التي جرت بعد زوال النظام البعثي كانت مسوغاً شكلياً فقط، نظراً لغياب الطبيعة الاندماجية في المؤسسات العراقية، وطغيان التعامل الطائفي في كافة القضايا المرتبطة بشؤون المجتمع. جعلت هذه المواصفات التي اتسمت بها المؤسسات الناشئة بعد عام 2003 الفرد العراقي يشعر بالغبن والاغتراب[407].

إذا ما حوكم واقع الفيدرالية العراقية، فإن النتائج تُظهر جوانب كثيرة سلبية في هذا النموذج ربما لعبت دوراً مهماً في تفاقم أزمة الدولة ومحنتها. تجدر الإشارة أن الإشكالية ليست في النموذج بحد ذاته بقدر ما هي في كيفية تطبيقه على أرض الواقع، فمع دخول هذا النموذج حيز التنفيذ أصبحت الدولة تعاني مزيداً من الترهل بدلاً من تحقيق التكامل والتماثل والاندماجية. ولعل أكثر الجوانب السلبية بروزاً، أن مستويات الحكم والقوانين والتشريعات بين الأقاليم والمستوى الفيدرالي ليست مُحكمة وواضحة، الأمر الذي خلق ضبابية في العلاقة بينهما، أدت إلى العمل بلا ضوابط أو كوابح. وهو ما عزز حالة عدم الانسجام والتوتر حتى بين الأقاليم نفسها، عدا عن التوتر الموجود أصلاً مع الدولة. وللتدليل على ذلك، يُشار إلى

---

[406] هيثم مزاحم، "قراءة في أسس النظام السياسي العراقي الجديد"، (مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 136، 2010): ص 127- 128، 135- 137.

[407] منظمة مجموعة مستقبل العراق، "نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد، غير طائفي"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 373، 2010): ص 109.

لجوء بعض الأقاليم لتشكيل قوى أمنية خارج إطار المؤسسة العسكرية، التي يُفترض أن تكون اتحادية تحمي جميع الأقاليم، لدرء المخاطر المحلية. لكن تلك القوى العسكرية التي شُكّلت أصبحت تختص بحماية حدود الإقليم التي من المفترض أن تكون وهمية وليست حقيقية، مثل القوة الأمنية التي شكّلها إقليم كردستان في شمال العراق، وربما أصبحت تتفوق على الجيش العراقي تسليحاً وقدرةً وكفاءة[408].

يُضاف إلى ذلك، أن النموذج الفيدرالي لم ينبثق من القاعدة الشعبية العراقية، بل أُسقط عليها من فوق، فالولايات المتحدة الأمريكية أجبرت العراق على استيراد هذا النموذج في مسعىً منها لتفتيت العراق إلى الأبد من بوابة اللامركزية المفرطة. يظهر السعي الأمريكي المتواصل لشرذمة العراق عبر المعاملة التفضيلية والامتيازات لإقليم كردستان العراق دون غيره من الأقاليم، وكذلك القفز عن مركز الاتحاد، العاصمة بغداد، والتعامل مع الأقاليم بشكل منفرد بعيداً عنه. مما زاد الأمر تعقيداً ومنع الاندماج هو عدم السماح للفرد العراقي بالإقامة في الإقليم الذي يريد، إلا إذا كان الإقليم يتطابق عرقياً ومذهبياً مع الفرد، أما في حالة عدم التطابق، فكانت تطبّق سياسة النقل أو الترانسفير. وهذا مما ساعد في تحوّل تطبيق النظام الفيدرالي في العراق سبباً في الترهل والتفتيت لا التكامل[409].

عزز من ترهل القوانين ومؤسسات النظام السياسي وفشلها، أن الحياة السياسية منذ اندثار النظام البعثي وحتى تاريخه لم تستقم، بل ازدادت انحرافاً عن المسار الذي كان مفترضاً أن تسير عليه[410]؛ فالقرار السياسي لم يُقسّم بين سلطات الدولة العراقية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإن حصل

---

[408] قحطان أحمد سليمان الحمداني، "الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 360، 2009): ص28- 33، 42.

[409] قحطان أحمد سليمان الحمداني، "الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي"، ص 24- 42، مرجع سابق.

[410] تسبب الاستعمار (الفاعل الخارجي) بجزء مهم من الانحراف الذي عانت منه وما زالت العملية السياسية، سواء في هندسته الطائفية للنظام السياسي أو في تسخيره للنخبة العراقية الحاكمة لخدمة مصالحه ومشاريعه الهدّامة أو في توفيره غطاءً للسياسات الخاطئة لتلك النخبة، لا بل منحها القوة في مواجهة مجتمعها، وفي فرض تلك السياسات.

ذلك شكلاً، فقد تم تعبئة المواقع العليا لاتخاذ القرار، وتوزيع المصادر في الدولة بين الفئات الرئيسية المكونة للشعب العراقي؛ فرئيس الدولة كردي، ورئيس الوزراء شيعي، ورئيس البرلمان سني[411].

مع هذا التقسيم إلا أن الجهاز التنفيذي كان وما زال مُتحكماً بالقرار السياسي، ولم يُسمح للمؤسسات الأخرى أن تُشاركه صنع القرار. والأنكى من ذلك، أن جهة واحدة تحتكر هذا الجهاز هي المكون الشيعي، وهو ما أنتج اضطرابات بين مكونات المجتمع، وبين مؤسسات الدولة، وبين كلا الطرفين أيضاً. أصبحت طائفة واحدة وجهاز واحد هي من يدير العملية السياسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل مؤسسات الدولة تبتعد عن الصفة المدنية والوطنية في طبيعتها ووظائفها، وتذهب نحو القوة البوليسية في التعاطي مع مجتمعها وضبطه. وبالتالي، بات الفرد العراقي معزولاً ومنفصلاً عن دولته وأمنه وقضائه، وحتى عن جيرانه من أبناء المذاهب الأخرى[412].

2. أزمة كردية متجددة

تبرز هنا قضية هامة في النظام العراقي الجديد، وهي قضية قديمة جديدة تُطل برأسها على الساحة بين الفينة والأخرى، هذه القضية تتركز على وضع المكون الكردي في العراق ما بعد إعلان استقلاله عن المستعمر البريطاني عام 1932، حيث شكّل الإقليم الكردي تاريخياً، وما زال، أحد أهم جوانب أزمة الدولة العراقية في علاقاتها الداخلية والخارجية على حد سواء. ومن أجل فهم تطور الأزمة الكردية سيتم

[411] سيد أبو زيد عمر، "العراق وحكم الطوائف"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 153، 2013): ص 90- 91.

[412] علي حسن الربيعي، "تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 337، 2007): ص 78- 88.

اتفق الكاتبان علي حسن الربيعي وسيد أبو زيد عمر فيما يخص المعلومات الواردة أعلاه حول الحالة السياسية للعراق بعد انهيار النظام البعثي.

تناولها ضمن ثلاثة عهود سياسية شهدها العراق؛ الملكي والجمهوري وعهد ما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

- **العهد الملكي**

شكّلت هشاشة تكوين ونشأة الدولة الوطنية العراقية ودور المستعمر فيها، كما ذكر سابقاً، بداية الأزمة الكردية التي أخذت تتفاقم مع تعاقب الحكومات العراقية حتى وصلت إلى مرحلة عميقة من الصراع والتعقيد. قد يُعزى تطور الأزمة واستمرارها لمجموعة من المُحددات منها فشل النظام السياسي في استيعاب التعددية والاختلاف في البنية الاجتماعية المكونة للدولة، إذ لم يُعالج النظام الملكي في الفترة (1932- 1958) أزمة النشأة وتداعياتها بأسلوب ديمقراطي يحقق المواطنة الصالحة للعراقيين على اختلافهم وتنوعهم، كما لم يُرمم الجسور الثقافية والاجتماعية التي تعرضت للتهشم والتشويه، بين مختلف المكونات المجتمعية العراقية، بفعل المستعمر. لقد كان الطابع السلطوي سمة مميزة للنظام في الفترة المذكورة آنفاً، وقد تجلى ذلك في سيطرة فئة محددة تتمثل بنخب تنتمي في غالبيتها للمكون السني- العربي، على جميع الأجهزة والمؤسسات السياسية المهمة، وتجاهل الحقوق السياسية للأقليات التي تتركز غالبيتها في شمال العراق كالأقلية الكردية[413].

كان نتيجة السلوك السياسي والأمني للحكومات المتعاقبة في العهد الملكي تنامي ظهور ونشوء قوىً سياسية معارضة لسياسات بغداد، لا سيّما في الأربعينيات من القرن الماضي، وتجلى ذلك ببروز دور القوميين والشيوعيين، وتشكّل حركات سياسية خاصة بالأكراد مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة

[413] تم تطوير المعلومات الواردة في المتن أعلاه استناداً إلى: فريد أسَسَرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 20- 26. للمزيد انظر: أحمد السيد تركي، "القضية الكردية في العراق"، ص 118، مرجع سابق.

مصطفى البارزاني، وكذلك الحضور الجيد الذي تمتع به الحزب الشيوعي في المناطق الكردية. نجحت القوى العراقية مجتمعةً، بعد صراع طويل ومواجهات عديدة، في تقويض أسس النظام الملكي ومحاصرته من الداخل جرّاء استمراره في سياسة الإقصاء والتنكر لمشاركتهم في العملية السياسية[414]، إضافة إلى عدم استجابته لطموح المكون الكردي، ونواتجه ومفاعيله السياسية، المتمثل في الحكم الذاتي آنذاك[415].

- **العهد الجمهوري**

بالرغم من التغيير الذي تعرض له نظام الحكم العراقي عام 1958 من ملكي إلى جمهوري، تبعاً لما تم ذكره سابقاً، وما أعقبه من تغيّرات في البنى السياسية والاقتصادية والقانونية للدولة العراقية، على الأقل شكلياً، إلا أن الأزمة مع المكون الكردي ومفاعليه السياسية بقيت مستمرة. كان الطابع السلطوي سمة مميزة للحكومات العراقية في العهد الجمهوري كما كان الحال في العهد الملكي، لا بل أشد سطوة منه، ولم تنعكس مواد دستور عام 1958 على الحياة السياسية العراقية ومجرياتها[416]. وهذا ما يُفسر الحراك الذي اندلع في شمال العراق بعد نجاح الثورة بعام واحد، فيما عُرف بأحداث الشوّاف، والدور المهم للأكراد في حشد الطاقات والجهود لمواجهة حكومة عبد الكريم قاسم[417].

لم تنتهِ الأزمة بين المركز والأكراد بعد تجاوز نظام الحكم لثورة الشوّاف، بل استمرت مع أن الفترة الزمنية الممتدة من نهاية حكم عبد الكريم قاسم عام 1963 وحتى بداية حكم صدام حسين عام 1979

[414] عمّار علي السمر، شمال العراق 1958- 1975: دراسة سياسية، ص 123- 128، مرجع سابق.

[415] فريد أسَسَرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، ص 22، مرجع سابق.

[416] أحمد السيد تركي، "القضية الكردية في العراق"، ص 118- 119، مرجع سابق. للمزيد انظر: رضا محمد هلال، "الأكراد بين الفيدرالية والانفصال"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 205، 2016): ص 126.

[417] عمّار علي السمر، شمال العراق 1958- 1975: دراسة سياسية، ص 180- 183، مرجع سابق.

اتسمت بالتأرجح بين المواجهة والسكون بين الطرفين[418]، وشكّل منح المكون الكردي حكماً ذاتياً في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي عامل استقرار نسبي[419]، ولو بشكل مؤقت. لكن سرعان ما عادت المواجهة بين الجانبين إلى المربع الأول في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك عندما استغلت القوى السياسية الكردية وأذرعها العسكرية أزمات العراق، الأولى مع إيران (1980- 1988)، والثانية مع الكويت (1990- 1991)، والثالثة مع الولايات المتحدة وحلفائها عام 2003، لمحاولة تقويض أسس نظام الحكم[420]، والخروج بمكاسب سياسية واقتصادية تخدم المشروع السياسي الكردي في ظل ضعف الدولة العراقية[421].

- **عهد ما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003**

تبعاً للمستجدات السياسية التي تعرضت لها الدولة العراقية نتيجة أزماتها الثلاث المذكورة آنفاً[422]، شهد المشروع الكردي أثناء الألفية الحالية تطوراً ملحوظاً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث برزت ملامح الاستقلال بشكل أكبر، وأصبح لدى الأكراد فرصة كبيرة لتحقيق طموحهم في

[418] أحمد السيد تركي، "القضية الكردية في العراق"، ص 119، مرجع سابق.

[419] عزز منح الدولة العراقية الأكراد حكماً ذاتياً الهوية القومية الكردية، وشكّل اعترافاً بخصوصيتها القومية.

[420] كانت ردة فعل المركز على سلوك الأكراد عنيفة، حيث وقعت مجازر ضد الأكراد ساهمت في دفع المجتمع الدولي للتعاطف مع قضيتهم، كان أبرزها مجزرتا الأنفال وحلبجة في نهاية الأزمة الأولى مع إيران. وقد قاد هذا التعاطف الدولي الأكراد إلى تعزيز هويتهم القومية، ومزيد من التأزم والتعقيد في العلاقة مع بغداد. كما استغلت القوى السياسية الكردية التعاطف الدولي ووقوع الأزمة الثانية مع الكويت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك مع المكون العراقي الشيعي في البصرة، وقامت بتحريك جماهيرها للمطالبة بدور أكبر في الجانبين السياسي والاقتصادي. وكان هذا الحراك بشكل أو بآخر الحد الفاصل بين الوحدة والتجزئة، وبين الحكم الذاتي والفيدرالية. للمزيد انظر: أوفرا بينغيو (ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني)، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة (بيروت: دار الساقي، 2014)، ص 240- 241، 262- 265، 380.

[421] أيمن إبراهيم الدسوقي، "هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 138، 2009): ص221، 224. وأحمد السيد تركي، "القضية الكردية في العراق"، ص 119- 120، مرجع سابق.

[422] كان أهم المستجدات التي شهدها العراق عقب حدوث الأزمات الثلاثة: تغيّر نظام الحكم، وشكل الدولة وبناها السياسية والإدارية والقانونية، وفقدان الدولة مصادر قوتها مثل الجيش والسيطرة على الموارد المتاحة.

الانفصال. ويستدل على ذلك التوجه من ممارسات ومظاهر عديدة، منها أن السلوك السياسي الكردي تجاه الدولة العراقية والدول الأخرى ينطبق عليه مفهوم العلاقات الدولية بشكل أو بآخر، وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد، فالنخب الكردية تتجاوز بغداد وتُقيم علاقات ديبلوماسية وتجري صفقات اقتصادية مع جهات خارجية بشكل منفرد، بحيث أصبح الاتحاد الفيدرالي مع المركز مجرد رابط شكلي[423].

أضف إلى ما سبق، أن الدولة العراقية، منذ عام 2003 وحتى تاريخه، تحولت إلى دولة شبه فاشلة بفقدانها أجزاء من سيادتها على إقليمها. في المقابل فرض الأكراد سيادتهم الكاملة على إقليمهم، وأصبحت حدود الإقليم الإدارية، التي من المفترض أن تكون وهمية، حدوداً حقيقية تقريباً، يصعب على العراقيين غير الأكراد تجاوزها بسهولة. شكّل هذا الواقع حالة انفصال غير معلنة في ظل توفر جميع عناصر الاستقلال باستثناء الاعتراف الدولي[424]. ويتجلى ذلك الانفصال في الوقت الراهن في المطالبة الكردية بتنظيم استفتاء للانفصال عن الدولة العراقية من عدمه، وذلك على غرار ما جرى سابقاً في جنوب السودان وأفضى إلى الانفصال ونشوء دولة جنوب السودان عام 2011.

الفقرة الثانية: تعاقب أنظمة سلطوية مغلفة بديمقراطية هشة

حاولت الدول الحديثة، في بعض الفترات التاريخية، في كل من العراق والسودان مجاراة ركب الدول المتقدمة باتباع النهج الديمقراطي على علل تطبيقه لدى هذه الدول، وعلل فهم الدولتين للمفهوم الخاطئ أصلاً للديمقراطية، بمعنى أن تطبيق الديمقراطية من قبل هذه الدول لم يؤخذ من منبعه الصحيح، إنما كان مجاراة لدول أخرى وليس نتيجة قناعة تامة بصواب الخيار الديمقراطي ومتطلباته.

---

[423] أوفرا بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، ص 401، 408- 413، مرجع سابق.

[424] للمزيد انظر: أوفرا بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، ص 401- 402، مرجع سابق. وانظر: أيمن إبراهيم الدسوقي، "هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق"، ص 228، مرجع سابق.

هذا الفهم المبتور منه الديمقراطية الحقيقية أدى في بعض الفترات التاريخية إلى وجود ديمقراطية في الشكل وليس في المضمون، ديمقراطية هشة يغلب على إجراءات قيامها الطابع السلطوي، مما أدى إلى إفرازات غير طبيعية لنتائج العملية الديمقراطية. الأمر الذي جعل الأنظمة السياسية بشكل عام تتسم في مختلف المراحل التاريخية بسمة السلطوية. وعليه، سنتناول في هذه الفقرة أولاً الحياة السياسية السودانية قبل الاستقلال، وثانياً طغيان الحكم العسكري في السودان بعد الاستقلال.

أولاً: الحياة السياسية السودانية قبل الاستقلال

يمكن القول إن الحياة السياسية في السودان مُورست قبل انسحاب القوات البريطانية عن الأراضي السودانية عام 1956 في ظروف استثنائية وخاصة، وفي ظل هيمنة وتحكم الإدارتين البريطانية والمصرية في جوانبها ومفاصلها. وبالتالي، لم يكن للسودانيين دور فاعل ومؤثر في النظام السياسي المعتل أو في إدارة الدولة المأزومة. كان دخول السودانيين على النظام السياسي متأخراً، وبعد مدة طويلة من وجود المستعمر، ليس لرفضهم العمل السياسي، وإنما لرفض المستعمر مشاركتهم ودورهم، حتى يتسنى له ترجمة مشروعه الاستعماري، وحكم البلاد كيفما يشاء، لكن هذا لا يعني تبرئة السودانيين من قصورهم، ومن سوء إدارتهم للدولة لاحقاً.

في العقود الثلاثة التي سبقت الاستقلال، برزت قوى سودانية عديدة إلى الواجهة السياسية، متقاربة في ثقلها النسبي وتأثيرها في البيئة المجتمعية، ومتباعدة في أطروحاتها السياسية. كانت هذه القوى مُركبة على وجهين متناقضين، الوجه الأول طابعه طائفي، والثاني طابعه حزبي – سياسي، وقد تجلى الأول في طائفتي المهدية والختمية بصورة أساسية، وتمثل الثاني بظهور مجموعة هيئات وأحزاب حملت مُسمياتها

مضامين ودلالات اختلافاتها، كان أبرزها: مؤتمر الخريجين، وحزب الأمة، وحزب الأشقاء، وجبهة الاستقلال، والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الجمهوري، وحزب الاستقلال الجمهوري[425].

تأثر هذان الوجهان المتناقضان بثلاثة زعامات رئيسية يسير كل منهم طائفياً وسياسياً بعكس اتجاه الآخر، وهؤلاء هم: عبد الرحمن المهدي زعيم الطائفة المهدية والمرتبط بحزب الأمة وجبهة الاستقلال، وإسماعيل الأزهري الأكثر تأثيراً ونفوذاً في حزب الأشقاء والحزب الوطني الاتحادي الداعمين للالتحام مع مصر سياسياً، والمناقضين في الوقت نفسه لحزب الأمة وجبهة الاستقلال، أما الزعامة الثالثة فقد تمثلت بالسيد علي المرغني زعيم الطائفة الختمية والمعادي لتوجهات المهديين والأحزاب القريبة منهم. وبالتالي، كان هذا التمزق والتشتت في الرؤى والتوجهات عاملاً مساعداً في إطالة عمر المستعمر، وتأخير الاستقلال، وإفشال صناعة أمة سودانية واحدة، وضعف وهشاشة التأثير في النظام السياسي الذي كان البريطانيون والمصريون يديرونه قبل الاستقلال[426].

كما يمكن إضافة الحزب الشيوعي السوداني المتميز عن الحالتين المذكورتين سابقاً بصفته يحمل فكراً عابراً للقوميات والأديان الحاضرة في السودان، كان تأثير هذا الحزب وحضوره في الحياة السياسية بارزاً وكبيراً. لكن، لم يكن هذا الحضور للشيوعيين موظفاً في التعمير والبناء والتنافس الإيجابي مع بقية الأطراف على خدمة الشأن العام، بل كان موظفاً في البحث عن السلطة وامتيازاتها مثل بقية القوى الأخرى الباحثة عن ذلك. ومن الأمثلة التي يمكن أن يُشار إليها في هذا الصدد ما جرى في مطلع السبعينيات من القرن الماضي من محاولة شيوعية فاشلة للاستيلاء على السلطة في فترة رئاسة جعفر

---

[425] ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969، ص 81- 87، 96- 105، 133- 142، مرجع سابق.

[426] ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969، ص 81- 87، 96- 105، 133- 142، المرجع نفسه.

النميري، علماً أن الحزب الشيوعي لعب دوراً مهماً في وصول النميري إلى السلطة بالقوة في نهاية الستينيات. وما يفسر هذا التغير في موقف الحزب هو أن التحالف بينهما لم يكن مقدساً أو وطنياً، وإنما كان تحالفاً هشاً مبنياً على مصالح آنية وليست بعيدة المدى تهدف إلى خدمة الدولة والمجتمع السوداني[427].

وكان من نتائج حالة التأزم والضياع التي اتسمت بها الحياة السياسية السودانية في النصف الأول من القرن العشرين صعوبة الدخول في المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952 بعام واحد، وذلك في ظل مؤسسات ضعيفة في بنيتها الدستورية والقانونية، وفي تمثيلها لأطراف المجتمع، أحزاباً وطوائف وقبائل ومناطق جغرافية. لم تُستثمر المرحلة الانتقالية لتوحيد البرامج المتناقضة، والاتفاق على رؤية وطنية محددة، وأهداف موحدة، وتصويب العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وإعادة هيكلة وبناء المؤسسات التي أنشئت في الأربعينيات من القرن الماضي وفقاً لهندسة المستعمر، وأبرزها الجمعية التشريعية، والمجلس التنفيذي (الحكومة)[428].

يُضاف إلى هاتين المؤسستين المؤسسة العسكرية التي نشأت قبل المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وأصبحت بعد خروج المستعمر بعامين موجهة للحياة السياسية، ولاعباً رئيسياً محدداً لعمل النظام السياسي ومؤسساته المختلفة، بدلاً من الوقوف على الحياد، والتفرغ لعملها الطبيعي المتمثل في حراسة أركان الدولة وحياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس حكم وإدارة هذه القطاعات المدنية. وليس

[427] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 – 2009: دراسة تاريخية وثائقية، ص 16– 17، 20، مرجع سابق.

[428] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 – 2009: دراسة تاريخية وثائقية، ص 14– 16، المرجع نفسه.

مستغرباً أو مفاجئاً تجاوز المؤسسة العسكرية هذا على ضوء ما تم تناوله سابقاً من تشتت حزبي ومجتمعي وضياع سياسي، وتبعية مزمنة للطرفين المصري والبريطاني في ذات الوقت[429].

بالتالي، تم الخروج من المرحلة الانتقالية التي جرت تحت الاستعمار المباشر والدخول في مرحلة التحرر والحكم، دون ترميم الحياة السياسية ومعالجة العلاقة بين أطراف المجتمع جميعها، لا سيّما بين الشمال والجنوب، للخروج بصيغة تفاهمية تعاقدية حول سبل العيش المشترك. بدأت هنا إرهاصات الصراع بين هذين الطرفين، حيث أراد الشمال الاستفراد بحكم السودان عنوةً، وإدارة الدولة ومواردها اعتباطياً دون النظر إلى حالتها المأزومة، بينما بحث الجنوب عن الانفصال والخروج من إطار السودان الجامع منذ البداية. وفي ظل هذا الواقع، نشأت أول حكومة وطنية عام 1956 لتواجه صراعاً هو الأخطر، لأنه لا يتهددها فقط، بل يتهدد كيان الدولة الذي لم يقو بعد. ورغم الطابع الديمقراطي، شكلاً على الأقل، الذي وصف به تشكيلها، إلا أن الظروف التي أحاطت بها لم تُمكنها من إحداث تغيير جوهري في الجانب البنيوي الهيكلي للدولة من جهة[430]، أو معالجة أزمة الجنوب المتفاقمة بسبب سياسة اللامبالاة في تعامل الطبقة السياسية التي ينحدر معظمها من الشمال مع هذا الملف، من جهة ثانية.

ربما ساهم انشغال هذه الطبقة في البحث عن مكاسب سياسية واقتصادية ضيقة بدلاً من التركيز على حماية الدولة وتحصينها من الأعراض التي كان المُحدد الخارجي، المستعمر، سبباً رئيسياً في حدوثها، في تأجيج تمرد الجنوبيين وتوجههم نحو الانفصال، ورفض البقاء تحت سقف سياسي لا يمثلهم أو يستجيب لهم. يستدل على ذلك من السلوك السلبي للطبقة السياسية في تعاملها مع مسألة صياغة أول دستور للسودان عام 1958، حيث فرضت هويتها الضيقة التي تحمل طابعاً عرقياً ومذهبياً، وحددت

[429] ليلى سيد مصطفى أرباب، "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، ص 9 –10، 15، مرجع سابق.

[430] أحمد الشاهي، "الديمقراطية التوافقية في السودان"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 334، 2006): ص 117– 118.

شكل الدولة ونظامها السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار ما يريده قطاع مهم من المجتمع سيّما في الجنوب، يُطال بدولة مركبة تتسم باللامركزية، لا دولة بسيطة ذات طابع مركزي[431].

بدأت الحكومة الوطنية الأولى، التي تناوب على رئاستها إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل، بممارسة عملها في بيئة تصادمية غير متعاونة، لا سيّما وأن مفهوم الديمقراطية ليس متأصلاً في ثقافة الطبقة السياسية الموجودة لدى السلطة الحاكمة أو لدى معارضيها. ومما زاد من حدة الأزمة، أن الثقافة المجتمعية التي تتقبل وتحتضن هرمية السلطة بدءً بالأسرة مروراً بالعائلة والحمولة وصولاً إلى العشيرة أصبحت راعية للسلوك السلبي لتلك الطبقة المتنفذة التي تعاملت مع المجتمع كما تتعامل الزعامات في الوحدات المجتمعية الصغيرة الآنفة الذكر مع أبنائها وبيئاتها المحلية[432].

ثانياً: طغيان الحكم العسكري في السودان بعد الاستقلال

رافق تأسيس الدولة السودانية نشوء ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي تُعبر عن هشاشة بنية النظام السياسي. فقد بدأ الحكم منذ عام 1956 بالتخبط بين الطابعين المدني والعسكري، فتارةً يأخذ شكلاً مدنياً، وتارةً أخرى يأخذ شكلاً عسكرياً، مع تفوق واضح للشكل الثاني وعنفه. تحولت السلطة منذ ذلك الحين إلى هدف منشود للمؤسسة العسكرية المرتكزة على النفوذ والقوة والمناكفات الحزبية. بالتالي، شهد النظام السياسي تأرجحاً وتقلباً سريعاً في طبيعة المؤسسات، وآليات الحكم، والنخبة الحاكمة[433]. وهنا لا بُدّ من

[431] بول دينق شول، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 18- 23. للمزيد انظر: حيدر إبراهيم علي، *الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة* (القاهرة: الحضارة للنشر، 2013)، ص 244- 250.

[432] حيدر إبراهيم علي، الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة، 244- 250، مرجع سابق.

[433] محمد عثمان حبيب الله، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 161، 2005): ص 270.

التوقف عند كل سلطة بشكل منفرد، بدءً بسلطة إبراهيم عبود وصولاً إلى حكم عمر البشير الحالي لتوضيح أبرز السمات التي أثّرت في الدولة وعلاقتها مع الفرد والمجتمع، في كل منها.

- **سلطة إبراهيم عبود ذات الطابع العسكري 1958-1964**

كان من تداعيات هشاشة مؤسسات الدولة المدنية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أن فقد المدنيون المنقسمون القدرة على إدارة شؤون الدولة والمجتمع[434]. تبعاً لذلك، أصبحت هذه المهمة المدنية في يد الجيش السوداني الذي استحوذ على السلطة بشكل كامل وغير شرعي في نهاية عام 1958 بتواطؤ مقصود من بعض قيادات الصف السياسي الأول التي كانت تحمل صفة مدنية شكلياً على الأقل. ولعل أكثر شخصيتين تورطتا في إسناد ومؤازرة حكم العسكر هما عبد الله خليل وعبد الرحمن المهدي. وقد لعب كلا الطرفين هذا الدور التخريبي تهرباً من أزماتهما السياسية، وإخفاقهما في مواجهة التوازنات الحزبية المتذبذبة والمتغيرة[435].

بالتالي، تولت الطبقة العسكرية إدارة السلطة ومؤسساتها اعتباطياً وتعسفياً طوال ست سنوات متتالية أي حتى عام 1964، وقد اتسمت فترة حكمها بالمركزية المفرطة في التعامل مع المجتمع، وتوزيع الموارد الشحيحة سواء أكانت مادية أم معنوية أم بشرية. وهو ما أدى إلى فقدان السلطتين التشريعية والقضائية دورهما المؤثر في سلوك وأفعال النظام السياسي بالكامل، وتحوّلهما لجهات مُنفذة لقرارات وأوامر الطبقة

[434] نتجت الهشاشة التي وصفت بها المؤسسات عن تشرذم المكون الرئيسي في الحياة السياسية والفعل السياسي والمتمثل في الأحزاب التي رفضت التعايش والتسامح مع بعضها للحفاظ على تماسك الدولة ووحدتها.

[435] محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود 17 نوفمبر 58-21 أكتوبر 64: مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهليز السياسة السودانية (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 8، 35- 44، 87- 91.

العسكرية فقط[436]. وفي ظل هذا التغول كان من الطبيعي تفشي الظواهر التي كانت مُبرراً شكلياً ونظرياً لخطوة العسكر في إزاحة الحكم المدني، ومنها: الزبائنية، والفساد، والشخصانية بوتيرة أعلى من ذي قبل.

كانت السمة الأخطر في حكم العسكريين هي التعامل مع مشكلة الجنوب والمشاكل الأخرى المتصاعدة بلغة تتماهى والثقافة العسكرية العنيفة التي تخلو من العمل السياسي والدبلوماسي، ومن إجراء مقاربات وتفاهمات وطنية استيعابية أو إجراء تسويات. يُفسر ما سبق الظهور المُتسارع أثناء الحكم العسكري الأول لجهات عديدة تمارس العنف، ولا تعترف بالدولة الأم، وتُحارب من أجل التقسيم والانفصال، وهذا أخطر أنواع الأزمات والصراعات التي واجهتها الدولة السودانية. فإذا كانت علاقة الشمال والجنوب مأزومة بنسبة متوسطة على سبيل المثال قبل عام 1956 بسبب سلوك المُحدد الخارجي، فإنها أصبحت مأزومة بنسبة كبيرة نتيجةً لعدم استقامة الحياة السياسية في المراحل المختلفة للحكم "الوطني" بعد الاستقلال[437].

مما زاد من حدة الأزمة، أن الصراع بين الشمال والجنوب لم يعد محصوراً في دائرة السلطة، بل أخذ يتدحرج إلى جوانب أخرى من المفترض أنها تقع في إطار الحيز الخاص لكل منهما، مثل الخصوصيات الدينية والثقافية التي رفضت نخب سياسية وعسكرية الاعتراف بها، وتعاملت معها على كحالة غير

[436] حيدر إبراهيم علي، "الحالة السودانية"، في كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن–الجزائر–السعودية–السودان–سورية–العراق–الكويت–لبنان–مصر–المغرب–اليمن، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص234.

[437] محمود وهيب السيد، "جنوب السودان: واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً"، (مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، عدد 4، 2004): ص 835– 837. للمزيد انظر: بدر حسن شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان"، ص 172– 178، مرجع سابق. وليلى سيد مصطفى أرباب، "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، ص 9– 13، 17– 25، مرجع سابق.

وطنية وفاسدة، يكمن علاجها في وسيلة واحدة هي التطهير والاجتثاث، وهذا ما بدأت به سلطة إبراهيم عبود العسكرية، وواصلت العمل عليه بقية السلطات بوتائر مختلفة في مراحل عملية الحكم اللاحقة[438].

- **سلطة ما بعد حكم عبود ذات الوجوه المدنية المتعددة 1964-1969**

بدأت حالة الكساد أو الجمود التي خيّمت على الحياة السياسية السودانية، جرّاء التعسف الذي مارسته الطبقة العسكرية الحاكمة في تعاملها مع المجتمع وأدواته السياسية لا سيّما المكون الحزبي، تتلاشى في العام السادس من حكمها المُستبد. تجلى هذا التغيّر الجوهري عام 1964 عندما تحولت حالة السكون والإذعان المجتمعي إلى حالة حراك ورفض لما هو قائم من تأزم سياسي واقتصادي واجتماعي. كانت النتيجة المباشرة لهذا الحراك إعادة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه قبل تولي العسكريين رسمياً إدارة شؤون الدولة والمجتمع عام 1958. ورغم هذا التطور الإيجابي، إلا أنه سرعان ما خفت بريق هذه العودة للطابع المدني، شكلياً على الأقل، بسبب السلوك السلبي للأحزاب السياسية التي لم تأخذ العبر والدروس من أخطائها السابقة التي أفقدتها فاعليتها وفاعلية مؤسسات النظام السياسي المتنافسة على إدارتها[439].

يستنتج من يقرأ الفترة المدنية الثانية التي تولى فيها المدنيون إدارة النظام السياسي (1964- 1969) ما يلي: أن الزعامات الحزبية الشمالية نفسها التي أفشلت الفترة المدنية الأولى (1956- 1958) أخذت تتناوب على توجيه الدولة والمجتمع مرةً أخرى بذريعة أن وصولها للسلطة تم بموجب عملية انتخابية ديمقراطية. علماً أن همّها أصبح البقاء في هذه السلطة بأي ثمن، وليس في كيفية أو أسلوب إدارتها.

[438] محمود وهيب السيد، "جنوب السودان: واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً"، ص 835- 837، مرجع سابق.

[439] محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1973)، ص 177- 184، 193- 206.

لعل أبرز الشخصيات التي كان لها دور مهم في الحكم المدني الثاني سر الختم خليفة، والصادق المهدي، ومحمد أحمد محجوب، وإسماعيل الأزهري. وهؤلاء لم يكونوا متماسكين ومنشغلين في معالجة أزمات الدولة المتفاقمة مثل أزمة الجنوب بقدر ما كانوا انتهازيين وكيديين وغير متسامحين، وخاصة المهدي ومحجوب. ويُستدل على ذلك من التغير السريع في رئاستهم للحكومات رغم انتمائهم لحزب واحد وهو حزب الأمة، فكيف هو الحال عندما يتعلق الأمر ببقية الزعامات التي تنتمي لأحزاب أخرى. أما الاستنتاج الثاني، فهو أن هذه الفترة، التي حملت الصفة المدنية ولو نظرياً، على أهميتها في إعادة الفاعلية السياسية، إلا أنها تقاطعت ضمنياً مع فترة الحكم العسكري مع فارق الشكل ووسيلة الوصول للسلطة[440].

والاستنتاج الثالث، هو أن توجهات الأحزاب السياسية وأطروحاتها البرامجية، باستثناء الحزب الشيوعي، لا تستطيع أن تقود كياناً سياسياً وهي عاجزة عن استيعاب الآخر السوداني المختلف عنها فكرياً أو لغوياً أو عقائدياً. كان الحيز العام، الذي يجب أن يتشارك فيه الجميع على قدم المساواة بعيداً عن الاعتبارات الضيقة التي لا تعكس الكل السوداني ولا تمثل الهوية السودانية العامة، مقتصراً على طبقة سياسية وعسكرية من لون ديني وعرقي مُحددين، لا يوجد في خطابها وأدبياتها مساحة للآخرين المختلفين عن لونها وسماتها الاجتماعية. وهذا ما يُفسر التعثر الطويل نسبياً الذي واجهته تلك الأحزاب، منذ الاستقلال وحتى وصول النميري إلى سدة الحكم عام 1969، في صقل شكل الدولة وبنيتها القانونية

[440] تم التوصل إلى الاستنتاجات التي وردت في المتن أعلاه بعد قراءة عميقة في محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص 177- 184، 193- 206، المرجع نفسه.

أو الإدارية أو السياسية، حيث لم يتم الاتفاق على الشكل المناسب لدولة متعددة الأعراق والمذاهب واللغات[441].

- **سلطة جعفر النميري ذات الطابع العسكري 1969-1985**

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن مستبعداً أو مستحيلاً العودة السريعة إلى الحكم العسكري في السودان على ضوء ما سبق ذكره من استنتاجات. ولكن على أية حال، لم تكن العودة إلى الحكم العسكري سوى تكرار للسناريوهات السابقة المعبرة عن أزمة النظام السياسي. لأن الحكم العسكري هو إلغاء حالة تأزم للدخول في حالة أخرى قد تكون أعقد مما كان عليه الحال سابقاً. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على انسداد الأفق الفكري والسياسي الوطني لدى الأحزاب السياسية التي لم يكن عملها بناء دولة مدنية في السودان، وإنما إدارة صراعات شخصية على السلطة.

من أجل ذلك اعتقد النميري أن حل أزمات النظام السياسي ممكن أن يبدأ بحل أزمة الجنوب، حيث طرأت تحولات جوهرية على السودان في فترة حكمه شكّلت مُنعطفاً مُهماً في أوضاعه السياسية والأمنية المعقدة. فقد أخذت الدولة السودانية في عقدي السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي شكلاً جديداً مُركباً أقرب ما يكون إلى الفيدرالية، وتجمدت بذلك المواجهة المحتدمة بين الدولة الأم وإقليمها الجنوبي. وقد تُرجم ذلك بتمكين الجنوبيين من إدارة شؤونهم المدنية، وهنا بدأت تُنسج علاقات إيجابية، إشراك الجنوبيين في الحكومة المركزية وتحسن سياسة الإنفاق، بين الطرفين مقارنة بالقطيعة التي شهدتها الفترات السابقة لحكم النميري[442].

---

[441] محمد عثمان حبيب الله، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، ص 271، مرجع سابق.

[442] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989، ص 84- 92، 101- 111، مرجع سابق.

لذلك، لا يمكن وصف هذه الفترة بالجيدة أو بالسيئة بالمطلق بقدر ما يُمكن وصفها بالمفصلية في مصير الدولة ووحدتها. فما كان مستحيلاً أصبح ملموساً سواء فيما يتعلق بشكل الدولة أو بنيتها القانونية أو الإدارية أو السياسية[443]. ربما يُعزى حسم هذه المسائل الشائكة إلى عاملين أساسيين: الأول، رغبة النميري في تسويق انقلابه العسكري للبيئتين الداخلية والخارجية من بوابة الجنوب، حتى لا يواجه المصير الذي واجهه إبراهيم عبود[444]. أما العامل الثاني فهو أجواء الحرب الباردة وانعكاسها على سياسة النميري الذي غيّر من توجهه نحو الاتحاد السوفيتي إلى علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة من حكمه[445].

لكن النميري غيّر من سياسته تجاه الجنوب بشكل تعسفي عندما أقرّ النظام السوداني حكم الشريعة الإسلامية في مطلع الثمانينيات، مما انعكس سلباً على الجنوب المسيحي في غالبيته[446]. قد يُعزى هذا التغيير السلبي الذي أدخله النميري على العلاقة مع الجنوب إلى العديد من الأسباب التي تتفاوت في أهميتها، لكنها تُشكل مجتمعةً تفسيراً جيداً لما حصل من عودة للأزمة بين الطرفين، أبرزها: أولاً، أن ما قُدّم للجنوبيين من مكاسب سياسية واقتصادية وإدارية لم يكن نابعاً من إيمان نظام الخرطوم آنذاك بأهمية الشراكة الحقيقية مع الجنوب في هذه القضايا، بل كان عبارة عن آليات وأدوات دفاعية وظّفت لبقاء النميري في السلطة ذات الطابع الشمولي المركزي، وليس لبناء نظام تشاركي يُمكن أن يُقلص من قدرته على الإمساك بكافة الأمور والقضايا. ثانياً، شعور النميري بالتهديد لا سيّما من الشيوعيين الذين عملوا

[443] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989، ص 84- 92، 101- 111، المرجع نفسه.

[444] أحمد الشاهي، "الديمقراطية التوافقية في السودان"، ص 119، مرجع سابق.

[445] عبد الوهاب الأفندي، "العرب وجنوب السودان: بين السلبية والغياب"، في انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 153.

[446] ليلى سيد مصطفى أرباب، "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، ص 20- 21، مرجع سابق.

على زعزعة أركان حكمه في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتفاقم حدة التوتر بينه وبينهم بعد توجهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاته السياسية والاقتصادية على الأقل حتى مطلع الثمانينيات، أي حتى ترجمة وعوده لحلفائه المحليين الجدد من الإسلاميين بجعل بنية الدولة السياسية والقانونية إسلامية الطابع. ثالثاً، أن استمرار حالة الاستقرار لا تُبقي مُبررات لبقاء الحكم العسكري، وبالتالي قد تكون خطوة النميري عام 1983 نابعة من حاجة النظام إلى توتر مستمر لتبرير وجوده وسياساته الشمولية والسلطوية[447].

كان من نتائج سياسة النميري الجديدة، وسياسات أخرى اعتباطية سبقت إقرار حكم الشريعة الإسلامية بسنوات قليلة مثل تفتيت الجنوب السوداني إلى ثلاثة كيانات صغيرة أو التلاعب بالوثيقة القانونية الأولى في الدولة وهي الدستور، أن انفجرت كل التناقضات داخل المجتمع السوداني سواء الطائفية أو الحزبية أو المذهبية، في وجه الدولة السودانية.

بالتالي، عادت الأوضاع الأمنية والسياسية إلى المربع الأول، أي قبل خطوة النميري الأولى المتعلقة بالحكم الذاتي عام 1972، وتوقفت حالة السلم الأهلي التي تحققت نسبياً، وعادت المواجهة العنيفة بين الشمال والجنوب سيّما بعد نشوء جسم أو لاعب جديد عام 1983، كان رافضاً لتوجهات النميري في إدارة الدولة والمجتمع، وهو الجيش الشعبي لتحرير السودان[448]. رافق هذه العودة للعنف تصاعد حدة التدخلات

[447] لقد تم الخروج بهذه الأسباب الثلاثة التي تفسر خطوة النميري التعسفية تجاه الجنوب من مصدرين: عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام: دور الأحزاب السياسية 1947–1972 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 381– 391. وصالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989، ص 120– 128، مرجع سابق.

[448] لم يكن هدف هذا الجيش الذي أسسه المعارض الجنوبي جون قرنق شرذمة السودان على الأقل من وجهة نظر الجنوبيين، بل كان يرمي لتغيير الأوضاع الناتجة عن السياسات التمييزية لمختلف الحكومات السودانية، والتي كان آخرها توجهات النميري التي تنكّر فيها للاختلافات الثقافية والمذهبية داخل المجتمع السوداني. لذلك كان هدف هذا الجيش، على الأقل نظرياً، جعل

الخارجية السلبية في الأزمة، خاصةً وأن كل طرف سوداني كان يبحث عن حلفاء ومناصرين وداعمين له. وهنا عاد شبح التقسيم الذي ابتعد نسبياً عن السودان ليُهدد أركانه من جديد. يُضاف إلى ذلك، أن الحياة السياسية والاقتصادية التي كانت متردية أصلاً دخلت في حالة من التخبط والارتباك بسبب الفوضى العارمة التي أصابت البلاد وأدت في نهاية المطاف، سيّما في منتصف الثمانينيات، إلى استبدال حكم النميري بحكم آخر لم يتمكن من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه ما قبل الأزمة الأخيرة التي افتعلها نظام النميري[449]. يدل هذا على صحة الافتراض القائل بأن الحكم العسكري يزيد من تأزم وتعقيد أحوال الدول.

- سلطة سوار الذهب والصادق المهدي، ذات الطابع العسكري المدني (1985-1989)

أنتجت الظروف القاسية التي تعرضت لها السودان بشكل متتالٍ في السنوات الخمس الأخيرة من حكم النميري تقارباً ولو بشكل مؤقت بين النقيضين، الأحزاب السياسية من جهة، والطبقة العسكرية من جهة ثانية. وما كان لهذا التقارب أن يتم لولا حاجة كل طرف لغطاء الآخر حتى يُشّكل دعامة لخطواته ونشاطه السياسي، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى تقويض سلطة النميري، وصولاً إلى خلعها وتعطيل سياساتها المجحفة بحق السودان عموماً[450]. هنا بدأت مرحلة جديدة فرضت تحديات ومهمات جسام على الطرفين اللذين ورثا السلطة، كان أولها معالجة الفراغ في المواقع العليا للدولة ونظامها السياسي، ثم

السودان لكل السودانيين بغض النظر عن الفروقات والخصوصيات التي يتميزون بها. أبيل ألير (ترجمة بشير محمد سعيد)، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود (لندن: شركة ميد لايت المحدودة، 1992)، ص 255- 256.

[449] لام أكول (ترجمة إسماعيل آدم وبشرى آدم)، الحركة الشعبية لتحرير السودان: ثورة إفريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص 17- 25، 29- 34، 49- 55.

[450] لام أكول، الحركة الشعبية لتحرير السودان: ثورة إفريقية، ص 50- 52، المرجع نفسه.

معالجة الأوضاع الأمنية المعقدة، وترميم الحياة السياسية والاقتصادية، وتصحيح العلاقة بين المركز والأطراف، وتصويب العلاقة بين الدين والدولة[451].

كان تحقيق هذه المهمات يتطلب حداً أدنى من التفاهمات الوطنية الخالية من الحسابات الشخصية أو الطائفية أو المذهبية، وبالتالي عدم تكرار أخطاء الماضي التي أوصلت الدولة السودانية إلى مكان بعيد عن الفرد والمجتمع. وبعد تعبئة الشواغر العليا في الدولة جرت محاولات عديدة لترجمة بقية المهمات التي ربما كانت أكثر صعوبة من المهمة الأولى التي تحققت، وقد تخلل هذه المحاولات عقد مؤتمرات وإجراء اتصالات[452] وتدخل وسطاء بين الفرقاء السودانيين كما حدث في إثيوبيا فيما عرف بمفاوضات كوكادام. لكن السير في هذه المحاولات دون وجود تفاهمات أو أفق سياسي واضح بين من يدير السلطة على الأقل، وتكرار أخطاء الماضي من قبل الأحزاب السياسية جعل نتيجتها سلبية على السودان مجتمعاً ودولة. لذلك، لم تخرج المهمات الأربع الأخيرة إلى حيز العمل والتنفيذ كما كان مفترضاً[453].

وفي ضوء ما سبق، يُستنتج أن المرحلة ما بين 1986–1989 تميزت بعدم إضافتها شيئاً جوهرياً جديداً على بنية الدولة القانونية أو الإدارية أو السياسية بسبب طغيان المصالح الآنية على المصالح

---

[451] عمرو محمد عباس محجوب، الرؤية السودانية: الكتاب الأول إنتاج الفشل (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 159.
هناك إجماع حول هذه المهمات بين الكتاب الذين عالجوا فترة ما بعد النميري، كالكاتبين سرحان غلام حسين العباسي، وشمس الهدى إبراهيم إدريس، مراجع سابقة.

[452] تركزت المفاوضات التي جرت بين طرفي الصراع، نظام الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان، أي بين الشمال والجنوب، علماً أن كلا الطرفين كان يعاني من وجود تيارات داخلية مختلفة ومتناقضة في توجهاتها وأطروحاتها (حزبية، وطائفية، ومذهبية) حالت دون وقف الصراع الأساسي بينهما. ويمكن أن نشير هنا إلى اتفاق كوكادام الذي نص على إعادة الأوضاع السياسية والقانونية والأمنية في السودان إلى ما قبل خطوات النميري الأخيرة المتعلقة بالحكم الإسلامي وتفتيت الجنوب. لكن هذا الاتفاق كان هشاً لعدم وجود رؤية وطنية موحدة بين النخب السودانية حول كيفية معالجة الأزمة، لا سيّما بين النخب الشمالية المتأثرة في غالبيتها بالخلفية الدينية. للمزيد انظر: عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر: مذبحة ديموقراطية السودان الثالثة 1985–1989 (القاهرة: أجندة واشنطن، 1992)، ص 27– 35، 55– 56.

[453] شمس الهدى إبراهيم إدريس، الإنقاذ من الثورة إلى الدولة: هل نجح البشير فيما فشل فيه النميري (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010)، ص 39– 45، 52، 79– 80. للمزيد انظر: صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989، ص 143– 151، مرجع سابق.

الوطنية العليا. وما أضيف على هذه البنى كان شكلياً مثل تحول مركز الثقل النسبي في إدارة الدولة من الرئيس أحمد المرغني إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي، حيث أصبح النظام أقرب إلى البرلماني مرحلياً.

ويستنتج أيضاً، أن النظام أخذ شكلاً رئاسياً عندما كانت السلطة بيد العسكريين، وبرلمانياً عندما كانت بيد المدنيين. وعلى أية حال، يُسجل لهذه المرحلة إيجابياً ابتعاد الطبقة العسكرية ممثلةً في سوار الذهب عن إدارة السلطة عام 1986، وتركها المجال للقوى المدنية، على الأقل شكلاً، لتمارس هذا الدور السياسي[454].

- **سلطة عمر البشير ذات الطابع العسكري منذ عام 1989 وحتى الآن**

تمخض عن استمرار سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية، وعدم التطور في تصحيح العلاقة ما بين الجانبين المدني والعسكري من جهة، ومن يحملون فكرة الدين وعلاقته بالدولة من جهة ثانية، أن عاد السودان مرةً ثالثة إلى الحكم العسكري الشمولي، إذا ما استثنينا من ذلك سلطة سوار الذهب الانتقالية. والمفارقة التي اتسم بها هذا الانقلاب الثالث عام 1989، هو ما جرى من تقاطع أو تقارب ربما منقطع النظير في الدول العربية بين مصالح نخبة من العسكريين والإسلاميين على هدف واحد على الأقل، وهو الوصول إلى السلطة[455].

[454] شمس الهدى إبراهيم إدريس، الإنقاذ من الثورة إلى الدولة: هل نجح البشير فيما فشل فيه النميري، ص 44، 51- 55، مرجع سابق.

[455] أنور الهواري، "ديمقراطية الإنسان أولاً"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141، 2000): ص 54- 55.

مجدداً، دفع فشل الأحزاب السياسية في فرض رؤيتها الفكرية أو الأيديولوجية المتناقضة على المجتمع إلى الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، معتقدةً أن ذلك هو المخرج السليم من أي أزمة. وهذا ما فعله الإخوان المسلمون عندما فشلوا في محاولاتهم المتكررة، بعد رحيل النميري، لجعل الشريعة الإسلامية نظام حكم، وتعميمها على ربوع السودان، الأمر الذي قادهم في النهاية إلى استمالة بعض النخب العسكرية للوقوف بجانبهم في فرض هذه الرؤية مستفيدين من التطورات السياسية الكبيرة التي حدثت في النظامين الإقليمي والدولي في الربع الأخير من القرن الماضي[456].

سرعان ما خفت بريق هذه السلطة، التي كان مُنتجها ومُحركها بالأساس الشخصيتان البارزتان؛ حسن الترابي وعمر البشير، والتي لم تتشكل عبر تفويض مجتمعي، جراء إعادتها إنتاج الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية في السودان من جديد، وربما بوتيرة أعلى وأشمل. كانت تجليات الطريقة التي اتبعتها هذه السلطة في الحكم، والتي تعاملت بها في الوقت نفسه مع الفرد والمجتمع، على النحو الآتي: أولاً، العمل وفقاً لمبدأ أن الحقائق مطلقة لا نسبية، مما قاد إلى تفرد بالسلطة وعملية صنع القرار، عدا عن رفض التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي رفض أي نشاط سياسي أو اجتماعي خارج عن رؤيتها وأجندتها الأحادية التي تُعبر عن وجهة نظر واحدة[457].

ثانياً، عدم التصالح مع المجتمع السوداني، والاستناد أكثر على القوة البوليسية في ضبطه، وهو ما قاد إلى مواجهة على نطاق أوسع، لتصبح بين المركز والأطراف جميعها، بعد أن كانت مقتصرة على

[456] أنور الهواري، "ديمقراطية الإنسان أولاً"، ص 54- 55، المرجع نفسه.

[457] الشفيع خضر سعيد، "تحديات الأزمة وإعادة بناء الدولة الحديثة في السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141، 2000): ص81- 87.

الجنوب[458]. لقد كانت الانتخابات العامة الشكلية التي أجريت للسلطتين التشريعية والتنفيذية في النصف الثاني من عقد التسعينيات، محاولة لتجميل صورة النظام السلبية أمام البيئتين الإقليمية والدولية[459].

ثالثاً، استغلال هذه السلطة المأزومة في شرعيتها لعملية توزيع الموارد المحدودة، لا سيّما الثروة النفطية التي تركّز غالبيتها في مناطق التوتر، أي في الأطراف، لكن معظم ريعها ذهب لخدمة مصالح النخبة الحاكمة في الخرطوم، بسبب فساد الإدارة وعدم موضوعيتها في التعاطي مع شؤون مجتمعها[460].

رابعاً، انزلقت سلطة البشير الحالية، سيّما في عقدها الأول، إلى ما فشل النميري في تحقيقه، وكان سبباً مباشراً في تقويض أركان حكمه، وذلك عندما قامت بترسيخ الدولة الدينية كبديل لتعزيز الدولة المدنية والمواطنة كأساس للعلاقة بين الدولة والفرد. ومن أهم مظاهر ذلك فرض الشريعة الإسلامية في السودان مرةً أخرى، حتى على المناطق التي تقطنها أغلبية غير مسلمة[461].

هنا، بدأ الصراع يأخذ بعداً آخر ألا وهو البعد الديني الذي زاد من تعقيدات الأزمة التي تعاني منها الدولة السودانية منذ الاستقلال. وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل الدور السلبي للمُحدد الخارجي،

---

[458] الشفيع خضر سعيد، "تحديات الأزمة وإعادة بناء الدولة الحديثة في السودان"، ص81- 87، مرجع سابق.

[459] حيدر إبراهيم علي، "الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 128، 1997): ص 61.

[460] محمد عثمان، "استفتاء جنوب السودان الوحدة أو الانفصال"، ص 31- 33، مرجع سابق.

[461] عبده مختار موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان مع إشارة إلى الفترة (1989-2005)"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 25، 2010): ص47- 51.

المستعمر، في فرض هذا البعد وتأجيجه، وما فعلته سلطتا النميري والبشير هو الوقوع في الفخ الذي نصبته بريطانيا لتقسيم السودان وتمزيقه من بوابة التمايزات الدينية واللغوية[462].

لم تقتصر الأعراض السلبية للفردانية التي اتسم بها نظام البشير، سيّما في عقده الأول، على المجتمع السوداني فحسب، بل امتدت عدوى التأزم الداخلي السوداني إلى العلاقات مع دول الجوار مجتمعةً، حيث زج السودان في صراعات ومناكفات دبلوماسية وعسكرية معها. بذلك نجد أن السودان، لأول مرة منذ الاستقلال، يدخل في دائرة مواجهة شاملة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويُعزى ذلك الواقع إلى مراوغة النخبة الحاكمة المتشبثة بالحكم وسعيها للتركيز أمام الجبهة الداخلية على أن السودان مُحاط بالتهديدات الخارجية، وبالتالي تبرير سياساتها القمعية والتعسفية التي تُمارسها داخلياً[463].

وقد طرأ في نهاية الألفية الثانية تغيّر جوهري على العلاقة التي كانت سبباً مهماً من أسباب نشوء هذه السلطة عام 1989 وثباتها، والتي جمعت المؤسسة العسكرية مع من يحملون فكراً دينياً، وأدى إلى مزيد من الفردانية في عمل النظام السياسي. تمثل هذا التغيّر في تصدع وانقطاع العلاقة التي كانت قائمة بين الطرفين، البشير والترابي، وتحولها إلى حالة عداء وصراع بعد أن عزز البشير سلطته، وأمّن جانباً من الشرعية لها من الطرف الثاني الإسلامي. من جهة ثانية، حاول البشير عبر هذه الخطوة استمالة الجنوبيين ومن يقف خلف مطالبهم من القوى الإقليمية والدولية لصالحه[464]. وبالتالي، انتهت الشراكة السياسية بين العسكريين والإسلاميين في السلطة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم. لم يعتزل الترابي، الذي يمثل التيار الإسلامي، العمل السياسي أو يتخلى عن سعيّه للوصول إلى السلطة بعد إبعاده عنها، لا بل

[462] عبده مختار موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان مع إشارة إلى الفترة (1989- 2005)"، ص 47- 51، المرجع نفسه.

[463] جمال عبد الجواد، "محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري-الإسلامي"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 128، 1997): ص 71- 77.

[464] محمود وهيب السيد، "جنوب السودان: واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً"، ص 841- 842، مرجع سابق.

شكّل ذلك بدايةً للبدء بنشاط جديد تجلى في إنشاء حزب المؤتمر الشعبي[465]. بذلك دخل السودان مرحلة جديدة أسست لعلاقات مختلفة مع البيئتين المحلية والإقليمية مقارنةً مع الفترات السابقة.

جاء التطور في العلاقة مع البيئتين آنفتي الذكر في بداية الألفية الثالثة بعد وصول الأطراف المعنية جميعها لحقيقة راسخة مفادها، أن الجميع خاسر في الرهان على الحسم العسكري، وأن الحل السياسي هو الطريق الأقصر، والأقل تكلفة وجهداً في معالجة الأزمة السودانية. وجاء توفر هذه الإرادة السياسية بعدما دخل السودان في مرحلة اللاعودة، وعندما ارتفع بشكل كبير سقف مطالب الجهات التي تُنازع الحكومة المركزية سيادتها، وبعدما تحولت الأزمة من صراع على السلطة وسياساتها إلى صراع على الدولة، وهذا أخطر أنواع الصراعات السياسية على الإطلاق[466].

مع تطور الأزمة، انتقلت العملية التفاوضية بين الأطراف السودانية من نقاش حول شكل الدولة، وبنيتها القانونية والسياسية والإدارية إلى تفاوض حول أركانها ومصيرها. وهذا ما حصل في تفاهمات مشاكوس أو نيفاشا التي عقدت في كينيا ولم تُركز على كيفية الحفاظ على كيان الدولة وسلامة أراضيها وتحقيق مصالحها، وإنما على حق الجنوب في تقرير ما إذا كان يُريد البقاء ضمن الدولة الأم أم لا، وعلى مسألة توزيع الموارد المحدودة[467].

منذ دخول السودان الألفية الحالية، إن لم يكن منذ وقوع الانقلاب العسكري الثالث عام 1989، بدأ العد التنازلي لعملية الانفصال والاستقلال التي فُرضت على السودان نتيجةً للتفاعل السلبي بين المفاعيل

---

[465] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 – 2009: دراسة تاريخية وثائقية، ص 296– 297، مرجع سابق.

[466] عبد الرحمن الهواري، "توقيع إعلان نيروبي للسلام في السودان"، (مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 216 2004): ص 16، 18– 22.

[467] عبد الرحمن الهواري، "توقيع إعلان نيروبي للسلام في السودان"، ص 16، 18– 22، المرجع نفسه.

الداخلية والخارجية، حيث لم يتمكن السودانيين من معالجة أوضاعهم الداخلية بمعزل عن التأثيرات الخارجية. وعطفاً على التفاهمات التي جرت في كينيا في عامي 2002 و2005، فقد اختار الجنوبيين في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي الانفصال والاستقلال عن دولتهم الأم السودان[468].

المبحث الثاني: تداخل تداعيات مشتركة في صناعة أزمة الدولة

أنتج المناخ السياسي، غياب الطابع الديمقراطي والمأسسة وقصور الدولة في وظائفها، الذي ما انفك يبتعد عن الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1920 وحتى تاريخه، وكذلك الدولة السودانية منذ تأسيسها وحتى الآن، أعراضاً وتداعياتٍ أخرى عمقت من مأزق الدولة وأزمتها. وقد تمثلت أبرز هذه الأعراض والتداعيات في الفشل في بناء المواطنة في الفقرة الأولى، وتفشي مفاهيم هدامة في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: الفشل في بناء المواطنة

تسعى معظم الدول لبناء الإنسان والاستثمار فيه، ولا يكون هذا الاستثمار ناجحاً إلا ببناء مفهوم المواطنة بشكله الصحيح لدى المواطن حتى يعود استثمار الدولة فيه بالنفع عليها، وإلا كان هذا الاستثمار استثماراً خاسراً، ولا ينمو لدى الفرد الشعور بضرورة إفادة مجتمعه ودولته دون أن ينمي في ذاته مفهوم المواطنة والإنتماء إلى البلد الذي يحمل جنسيته أو يعيش فيه.

أولاً: فشل المفهوم في العراق

ترتبط المواطنة ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسة الدولة، ليس كإطار فقط بل كمضمون أيضاً. فليس الأهم شكل الدولة، ولا من يُديرها، بل مدى تكريس نفسها لخدمة مجتمعها وحمايته. فالمواطنة هي نتاج

[468] عبد الغني سلامة، "السودان الجنوبي.. المولود الجديد"، ص 202- 204، مرجع سابق.

ومحصلة توفر أركان عديدة يتقدمها تأثيراً ثلاثة أركان: الحكم الديمقراطي، والمأسسة، والعدالة. حيث أن هناك علاقة مركّبة بين الأركان السابقة ومسألة المواطنة، وتربطها علاقة عضوية وطردية في آن معاً. بمعنىً آخر، إن العلاقة بين الدولة ووظائفها ومؤسساتها وشعبها تكاملية وشمولية[469]. يتجلى مفهوم المواطنة في تبادل الأفراد والدولة حقوقاً وواجباتٍ تُعزز مكانتهما، وتزيد من تلاحمهما إلى درجة يُصبح فيها كل طرف يعكس الآخر في أفعاله وسلوكه، ويخدمه أيضاً[470].

تحمل المواطنة في ثناياها مدلولات سياسية واقتصادية واجتماعية، لا تكتمل هي وما ينتج عنها من تماثل وانتماء لجهة أكبر، الكل العراقي في هذه الحالة، إلا بها. يتجلى الجانب السياسي في تمكين الأفراد من ممارسة الحياة السياسية بكل جوانبها، تقييم عمل النظام السياسي وانتقاده والمشاركة في نشاطه السياسي، كما يجب أن يُمنح الأفراد أيضاً حرية العمل السياسي خارج إطار السلطة، كالمشاركة في إطار المجتمع المدني بكل مكوناته الحزبية والأهلية والتطوعية وغير ذلك من الأطر والمنظمات[471].

يتجلى الجانب الاقتصادي في تمّكن الدولة من توظيف مقدراتها المادية والمعنوية في النهوض بموردها البشري وإشعاره بالأمان والاستقرار والسعادة. ويُترجم الجانب الاجتماعي بتمتع الأفراد بمستوى جيد من الحرية في حياتهم التعليمية والدينية والشخصية، لا سيما قضايا الزواج والإقامة والسكن والأمن شخصي والضمان الاجتماعي. لكن يجب أن تتضمن هذه الجوانب الثلاثة مبدأين مهمين لضمان

---

[469] ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن العنبكي، "أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها"، مجلة السياسية والدولية، عدد 26- 27 (2015): ص 1- 6، 9- 11. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 9-3-2016، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=105756

[470] وجدان فالح حسن، "المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق"، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، عدد 6 (2012): ص 526- 527. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 9-3-2016، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=66279

[471] محمد فرج، "المواطنة المنتهكة والمواطنة المنقوصة"، (مجلة أدب ونقد، مصر: القاهرة: حزب التجمع، عدد 277، 2008): ص 72- 76.

الوصول إلى المواطنة بمعناها الحقيقي. الأول، أن تتمتع الدولة بالموضوعية والحيادية في سلوكها تجاه مواطنيها مهما اختلفت معتقداتهم ولغاتهم وأعراقهم[472]. والثاني، أن تتصف الدولة بالحكم العادل الذي ينصف المظلوم حتى لو كان من الأقلية، ويُحاسب الظالم حتى لو كان من الأغلبية[473].

تبعاً لما سبق، تعود مشكلة المواطنة في العراق أساساً إلى الكيفية التي ولدت بها الدولة. فهناك فرق بين دولة أنتجها المجتمع عبر تفاهمات وتعاقدات وتفويض منه، وبين دولة أنزلت على المجتمع من أعلى عن طريق جهة خارجية استعمارية. فالدولة العراقية نشأت بالطريقة الثانية البعيدة عن التفاهم والتعاقد مع المجتمع العراقي، مما شكّل أساس وبداية المشكلة. مع ذلك، فإن فشل الحكومات العراقية في تخطي إشكالية النشأة المشوهة في العهود الملكي والجمهوري والفيدرالي الحالي، وما تعرضت له هذه العهود من هيمنة وتبعية مزمنة للاستعمار كان معطلاً وعائقاً أمام تحقيق الاندماج ما بين مكونات المجتمع من جهة، وما بين المجتمع والدولة من جهة ثانية.

إذا ما أسقطت مدلولات المواطنة المذكورة أعلاه على الحالة العراقية، نستنتج أن العراق في عهود الملكية والجمهورية والفيدرالية لم يشهد حياةً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية طبيعية تُمكنه من الوصول إلى المواطنة والاندماج. فقد مورست الحياة السياسية، وما زالت، بعيداً عن الطابع الديمقراطي والمأسسة والمشاركة بكل أبعادها، نقداً وتأثيراً وتقييماً. فالحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة وحتى تاريخه، تتعامل

[472] محمد فرج، "المواطنة المنتهكة والمواطنة المنقوصة"، ص 72- 76، مرجع سابق.

[473] ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن العنبكي، "أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها"، ص 1- 6، 9- 11، مرجع سابق.

بلغة العنف وفرض الإذعان كسبيل وحيد لضبط المجتمع على قاعدة غالب ومغلوب، ولم تلجأ إلى لغة الاستيعاب والحوار والشراكة الحقيقية في إدارة الوطن، وهو ما جعلها تعمل دون شرعية متينة[474].

لم تكن الحياة الاقتصادية بحال أفضل، فقد انعكس تدهور العملية السياسية بقوة على الجانب الاقتصادي. حيث انتقل الاقتصاد العراقي من أزمة إلى أخرى، ولم تنجح الحكومات المتعاقبة في توظيف موارد العراق الهائلة للنهوض به نحو التقدم والرفاه، وإنما أبقت العراق في دائرة التبعية المزمنة التي جعلت موارده ومقدراته تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية. يُضاف إلى ذلك، أن ما امتلكته الدولة لم يوزع على شرائح المجتمع وفئاته بشكل صحيح وعادل، بل بطريقة زبائنية وفي أحسن الأحوال حزبية أو طائفية[475].

لم تكن الحياة الاجتماعية، مختلفة عن المجالين الاقتصادي والسياسي، فالتأزم كان ملازماً لكل القطاعات في الدولة سيما وأن القطاع الأول من حيث السيطرة والتحكم، وهو القطاع السياسي، قد عانى وما زال من أزمة شديدة. فقد حُرم المجتمع العراقي من أبسط حقوقه الاجتماعية، وفي مقدمتها الحريات، حرية الاعتقاد والعبادة والسكن والتعليم، والمساواة، والعدالة الاجتماعية[476].

يُضاف إلى حالة القصور الكبيرة في الجوانب السابقة، أن العراق كان وما زال ضعيفاً من حيث وجود مجتمع مدني نشط ومؤثر يُقلص من الهوة والاغتراب ما بين المجتمع والدولة، بسبب غياب الطابع

---

[474] للمزيد انظر: زهير خضير عباس الزبيدي، "جدلية العلاقة بين السلطة والمواطنين وانعكاسها على واقع الدولة العراقية: دراسة حالة العراق قبل نيسان 2003"، مجلة جامعة كربلاء، عدد 4 (2007): ص 126- 130. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 14-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=54229

[475] زهير خضير عباس الزبيدي، "جدلية العلاقة بين السلطة والمواطنين وانعكاسها على واقع الدولة العراقية: دراسة حالة العراق قبل نيسان 2003"، ص 126- 130، مرجع سابق.

[476] زهير خضير عباس الزبيدي، "جدلية العلاقة بين السلطة والمواطنين وانعكاسها على واقع الدولة العراقية: دراسة حالة العراق قبل نيسان 2003"، ص 126- 130، المرجع نفسه.

الديمقراطي، وطغيان الطابع الشخصاني والقبلي والطائفي في إدارة الدولة العراقية. بالتالي، كان وجود منظمات للمجتمع المدني في العراق، منذ ولادة الدولة وحتى تاريخه، سواء أكانت إنسانية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، شكلياً من حيث التأثير، والقدرة على التغيير. فالمجتمع المدني والمواطنة والديمقراطية ترتبط مع بعضها عضوياً، وغياب الركنين الأخيرين في العراق يعني أن مجتمعه المدني كان وما زال ضعيفاً[477].

عززت المواطنة الهشة في العراق، وما تحتاجه من بيئة ديمقراطية واقتصادية واجتماعية سليمة، مسألة انغلاق الفرد العراقي على ذاته، وعلى قبيلته وعشيرته وطائفته بدلاً من انفتاحه على دولته وعلى الكل العراقي. أصبحت الدولة الحلقة الأخيرة في انتماء الفرد العراقي وتفكيره، حيث أصبح يرى في دولته نقيضاً للبيئة الصغيرة التي يعيش فيها، ولهويته الطائفية أو العرقية. شكّل هذا التناقض منعطفاً خطيراً نحو ضياع الهوية العراقية العامة، وأرضيةً لتنامي الهويات الفرعية الصغيرة، وبوابةً للتقسيم والشرذمة[478].

بقي أن نشير إلى أن المُحدد الخارجي لعب دوراً مباشراً للحيلولة دون تمكين الدولة العراقية من تحقيق الاندماج، فالهشاشة التي اتسمت بها المواطنة العراقية لا تعود إلى المُحدد الداخلي فقط. فقد عمل البريطانيون وورثتهم الأمريكيون على بناء حاجز بين مكونات الشعب العراقي ودولته، وأوجدوا حاجزاً آخر بين المكونات نفسها، مما أدى بالتالي إلى خلخلة وزعزعة العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع[479].

---

[477] سعد علي حسين التميمي، "البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني: رؤية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 40 (2012): ص 76- 82. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 14-3-2016، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=67188

[478] زهير خضير عباس الزبيدي، "جدلية العلاقة بين السلطة والمواطنين وانعكاسها على واقع الدولة العراقية: دراسة حالة العراق قبل نيسان 2003"، ص 126- 130، مرجع سابق.

[479] ياسين سعد محمد البكري، "القبيلة في العراق: دينامياتها ودورها السياسي: مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 363، 2009): ص91- 98.

أحياناً كانت تلك القوتان تلجآن إلى دعم الدولة في مواجهة المجتمع، وأحياناً أخرى إلى دعم القبائل في مواجهة الدولة، وتارةً ثالثة تدعمان مكوناً في مواجهة مكونات أخرى، وتارةً رابعة تدعمان طرفاً في مواجهة طرف آخر من نفس المكون. ففي العهد الملكي وظفت بريطانيا الكثير من القبائل، من أبرزها قبائل البو سلطان والفرات الأوسط، وبني ربيعة، لردع التوجهات الملكية إذا تعارضت مع مصالحها. في الوقت ذاته، وظفت بريطانيا المكون السني في مواجهة باقي المكونات العراقية، وساعدته على الوصول إلى السلطة. واتبعت الولايات المتحدة نفس السياسة، وربما بطريقة أكثر فتكاً، فقد دعموا السلطة القبلية وما انبثق عنها من أذرع أضعفت الدولة كالصحوات العراقية، كما دعموا المكون الشيعي في الوصول إلى السلطة، وفي مواجهة المكونات الأخرى والتفوق عليها[480].

وبالتالي، لقد حال التزاوج بين المفاعيل الخارجية والداخلية دون بناء مواطنة عراقية صلبة وسليمة، ودون بناء مجتمع مدني مؤثر وناجح.

ثانياً: فشل المفهوم في السودان

إن أحد الأعمدة الرئيسية لنجاح العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة هو مدى احتكامها للقانون، ومدى التزام كل طرف بما عليه من مسؤوليات ومهام تجاه الآخر، ومدى تفوق الهوية العامة، التي تساوي بين الأفراد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على الهويات الفرعية الخاصة، وهذا جميعه يُعبر عنه

[480] ياسين سعد محمد البكري، "القبيلة في العراق: ديناميتها ودورها السياسي: مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق"، ص 91- 98، المرجع نفسه.

بمفهوم المواطنة. ولا يكتمل تحقيق هذه المسألة إلا بتوفر عنصرين كحد أدنى هما: بيئة آمنة ومستقرة، وحياة سياسية فاعلة، منطلقها الأساسي أن الحقائق نسبية وليست مطلقة[481].

أضعف تكّلس الحياة السياسية السودانية، وقصور النظام السياسي عن حلحلة العقد الاقتصادية والأمنية، ووقوعه في أخطاء استراتيجية مثل محاولته مراراً وتكراراً ترسيخ الدولة الدينية التي تُعبر عن وجهة نظر واحدة في حيز جغرافي يحتضن تركيبة ديمغرافية تتسم بتنوع ثقافي وديني ولغوي، مفهوم المواطنة في السودان. وفي هكذا حال، فإن الفئة التي كانت أكثر تأثراً وتضرراً في المجتمع السوداني هي الأقليات، لا سيّما وأن طبيعة الحكم الشمولي التوتاليتاري في السودان منعت الشعب السوداني عموماً، وهذه الفئة خصوصاً، من التمتع بحقوقها السياسية والاقتصادية، ومنعتها أيضاً من التمتع بحق الحماية. فالنظام السياسي الذي كان مُسيطراً عليه من قبل المكون العربي المسلم[482]، أدرج من هو خارج إطار هذه الهوية، أي من لا ينتمي إليها عرقياً ودينياً ضمن فئة الأقليات التي كان مطلوباً منها أن تتخلى عن كل ما يتعارض مع سمات هذا المكون. وبالتالي، إن أُخضعت الأقليات للسلطة المركزية عبر ممارسة العنف أو التهديد به. ومن التي يُشار إليها في هذا الصدد، الأعمال التعسفية التي مارستها النخبة الحاكمة ضد الأقليتين القبطية والنوبية في الشمال، وخاصةً تحت حكم النميري والبشير. وإذا نظرنا

[481] السر أحمد العمراني، "المواطنة والنشء: السودان نموذجاً"، مجلة الطفولة والتنمية، عدد 18 (2011): ص 193- 194. بتاريخ: 15-7-2016،

http://search.mandumah.com/Record/146921

[482] انعكست تبعات وتداعيات الاستبداد سلباً على السودانيين بشكل عام، وعلى الأقليات بشكل خاص. ولم يكن أبناء المكون العربي المسلم بمنأىً عن سلوك النخبة السياسية السلبي.

إلى واقع الأقليات الأخرى عموماً، والجنوبية خصوصاً، فإن معاناتها تزيد بالطبع عن نظيراتها في الشمال[483].

من جانب آخر، كان للمفاعيل الخارجية دور محوري في هشاشة المواطنة السودانية، وتجلى دوره في تمزيق النسيج الاجتماعي والجغرافي، والحيلولة دون تمكين السودانيين من الاندماج أو تكوين أمة واحدة. وأبرز الطرق التي استخدمها المستعمر لتحقيق ذلك، إضعاف وتشويش العلاقة بين المركز والأجزاء الجغرافية المحيطة به من جهة، وبين المكونات السودانية من جهة ثانية. وقد عمل على هذه السياسة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتثبيت مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية[484]. وعندما استقل السودان، وفشلت حكومات الخرطوم في التعامل مع الأجزاء الجغرافية، والتركيبة المجتمعية، والحركات الانفصالية بهدوء، أعطى ذلك الفرصة والإمكانية والمبرر لديمومة التدخلات الخارجية في الشأن السوداني.

الفقرة الثانية: تفشي مفاهيم هدّامة

إن إزدياد وتداخل هذا العالم ببعضه البعض أدى إلى ظهور العديد من النتائج السلبية التي أججها وجود أساس لها في البنيان الداخلي للدول، بمعنى أنها بذرة وسقيت بهذا التداخل، فانتشرت العديد من المفاهيم والممارسات اللاأخلاقية واللاإنسانية التي ساهمت في إزدياد وتأجيج أزمة الدولة من خلال تفشي هذه المفاهيم سواء في العراق أو السودان على حد سواء.

---

[483] للمزيد انظر: سليمان شفيق وايفيت فايز، "قبائل جنوب السودان، النوبيون، النوباويون، الأقباط"، في هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 65- 72، 83- 87، 102- 109.

[484] طلعت رميح، "ثورة الإنقاذ في السودان: مشروع بناء الدولة وإشكالياته"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 48 (1996): ص 101. بتاريخ 15-7-2016،

http://search.mandumah.com/Record/269954

أولاً: الحالة العراقية

أ. انتشار ظاهرة الفساد

لتحليل هذه الظاهرة ووضعها في سياقها الصحيح، لا بد من تحديد مفهومها والمظاهر المختلفة التي تنتج عنها. فالفساد هو الوعي بالإجراءات والممارسات القانونية والابتعاد عنها عمداً، أي تجاوزها مع سبق الإصرار والترصد سواء في الأمور المالية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية أو مجتمعةً. وبالتالي، ليس الفساد ظاهرة عفوية غير مقصودة، وإنما يُمارس بعلم مسبق من مرتكبيه أو من قبل المتسببين بحدوثه[485].

تتجلى أبرز مظاهر الفساد عراقياً في تفشي الزبائنية، وانخفاض الدخل القومي للدولة بشكل متسارع بسبب السرقات التي تمنع تراكمه وزيادته، وطغيان الطابع الشخصاني الذي يجعل الفرد أهم من الدولة، ويجعل المصلحة الخاصة أهم من المصلحة العامة[486]. يعكس تفشي هذه الظاهرة إلى حد كبير وجود أزمة في الدولة ومؤسساتها، فمن الطبيعي حدوث الفساد في ظل وجود خلل بنيوي يتمثل في الضعف أو الفشل المؤسساتي، وترهل القوانين، واحتكار سلطة واحدة، ومكون حزبي أو طائفي أو عرقي واحد للقرار السياسي.

---

[485] تمت صياغة هذا المفهوم بناءً على المعلومات الواردة في علي وتوت، "ظاهرة الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، عدد 5 (2007): ص 193. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، استرجعت بتاريخ 17-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=19979

[486] هيثم كريم صيوان، "فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 389، 2011): ص 73- 75.

يُضاف إلى ذلك، أن طبيعة السلطة العراقية السلطوية عموماً، والتي تتناقض مع الديمقراطية في قضايا كثيرة، منها قضية حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، ساهم أيضاً في تفشي تلك الظاهرة. مما أغلق الطرق أمام المجتمع العراقي نحو التقدم، وبناء القدرات، والتصالح مع الدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. لقد اتسمت العهود الملكية والجمهورية والفيدرالية بالفساد، لكن العهد الأكثر تفشياً للفساد كان العهد الجمهوري نظراً لطول حقبته الزمنية نسبياً، وبسبب تأميم قطاع النفط، صاحب الحصة الأكبر من العوائد المالية، مطلع سبعينيات القرن الماضي. يلي العهد الجمهوري في ظاهرة الفساد، العهد الفيدرالي الحالي الذي احتدمت فيه الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية، وتحطمت فيه مكانة الدولة وهيبتها بسبب الاحتلال وغياب التوافقات بين المكونات المجتمعية وما نتج عن ذلك من ترهل مؤسساتي شديد[487].

عند تسليط الضوء أكثر على واقع الدولة العراقية الحديثة في عهودها الثلاث التي مرت بها بشكل عام، نجد أن الفساد تغلغل في الحياة السياسية بكل مجالاتها وتفرعاتها، وطغى عليها؛ بدءاً بإشغال المناصب والشواغر الحكومية في الدولة، مروراً بعملية صنع القرار الذي بموجبه تتوزع المصادر المحدودة، المادية والمعنوية والخدماتية والبشرية، وصولاً إلى القضائية. لقد اتسمت المحطات الثلاث بطابع زبائني؛ يستفيد فيه من يملك نفوذاً من شرائح أو أفراد المجتمع، لا سميا الإقطاعيون والزعامات السياسية والقبلية في العهد الملكي، والبعثيون وطبقتهم السياسية في العهد الجمهوري، والزعامات الطائفية

[487] علي وتوت، "ظاهرة الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها"، ص 198- 207، مرجع سابق.

سيما الشيعية في العهد الفيدرالي الحالي، من امتيازات النظام وخدماته. ويحرم فيه من لا يملك ذلك النفوذ ويبقى تابعاً وخادماً لتلك الفئات[488].

مما زاد من حدة الأزمة، هو دخول الاحتلال المباشر في بداية الألفية الثالثة على خط الأزمة في العراق، وتسببه في فتح باب الفساد على مصراعيه، حتى جاء تصنيف العراق في عامي 2008 و2009 من بين الدول الأكثر فساداً في العالم. وهذا إن دل، فإنما يدل على حجم الأزمة الدولتية التي تعيشها العراق بفعل المحددين الداخلي والخارجي[489].

بالمحصلة، أدت ظاهرة الفساد، التي لم تفارق العملية السياسية في العراق، إلى زيادة تصدع الدولة وضعفها، وأفقدتها القدرة على نسج علاقات جيدة مع مجتمعها وجيرانها، وأوصلتها إلى الإفلاس وربما الانهيار. وتجدر الإشارة أن الحقب الملكية والجمهورية والفيدرالية لم تخلُ من تدخل مباشر للعامل الاستعماري- الخارجي أو تأثير غير المباشر. فقد اتسمت الفترة الملكية بالتدخل البريطاني، والجمهورية بالتدخل البريطاني والأمريكي، والفيدرالية الحالية بالهيمنة الأمريكية.

ب. عجز الدولة العراقية عن تحقيق الاستقرار والتنمية المجتمعية

أنتج عدم تحول العراق المفترض نحو الديمقراطية في العهود الملكية والجمهورية والفيدرالية، وبقاؤه في إطار الحكم السلطوي بأشكاله المختلفة، الدكتاتورية أو الاستبدادية أو التسلطية، ميلاً متزايداً نحو العنف والتطرف، وعدم الاستقرار المجتمعي والسياسي.

---

[488] رهبة أسودي حسين، "الفساد الإداري والمالي في العراق: دراسة اجتماعية سياسية"، مجلة حولية المنتدى، عدد 6 (2011): ص 104- 111. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 18-3-2016، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983

[489] هيثم كريم صيوان، "فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية"، ص 71، مرجع سابق.

حفزت التراكمات السلبية، والقصور الوظيفي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدار العهود الثلاثة تلك الظاهرة (العنف والتطرف) على النمو والتمدد. وتبعاً لذلك، أصبح مصير العراق، مجتمعاً ودولة، مهدداً. في العهدين الملكي والجمهوري كانت الدولة تحتكر إلى حد ما ممارسة العنف سواء أكان مشرعاً قانوناً أم لا، لكن مع دخولها في العهد الفيدرالي الجديد بعد عام 2003، فقدت الدولة القدرة على احتكار تلك الصفة، بل حتى لم تعد موجودة في أجزاء من إقليمها. ويمكن تلخيص الأسباب التي تقف خلف تفشي ظاهرة العنف وتراجع الدولة فيما يلي: ترهل الجهاز القضائي وعجزه عن حماية المواطنين من بطش السلطة التنفيذية، ناهيك عن الترهل في الدستور والقانون وفشل الدولة في فرض هيبتهما، وصولاً إلى عدم تطبيقهما. إضافةً إلى ذلك، خنق الدولة للمعارضة السياسية وحرمانها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وفشل الدولة في تقليص حجم التباين الطائفي والمذهبي والعرقي بين مكونات الشعب العراقي، أي فشلها في دمج العراقيين وصهر اختلافاتهم. أما السبب الآخر المهم أيضاً، فهو الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي كان سبباً مباشراً في تحطيم قدرات الدولة ومؤسساتها المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية والأمنية[490].

أما فيما يتعلق بالتنمية المجتمعية فقد فشلت الدولة العراقية إلى حد كبير في نقل المجتمع العراقي من ثقافة الفساد، والزبائنية، والجهل نحو ثقافة القانون والنظام والعمل بجدية. ويعود ذلك إلى تردي الأوضاع السياسية التي حالت دون الوصول إلى الطابع الديمقراطي المُمأسس. لقد تجاهلت السلطة العراقية، التي تتناقض والديمقراطية، إلى حد كبير الجوانب الاقتصادية والبشرية والعلمية، وانشغلت أكثر بالجانب

[490] عبد الحسين شعبان، "العراق من الاستبداد المزمن إلى فوضى الاحتلال"، (مجلة الدراسات الإعلامية، مصر: القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، عدد 115، 2004): ص 197- 202.

العسكري سيما في عهد البعثيين. أما في الفترة الحالية بعد الاحتلال الأمريكي، فإن السيطرة الطائفية أفرغت النظام من أي مضمون عملي تطويري تحديثي[491].

ثانياً: الحالة السودانية

أ. فساد مستفحل في عضد الدولة

سمحت الأحوال السياسية المضطربة، وهشاشة البنية القانونية والإدارية للنظام السياسي، وغياب دولة المؤسسات، وتفكك التركيبة المجتمعية طائفياً ومذهبياً وعرقياً وقبلياً بتغلغل ظاهرتي الفساد والزبائنية في مؤسسات الدولة السودانية. حيث وفّرت هذه الظروف مجتمعةً بيئة مناسبة للسياسيين والإداريين للعمل على تطويع موارد الدولة وتجييرها لخدمة المكونات المتنفذة الصغيرة التي ينتمون إليها أو يُمثلونها[492].

لم يؤدّ ما جرى من إصلاحات أو تغييرات إدارية، تمثلت بتبني نموذج الدولة المركبة في هيكلية الدولة شكلياً على الأقل، في السنوات الأولى من حكم كل من النميري والبشير إلى الحد من ظاهرتي الفساد والزبائنية أو وقفهما. فما جرى كان إصلاحاً جزئياً بسبب ضغط معين أو مصلحة ما، ولم يكن إصلاحاً شاملاً قانونياً وإدارياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك وفق خطط ومشاريع وطنية مدروسة ومتفق عليها. بصيغة أخرى، إن تلك الإصلاحات لم تكن أكثر من تكتيكات آنية لإضفاء الشرعية على حكم

---

[491] رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر، "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذجاً)"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 1 (2015): ص 93- 96، 102. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 21-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=103146

[492] أسماء حسين محمد آدم، "دراسة تحليلية عن الفيدرالية والفساد في أفريقيا: السودان ونيجيريا نموذجاً"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 38، 2013): ص 142- 148.

النميري والبشير. فقد كان السودان في مقدمة التقارير السنوية التي أصدرتها منظمة الشفافية الدولية حول ظاهرة الفساد، سواء قبل التقسيم أو بعده[493]. بالتالي، أبعد هذا الواقع قطاعاً عريضاً من المجتمع السوداني عن امتيازات الدولة وخدماتها سيّما المعارضون والمكونات التي لا تتمتع بثقل نسبي في النظام السياسي أو السلطات الحاكمة، أو تلك التي مِن أطراف الدولة المحيطة بمركزها السياسي، الخرطوم[494].

ب. طغيان الطابع الشخصاني على عمل المؤسسات

عانت مؤسسات النظام السياسي، الحزبية والحكومية، من غياب طابع المأسسة، ففي ضوء ما نوقش سابقاً من أوضاع سياسية أصبح ممكناً تحديد ما إذا كان النظام السياسي مُمأسساً؛ أي قائماً على دولة المؤسسات أم لا. ولقياس ومحاكمة المؤسسات بشكل علمي وموضوعي لجأت الدراسة إلى المعايير التي وضعها بعض المتخصصين بدراسة هذه المسألة. ومن أبرز هؤلاء صموئيل هنتنغتون واضع الإطار النظري للحكم على تجارب تكوين الدول.

تتلخص معايير هنتنغتون في توفر بيئة مستقرة وآمنة لعمل المؤسسة أو النظام السياسي، ومما يُساعد على تحقيق ذلك، على الأقل من ناحية افتراضية، هو قدم المؤسسة وطول عمرها. ويدخل في هذا الجانب أيضاً آلية إشغال المواقع العليا في النظام، وما إذا كانت النخبة السياسية تتغير من وقت إلى آخر وفق قواعد وإجراءات ملموسة ومعروفة أم لا. من ناحية أخرى، فإن هيكلية المؤسسة تحدد مستوى مأسستها، فكلما تعددت أجنحة النظام، وزادت فروعه وتشعباته كلما كان أكثر قوة، والعكس صحيح.

[493] أسماء حسين محمد آدم، "دراسة تحليلية عن الفيدرالية والفساد في أفريقيا: السودان ونيجيريا نموذجاً"، ص 142- 148، المرجع نفسه.

[494] حمدي عبد الرحمن، "لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي"، ص 32، مرجع سابق.

يُضاف إلى ذلك معياران مهمان هما: مدى تحرر المؤسسة من الضغوط المادية، ومدى وجود تفاهم وتماسك وانتماء بداخلها[495].

إذا ما أسقطت هذه المعايير كرزمة واحدة على الحالة السودانية، فإن النتيجة هي تفوق سمة الشخصانية وطغيانها على عمل المؤسسات وأدائها. فالنظام السياسي السوداني حديث نسبياً، ويعمل منذ نشأته وحتى الآن، إذا ما استثنينا فترة السبعينيات، في بيئة غير مستقرة. أما بقية المعايير، فالواقع السوداني يُجيب عليها بشكل جيد، فاستمرار الانقلابات العسكرية، والمركزية المفرطة في عملية الحكم، لا سيما قبل عقد السبعينيات وبعده، واستمرار التدخلات الخارجية، وكثرة التصدعات السياسية في إطار النظام السياسي يُبرهن على صحة النتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة[496].

كما لا يمكن فهم واقع المؤسسات السودانية بشكل عميق بمعزل عن دراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع. حيث توجد حقائق كثيرة تُشير بوضوح أن ثقافة المجتمع السوداني السياسية عموماً هي أقرب ما تكون إلى الثقافة المفككة التي لا تُنتج دولة مؤسسات وقانون ونظام. ومن أبرز هذه الحقائق: تدني مستوى الفاعلية السياسية للأفراد، ووجود فواصل أو فجوات عديدة تفصلهم عن الدولة مثل العائلة والقبيلة والطائفة أو المذهب، وتفشي النظرة الدّونية تجاه بعضهم البعض كأن يُقال هذا شمالي أو جنوبي. يضاف إلى ما سبق، السلوك السلبي للنخب السياسية تجاه بعضها البعض كما كان يجري بين قادة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي الذين كانوا مسؤولين عن فشل الشراكة السياسية على قاعدة أن الحقائق مطلقة وليست نسبية، وتجرّؤ المؤسسة العسكرية على تكرار انقلاباتها على الحكومات المدنية

[495] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص 21– 26، 28– 34، مرجع سابق.

[496] عبد المنعم محمد صالح عبد الله، "أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 36، 2012): ص 30– 39.

واستمرارها في الحكم لفترات طويلة نسبياً[497]. وفي ظل هذا الواقع يصعب تجاهل دور المُحدد الخارجي، المستعمر، في إيقاظ وتكريس هذا النمط من الثقافة، ويصعب أيضاً تبرئة النخب السودانية من قصورها في معالجة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة.

في المحصلة النهائية، كانت المفاعيل السياسية غير المعقلنة عاملاً مساعداً في أزمة الدولة السودانية والعراقية، فالسلوك الداخلي للنظامين السياسيين، والذي جاء مكملاً لدور المفاعيل الخارجية، أضعف قدرة المركز على الاستقطاب وتحويل الولاءات الضيقة المتعددة للدولة أو للوطن أو للهوية العامة. بالتالي، أصبح البديل التلقائي لدى الأفراد هو اللجوء إلى الإطار الأقرب لهم جغرافياً واجتماعياً، وهذا الإطار كان إما الإقليم أو العائلة أو القبيلة. وهذا متوقع لا سيّما وأن فكرة الدولة كانت دائماً غائبة عن المجتمعين، لذا يمكن الادعاء أن إخضاع الجماعات والطوائف والأقليات السودانية والعراقية للسلطة المركزية هي الطريقة التي عُرفت وما زالت لخلق حالة الدولة الوطنية، علماً أن ذلك يخلق سلطة مركزية ودولة وطنية شكلاً، لا يمكنها التطور أو تحقيق حالة الاندماج والتكامل المجتمعي بما يحافظ ويعزز وحدتها السياسية والجغرافية.

وعطفاً على ما سبق من نقاش نوضح هنا أهم نقاط التقاطع والتباين بين الحالتين العراقية والسودانية فيما يتعلق بدور المفاعيل السياسية الداخلية في أزمة الدولتين.

[497] علي عبدالله عباس، "أثر سياسة المكايدة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي على مستقبل السودان"، (مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 46، 1993): ص 53- 56.

- **وجه التشابه: الخلل البنيوي في النظامين السياسيين العراقي والسوداني**

أفرزت أزمة التأسيس وغياب التعاقد أو التفاهم المجتمعي في الدولتين العراقية والسودانية خللاً بنيوياً في النظام السياسي أدى إلى عدم استقرار الحياة السياسية فيهما بشكل عام. إذ أن النظامين سلطويان بكل ما يعنيه هذا من انتهاكات لحقوق المواطنين في البلدين. ومن المؤشرات أو الدلالات البارزة في كلا الحالتين: عدم الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحتكار القرار السياسي من قبل السلطة التنفيذية، وتدخل الجيش المستمر في العملية السياسية، وما أفرزه ذلك من تفاقم مسألة ترهل القوانين وسيادة حكم الفرد المستبد؛ حيث غاب تداول السلطة بسبب عدم إجراء الانتخابات الدورية الملزمة، وفقد النظامان الطابع المدني في الحكم نتيجة الانقلابات العسكرية التي توالت على البلدين في مراحل مختلفة من تاريخهما السياسي المعاصر.

اتسم النظامان أيضاً بطغيان الطابع الشخصاني في اتخاذ القرار من خلال وجود حكم سلطوي ملكي في العراق (1921– 1958) أو جمهوري في السودان، إضافة إلى ذلك أن الحكم الجمهوري في العراق (1958–2003) اتسم بتسلط حزب واحد على الحياة السياسية والسلطة، وتسلط فرد على الحزب الحاكم، وكذلك الأمر في العهد الأخير، 2003 وحتى تاريخه، الذي اتسم باحتكار المكون الشيعي بمسمياته السياسية المختلفة لشؤون الحكم، وبالتالي إقصاء المعارضة الوطنية عن المشاركة في وضع السياسات في كلا البلدين، وطالت عملية الإقصاء تلك كافة المكونات العرقية والدينية التي لا تتماهى مع الهوية الضيقة للطبقة السياسية الحاكمة أو مع ميول ورغبات الفرد الحاكم.

كان من النتائج المباشرة للمؤشرات الواردة أعلاه على دولتي العراق والسودان بشكل عام غياب المأسسة، وتفشي ظاهرة الفساد والزبائنية في كافة مؤسساتهما العامة، وقصور الدولتين في تأدية واجباتهما الوظيفية تجاه الشعبين سواء المتعلقة بالأمن أو بالتنمية المفترضة أو بتحقيق المواطنة

والاندماج المجتمعي. وهو ما أدى إلى عدم تماسك النظام السياسي في كلا البلدين، وفشله في الاستجابة للتحديات المختلفة سيّما التحدي الخارجي، خاصة آثار المستعمر ومخلفاته التابعة، وظاهرة العولمة.

- **وجه الاختلاف: طبيعة النظام السياسي**

بالرغم من دور المؤسسة العسكرية الحاسم في السيطرة على نظام الحكم في الحالتين العراقية والسودانية، وما كان لذلك من أثر مهم في حالة السلطوية التي اتسم بها النظامان بشكل عام، إلا أن النظام السياسي في السودان كان يتأرجح بين الحكم المدني، على الأقل شكلاً، والحكم العسكري الفعلي. يعني هذا أن الحكم في السودان شهد فترات ديمقراطية، رغم هشاشتها، منحت المجتمع هامشاً من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية، ويُفسر هذا ظهور تعددية حزبية ونقابية في السودان، وحدوث حراك مجتمعي متكرر، كما حدث عامي 1964 و1985 عندما تمكّن الشعب من الإطاحة بنظامي إبراهيم عبود وجعفر النميري العسكريين.

أما العراق فلم يشهد تأرجحاً بين الحكم المدني والعسكري، سيّما بعد الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري عام 1958، وإنما شهد حكماً سلطوياً مركزياً مستنداً بالدرجة الأولى على حكم الحزب الواحد ذي الأذرع الأمنية المسيطرة على كل مجريات الأمور. وفي هذا الإطار غُيّبت التعددية الحزبية والنقابية بسبب التعسف المستمر بالفرد والمجتمع، وأصيبت الحياة السياسية العراقية بالركود والتكلس في ظل سيطرة نظام البعث ذي الطابع الأمني على جميع نواحي الحياة السياسية والإدارية في الدولة العراقية.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من التباين النسبي في طبيعة النظامين، إلا أن هشاشة مراحل الحكم الديمقراطي وعدم انتظامها في السودان ساهمت في غياب ترسيخ مفهوم الثقافة الديمقراطية لدى مختلف

النخب السياسية والعسكرية الحاكمة والمؤثرة. ويُستدل على ذلك من نجاح المؤسسة العسكرية في تكرار انقلاباتها على الحكومات ذات الطابع المدني. وهذا الواقع السياسي غير المعقلن أدى في نهاية المطاف إلى تهديد سيادة الدولة في الحالتين وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها.

الفصل الثاني: مفاعيل اقتصادية واجتماعية مضطربة مفككة لسيادة الدولة

بعد النقاش الذي جرى سابقاً للمفاعيل السياسية الداخلية التي هددت سيادة الدولة، يُناقش هذا الفصل أحد الأبعاد الأخرى المهمة لأزمة الدولتين العراقية والسودانية، والمتمثل هنا بالمفاعيل الاقتصادية والاجتماعية اللذين كانا لهما تأثير واضح على العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة في الحالتين، إضافة إلى دورهما في تفكيك البنية الاجتماعية التي تتشكل منها الدولة في كل من العراق والسودان، وهذا يظهر جلياً في انفصال جنوب السودان واضطراب إقليم دارفور، ويظهر أيضاً في توجه الإقليم الكردي في العراق نحو الانفصال الذي ظهر في الوقت الراهن بتنظيم استفتاء للمكون الكردي لتحقيق ذلك. وسيتناول هذا الفصل أيضاً المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين. واللذين نتناول كل منهما من خلال مبحثين، حيث سيتناول المبحث الأول المفاعيل الاقتصادية، بينما سيتناول المبحث الثاني المفاعيل الاجتماعية.

المبحث الأول: المفاعيل الاقتصادية

من الصعوبة بمكان عزل الجانب الاقتصادي عن الأزمة التي عصفت وما زالت بالدولتين العراقية والسودانية. فتحليل المُحددات والمفاعيل جميعاً يكون في إطار كلي شمولي. يُحدث الاقتصاد فرقاً إيجابياً أو سلبياً في علاقة الفرد بالدولة، وفي علاقة الدولة مع محيطها الإقليمي والدولي. وفي أحيان كثيرة تكون المفاعيل الاقتصادية سبباً مباشراً من أسباب انهيار الدولة واضمحلالها، أو فلاحها ونهضتها.

من جانب آخر، لا تستقيم قضايا الاستقرار والحريات والديمقراطية بشكل عام إلى حد كبير دون النجاح الاقتصادي، والعكس صحيح. وعليه، تستدعي عملية تحليل دور المفاعيل الاقتصادية ونقاشها الوقوف على جوانب مهمة، أبرزها الفقر، والبطالة، وقلة الدخل، والتوزيع غير العادل للمصادر المحدودة، وفشل عملية التنمية الاقتصادية، والتعرف على التأثير الذي أحدثته تلك القضايا في العلاقة بين المجتمع العراقي أو السوداني ودولة كل منهما.

وعليه، سنتناول المفاعيل الاقتصادية في حقبتين تاريخيتين مختلفتين تتمثل الحقبة الأولى في الفترة ما قبل الاستقلال، وهو ما ستتناوله الفقرة الأولى، بينما ستتناول الفقرة الثانية المفاعيل الاقتصادية بعد الاستقلال.

الفقرة الأولى: دور المفاعيل الاقتصادية قبل الاستقلال

قبل نقاش طبيعة الاقتصاد العراقي أو السوداني ودوره في الأزمة، لا بدّ من الإشارة إلى أن الظروف الذاتية (السياسية) والموضوعية (الاستعمار) التي أحاطت بالاقتصاد العراقي والسوداني وفُرضت عليهما منذ ولادة الدولة وحتى تاريخه، لم تكن ظروفاً مساعدة ومحفزة على نموه وتطوره، وإنما كانت ظروفاً ضاغطة عليهما، ومكبلة لهما، ومحددة لطبيعتهما أيضاً. فإذا كانت الدولة العراقية أو السودانية وما زالت ترزح تحت وطأة الهيمنة الاستعمارية بشكل مباشر أو غير مباشر، فمعنى ذلك، أن تلك الهيمنة أصابت الجانب الاقتصادي بنفس القدر الذي أصابت به الجانب السياسي.

من جهة أخرى، انعكس الخلل البنيوي الذي اتسمت به الحياة السياسية العراقية والسودانية بشكل مباشر وسلبي على الحياة الاقتصادية. وبالتالي، سيحضر العاملان الذاتي والموضوعي بقوة في تناول المفاعيل الاقتصادية ومعالجتها.

أولاً: الحالة العراقية

بدايةً، بقيت الدولة العراقية الحديثة متأثرة بالموروث والنمط الاقتصادي لحضارة ما بين النهرين التي اتسمت بالطابع الزراعي، وبالدولة المركزية ذات الحكم الهرمي. حيث كان المركز يقوم بإدارة الشأن الاقتصادي لحضارة ما بين النهرين وتوزيع الموارد، لا سيما المياه التي كانت مصدراً هاماً في العملية الإنتاجية، وفي نمط الحكم المركزي الذي تطلب توزيعها استمراريته[498].

أ. الاقتصاد العراقي في العهد العثماني

أثناء الحكم العثماني الذي سبق نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921، أخذ الاقتصاد العراقي إلى حد كبير الطابع شبه الإقطاعي المرتكز أيضاً على النمط الزراعي. كانت الدولة العثمانية تُقدم هبات من الأراضي لمن يتعاون معها من سكان الأقاليم وزعمائها المحليين، ولمن يتجاوب إيجابياً مع احتياجاتها العسكرية أو الإدارية. وفي ظل ذلك النمط الإقطاعي احتكر المتعاونون مع الدولة العثمانية المنافع والفوائد وتحولوا في الغالب إلى رجال إقطاع، وتقوم الدولة العثمانية نفسها بجني الضرائب منهم. في حين عانت شريحة الفلاحين، وهي الشريحة الواسعة من العراقيين، الظلم والتهميش والإقصاء، وتدهور الأحوال المعيشية، وسوء علاقة الدولة العثمانية بها[499].

من جانب آخر، أعاق النمط الإقطاعي السائد وانغلاق أنظمة الحكم العثمانية، دخول الحداثة إلى الاقتصاد العراقي. ولم تنجح التحولات البسيطة التي شهدها العراق في البنية الاقتصادية نهاية القرن

---

[498] سيّار الجميل، "الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية"، في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص 17- 23.

[499] عماد الجواهري وعبد الكريم كامل، "التجربة الاقتصادية في العراق 1921-1945"، (مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر: القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد 3 (1994): ص 5- 9، 13- 16.

التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، بدخول بعض السمات الرأسمالية عليه، في تغيير طابعه الزراعي التقليدي، سيّما وأن تلك التحولات وظفت لاحقاً لخدمة جهات رأسمالية خارجية استعمارية أرادت أن تضع يدها على ثروات العراق وأسواقه، خاصةً بعد اكتشاف الثروة النفطية في أراضيه[500].

ب. الاقتصاد العراقي في العهد الملكي

في النصف الأول من القرن الماضي، أي قبل بروز تأثير الثروة النفطية بشكل جلي واستحواذها على اهتمام القوى الداخلية، وبشكل أكبر القوى الخارجية، حافظ العراق على طابع شبه إقطاعي يعتمد على الأرض وزراعتها بشكل أساسي، مع حيز بسيط ومتواضع لبعض الصناعات الخفيفة. لم يُدخل النظام الملكي العراقي الحداثة بشكل كافٍ على الاقتصاد، ولم يستغل وجود الثروة النفطية ضمن موارد العراق لمعالجة قصور عمليتي التنمية والإنتاج، والتخلص من مخلفات الدولة العثمانية وإرثها التقليدي المجحف بحق شريحة واسعة من المجتمع. بل إن هذا النظام فتح الباب أمام المستعمر البريطاني والشركات الأجنبية للتحكم في الاقتصاد العراقي وتشغيله لحساباتها ومشاريعها الخاصة[501]. لقد تعاملت السلطة الملكية مع الاقتصاد من منظور زبائني وليس من منظور وطني كلي شمولي.

لم يبذل النظام الملكي جهداً حقيقياً لمواجهة الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد، وللتخلص من المعاهدات المجحفة مثل معاهدة عام 1930 التي وفرت لبريطانيا امتيازات اقتصادية كبيرة على حساب المجتمع العراقي واقتصاده الوطني. ومما زاد من حدة الأزمة، هو سياسة النظام في التوزيع غير العادل للمصادر المحدودة المتاحة، فالإقطاعيون استمروا في ظلمهم للفلاحين تحت غطاء النظام، والنخبة

---

[500] عماد الجواهري وعبد الكريم كامل، "التجربة الاقتصادية في العراق 1921–1945"، ص 5– 9، 13– 16، المرجع نفسه.

[501] هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال: دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل 1 حزيران 1972 (الجمهورية العراقية: وزارة الإعلام، 1977)، ص 224– 231.

السياسية انشغلت في تعزيز مكانتها وموقعها على حساب المصلحة العامة. بالتالي، كان الخاسر الأكبر في تلك العملية هو المجتمع العراقي سيما شرائحه الفقيرة والضعيفة التي تُمثل الغالبية الساحقة من العراقيين[502].

بقيت الحالة الاقتصادية في العراق على حالها حتى الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت تغيّرات بعد انتهاء الحرب غيّرت من سمات وطبيعة الاقتصاد العراقي إلى حد كبير. بدأ الاقتصاد العراقي بعد الحرب يتجه أكثر فأكثر نحو الاهتمام بالنفط، ويقلل في الوقت ذاته من اهتمامه بالجوانب الانتاجية الأخرى سيّما الزراعية. مع حلول منتصف القرن العشرين أصبحت السلعة النفطية تتصدر الاهتمام، وأصبحت بؤرة التركيز في الاقتصاد العراقي، وهو ما يعني التحول نحو الطابع الريعي وإهمال القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية الأخرى. بهذا، حُصرت العملية الاقتصادية في اختصاص واحد وهو النفط وتصديره، حيث أصبح المصدر الأساسي في تغذية خزينة الدولة ومشاريعها[503].

تكمن خطورة النمط الريعي في مسألتين: الأولى، الاتكال على مصدر خارجي بدرجة عالية، وليس الاعتماد على بنية إنتاجية وطنية محلية، وبالتالي قد يتسبب هذا في مُضاعفة التبعية، وتهديد الأمن الاقتصادي للدولة[504]. أما المسألة الثانية، فتتمثل في احتكار الدولة للعملية الاقتصادية ومردودها المادي، مما قد يُعزز الفساد والزبائنية، ويقلل الشفافية لا سيّما إذا كانت الحياة السياسية تُعاني من أزمة، ومن

[502] كمال ديب، زلزال في أرض الشّقاق: العراق 1915–2015، ص 69 –72، مرجع سابق.

[503] فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960–1970 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1977)، ص 33– 38.

[504] فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960– 1970، ص 33– 38، المرجع نفسه.

ابتعاد عن الطابع القانوني والديمقراطي[505]. لا تقل المسألة الثانية خطورةً عن الأولى، وقد استمرت معاناة الدولة العراقية من هاتين الأزمتين معاً.

قبل منتصف القرن الماضي، كانت استفادة العراق وسيطرته على السلعة النفطية ضئيلة جداً، في حين كانت السيطرة والحصة الأكبر من نصيب الاستعمار البريطاني، وما يتفرع عنه من شركات خاصة عابرة للحدود. لكن زيادة الوعي المجتمعي بالسياسات الاستعمارية التي تسببت بحرمانه من ثمرة ثروات بلاده الطبيعية، وتصاعد نفوذ التيارات المعارضة لتبعية النظام الملكي، وطريقة إدارته للعمليتين السياسية والاقتصادية، وتراجع مكانة بريطانيا في النظام الدولي، وسيطرة إيران المجاورة في مطلع الخمسينيات على ثروتها النفطية عبر تأميمها، كل ذلك، ساهم إلى حد بعيد في رفع حصة الدولة العراقية من العائدات النفطية، وزيادة سيطرتها بنسبة لا تتعدى 50%[506].

ثانياً: الحالة السودانية

إن جوانب أزمة الدولة السودانية المتعلقة بالمفاعيل الاقتصادية عديدة، حيث تحتل هذه المفاعيل والمُحددات موقعاً مهماً في تصنيف الدولة وطبيعة علاقتها مع الفرد والمجتمع، فالاقتصاد يُعتبر أساساً مهماً من أسس بناء الدولة ونهضتها، أو هدمها وانهيارها.

[505] رشيد باني الظالمي وغسان طارق ظاهر، "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذجاً)": ص 94- 95، مرجع سابق.

[506] حكمت سامي سليمان، نفط العراق: دراسة سياسية واقتصادية (دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1958)، ص 145- 152، 155- 161.

لم ترث الدولة السودانية التي نشأت عام 1956 نظاماً اقتصادياً تطور بشكل انسيابي تدريجي نتيجة تفاعل مجتمعي. بل كان للتطورات السياسية التي تعرض لها السودان في الحقب التاريخية المختلفة دور مهم في توجيه اقتصاده، وإضفاء الكثير من السمات عليه[507].

أ. الحقبة التركية – المصرية

يُلاحظ من الحياة الاقتصادية السودانية في فترة القرن التاسع عشر وما سبقها من فترات، أن الحقبة التركية– المصرية (1821– 1882) حوّلت النظام الاقتصادي السوداني من طابعه الإقطاعي الصرف إلى طابع شبه إقطاعي مُركب على وجهين، زراعي ورعوي، وعززت الفروقات الطبقية في المجتمع، وأهملت مسألة العدالة الاجتماعية. عزز هذا الأمر بقاء غالبية المجتمع، لا سميا الفلاحين والمزارعين، ضمن خانة الفقراء، وكان دورهم الرئيسي الاستجابة للسياسات الضريبية القاسية التي انتفعت بها الإدارتان التركية والمصرية، والمتنفذون والوسطاء من الزعماء المحليين[508].

كما كان استمرار سوء الأحوال الاقتصادية عاملاً مساعداً في تقويض الحكم الثنائي وقيام حكم جديد منطلقه الأساسي ديني وإدارته سودانية، فقد لقب السودان في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بالدولة المهدية نسبةً إلى محمد المهدي الذي قاد الحراك ضد المصريين والأتراك[509]. رفضت هذه الدولة الناشئة ما كان قائماً من نظام اقتصادي يُعزز مكانة أقلية صغيرة من السودانيين في مواجهة الأكثرية. وهنا، كانت بداية انحسار دور ومركز النخب الإقطاعية لصالح تحسين أوضاع الفلاحين والمزارعين،

[507] تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994)، ص 21 – 22.

[508] محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 335 –344، 349– 353.

[509] محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، ص 349– 353، المرجع نفسه.

ومن ضمن هذه النخب الزعماء المحليون الذين شكّلوا أداةً مهمة في ضبط المجتمع، وفرض السياسة الضريبية الجائرة عليه[510].

ب. الحقبة البريطانية

قصّر تمدد الظاهرة الاستعمارية الناتجة عن النظام الرأسمالي في العالم العربي عمر الدولة المهدية، وحال دون الاستمرار في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها[511]. فقد أفرز الاستعمار البريطاني الذي تعرض له السودان في نهاية القرن التاسع عشر حكماً ثنائياً جديداً شكّل المستعمر فيه الطرف الأول، بينما شكّلت مصر الطرف الثاني. وكانت هذه الحقبة الجديدة الأكثر تأثيراً في النظام الاقتصادي الذي ورثته الدولة السودانية الحديثة. ولعل أبرز تجليات هذه الحقبة تحول الاقتصاد السوداني من اقتصاد شبه إقطاعي إلى شبه رأسمالي، دون أن يغيّر ذلك من حقيقة أن النمط الزراعي والرعوي بقيا الأكثر شيوعاً وانتشاراً في العملية الإنتاجية. ونتج عن هذا التحول معطيات جديدة طرأت على الحياة الاقتصادية السودانية، مثل زيادة كمية الانتاج الزراعي، الأمر الذي خلق حركة تجارة في السوق المحلية، وتصدير إلى الأسواق الخارجية فيما عرف بالزراعة الرأسمالية. كما رافق ذلك نشاط صناعي، بقية بمستويات أقل من نشاط القطاع الزراعي[512].

انعكس هذا التغيّر على علاقات القوى المجتمعية، فقد ظهرت مع تنامي اقتصاد السوق طبقة برجوازية من كبار الملاك والتجار وأصحاب المشاريع، وبجانبها شريحة أخرى من الزعماء المحليين الذين عادوا لممارسة دور مهم في ضبط المجتمع تحت مظلة المستعمر. في المقابل كانت أكثرية المجتمع تقترب من

---

[510] تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ص 51- 52، مرجع سابق.

[511] ارتكزت الإصلاحات التي عملت عليها الدولة المهدية بصورة أساسية على تحسين أوضاع أكثرية المجتمع المتمثلة في الفلاحين.

[512] تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ص 26- 29، 32- 35، المرجع نفسه.

الفقراء، لا سيّما وأن الحكم الثنائي كان يُجيّر المنافع الاقتصادية السودانية لتغذية الخزينة البريطانية بالدرجة الأولى[513]. وهو ما جعل الاقتصاد السوداني هشاً وأحد جوانب أزمة الدولة في فترة ما قبل الاستقلال وما بعدها.

الفقرة الثانية: دور المفاعيل الاقتصادية بعد الاستقلال

إن التحدي الأساس لأي دولة بعد استقلالها أو لأي نظام سياسي جديد هو النهوض الفعلي بالاقتصاد والمحافظة على الموارد الطبيعة أو تنميتها، وقد تعاملت الدولتين العراقية والسودانية بشكل خاطئ مع هذا الملف فغدتا تابعتين للدول الكبرى، بالرغم من أن موارد الدولتين قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي لهما دون أن يكون لأي دولة سيطرة اقتصادية أو إلحاقها بتبعية لأي دولة أخرى. إن هذه التبعية خلقت مزيداً من التأزم والتعقيد في علاقة الدولة بالفرد والمجتمع.

أوّلاً: الحالة العراقية

أ. الاقتصاد العراقي في ظل النظام الجمهوري

1. قبل حكم حزب البعث

انعكس التغير الجوهري الذي شهدته العراق عام 1958، سقوط النظام الملكي وولادة النظام الجمهوري، بظلاله ليس فقط على الجانب السياسي، وإنما على الجانب الاقتصادي أيضاً. فقد أصيب الأخير بتغيّرات دراماتيكية غيّرت إلى حد كبير من طبيعته وسماته. انحصر وجود السمة الإقطاعية التي ورثها النظام الملكي، وورثتها الدولة العراقية من العهد العثماني، وتراجع تأثيرها بدرجة كبيرة جرّاء السياسة

[513] تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ص 26- 29، 32- 35، المرجع نفسه.

التي اتبعها نظام عبد الكريم قاسم في تحرير الفلاحين والفئات الأخرى التي همّشها النظام الملكي. يُضاف إلى ذلك، أن العراق تمّكن من تخطي الكثير من القيود التي حرمته من السيطرة على موارده النفطية طوال العقود الثلاث السابقة لحدوث انقلاب عام 1958. مكّنت هذه التحولات نظام قاسم من إحداث تطورات اقتصادية إيجابية، خاصةً في مجال البنية التحتية، خاصة الصناعية. لكن ديمومة التبعية الاقتصادية، وعدم استقامة الحياة السياسية، وتوتر البيئة الإقليمية نتاج ضياع فلسطين كجزء أصيل من المشرق العربي، أضعف قدرة الدولة العراقية على الوصول إلى تنمية حقيقية شاملة رغم الإمكانيات الجيدة التي امتلكتها آنذاك[514].

على صعيد متصل، جعل اضطراب الحياة السياسية خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، كما كان مفترضاً بعدما تم خلع النظام الملكي عام 1958، مفعول الخطوات الاقتصادية الإصلاحية التي بدأها قاسم، على أهميتها، بطيئاً ومحدوداً. ويؤكد ذلك عدم خروج العراق من دائرة التبعية المزمنة، وعدم استقلاله في التعامل مع القطاع النفطي إدارةً واستخراجاً وتصديراً وتسعيراً[515].

بقي العراق ضمن الدول الطرفية المستهلكة ذات القدرة الضعيفة على التأثير في السياسات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، بسبب الاتكال على ريع السلعة النفطية، وعدم توظيفه بشكل جيد في مشاريع إنتاجية تنموية وطنية متنوعة وشاملة تصل بالعراق إلى الاعتماد على الذات، وترفع من نسبة العاملين، وتقلل من نسبة العاطلين عن العمل، وتعزز من استقلاله السياسي والاقتصادي[516]. لكن ما سبق لا يلغي إنجازات قاسم الأخرى وفي مقدمتها أنه خطى الخطوة الأولى باتجاه تأميم القطاع النفطي وزيادة سيطرة

[514] عباس النصراوي (ترجمة محمد سعيد عبد العزيز)، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950–2010 (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1995)، ص 169– 175.

[515] فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960–1970، ص 181– 185، مرجع سابق.

[516] فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960–1970، ص 181– 185، المرجع نفسه.

الدولة عليه، ووسّع نطاق القطاع العام، وهو أمر استمر به النظام الجمهوري في مختلف مراحله اللاحقة[517].

يُستنتج مما سبق، أن الفرق الجوهري في طبيعة الاقتصاد العراقي بين النظامين الملكي والجمهوري هو أن الأول اتسم باقتصاد السوق والقطاع العام الضيق، بينما اتسم الثاني بالقطاع العام العريض والقطاع الخاص الضيق.

2. الاقتصاد العراقي في ظل النظام البعثي

جاءت الخطوة الثانية المكملة لخطوة عبد الكريم قاسم عام 1972، عندما استكمل النظام البعثي التأميم، وبناء القطاع العام العريض والواسع. ترافقت هذه العملية مع استقرار نسبي في الأوضاع السياسية مقارنةً بعقدي الخمسينيات والستينيات، وزيادة الطلب على السلعة النفطية التي أصبحت أكثر مبيعاً وأرباحاً من ذي قبل، مما شكّل مناخاً وبيئةً مناسبتين للعمل الاقتصادي[518].

يُعتبر عقد السبعينيات، قياساً بالعقود السابقة واللاحقة لحياة الدولة العراقية الحديثة، الأكثر استقراراً وتنميةً وتقدماً على الصعيد الاقتصادي. فقد كان للقطاعات الاقتصادية التي تعرضت للإهمال في فترات عديدة، نصيب من التقدم والاهتمام الملحوظين في هذه الفترة، وكان أبرزها قطاعات التعليم والصحة والصناعة والخدمات. بالتالي، شكلت هذه الفترة رافعة للاقتصاد الوطني العراقي، وللفرد والمجتمع

[517] عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950–2010، ص 175، مرجع سابق.

[518] محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997)، ص 5– 7.

العراقيين، ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى مستوى دخل الفرد العراقي الذي ارتفع بنسبة ثلاثة أضعاف عما كان عليه في خمسينيات وستينيات القرن الماضي[519].

من المهم الإشارة إلى نسبية المفعول الذي أحدثه تطور الحياة الاقتصادية في فترة السبعينيات. لم يصب التطور جميع المناطق العراقية بنفس القدر والتأثير، وإنما بدرجات متفاوتة، وفوارق ملحوظة بين منطقة وأخرى، فالأماكن الريفية الأقل تحضراً لم تتعرض كثيراً لمظاهر التقدم التي شهدتها المدن الرئيسية. ويعود ذلك، إلى عدم التوزيع العادل للمصادر المحدودة المتاحة في تلك الفترة على مختلف فئات وشرائح المجتمع[520].

وعليه، نستنتج أن الفلاح العراقي على سبيل المثال كان إلى حد كبير الأبعد عن التغيّرات الاقتصادية، وعن امتيازات النظام العراقي في مختلف مراحله السابقة واللاحقة باستثناء فترة عبد الكريم قاسم، وما شهدته من تعديلات إيجابية لامست حياة الفلاحين[521]. مع ذلك، يبقى عقد السبعينيات الأكثر نشاطاً على الصعيد الاقتصادي، والأكثر هدوءً على الصعيد السياسي على الأقل منذ استقلال الدولة العراقية عام 1932.

لم يُفلح النظام العراقي بسبب وصول صدام حسين إلى سدة الحكم عام 1979 في متابعة السير قدماً في تطوير الحياة الاقتصادية، والحفاظ على وتيرة التقدم التي حققها في السبعينيات، وتحسين جودة الحياة السياسية، واستثمار فترة الهدوء النسبي التي شهدها العقد المذكور آنفاً في فتح صفحة جديدة مع

---

[519] محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، ص 5- 7، المرجع نفسه.

[520] أبي محمد صبري الوتار، "جوانب من الجهود التنموية والتفاوت المعيشي في العراق 1971-1979"، (مجلة دراسات العلوم الإنسانية، إيران: كلية العلوم الإنسانية بجامعة تربيت مدرس، عدد 3، 1995): ص 1140- 1150.

[521] أبي محمد صبري الوتار، "جوانب من الجهود التنموية والتفاوت المعيشي في العراق 1971-1979"، ص 1140-1150، المرجع نفسه.

المجتمع، وتقوية دعائم الدولة العراقية وركائزها البنيوية والاقتصادية والاجتماعية. فلم تنتهِ حتى الآن تبعات الصراعات الناتجة عن الابتعاد عن العمل الجماعي، والبقاء في دائرة العمل الفردي الشخصاني، والتعسف في التعامل مع المجتمع ودول الجوار. وسرعان ما تراجعت آثار ما حققه العراق من إنجازات اقتصادية في السبعينيات مع بداية العقد التالي، فقد بدّدت المواجهة الحربية الطويلة مع إيران إمكانية تغيير مكانة الدولة العراقية في السلم الاقتصادي والسلم السياسي الإقليمي والدولي، وإمكانية تغيير العلاقة ما بين الفرد والدولة والمجتمع نحو الأفضل. ومما فاقم من مأزق الدولة العراقية وأزمتها الاقتصادية أيضاً، احتلالها الكويت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم[522].

أعادت تلك المواجهات الحربية، وما تبعها من عزل وحصار للدولة العراقية منذ بداية التسعينيات، اقتصاد العراق إلى نقطة الصفر. ومن المعروف أن هناك تحولات كثيرة تُصيب المجتمع تبعاً لكون الأحوال الاقتصادية والسياسية جيدة أم لا. فالجوانب التعليمية والصحية والبطالة والهجرة ومستوى الدخل متغيّرات تابعة مرتبطة بالمتغيّرات المستقلة، وهي هنا السياسة والاقتصاد. بالتالي، أصاب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الثمانينيات جرّاء الحرب، ومن ثم تفاقمها في العقد اللاحق، الجوانب المذكورة آنفاً جميعها بالسلبية والتفاقم والتأزم[523].

على سبيل المثال لا الحصر، في هذه الفترة هبط مستوى الدخل إلى ما دون الطبيعي بكثير بعد أن كان يُنافس مستوى الدخول في بعض الدول التي تتمتع بالرفاه الاقتصادي والمعيشي، فالثلاثة أضعاف التي ارتفع بها مستوى دخل الفرد العراقي في السبعينيات عادت وهبطت من جديد. ناهيك عن قطاعي

[522] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص 7- 8.

[523] حسن لطيف كاظم الزبيدي، "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية"، (مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر: القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد 38، 2007): ص 100- 106.

التعليم والصحة اللذين لحق بهما ضرر كبير وتراجع حاد إثر انحراف تركيز الدولة من الجانب الاقتصادي إلى العسكري، فضلاً عن النتائج السلبية لهبوط مستوى الدخل، على مسألتي التعليم والصحة[524].

في السياق نفسه، أنتج تحوّل الدولة العراقية إلى نمط الدولة الفاشلة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، جرّاء المحددين الداخلي، السياسات الحكومية الخاطئة، والخارجي، الحرب والحصار، أعراضاً ذات مدلولات اقتصادية كانت الأصعب والأشد قسوةً في تاريخ الدولة العراقية الحديثة[525]. فقد شُلّ العراق دولةً ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما توقفت الحركة الاقتصادية توقفاً شبه كامل ما بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي[526].

لقد انتهى مفعول الطابع الريعي، الذي اتسمت به الدولة العراقية منذ تحولها إلى جمهورية عام 1958، في العقد الأخير من القرن الماضي. فقد توقف الطلب على السلعة النفطية التي كانت مُولِّدة للدخل، بفعل الحصار، وبالتالي توقف إنتاجها وريعها. ارتكب النظام البعثي خطأً استراتيجياً بالاعتماد على السلعة النفطية في تغذية متطلبات المجتمع والدولة، ومما زاد من حدة الأزمة وفاقمها أن صدام

[524] حسن لطيف كاظم الزبيدي، "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية"، ص 100- 106، المرجع نفسه.

[525] إذا اقتبسنا آثار المحددين الداخلي والخارجي بلغة الأرقام، تكون النتائج على النحو الآتي: "فمن بين الأضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقرب من 62 مليار دولار من العائدات النفطية، واستنزاف ما يتراوح بين 35 و40 مليار دولار من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو 42 مليار دولار لدول غير عربية، و35 مليار دولار لدول عربية، وتحميله نفقات عسكرية إضافية قدرها 105 مليارات دولار، وتدمير بنى تحتية بما يعادل 30 مليار دولار." محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل، ص 7، مرجع سابق.

وبالتالي، حُرم المجتمع العراقي من الاستفادة من جميع المبالغ الهائلة التي سبق ذكرها، فلو وظّفت تلك الأرقام للنهوض بالواقع العراقي اقتصادياً واجتماعياً لتفوق العراق، دولةً ومجتمعاً، على جميع دول الشرق الأوسط على الأقل.

[526] حسن لطيف كاظم الزبيدي، "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية"، ص 100- 101، مرجع سابق.

حسين حوّل الجزء الأكبر من ريع النفط لعملية التعبئة العسكرية وما تحتاجه من تصنيع وتسليح وتدريب ورواتب شهرية[527].

تبعاً لما سبق، تراجعت قدرة الدولة على التصدي للحصار الخانق الذي فرض عليها. وحتى تحد الدولة من آثار الحصار، وتُقلل من ظاهرتي التضخم والفقر لجأت إلى سياسة التقشف، والعودة للنمط الزراعي لتوفير الحد الأدنى من واجبات الدولة تجاه مواطنيها. يُضاف إلى ذلك، أن الدولة استجابت في نهاية المطاف إلى الحل الوسط الذي اخترعه المجتمع الدولي وهو النفط مقابل الغذاء[528].

ب. الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي

1. أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق

منذ انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية دخلت الدولة العراقية دائرة الاستهداف الأمريكي، وأصبحت على لائحة أهدافه. وهذا الاستهداف لم يكن سياسياً فقط، كردة فعل على تعامل العراق عسكرياً مع الكويت، ومن قبلها وبالتزامن معها أيضاً مع "إسرائيل"، بل كان أيضاً استهدافاً اقتصادياً جلياً وواضحاً. فقد انزعجت الولايات المتحدة الأمريكية من عمليات التأميم التي جرت على الصعيد الاقتصادي، لا سيّما فيما يخص النفط، الذي تفاقم انزعاجها عندما وظِّف ريعه في توجهات عسكرية وقومية. وعليه، رأت

[527] باسل جودت الحسيني، "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 295، 2003): ص 89– 91.

[528] باسل جودت الحسيني، "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية"، ص 89– 91، المرجع نفسه.

الولايات المتحدة أن كبح جماح الدولة العراقية، ونيل ما تحتاجه منها اقتصادياً يتطلب تحجيم دورها، ثم الانقضاض عليها واحتلالها[529].

شكّلت قدرة الدولة العراقية على التعايش، ولو بصعوبة متناهية، مع الأزمة الاقتصادية، وعلى تجيير إمكانياتها القليلة المتاحة للتخفيف من آثارها وتداعياتها الحادة، واستمرارها في حالة التصلب السياسي، واحتفاظها بالسيطرة على السلعة النفطية، وبسياسة التأميم أيضاً، مصدراً لتدخل جهات خارجية طامعة. وقد تبلور تدخلها بعدما وفّرت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 مناخاً مناسباً للإدارة الأمريكية للتدخل، وتدفيع العراق ثمن سلوكه السياسي والاقتصادي المضاد للتوجه الأمريكي الباحث عن المصادر المحدودة سيّما السلعة النفطية التي يتميز العراق بامتلاكها وإنتاجها. تحققت الخطة الأمريكية بفعل التدخل المباشر مرةً ثانية عام 2003، لكن هذه المرة ليس لردع العراق أو تأديبه كما جرى في مطلع التسعينيات، بل لإنهاء النظام القائم، والسيطرة على مصادر العراق قسراً[530]. بالتالي، دخل العراق حياة سياسية واقتصادية جديدة في ظل ظروف شديدة التعقيد والضبابية.

فرضت حرب عام 2003 قدراً ثقيلاً من التحديات والمهام والأزمات على النظام السياسي العراقي الجديد الذي تبلور بعد الحرب[531]. أنتجت الحرب ظروفاً معقدة أحاطت بالحياة الاقتصادية في العراق

[529] عبد المنعم السيد علي، "البناء الاقتصادي العراقي: الأسس والمقومات–القيود والتحديات"، في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص 94– 95.

[530] مؤسسة ستراتفور (ترجمة المستقبل العربي)، "تحليل اقتصادي: العراق عملاق الطاقة الذي نام طويلاً"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 298، 2003): ص 127– 129.

[531] دفع الاقتصاد العراقي فاتورة باهظة منذ اليوم الأول لغزو القوات الأمريكية للأراضي العراقية وحتى عام 2015، أي بعد انسحابها بنصف عقد، وبلغ متوسط التكلفة التي دفعتها الدولة العراقية في الفترة المذكورة 306 بلايين دولار أمريكي، مما يعكس بوضوح حجم الأزمة الاقتصادية التي حلّت بالعراق مجتمعاً ودولة. سكوت والستن وكاترين كوزك (ترجمة عمر عبد الكريم محمود الجميلي). "التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق (2003– 2015)". (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 434، 2015): للمزيد من الإيضاح انظر إلى الصفحات التالية: ص 85– 93، 96– 105.

تجلى أبرز معالمها فيما يلي: أولاً، وجود سلطة استعمارية أعلى من سلطة الدولة الأم تحكمت بجميع الجوانب الحياتية للعراقيين، وجيّرت العملية الاقتصادية بمجالاتها النفطية والصناعية والتجارية لتصب في خدمتها وخدمة عملائها من الشركات الخاصة والنخب العراقية المتعاونة معها[532].

ثانياً، وجود قلاقل حرمت العراقيين، وما زالت، من إمكانية النهوض بحالتهم الاقتصادية المنكوبة، وإمكانية إخراج الدولة من أزماتها المتراكمة، كما كان مفترضاً. جرّدت عملية الاصطفاف الطائفي التي وقفت خلفها الولايات المتحدة العملية السياسية والاقتصادية من مضمونها، وجعلت التوجه نحو المصالح الطائفية الضيقة أهم من التوجه نحو الكل العراقي الجامع، وبالتالي حُرم الاقتصاد الوطني العراقي من فرصة النهوض والوقوف على قدميه. حيث لم تتم المعالجة الاقتصادية لقضايا البطالة، والفقر، والبنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية بسبب الاصطفاف الطائفي وما نتج عنه من زبائنية وفساد كبيرين[533].

ثالثاً، عودة النمط الريعي إلى الواجهة من جديد، فقد اتبعت النخب السياسية العراقية الجديدة نفس السياسة التي سارت عليها الحكومات السابقة، إن لم يكن بشكل أكبر، واعتمدت على السلعة النفطية كمصدر وحيد في تغطية نفقات الدولة ومتطلباتها. وقد أنتج هذا النمط الاتكالي عدم فاعلية اقتصادية أضيفت إلى عدم الفاعلية السياسية التي يُعاني من العراق أصلاً[534].

---

[532] عبد المنعم السيد علي، "البناء الاقتصادي العراقي: الأسس والمقومات–القيود والتحديات"، ص81– 83، مرجع سابق.

[533] صبري زاير السعدي، "الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 378، 2010): ص42، 45– 51.

[534] صبري زاير السعدي، "الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة"، ص 42، 45– 51، المرجع نفسه.

2. خلال تعاظم قوة التنظيمات المتطرفة

أصبحت حالة العراق الاقتصادية بعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من الأراضي العراقية عام 2010، أكثر هشاشةً من جميع المراحل السابقة، على سوئها. فقد انتقل العراق من حالة اللادولة في ظل الاحتلال إلى حالة الدولة الفاشلة بشكل كبير ما بعد الاحتلال. لم يكم هذا الفشل كما كان الحال في تسعينيات القرن الماضي، وإنما بوتيرة أعلى، وأكثر تأزماً. فالدولة لم تعد تعمل بالحد الأدنى الذي من المفترض أن تقوم به وهو توفير الأمن والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ناهيك عن الفشل الاقتصادي والسياسي كمسببين رئيسيين لحالة التصدع الأمني المتزايدة، والتي ترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً.

لم يوصل تراجع قوة وحضور الدولة، وقصورها في أداء مهامها الاقتصادية، واتكالها شبه المطلق على ريع السلعة النفطية غير مضمونة النتائج والأرباح بسبب التقلبات السريعة في السوق العالمية، العراق إلى حالة من التنمية والفاعلية الاقتصادية، كما كان مفترضاً، تنعكس بدورها على الجوانب الحياتية للأفراد. وبينما اعتقد العراق أنه تخلص من الاحتلال العسكري الأمريكي، وجد نفسه متورطاً في جملة أزمات أنتجت حالة من الفوضى وحرباً أخرى من نوع جديد ما زالت تدور رحاها حتى تاريخه. وهي حرب زادت قسوةً وقهراً وتكلفةً وفتكاً عن الحرب الأمريكية، فالدولة لا تحارب جيشاً نظامياً، وإنما تُحارب تنظيمات متطرفة لا تعترف بالدولة وأركانها وحدودها ومؤسساتها، أو بالآخر المختلف.

كبّد هذا الاقتتال غير المعلوم سقفه الزمني، وما زال، الدولة تكاليف اقتصادية فادحة. على سبيل المثال، لم يعد للدولة العراقية وجود في مدينة الموصل شمال العراق، علماً أن هذه المدينة كانت تُشّكل مخزوناً نفطياً استراتيجياً للعراق، أما اليوم فالدولة العراقية تخوض فيها وعليها حرباً دامية مع تنظيم الدولة الإسلامية **(داعش)**. وكذلك الأمر بالنسبة لإقليم كردستان العراق الذي بقي بعيداً عن سيطرة داعش، لكنه أصبح بعيداً أيضاً عن الدولة العراقية اقتصادياً وأمنياً وسياسياً.

وبالتالي، يصعب عزل هذه الحرب الجديدة عن الفشل الاقتصادي الذي قد يكون عاملاً مساعداً في تحريك الشباب الذين فقدوا الثقة بإمكانية تغيّر الظروف الحياتية الصعبة، للتفتيش عن طرق ملتوية وغير قانونية، والتوجه صوب الظواهر السلبية المُهددة للدولة ومؤسساتها. فلو كانت الدولة العراقية تقوم بواجباتها ومهامها لما وصلت ظاهرة التطرف إلى هذا الحد المُهدد لكيانها ووجودها.

في المحصلة النهائية، كانت المفاعيل الاقتصادية وما زالت عاملاً مساعداً في أزمة الدولة العراقية. فالفرد العراقي لا يبحث عن الحرية والمشاركة السياسية فقط، بل يبحث أيضاً عن العيش الكريم، والأمان الاقتصادي. لا سيّما وأن المصادر المتاحة في بلده تُمّكن دولته من الوصول به وبالمجتمع إلى حالة من الرضى والفاعلية الاقتصادية. لكن فشل الدولة وقصورها في تحقيق كلا المسألتين معاً، الحرية والعيش الكريم، في مختلف مراحل عملية الحكم قد أبعدها أكثر عن الفرد والمجتمع، وبالتالي تأزمت العلاقة بينها وبينهما.

ثانياً: الحالة السودانية

أ. مرحلة ما قبل حكم النميري

لم تنته الحالة الاقتصادية التي أوجدها المستعمر في السودان أو تتغير برحيله عام 1956، لأن الدولة الناشئة كانت استمراراً لحالة التبعية التي شكّلت هدفاً مهماً من أهداف بريطانيا تجاه السودان، حيث كانت مصلحة المستعمر بالدرجة الأولى اقتصادية. ويُلاحظ أيضاً أن الحياة السياسية السودانية، جعلت طبيعة الاقتصاد السوداني ونوعيته تتأرجح في مرحلة الاستقلال بين سمات الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية. فالتأرجح في عمليتي الحكم والسياسة نتج عنه تأرجح في الاقتصاد أيضاً، وهذه التحولات السريعة كان مصدرها إما المُحدد الخارجي أو المُحدد الداخلي مُمثلاً في شخص الحاكم أو الطبقة

المُسيطرة. ولم تكن الحلول الاقتصادية التي طُرحت في كل مرحلة استجابة لاحتياجات مجتمعية، بل كانت اعتباطية وتجري في ظل غياب خطة استراتيجية مبنية على عملية تفاعلية بين الفرد والمجتمع والدولة من جهة، وبين النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة من جهة ثانية[535]، وما يثبت هذه المسألة هو حال السودان اليوم.

كان التوجه الرأسمالي هو السمة الغالبة على الاقتصاد السوداني نسبياً خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أي أثناء حكم كل من إسماعيل الأزهري وإبراهيم عبود ومحمد محجوب. ظهر هذا التوجه عبر مؤشرات عديدة، أهمها: أن العلاقات السياسية والاقتصادية للسودان مع الخارج كانت تُنسج في غالبيتها مع أنظمة ومؤسسات وشركات وأسواق رأسمالية. حيث لجأت الحكومات السودانية المتعاقبة لمعالجة قصورها الاقتصادي في الفترة المذكورة آنفاً إلى طرح العديد من الامتيازات الداعمة لاقتصاد السوق مثل القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي. وهنا، بدأت تتوسع رقعة القطاع الخاص الذي أخذ دوره ينمو في العملية الاقتصادية على حساب القطاع العام الذي ركد وتكلس[536].

من جهة ثانية كان المجتمع السوداني عموماً ينقسم إلى شريحتين، تمتعت الأولى بنفوذ اقتصادي أو سياسي أو عسكري واستنزفت القطاع العام واقتربت في سماتها من البرجوازية، وكانت غالبية الثانية مزارعين ذهب إنتاجهم النباتي والحيواني لخدمة الشريحة الأولى المتحكمة في السوق، والمتحالفة في الوقت نفسه مع لاعبين رأسماليين؛ من دول أو مؤسسات. وفي ظل العلاقة غير المتكافئة بين هذين

[535] إبراهيم عبيد الله الحسين، "الاقتصاد السوداني الواقع والآفاق"، في التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص219- 225، 232- 235.

[536] مبارك علي عثمان، السودان عقد التنمية الضائع والإمكانيات المهدورة: الإفقار في ظل الرأسمالية التابعة (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1993)، ص 11- 17، 19- 22.

الطرفين، كان السودان الأكثر تضرراً، فبدلاً من تصفير المشكلات الاقتصادية تم تضخيمها جرّاء التبعية المزمنة، وجرّاء الظروف السياسية والأمنية المعقدة[537].

1. مرحلة حكم النميري

في عقد السبعينيات الذي شهد حكم جعفر النميري تأرجح الاقتصاد السوداني بين سمات الاشتراكية والرأسمالية، تأثراً بتوجهات الشخص الحاكم وميوله. نسبياً، اتسم الاقتصاد في بداية العقد بطابع اشتراكي، كان له انعكاسات مباشرة على الواقع السوداني أهمها: خروج القطاع العام من حالة الركود والتكلس التي عانى منها منذ الاستقلال، واتساع حيّزه الاقتصادي بعد توجهه نحو التخطيط المركزي والتأميم. بذلك انخفض مستوى التفاعلات الاقتصادية مع الجهات الرأسمالية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك الشركات الاستثمارية المُحرك الرئيسي لاقتصاد السوق[538].

وبالتالي، تحولت حالة الركود والتكلس من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لكن هذا التطور النسبي في الحياة الاقتصادية السودانية بشكل عام لم يُستثمر في ترميم العلاقة الملتبسة بين الفرد والمجتمع والدولة، أو في تمكين الأكثرية المجتمعية، والمقصود هنا الفلاحون والمزارعون، من تغيير واقعهم الاقتصادي بشكل كلي. كما لم يُستثمر أيضاً في تقريب الأجزاء الجغرافية سيّما التي كانت مصدراً للقلاقل والاضطرابات من المركز[539]، بل كانت نتائجه آنية ومحدودة في تأثيرها الإيجابي مكانياً وزمانياً[540].

---

[537] مبارك علي عثمان، السودان عقد التنمية الضائع والإمكانيات المهدورة: الإفقار في ظل الرأسمالية التابعة، ص 11- 17، 19- 22، المرجع نفسه.

[538] إبراهيم عبيد الله الحسين، "الاقتصاد السوداني الواقع والآفاق"، ص 232- 236، مرجع سابق.

[539] أدى غياب معالجة الأوضاع الاقتصادية لأطراف الدولة، جذرياً وجدياً، إلى عدم استقرار سياسي في السودان.

[540] إبراهيم عبيد الله الحسين، "الاقتصاد السوداني الواقع والآفاق"، ص 232- 236، المرجع نفسه.

2. نهاية الهيكلة الاشتراكية

كانت مدة الهيكلة الاشتراكية الخاصة التي عمل عليها النميري منذ بداية حكمه قصيرة جداً ولم تتعد الثلاثة أعوام، حيث عاد السودان مجدداً لنسج علاقاته الاقتصادية مع أسواق وقوى رأسمالية. وقد عكست هذه العودة السريعة تخبطاً في إدارة الحياة الاقتصادية، وزادتها تعقيداً. وإذا ما قورنت النتائج بعد كل عملية تحول مع بعضها، فإن الوقائع تؤكد صحة الافتراض السابق. فما حصده نظام النميري بعد توجهه الرأسمالي كان كارثياً على السودان مجتمعاً ودولة، حيث وصلت الديون التي استحقت على السودان منتصف الثمانينيات للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى ثمانية مليارات دولار، وهو مستوىً لا سابقة له[541].

وبالتالي، أُدخل السودان في حالة مزمنة من التبعية جرّاء الرهان على مؤسسات الإقراض الدولية. يُضاف إلى ذلك، أن السودان عانى من تنامي ظاهرة الانتهازية التي مارستها فئات متحالفة مع الطبقة السياسية الحاكمة، ومع قوىً ومؤسساتٍ رأسمالية أجنبية. وقد زادت هذه الظاهرة من الفجوة بين الشرائح السودانية، وأضعفت قدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية[542].

جاء التقلب المفاجئ للموقف السوداني بين الاشتراكية والرأسمالية بسبب القراءة غير الصحيحة لما يدور حول السودان من تغيرات خاصة في محيطه المباشر، والتي كان أهمها: وفاة جمال عبد الناصر وتخلي مصر في عهد أنور السادات عن دورها الرائد في الإقليم العربي وتوجهها نحو المعسكر الرأسمالي

[541] إبراهيم عبيد الله الحسين، "الاقتصاد السوداني الواقع والآفاق"، ص 232– 236، المرجع نفسه. للمزيد انظر: مبارك علي عثمان، السودان عقد التنمية الضائع والإمكانيات المهدورة: الإفقار في ظل الرأسمالية التابعة، ص 28– 33، 44، مرجع سابق.

[542] مبارك علي عثمان، السودان عقد التنمية الضائع والإمكانيات المهدورة: الإفقار في ظل الرأسمالية التابعة، ص 28– 33، 44، مرجع سابق.

بعد أن كانت تقيم تحالفاتها مع المعسكر الاشتراكي. وهو ما لم يتناغم مع ما كان مخططاً له في عهد عبد الناصر الذي كان يسعى، مع النميري، إلى الدخول في مشروع وحده شبيه بما جرى مع سوريا بين 1958-1961[543].

استمرت الهيكلة الرأسمالية حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي عندما تطورت العلاقات بين نظام النميري ومن يحملون فكراً إسلامياً إلى مرتبة التحالف، مما أحدث تحولاً سريعاً في عملية الهيكلة نحو اتجاه جديد ذي طابع إسلامي عام، كان من أبرز أعراضه الخارجية تمزق العلاقة الاقتصادية بين السودان والعالم الرأسمالي، في المقابل تعززت العلاقة الاقتصادية مع دول إسلامية مثل السعودية[544].

داخلياً، طرأت تحولات كبيرة في الحياة الاقتصادية السودانية أهمها: انتقال السيطرة على السوق السوداني من الشرائح التقليدية المتنفذة، كالتجار ورؤساء الطوائف والوسطاء والوكلاء الذين كانوا يعملون لحسابات رأسمالية، إلى نخب وقوى إسلامية. وكان من معالم هذه السيطرة نشوء مؤسسات جديدة ذات منطلق إسلامي، تتنوع طبيعتها بين بنكية ومصرفية وخدماتية وتجارية[545].

ب. مرحلة ما بعد النميري

كان للظروف الأمنية المعقدة والصراعات الأهلية التي رافقت التطورات الأخيرة في الحياة الاقتصادية السودانية انعكاسات مباشرة على أداء الدولة ودورها الوظيفي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وكانت أول تجليات هذه الظروف في الجانب الاقتصادي، حيث انتقلت السلطة من القصور إلى الفشل

[543] نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص591، 613- 614، مرجع سابق.

[544] محمد إبراهيم نقد، قضايا الديمقراطية في السودان: المتغيرات والتحديات (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1992)، ص 66- 68.

[545] محمد إبراهيم نقد، قضايا الديمقراطية في السودان: المتغيرات والتحديات، ص 66- 68، مرجع سابق.

في بناء وإدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة لانشغالها في قضايا تعتبرها أولوية لبقائها في الحكم. ومن جانب آخر، أجبر عجز الدولة عن تحقيق المستوى الكافي من الأمن للمواطنين نسبة عالية من العاملين في القطاع الزراعي على ترك مصادر رزقهم ودخلهم للفرار بحياتهم. وقد انعكس ذلك سلباً على هذا القطاع الذي يشمل الثروة النباتية والحيوانية، والذي شكّل دائماً مركز الاقتصاد السوداني. بالتالي، تحول المزارعون من منتجين إلى عاطلين عن العمل ومتلقين للمساعدات، مما فاقم المشكلة الإنسانية في السودان. وزاد من حدة الأزمة أن السلطات المتعاقبة سخّرت، خلال الفترة المذكورة أعلاه، الموارد السودانية في غالبيتها للمجهود الحربي، لا سيما أن ما تكبدته الأطراف المتصارعة هو خسارة للسودان وليس لأطراف خارجية[546].

أوصل عدم حسم القضايا السياسية والأمنية في السودان، وتمحور الدولة ومؤسساتها وسياساتها وفكرها في شخص الحاكم والشرائح المنتفعة والمتحالفة معه، السودان في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى جملة من التطورات السلبية غير المسبوقة، كان أهمّها داخلياً انضمام غالبية المجتمع السوداني إلى قطاع الفقر والبطالة بسبب غياب الفاعلية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة واختفاء الطبقة الوسطى[547].

أما خارجياً، فقد وصل التفاعل الاقتصادي للسودان مع الأسواق الإقليمية والدولية إلى أدنى مستوىً له منذ الاستقلال جرّاء السياسات العدائية والاعتباطية للنظام الحاكم. وهو ما أدى إلى تدحرج الأزمة الاقتصادية بعد أن كانت في بعض القطاعات والجوانب الاقتصادية المحلية، ومع بعض الجهات

[546] عبد الغفار محمد أحمد وسامية الهادي النقر، السودان: مستقبل التنمية والسلام (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1995)، ص 11- 22، 47- 52، 56- 61. للمزيد انظر: شريف حرير وتيرجي تفيدت (ترجمة مبارك علي عثمان ومجدي النعيم)، السودان: الانهيار أو النهضة (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997)، ص 79 – 84، 89- 96.

[547] مبارك علي، "السودان: الأزمة الاقتصادية.. الأبعاد والحجم"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 128، 1997): ص62- 65.

الخارجية الإقليمية والغربية، إلى جميع القطاعات والجهات بلا استثناء. وقد عرّض هذا التطور السلبي السودان للكساد الاقتصادي والسياسي، وعكس حجم الأزمة التي تعاني منها الدولة السودانية[548].

للتدليل أكثر على عمق الأزمة الاقتصادية السودانية في عهد البشير، تجدر الإشارة إلى التذبذب في القيمة الشرائية للجنيه السوداني. فوفقاً للكاتب خالد عويس، تراجعت القيمة الشرائية من مستوى دولارين للجنيه السوداني الواحد في نهاية الستينيات من القرن الماضي إلى مستوى دولار واحد مقابل 2500 جنيه سوداني في العقد الأخير من القرن[549].

وقد امتدت أبعاد الأزمة الاقتصادية في هذه الفترة لتطال أيضاً قطاع الموظفين العموميين، الذي تعرض لعملية تطهير كبيرة طالت قرابة 125 ألف موظف، انضموا إلى قطاعي الفقر والبطالة. ولعل هذا ما يُفسر إلى حد بعيد اختفاء الطبقة الوسطى التي كانت من أبرز الفئات الاجتماعية قبل حكم البشير[550].

بقي الكساد الذي ألم بالاقتصاد يراوح مكانه حتى انضم السودان إلى قائمة الدول المنتجة للسلعة النفطية في نهاية الألفية الثانية[551]، وحتى أخذ النشاط الاقتصادي الصيني يتعاظم في السودان، وهو ما تسبب في عودة التفاعل الاقتصادي مع الأسواق الخارجية بشكل عام[552]. ومنذ ذلك الحين أصبح ريع

---

[548] مبارك علي، "السودان: الأزمة الاقتصادية.. الأبعاد والحجم"، ص 62- 65، المرجع نفسه.

[549] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012 (دبي: دار مدارك للنشر، 2012)، ص 45، 51.

[550] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، ص 45، 51، المرجع نفسه.

[551] توضح الحقائق المتعلقة بكميات الإنتاج النفطي لماذا أصبح السودان محل اهتمام وتنافس: "تبلغ احتياطيات النفط المؤكدة في السودان في يناير 2011 نحو 5 مليارات برميل، ويبلغ إنتاجه منه 470 ألف برميل يوميا". نجلاء مرعي، "أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان"، للمزيد من الإيضاح حول احتياطات النفط في السودان انظر إلى الصفحات التالية: ص 120- 125، مرجع سابق.

[552] حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، ص 166- 167، مرجع سابق.

النفط هو المصدر الأساسي لنشاط الدولة ونفقاتها، والجانب الأهم في تأمين خزينتها تصاعدياً بنسبة وصلت قرابة النصف مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، أي ما قبل انفصال الجزء الجنوبي واستقلاله بعام واحد[553]. لكن لدى مقارنة حجم القطاع النفطي بالقطاع الزراعي فإن الفجوة بينهما بقيت كبيرة من حيث القدرة الاستيعابية، حيث وصلت نسبة العاملين في الزراعة، بشقيّها النباتي والحيواني، في نفس الفترة المذكورة سابقاً إلى 80% تقريباً من مجموع العاملين في كافة القطاعات[554]. يدل هذا على أن الميزة النفطية التي أضيفت للاقتصاد السوداني لم تحدث تطوراً في القطاعات الإنتاجية الأخرى أو ترفع من فاعليتها، وخصوصاً القطاع الزراعي، كما لم يتم توجيه مردودها المادي في اتجاهات تخدم الكل السوداني والصالح العام، وإنما تم تحويلها بما يخدم المجهود الحربي للمركز في مواجهة الأطراف. وبالتالي، تحولت هذه الميزة إلى نقمة على المجتمع السوداني، وأصبحت جزءاً من أزمة دولته، وهو ما جعلها في النهاية عاملاً مساعداً في انفصال الجنوب واستقلاله، مما أفقد السودان مصدراً مهماً من مصادره وهو النفط الذي تتركز غالبيته في الجزء المنفصل[555].

ويعتبر السبب الأول لنشوء الدول هو توزيع المصادر المحدودة، الذي يعد أحد أهم الركائز في رسم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة. وربما تعدّ العدالة الجانب الأهم في التوزيع، حيث ترتبط ارتباطاً عضوياً بطبيعة النظام السياسي ومدى احتكامه إلى القانون. بالتالي، يعتمد نجاح الدولة في ممارسة هذا الدور على المسافة بينها وبين مفهوم المواطنة.

---

[553] نجلاء مرعي، "أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان"، ص 120- 121، مرجع سابق.

[554] بشير الجيلي أحمد، "التنمية الاقتصادية في السودان"، (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 181، 2010): ص 90- 91.

[555] نجلاء مرعي، "أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان"، ص 120- 122، مرجع سابق.

اشتهر السودان بين بلدان العالم العربي بميزات اقتصادية منحته موقعاً استراتيجياً على الصعيدين الإقليمي والدولي، تتجلى في المصادر الطبيعية، التي تتجسد في الإقليم الواسع، وما يحتويه من معادن نفيسة وثروة نباتية وحيوانية ومائية ونفطية قلّ نظيرها. وتتركز غالبية هذه العناصر في أطراف الإقليم، أي في الأماكن التي تقطنها الأقليات السودانية. واشتهر السودان أيضاً بغياب العدالة في توزيع موارده، وما نتج عن ذلك، وما زال، من عوائد سواء في مرحلة الاستقلال أو ما سبقها من مراحل أهمّها المرحلة الاستعمارية[556].

تعرّض المجتمع السوداني خلال النصف الأول من القرن العشرين لسياسات اقتصادية تمييزية فرضها عليه المستعمر البريطاني. وتجلى ذلك في حدوث فوارق كبيرة بين الخرطوم والأجزاء الجغرافية الأخرى في شتى المجالات المتعلقة بالتنمية. وكان التركيز البريطاني منصباً على إحداث فجوة اقتصادية وثقافية واجتماعية عميقة بين شمال السودان وجنوبه لخلق حالة من عدم الانسجام والتعايش بينهما. لقد حصل الجنوب على تشغيل في المناصب العامة يقل عن 1% مما حصل عليه الشمال. أما في التعليم، فقد تباينت المراحل التعليمية ما بين المنطقتين، ففي الوقت الذي اقتصر تعليم الجنوبيين على المرحلة الأساسية أو المرحلة الدنيا، كانت المدارس الثانوية في الشمال تفتح أبوابها لاستقبال آلاف الطلبة. زد على ذلك، ترهل البنى التحتية في الجنوب في الجوانب الحياتية كافّة، مقارنة بالشمال. كان لهذا التباين، بين هذين الطرفين على الأقل، دور محوري في ضرب العيش المشترك بينهما، ودخولهما صراعاً طويلاً بدأ عام 1955 واستمر حتى بعد انفصال الجنوب واستقلاله[557].

---

[556] نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا: الكونغو الديمقراطية- سيراليون- أنجولا- ج. السودان (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2008)، ص 40- 46.

[557] محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية (المملكة المتحدة: دار كيمبردج للنشر، 2000)، ص 163- 166.

لم تنتهِ حالة التمايز بين الأقاليم السودانية في توزيع الموارد بالوصول إلى مرحلة التحرر الوطني والاستقلال، وإنما بقيت على حالها في مختلف مراحل عملية الحكم اللاحقة. ويمكن تفسير سلوك النظام السياسي السوداني وإدارته الخاطئة لهذه المسألة بما يلي: عدم التحرر من التبعية المزمنة، وغياب القيم الديمقراطية من جدول أعماله خاصة في مجال الشراكة السياسية والاقتصادية، والصراع على السلطة وليس على خدمة الصالح العام والأهداف الوطنية العليا[558].

تعتبر هذه القضايا أبرز مسببات فشل الدولة في إدارة عمليتي التنمية والتوزيع، وتقويض الاتفاقيات والمبادرات المختلفة التي جرت بين المركز والأطراف لتقاسم الموارد خلال مرحلة الاستقلال وآخرها اتفاقيتا مشاكوس ونيفاشا في بداية الألفية الثالثة. ومن الأمثلة العملية التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد فشل الدولة في إدارة ريع السلعة النفطية التي كانت أحد المسببات الرئيسية للنزاع بين الشمال والجنوب في فترة حكم البشير، إذ استحوذ المركز على معظم عوائد النفط، في حين كانت حصة الجنوب، الذي احتوى غالبية مخزونه الاستراتيجي محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة[559].

في المحصلة النهائية، كان المُحدد الاقتصادي بكل مفاعيله أحد الأزمات الرئيسة التي رافقت نشوء الدولة السودانية الحديثة عام 1956، وواجهت حكوماتها الوطنية في مختلف مراحل عملية الحكم المدنية والعسكرية. فقد فشل النظام السياسي في جعل الاقتصاد قاسماً مشتركاً يجمع التناقضات السودانية العرقية واللغوية والدينية في إطار هوية وطنية واحدة ضمن حيز جغرافي موحد ومحدد. كما كانت الإدارة

[558] نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا: الكونغو الديمقراطية- سيراليون- أنجولا- ج. السودان، ص 50- 54، 58- 65، 78- 83، مرجع سابق.

[559] نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا: الكونغو الديمقراطية- سيراليون- أنجولا- ج. السودان، ص 50- 54، 58- 65، 78- 83، المرجع نفسه.

الخاطئة لهذا المُحدد سبباً مهماً في حالة التأزم بين الفرد والمجتمع والدولة، وبين المركز والأطراف، وصولاً إلى انهيار أركان الدولة عندما تغيّرت خارطة السودان السياسية بوصول الجنوب إلى مرحلة الانفصال والاستقلال عام 2011.

المبحث الثاني: المفاعيل الاجتماعية

عطفاً على المفاعيل السابقة، السياسية والاقتصادية، التي تم نقاشها، نسلط الضوء في هذا المبحث على الجانب الثالث من جوانب أزمة الدولة في العراق والسودان، ألا وهو الجانب الاجتماعي. إذ تتطلب معالجة هذا الجانب الوقوف عند قضايا عديدة للوصول إلى فهم متكامل لما تعاني منه الدولتان. وهذه القضايا على النحو الآتي: أولاً، النظام التعليمي التربوي، والصحة، ومسألة الفقر. ثانياً، الكينونة الاجتماعية للدولة، أي تركيبتها الاجتماعية، وممن تتشكّل، وموقع الأقليات فيها والعلاقة معها، ومسألة الهجرة والنزوح الداخلي (ترييف المدن). كما يجدر التذكير بحضور المفاعيل الخارجية في نقاش المسائل المذكورة آنفاً في بعض الجوانب التي لا يمكن فيها الفصل بين المفاعيل الداخلية والخارجية. ويجدر الإشارة أن المفاعيل الاجتماعية، بجانب المفاعيل الأخرى، لعبت دوراً مهماً في تفكيك سيادة الدولة في الحالتين، وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها.

يتكون هذا المبحث من فقرتين، الفقرة الأولى تتناول التعاطي السيء مع أساسيات الحياة الاجتماعية، بينما تتناول الفقرة الثانية أزمة التركيبة السكانية.

الفقرة الأولى: التعاطي السيء مع أساسيات الحياة الاجتماعية

إن فشل السياسات الاجتماعية للدولتين العراقية والسودانية في التعامل والتعاطي مع أساسيات الحياة الاجتماعية الأكثر اهتماماً بالنسبة للفرد يعني فشلهما في استجلاب رضى المواطن في كلا البلدين، وهو

ما يعني أن إمكانية السيطرة على أي حراك داخلي مصيره الفشل، وذلك كون هذه الدول لم تقدم لأفرادها ما يحول بينهم وبين الخروج عليها، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تهديد استقرارها وسيادتها ووحدة أراضيها.

أولاً: فشل النظام التعليمي والتربوي

أ. الحالة العراقية

واجهت الدولة العراقية على الصعيد الاجتماعي قضايا عديدة، من أبرزها النظام التعليمي- التربوي، الذي يُعد العمود الفقري لبناء الأمة أو الدولة، فهو المُحدد الأبرز في تكوين الوعي المشترك، وهو الرافعة الحقيقية للعمليتين السياسية والاقتصادية للدول والمجتمعات، غنيةً كانت أم فقيرة. فالتعليم هو الذي يُقرّب الفرد والجماعات المختلفة من الدولة، والهوية العامة التي يتم تربيتهم عليها أو العكس، وهو الذي يوصل الدولة إلى ناصية التقدم والعمران أو يحرمها من ذلك.

إذا ما تم تحليل الواقع العراقي نجد أن وضعه لا يختلف كثيراً عن وضع البلدان الأخرى التي تعرضت للحكم العثماني والظاهرة الاستعمارية. فالعثمانيون لم يتعاملوا مع مسألة التعليم في الأقاليم التي خضعت لحكمهم بشكل مبكر وجدي، وإنما كان التوجه نحو هذه المسألة بعدما دبّ الوهن في أركان الدولة. فالعراق اعتمد لقرابة ثلاثة قرون ونصف من أصل أربعة قرون ونيّف من الحكم العثماني على مراكز تعليمية قليلة وبسيطة كالكتاتيب ذات الطابع الديني والطائفي، غير المنظمة، لمعالجة الفراغ الناجم عن القصور العثماني. وبالتالي، لم يعرف العراق التعليم الرسمي المنظم وشبه الموحد إلا في النصف قرن ونيّف في نهاية عهد الدولة العثمانية. يُفسر هذا جزءاً مهماً من غياب الوعي المشترك بين المناطق العراقية الثلاث، الموصل وبغداد والبصرة، التي كانت بمثابة دويلات غير مترابطة إلى حد كبير. كما لم

تثمر هذه الخطوة العثمانية المتأخرة على أهميتها، ولم ترَ النور طويلاً بسبب تغيّر موازين القوى، وتصاعد حدة التنافس الاستعماري الذي أنهى وجودها بعد الحرب العالمية الأولى[560].

بعد تحول العراق إلى مستعمرة بريطانية، أصبحت العملية التعليمية بيد المستعمر، الذي لم يرد توظيفها لبناء دولة ومؤسسات عراقية مستقلة ومتطورة أو بناء مجتمع واحد متعلم ومثقف ومتماسك، وإنما ليحرم العراق من الوصول إلى هذه الأهداف التي تتناقض وهدف وجوده، وحتى تخدم أهداف استمراره في حكم العراق. بالتالي، تحكّم الاستعمار بكل تفاصيل العملية التعليمية، وحصرها عموماً في عمر مُحدد، هو فترة ما قبل الثانوي، وحاول تمزيقها، وجعلها هشة من خلال إقامة أنظمة تعليمية خاصة بالأقليات ومكونات المجتمع الصغيرة، والحد من امتداد النظام التعليمي الرسمي الموحد، حتى يمنع الوصول إلى الوعي المشترك، ويسلخ الفرد عن هويته العامة. والأخطر من ذلك هو تحديد ما يمكن تدريسه، وحذف ما لا يتماهى ومشروعه الاستعماري[561].

رغم التحسن النسبي في جودة العملية التعليمية، وفي عدد الملتحقين بصفوفها من مختلف الأعمار والأجناس والمناطق بعد الاستقلال عام 1932، مثّل غياب الاستقرار في الحياة السياسية والاقتصادية، ووقوع العراق في دائرة التبعية المزمنة، وديمومة الرقابة الخارجية، والاشتراطات التي فرضت عليه مسبقاً، فيما يخص الأقليات، لنيل الاستقلال وعضوية عصبة الأمم، سبباً في جعل تأثير هذا التحسن ضئيلاً[562].

---

[560] إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق 1869–1932 (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982)، ص 25– 27، 36– 42، 61– 65.

[561] إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق 1869–1932، ص 71– 75، 151– 156، المرجع نفسه.

[562] أحمد فكاك البدراني، "التعليم في العراق إبان العهد الملكي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، عدد 4 (2012): ص 704– 709. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية. بتاريخ 5–5–2016،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=4481

لم تتمكن الدولة العراقية خلال الحكم الملكي، من صهر وإذابة ما ورثته من الحقبتين العثمانية والانتدابية، من تعليم مذهبي وطائفي وعرقي لصالح التعليم الرسمي الوطني الموحد. وبالتالي، لم تستطع الدولة في الحقبة المذكورة خلق وعي مشترك أو تعزيز مفهوم الدولة وأركانها في ذهنية الأفراد وسلوكهم. حيث بقيت الكثير من المؤسسات التعليمية بيد الطوائف والأقليات، ومن المعلوم أن هذا النوع من المؤسسات يربي الأفراد على الهوية الطائفية الضيقة أكثر من الهوية العامة الجامعة[563].

مع بداية العهد الجمهوري في العراق، ظهرت تغيّرات جوهرية إيجابية في العملية التعليمية، كانت ذروتها في عقد السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة للتحسن الملحوظ في المناخين السياسي والاقتصادي. فقد توسعت دائرة التعليم الوطني، وتقلصت رقعة التعليم الطائفي والمذهبي، وزاد الإقبال على التعليم من مختلف الشرائح المجتمعية سيّما مع تولي الدولة دفع تكاليف الدراسة، وتحسن الموقع الطبقي لعدد كبير من الناس. كما بدأت المؤسسات التعليمية على مختلف أصنافها، أكاديمية وبحثية ومهنية، تغذي الدولة وقطاعها العام العريض بما تحتاجه من متعلمين وخبراء ومتخصصين في مختلف حقول المعرفة[564].

وبالتالي، أصبح العراق في الفترة الجمهورية منافساً قوياً في التعليم، على الأقل إقليمياً. من جهة أخرى، أثرت الاضطرابات السياسية في بداية الثمانينيات وتدحرجها بشكل تصاعدي سلباً على تمكين الدولة من قطف ثمار التحول في العملية التعليمية، وإنجاز قضايا عديدة أخفق بها النظام الملكي من قبل، مثل خلق الوعي المشترك، تعزيز مفهوم الدولة وأركانها، تعزيز الهوية الجمعية العامة. يُضاف إلى ذلك، أنه إذا ما تم ربط واقع التعليم بحالة التذبذب في سلم النظام الطبقي، يُستنتج أن التدهور الذي

[563] أحمد فكاك البدراني، "التعليم في العراق إبان العهد الملكي"، ص 704- 709، المرجع نفسه.

[564] عدنان ياسين مصطفى، "التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 295، 2003): ص71- 73، 76- 77.

أصاب الشرائح الوسطى والعاملة في الربع الأخير من القرن العشرين، انعكس سلباً على العملية التعليمية، لأن أبناء هذه الشرائح اضطروا للتسرب من المدارس أو العمل أو البقاء في البيوت، بسبب صعوبة الظروف المادية والحياتية بشكل عام[565].

وبالتالي، ازدادت العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة التباساً وتوتراً. ناهيك عن الحالة الاجتماعية الصعبة التي وصل إليها العراق في السنوات الأخيرة، والتي جاءت مُكملة للتدهور الذي شهده الربع الأخير من القرن الماضي. حيث ترافق مع التغيّرات السلبية في النظام الطبقي، والعملية التعليمية التربوية تغيّرات اجتماعية أخرى تأثراً بالأحوال السياسية والاقتصادية، كان أبرزها قصور الدولة في تأدية وظائفها الصحية، وتوفير الحريات الاجتماعية للأفراد، وعجزها عن مواجهة ظاهرة النزوح والهجرة التي تصاعدت حدّتها في السنوات الأخيرة (وهذا ما ستناقشه الدراسه في نهاية هذا الجزء). زد على ذلك، فشل الدولة، جرّاء الحروب المتتالية منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، في تأمين مؤسساتها التعليمية والتراثية الغنية بالكنوز الحضارية والثقافية والتاريخية.

ب. الحالة السودانية

لم تُنتج سياسات الدولة السودانية في مراحلها المختلفة المخرجات والنتائج المطلوبة للبناء والعمران. فعندما حصلت الدولة على استقلالها لم يكن لديها برنامج عملي تنفيذي لإحداث النهضة العلمية، التي تعتبر حجر الأساس في بناء السودان الذي تعرض لعوامل سلبية كثيرة في الحقب السابقة، لا سيّما في

[565] عدنان ياسين مصطفى، "التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي"، ص 71- 73، 76- 77، المرجع نفسه.

الفترة الاستعمارية، وإنما كان تركيزها منصباً على تخريج أكبر عدد من المتعلمين في الحقول المعرفية المختلفة دون أن تولي اهتماماً لمدى خدمة ذلك للعملية التنموية المفترضة[566].

ارتفعت أعداد الطلبة في الجامعات بسلسلة متوالية وبشكل كبير جداً في العقد الأخير من القرن المنصرم[567]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ازدادت أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي أكثر من ثلاثة أضعاف منذ أن تولى عمر البشير الحكم في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى بداية الألفية الحالية. فقد أصبح عددهم 201 ألفاً بعد أن كان 60 ألفاً في الأيام الأولى لحكم البشير. في المقابل، كان الإنتاج الفكري لهذه المؤسسات متدنياً جداً مقارنة بالكم الهائل من الخريجين. ولتوضيح ذلك يُشار إلى أن مؤسسات التعليم العالي في القطاعين العام والخاص لم يتعدّ إنتاجها البحثي مجتمعةً 79 كتاباً خلال الفترة ذاتها. وهذا يدل على أن الجامعات كانت تخرّج طلبة ولم تنتج معرفة[568].

وبالتالي، لم يُشكّل التعليم أولوية في حسابات النظام السياسي السوداني، وهذا يتضح أكثر من حالة التذبذب في حجم المخصصات المالية التي رصدت في فترات مختلفة لدعم العملية التعليمية. ويُلاحظ أن هذا التذبذب له علاقة بالنظام القائم. ففي ظل الحكومات المدنية كانت ترتفع مخصصات التعليم بشكل ملحوظ كما حدث في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بعد رحيل النميري عندما وصلت نسبتها إلى 15% من الموازنة العامة. في المقابل كانت تتراجع هذه النسبة في ظل الحكومات العسكرية كما حصل في نهاية هذا العقد مع صول عمر البشير لسدة الحكم، حيث أصبحت النسبة 8% من الموازنة

---

[566] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، ص 337- 342، 347- 353، مرجع سابق.

[567] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، ص 337- 342، 347- 353، المرجع نفسه.

[568] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، لمزيد من الإيضاح حول سياسة التعليم في السودان انظر إلى الصفحات التالية: ص 337- 353، المرجع نفسه.

العامة[569]. وعليه، انعكس هذا التذبذب سلباً على العملية التعليمية، وذلك لأن البناء في التعليم يحتاج إلى تواصل دائم ومنظم، ومنحه أولوية في مخصصات القطاعات الأساسية في الموازنة العامة.

كان التحدي الذي وقف أمام نهضة التعليم وتطوره في السودان هو استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية. فقد فرض هذا الواقع مزيداً من التراجع في جودة العملية التعليمية، وهذا يعود لسببين: الأول، تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية العامة للجيش في ظل ما واجهه السودان من تحديات داخلية. والثاني، ظاهرة النزوح والهجرة الداخلية من مناطق الاشتباك، وهو ما تطلب إمكانيات اقتصادية وتعليمية هائلة فشلت الدولة في تأمينها ومعالجتها. لقد شكّل ما سبق أضراراً كبيرة على التعليم في الأماكن التي تدفق إليها النازحون، بسبب محدودية الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعامل معهم، ولكون غالبيتهم من مستوىً تعليمي متدنٍ[570].

ولتفصيل واقع التعليم في السودان بشكل أكبر، تجدر الإشارة إلى فترة الاستقرار النسبي التي أعقبت اتفاقية نيفاشا عام 2005 بين الشمال والجنوب وحتى انفصال الأخير واستقلاله. ففي هذه الفترة ظهر العديد من المؤشرات العامة التي عكست إهمال الدولة السودانية واستمرار قصورها تجاه العملية التعليمية، وعدم استثمارها للتوقف القتال نسبياً. وأبرز هذه المؤشرات: "أن 50% من طلبة المدارس في السودان وخاصة في المرحلة الأساسية ليس لهم مقاعد يجلسون عليها أثناء الدراسة، و 51% من الغرف المدرسية تحتاج إلى استبدال أو ترميم، و 83% من المدارس ليس لديها خدمات اتصال، و 77% من

[569] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، ص 337- 342، 345- 353، المرجع نفسه. للمزيد انظر: إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، ص 19، مرجع سابق.

[570] خضر الخواض جاد الرب، "الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار"، مجلة آفاق الهجرة – مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان- الخرطوم، عدد 11 (2013): ص 45- 46. بتاريخ: 10-10-2016، http://search.mandumah.com/Record/642572

المدارس لا يوجد لديها خدمة اسعاف أولي، و 93.4% من المدارس بدون حواسيب"[571]. ولم يختلف الحال بعد انفصال الجنوب. فقد فشلت الدولة أيضاً في تغطية 60% من متطلبات التعليم في السنوات التي أعقبت الانفصال[572].

من جانب آخر، لم تستثمر الدولة السودانية بشكل عام المناهج التعليمية للتربية على الهوية العامة والتجنيد لقضايا التنمية والاقتصاد والصحة[573]. وإنما كان تركيز النظام السياسي، سيّما في فترات الحكم العسكري، منصباً على تجيير المناهج التعليمية لخدمة الفكر السياسي للطبقة الحاكمة، لضمان ديمومتها وبقائها. وكان طابع هذا الفكر إسلامياً في أغلب الأحيان، وليس وطنياً، وهو ما شكّل عاملاً مساعداً في التجنيد وتعبئة الموارد للمجهود الحربي على حساب جهود التنمية وتحقيق التكامل والاندماج. زد على ذلك، أن المناهج لم تُراعي في مضمونها حساسية المسائل المتعلقة بالحداثة والحريات واحترام الأقليات. فقد جرى التركيز في المناهج على المنحى الإسلامي مع إهمال المناحي الأخرى الضرورية لإنتاج جيل من المواطنين المنتمين لدولة السودان[574].

---

[571] World Data on Education," Donnees mondiales de l education, Datos Mundiales de Education", seventh edition, 2010. Retrieved on: 4-11-2016, http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Sudan.pdf

[572] www.unicef.org, "Sudan Education Sector", Issue 1, 2014, P: 1. Retrieved on: 4-11-2016, https://www.unicef.org/sudan/Sudan_Education_Sector_Quarterly_Bulletin_-_Issue_1.pdf

[573] Prof. G. L. Arora: UNESCO Consultant, " Republic of Sudan, Sudan Basic Education Sub-Sector Study: Analysis of Curriculum and Suggestions for National Curriculum Framework", P: 28-29. Retrieved on: 5-11-2016, http://portal.unesco.org/education/en/files/33341/10944555433sudan_curriculum.pdf/sudan_curriculum.pdf

[574] خالد عويس، إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012، ص 349، 355- 367، مرجع سابق.

ثانياً: انتشار الفقر وضعف الرعاية الصحية

أ. حالة المجتمع العراقي

1. ظاهرة الفقر وانعكاسها على المجتمع العراقي

شكّل الفقر مؤشراً مهماً على فشل السياسات الاجتماعية للدولة العراقية. ورغم أن العراق من الدول الأغنى في امتلاك الموارد، إلا أنه من الدول الأضعف على مستوى المعيشة والفقر سيّما خلال العقود الثلاثة الماضية، أي منذ حرب الخليج الأولى وحتى تاريخه. فخلال هذه الفترة شهد العراق ظروفاً سياسية واقتصادية وأمنية معقدة وضعت شريحة كبيرة من العراقيين في دائرة الفقر والبطالة والأمية. وأصبحت هذه القضايا سمات عامة يتسم بها المجتمع العراقي من جهة، وجزءً من أزمة دولته من جهة ثانية[575]. قد يُعزى هذا الواقع بشكل مباشر إلى عاملين أساسيين: الأول، حرب الخليج الأولى والثانية وما أعقبهما من حصار على العراق، والثاني: سياسة الدولة العراقية التي لم تولِ اهتماماً للعملية التنموية المفترضة بقدر الاهتمام الذي أولته للمجهود الحربي ضد إيران والكويت على حساب القضايا الاجتماعية[576].

لتوضيح أثر العاملين المُشار إليهما أعلاه على أوضاع الفقر في العراق، يُمكن الإشارة إلى مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة الإحصائية. لم يشمل مفهوم الفقر المطلق 28% فقط من عموم العراقيين، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. في المقابل، اندرجت النسبة الكبيرة المتبقية في إطار هذا

[575] حازم محمد اللهيبي، "الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد"، العراق – الموصل، (2007): ص 7. بتاريخ: 24-11-2016، http://bit.ly/2frUkiW

[576] حسن طبرة، "دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق: الكلفة الاجتماعية للفساد"، العراق: هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس: ص 19- 24. بتاريخ: 24-11-2016، http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p02.pdf

المفهوم[577]، وذلك لعدم تمكنها من توفير متطلبات الحياة الرئيسية. وقد تفشت في صفوف هذه الفئة الاجتماعية ذات العدد الكبير مظاهر البطالة والأمية وسوء الأحوال الصحية[578]. وهنا تجدر الإشارة على سبيل المثال أنه في هذه الفترةً كان عدد المواليد الذين لم يطلهم الموت عند الولادة، 100 مولود تقريباً من كل 1000 حالة ولادة[579]. وهذه الأعراض هي جزء من أزمة اجتماعية واقتصادية شاملة تعرض لها العراق. فقد تراجع الناتج القومي الإجمالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه الحال في الثمانينيات من القرن العشرين، وهذا ينطبق على دخل الأفراد ومستوى معيشتهم[580].

لم تنجح سياسة الحكومة العراقية إبان الحصار في التخفيف من وطأة الفقر أو الأزمة على المجتمع رغم قيامها بتوزيع مساعدات عينية غذائية، إما مجاناً أو بأسعار الإنتاج فقط، على فئات عديدة من العراقيين. في أحسن الأحوال، تمكنت هذه السياسة من الحفاظ على بقاء الأفراد دون أن تُحسن من ظروفهم المعيشية أو الحياتية الصعبة[581]. ومما فاقم من حدة الأزمة أنه بعد عام من تعرض العراق للاحتلال المباشر عام 2003 أصبح غالبية العراقيين يعتمدون على الرزمة الغذائية الحكومية جرّاء استمرار تفشي ظواهر الفقر والبطالة[582].

---

[577] كان توزيع أفراد المجتمع العراقي وفقاً لمفهوم الفقر المطلق معكوساً قبل الحصار بثلاثة أعوام. محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، ص 49، مرجع سابق.

[578] حسن طبرة، "دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق: الكلفة الاجتماعية للفساد"، ص 19- 24، مرجع سابق.

[579] Jean Dreze and Haris Gazdar, "Hunger and Poverty in Iraq, 1991", World Development Vol. 20, No. 7: 943. Retrieved on: 24-11-2016.
http://www.sas.upenn.edu/~dludden/DREZEgazdarIRAQ1991.pdf

[580] محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، ص14- 15، 21- 22، مرجع سابق.

[581] محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، ص 38- 40، المرجع نفسه.

[582] حازم محمد اللهيبي، "الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد"، ص 12، مرجع سابق.

مع تغيّر النظام العراقي إثر الاحتلال الأمريكي عام 2003، فشلت الحكومات العراقية المتتالية، كسابقاتها، في معالجة الأوضاع الاجتماعية للسكان. فمنذ عام 2006 وحتى تاريخه، أخذت ظاهرة الفقر في العراق تتذبذب صعوداً وهبوطاً تأثراً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي لم تستقر. ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي، كان متوسط الفقر في العراق بعد ثلاثة أعوام على الاحتلال الأمريكي 27.7%[583]، ثم انخفض إلى النصف في السنوات التي أعقبت خروج الاحتلال، حيث أصبح 14.6% عام 2014[584].

2. تدهور الأوضاع الصحية

كان الجانب الصحي في العراق مؤشراً إضافياً على أزمة الدولة العراقية، لا سيما منذ الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وحتى تاريخه. لم يشهد العراق في هذه الفترة الطويلة نسبياً استقراراً سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً في علاقاته الداخلية والخارجية، وتحولت الدولة العراقية من مستوىً معيشي وصحي وتعليمي مرتفع نسبياً، مقارنة مع الأقطار العربية، إلى مستوى منخفض في هذه المجالات الأساسية للأفراد والمجتمع. وقد ظهر تراجع القطاع الصحي في جوانب عديدة منها: زيادة عدد الأمهات اللواتي يتعرضن للموت أثناء الولادة، فبلغ 177 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة، وذلك نتيجة للحصار الشديد

583 The World Bank, "Living Standards, Inequality, and Poverty". Retrieved on: 26-11-2016, http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/Confronting_Poverty_In_Iraq_E_Chapter_3.pdf

584 World Bank and Government of Iraq and Kurdistan Region, "Poverty in Iraq, 2012-2014", 2015. Retrieved on: 26-11-2016, http://documents.worldbank.org/curated/en/239351468915807676/pdf/106991-WP-P154864-PUBLIC-PovertyinIraqfinal.pdf

الذي فُرض على العراق منذ حرب الكويت عام 1990 وحتى عام 2003[585]، إضافة إلى نسبة وفيات الأطفال العالية التي تم تناولها سابقاً. وكانت نسبة الانخفاض في عدد المستشفيات 10%، وفي عدد المراكز والمؤسسات الصحية 32%[586].

كانت النتيجة العامة التي أعقبت الحروب الثلاثة التي خاضها العراق، مع كل من إيران والكويت والولايات المتحدة الأمريكية، أن نسبة الأُسر التي تمتعت بالخدمات الصحية منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003 وحتى عام 2010، كما أشارت بعض المصادر العراقية، كانت 35% فقط من عموم العراقيين، أما النسبة المتبقية فقد حُرمت من تلك الخدمات[587]. وقد يُعزى ذلك لضعف مؤسسات الدولة العراقية، واستنزاف مواردها في المجهود الحربي، وهشاشة بنيتها التحتية بشكل عام، وتفشي ظاهرة التطرف والفوضى، وفشل السياسات الاجتماعية للدولة العراقية.

ظهر التراجع في المجالات المذكورة أعلاه في الأرياف والمدن على حد سواء، وأشارت بعض المصادر العراقية، أن الأرياف التي عانت تاريخياً من ضعف الخدمات الصحية والتعليمية، أصبحت ملاذاً آمناً للنازحين والفارين من المدن جرّاء الحروب والحصار وتفشي التطرف والفوضى، الأمر الذي سبب مزيداً من الضغط على بنيتها الصحية التحتية الهشة، وفاقم من معاناتها، لا سيما وقد وصلت نسبة

[585] كان عدد وفيات الأمهات أثناء الولادة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، 117 وفاة لكل 100,000 ولادة، أما في التسعينيات فقد بلغ العدد 294 حالة وفاة، بزيادة 177 حالة. مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد (بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2012)، ص 116.

[586] مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، ص 111- 116، مرجع سابق.

[587] عباس فاضل السعدي، أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 76، 78.

الزيادة الديموغرافية في الريف العراقي إلى 6% في عام 2008[588]، أي بعد خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي[589].

ب. حالة المجتمع السوداني

يرتبط جانب مهم من أزمة الدولة السودانية ارتباطاً وثيقاً بعاملين رئيسيين أوّلهما: قصورها في تأدية واجباتها المتعلقة بالتنمية البشرية، حيث أُهمل التعليم والصحة وأصبح الفقر والجهل سمات عامة للأفراد والجماعات السودانية. وثانيهما: الخلل في الجانب البنيوي والأيديولوجي والمسلكي للدولة السودانية، والذي ظهر طوال الوقت من خلال حالة عدم الاستقرار التي عاشها السودان وما يزال. ولعل أبرز مظاهر ذلك الفشل أو الخلل، أن الدولة لم تستقر من حيث حدودها وجغرافيتها، ولا من حيث المكونات الديموغرافية جرّاء تقسيم السودان وانفصال الجنوب. ولتوضيح ما ورد أعلاه، يُمكن الإشارة إلى مجموعة من الوقائع المتعلقة بسياسات الدولة السودانية في قضايا الصحة والفقر في فترة ما بعد الاستقلال.

1. الجانب الصحي:

أهملت الدولة السودانية هذا الجانب على غرار قطاع التعليم. ويُستدل على عدم الاهتمام في المجال الصحي مما يلي: كان حجم ما يُخصص للصحة، على الأقل منذ تولي عمر البشير الحكم عام 1989 وحتى انفصال الجنوب عام 2011، أقل من 10% من الموازنة السنوية العامة، مما جعل حصة الفرد

[588] تجدر الإشارة أن سكان الريف كانت نسبتهم لا تتعدى 30% في عام 1987، وأصبحت في عام 2008 تقريباً 36%.

[589] عباس فاضل السعدي، أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق، ص 25، المرجع نفسه.

السوداني من المخصصات المالية السنوية للصحة أقل من 3 دولار أمريكي. في المقابل، خُصص للجانب العسكري 53% من الميزانية، وهي نسبة لم يكن لها مثيل على الصعيد الدولي[590].

كانت أبرز النتائج السلبية والمباشرة لهذا التوزيع أن أكثر من 40% من سكان الشمال و60% من سكان الجنوب لم يتلقوا تطعيماً وقائياً[591]. كما أن 95.69% من السكان لم يحصلوا على فرص الخدمات الصحية بشكل جيد[592]. ويجدر التنويه أيضاً أن من هم تحت خط الفقر في السودان والبالغة نسبتهم 46.5% قبل انفصال الجنوب بعامين كانوا يتلقون 21% فقط من السعرات الحرارية التي يحتاجها الجسم يومياً[593].

ومما زاد من حدة الأزمة، أن الدولة السودانية لم تكن عادلة في توزيع الموارد الشحيحة في القطاع الصحي مثل الإجراءات الصحية الوقائية التي قدّمتها الدولة للفئات العمرية المختلفة، لا سيما التطعيم، التي قُدّمت في المركز بضعف نسبتها في الأطراف، كما تركز وجود أكثر من ثلثي الأطباء في السودان في المركز[594].

---

590 إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، ص 20- 23، مرجع سابق.

591 إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، ص 20- 23، المرجع نفسه.

592 نوال قاسم أحمد ومحمد حسن عمر (مشرفاً)، "رؤية استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في السودان"، رسالة ماجستير، السودان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المنظومة، 2011، ص 9 (6 pdf). بتاريخ: 7-11-2016،

http://search.mandumah.com/Record/569581

593 Nuha Mohamed Elamin Ahmed, "Fighting Poverty in Sudan", IARIW-CAPMAS Special Conference "Experiences and Challenges in Measuring Income, Wealth, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa", Cairo, Egypt, November 23-25, 2015. Retrieved on: 10-11-2016,

http://iariw.org/egypt2015/nuha-ahmed.pdf

594 إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، ص 21، مرجع سابق.

2. انتشار موسع للفقر:

فهذا مؤشر آخر على فشل السياسات الاجتماعية للدولة السودانية، وغياب جهود التنمية البشرية. ورغم أن السودان من الدول الأفريقية الأوفر حظاً في امتلاك الموارد، إلا أنها كانت من الدول الأفريقية الأقل حظاً على مستوى المعيشة والفقر. وهذه المفارقة ناتجة عن سوء إدارة المصادر المتاحة، وسوء توزيعها[595]. ولعل تفشي ظاهرة الفقر في مراحل الحكم المختلفة، يُفسر جزءاً مهماً من أزمة الجانبين التعليمي والصحي.

ولتوضيح واقع الفقر في المرحلة الأخيرة المتمثلة بحكم البشير، يُمكن الإشارة إلى مجموعة من المؤشرات حول حجم هذه الظاهرة.

دخل المجتمع السوداني في غالبيته خلال النصف الأول من عقد التسعينيات دائرة الفقر وبتفاوت بسيط بين الريف والحضر. فقد كان متوسط نسبة الفقر في الحضر 87%، بينما في الريف، الذي كان من المفترض أن يُشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل، فقد وصل المتوسط إلى 91%. وهذا المؤشر المرتفع انخفض نسبياً في نهاية الألفية جرّاء ما حصل من نشاط اقتصادي ارتبط بالسلعة النفطية، وهو ما جعل الناتج القومي الإجمالي يتحسن بوتيرة متصاعدة حتى وصل عام 2008 خمسة أضعاف ما كان عليه الحال في السنة الأخيرة من نهاية القرن الماضي، حيث انتقل من 10 مليار دولار إلى 53 مليار. لكن، لم يؤدِ ذلك التحسن إلى زيادة جهود التنمية البشرية، حيث حافظ السودان على موقعه المتأخر في ترتيب الدول وفقاً للتطور البشري، وكان تصنيفه عالمياً ضمن الخمسة عشرة دولة الأخيرة قبل انفصال

[595] نوال قاسم أحمد ومحمد حسن عمر (مشرفاً)، "رؤية استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في السودان"، ص 5- 7، مرجع سابق.

الجنوب بعام واحد من أصل 169 دولة تمت دراستها[596]. لم يتغير هذا الترتيب نحو الأفضل في الفترة التي أعقبت الانفصال والاستقلال، وإنما بقيت الدولة السودانية تراوح مكانها[597].

ورغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على الدخل القومي، إلا أن العقد الأول من الألفية الحالية اتسم بتوسع فجوة الفقر ما بين الريف والحضر في السودان، إذ بقيت نِسب الفقر مرتفعةً في الأرياف بنسبة تصل إلى 57.6% قبل انفصال الجنوب بعامين، وانخفض في ذات الفترة في المدن ليصل إلى نصف النسبة المنتشرة في الريف. وكذلك الأمر بالنسبة لظاهرة البطالة التي قاربت نسبتها في الريف 20% قبل انفصال الجنوب بثلاثة أعوام، بينما بلغت في الحضر 12% في نفس الفترة. بمعنى آخر، كان متوسط نسبة البطالة في السودان 16% في السنوات القليلة التي سبقت استقلال الجنوب[598]. وقد انخفض هذا المعدل المتوسط بمقدار 2.4% عام 2014 لتتوقف نسبة البطالة عند 13.6%[599].

يُستدل من التقارير والدراسات التي أجريت على الفقر في السودان، والمُبّينة في الهامش، أن الدولة السودانية عانت قصوراً في تأدية واجباتها المتعلقة بالتنمية البشرية. وقد أدى هذا القصور الذي بلغ ذروته

---

[596] Policy Brief," Poverty in the Sudan", June 2011, P: 2-3. Retrieved on: 10-11-2016, http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/sifsia/docs/Policy%20Brief%20on%20Poverty%20in%20Sudan%20(PH%20AA)SE%20(3).pdf

[597] UNDP, Human Development Report 2015," Work for human development: Briefing note for countries on the 2015 Human Development Report, Sudan", 2015. Retrieved on: 10-11-2016, http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/SDN.pdf

[598] Ahmed, Nuha Mohamed Elamin. "Fighting Poverty in Sudan." *IARIW- CAPMAS Conference (Experiences and Challenges in Measuring Income, Wealth, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa).* Egypt, (November 23-25, 2015). Retrieved on: 10-11-2016, http://iariw.org/egypt2015/nuha-ahmed.pdf

[599] Central Intelligence Agency, The World Fact Book, "Africa: Sudan", 2016, P: 5. Retrieved on: 10-11-2016, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html

في العقد الأخير من القرن الماضي إلى فشل السياسات الاجتماعية للدولة السودانية، وهو ما فاقم من حالة تأزمها.

الفقرة الثانية: أزمة التركيبة السكانية

تعتبر العراق والسودان على حد سواء من الدول التي الأكثر تنوعاً من حيث النسيج الاجتماعي المكون لهما، حيث يوجد في كلا البلدين عدد كبير من المكونات المجتمعية المختلفة والمنابت المتعددة لكلا الشعبين، سواء من حيث القومية أو الدين أو المذهب أو اللغة.

إن هذه التركيبة المتنوعة لنسيج المجتمعين تتطلب ذكاءً خاصاً من قبل الدولتين في التعامل معه، لأن أي خلل في التعامل يعني انقلاب محاولات التقريب بين فئات المجتمع ومكوناته إلى حرب أهلية لن يهدأ إوارها. وهذا المحظور هو ما وقعت فيه الدولتين، وكانت مظاهر الخلل في العراق والسودان واضحة في التعاطي مع هذا الملف.

أولاً: الفشل في التعامل مع تنوع البنية الاجتماعية المكونة للدولة

أ. الحالة العراقية متعددة المشارب

عند الحديث عن المجتمع العراقي تظهر صورة فسيفسائية مُركبة تتألف من وجهين، الوجه الأول: أن العراق شكّل حيّزاً توالت عليه مجموعة كبيرة من الحضارات التي استقرت فيه، وأنتج تلاقحها المجتمع العراقي بصورته الفسيفسائية الحالية. أما الوجه الثاني، فيتمثل في وجود نمطين للحياة الاجتماعية في العراق متضادين في علاقتهما بالدولة والعمران: نمط البداوة ونمط الحواضر، وكل منهما يتجه عكس الآخر. فعلاقة الأول علاقته بالدولة هشة، بحكم الطابع البدوي الذي يستند أكثر على القبيلة كوحدة

وكيان اجتماعي وسياسي، يتحرك بسرعة من مكان لمكان، ويفصل الأفراد عن الكيانات الأخرى، بما في ذلك الكيان الأكبر المتمثل في الدولة. فالعلاقات في النمط الأول تُبنى على منظومة قيمية أساسها رابطة الدم والنسب، التي تُبعد الأفراد عن الدولة ومفهومها وقوانينها، وتجعلهم ينخرطون في إطار الوحدة الاجتماعية المتمثلة في القبيلة فقط[600].

أما النمط الثاني فهو الأقرب لمفهوم الدولة والعمران. فالأفراد الذين يعيشون في الحواضر لا يرتبطون بكيانات اجتماعية صغيرة تعزلهم عن محيطهم، وإنما يتسمون بأنهم أكثر انفتاحاً وتقبلاً للتعايش مع الحالة المدنية المتمثلة بالدولة، ومع الآخر المختلف أيضاً. لكن، تسببت وراثة الدولة العراقية الحديثة لكلا النمطين معاً، في ظل تفوق النمط الأول على الثاني، بسبب تركّز الحكم العثماني الطويل نسبياً في الحواضر وهشاشته في الأرياف في عدم استقرار الدولة، وكثرة التقلبات السياسية والاجتماعية فيها[601].

1. تأثير نمط البداوة على المجتمع العراقي

تأكيداً على العلاقة المُلتبسة بين المجتمع القبلي والدولة ومؤسساتها، اتفق الكاتبان جابرئيل آلموند وبنجهام باول الابن على أن مدى تناغم الفرد مع الدولة وارتباطه بها، يعتمد بالأساس على عملية التنشئة التي تدخله في المجتمع والدولة معاً. وأول مؤسستين تقومان بتلك العملية هما الأسرة والمدرسة اللتان

[600] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث (لندن: دار الورّاق للنشر المحدودة، 2007)، ص27– 30، 46.

[601] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث، ص 27– 30، 46، المرجع نفسه.

تُخرّجان إما فرداً مُشاركاً وناقداً وفاعلاً اجتماعياً وسياسياً، ومنفتحاً على مجتمعه ودولته، أو تُخرّجان فرداً موجّهاً ومنغلقاً وغير فاعل اجتماعياً وسياسياً، ومفصولاً ومعزولاً عن مجتمعه ودولته[602].

إذا ما اسقطت رؤية الكاتبين على الحالة العراقية، فإن نمط البداوة المتفوق يُخرّج النوع الثاني من الأفراد الذين تشربوا ثقافة سياسية مُفككة تقف حاجزاً أمام انفتاحهم على الدولة، وعلى الهوية الجمعية العامة. فالثقافة الأبوية السلطوية المُتفشية في المجتمع القبلي تحد من دور الفرد ومكانته، لا بل تُفقده القدرة على التأثير في نظامه الاجتماعي والسياسي[603].

ينتج هذا الواقع المفكك في نهاية المطاف أنظمةً سلطوية أبوية ترفض مشاركة الأفراد فيما تصنع من سياسات وأنظمة وقوانين، ولا توفر للفرد بالمقابل ثقة بقدرته على التغيير والنقد والمشاركة. ناهيك عن هشاشة العملية التعليمية في المناطق الريفية والقبلية، وما لذلك من أثر بالغ في تفوّق الثقافة المفككة وضعف الثقافة المشاركة. بالتالي، يفسّر هذا جانباً مهماً من الأزمة في العلاقة ثلاثية الأطراف في العراق، أي ما بين الفرد والمجتمع والدولة[604].

لم يكن الإرث العثماني أو نمط الثقافة السياسية المفككة السائد هما فقط ما زاد من تفاقم حدة النمط الأول، وإنما كان هناك دور كبير للظاهرة الاستعمارية التي أنتجت دولة عراقية مشوهة، ومنحت الكيانات القبلية امتيازات في مواجهة الدولة الناشئة حديثاً. فلم يرد المستعمر للدولة أن تبلغ النجاح، وأن تُعيد تشكيل المجتمع بما يُعزز الاستقرار والانصهار ضمن وحدة اجتماعية أو بوتقة واحدة. بل أراد أن يُبقي

---

[602] جابرييل الموند وبيغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ص 49- 54، 62- 71، مرجع سابق.

[603] جابرييل الموند وبيغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ص 49- 54، 62- 71، المرجع نفسه.

[604] جابرييل الموند وبيغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ص 49- 54، 62- 71، المرجع نفسه.

العراق مأزوماً ومُكوّناً من وحدات اجتماعية صغيرة متناثرة ومتناحرة مع بعضها، ومع الدولة أيضاً حتى ينجح في تطويعه لما يُريد، وكيف ومتى شاء[605].

على سبيل المثال، منعت بريطانيا الدولة العراقية من التركز في الأرياف[606]، وجعلت سلطتها هشة، وأضعفت قدرتها على إذابة القضاء العشائري والقبلي لصالح القضاء المدني، وأخرجت المناطق ذات الطابع البدوي من ولاية الدولة القضائية، علماً أنه في بداية القرن العشرين، وفي منتصفها أيضاً كان أغلبية سكان العراق من النمط الأول البدوي. ونتيجة لذلك، حصرت بريطانيا الولاية القضائية للدولة في ثلث سكان العراق تقريباً، وكان على الفرد العراقي الذي يعيش في البوادي والأرياف إذا ما تعرض لمشكلة أو نزاع مع أي طرف، أن يتوجه إلى عشيرته وقبيلته لمعالجتها، بدل التوجه إلى دولته وقضائه المدني لفض النزاع وحلّه. بالتالي، أبعد المستعمر الدولة ومؤسساتها عن الفرد، وعن الكيانات الاجتماعية الصغيرة في حجمها الكثيرة في عددها التي تشكل مجتمعةً وزناً ديموغرافياً كبيراً[607].

2. تعامل خاطئ مع التنوع المجتمعي

أضفت الصورة الفسيفسائية للمجتمع العراقي على العراق تنوعاً قومياً ودينياً ولغوياً وثقافياً. لكن، اجتماع المُحددات والمفاعيل الخارجية والداخلية مع بعضها البعض، حوّل هذه الفسيفسائية إلى مؤثر سلبي على الدولة العراقية الحديثة، بدلاً من تحويلها إلى مصدر قوة ومؤثر إيجابي عليها. فالسلوك

---

[605] توفيق خلف السامرائي، "دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي"، مجلة سر من رأى، عدد 25 (2011): ص 1. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ 13-4-2016،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20950

[606] للمزيد حول هذا الاستنتاج انظر: ياسين سعد محمد البكري، "القبيلة في العراق: ديناميتها ودورها السياسي: مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق"، ص 91- 92، مرجع سابق.

[607] ياسين سعد محمد البكري، "القبيلة في العراق: ديناميتها ودورها السياسي: مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق"، ص 91- 92، المرجع نفسه.

السياسي والاقتصادي للحكومات العراقية المتتالية في التعاطي مع الاختلافات المجتمعية أفشل عملية إعادة تشكيل المجتمع العراقي وصهره ضمن بوتقة واحدة موحدة. فمن المعروف أن العراق مُشّكل من ثلاثة قوميات غير متوازنة ديموغرافياً؛ أصغرها القومية التركمانية، وأوسطها الكردية، وأكبرها العربية. لقد جعل عدم التوازن الديموغرافي بين هذه القوميات، في ظل حياة سياسية واقتصادية مضطربة، إمكانية تعرض القوميتين الصغيرة والوسطى للتّعسف أمراً وارداً جداً[608].

لم تفصل الدولة العراقية، في تعاطيها مع الاختلافات المجتمعية، بين الحيز العام، السياسي والاقتصادي والإداري والأمني، الذي يجب أن يتشارك وينصهر فيه الكل العراقي على قدم المساواة بعيداً عن الخلفيّات الأيديولوجية أو القومية أو الدينية، وتتفوق فيه الهوية الجمعية العامة على الهويات الخاصة، وبين الحيز الخاص الذي يُعطي تلك القوميات مساحةً للاختلاف والخصوصية[609]. وكذلك الأمر بالنسبة للجانب الديني الذي لم يوضع الاختلاف فيه في إطار الحيز الخاص، وإنما نُقل إلى الشأن العام. وفي ظل تفوّق المُكون المسلم ديموغرافياً على المكونات الأخرى، المسيحية واليهودية والصابئة، وغياب الطابع الديمقراطي الذي يفتح باب المشاركة والتنافس الشريف بين العراقيين وفقاً للكفاءة والمهنية، كانت وما زالت احتمالية وصول أي من هذه الأقليات الدينية إلى قمة الهرم السياسي والأمني والإداري أو موقع اتخاذ القرار معدومة[610].

لذلك، لم تنجح الدولة العراقية عموماً في تحويل الفسيفساء القومية والدينية والمذهبية إلى حالة من التكتل والتماثل والاندماج. كما لم تستطع أن تخلق منها هوية جمعية عامة متفوّقة على الهويات الفرعية

[608] سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي: قراءة نفسية في التدمير المنظم (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003)، ص61-64.

[609] فالح عبد الجبار، الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 24- 25.

[610] سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي: قراءة نفسية في التدمير المنظم، ص 64- 65، مرجع سابق.

الخاصة بكل قومية أو ديانة أو مُكوّن اجتماعي. بالتالي، لم تستثمر الدولة العراقية التقاطعات اللغوية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية كعامل قوة لا ضعف في صناعة أمة عراقية واحدة ومتماسكة. علماً أن الوصول إلى الأمة أو الهوية الجمعية العامة لا يعني تذويب أو رفض الخصوصيات المحلية الخاصة بكل مُكون اجتماعي، وإنما التوفيق بينها وبين الحيز العام الذي يُعبر عن الجميع[611].

وبالتالي، جاء السلوك المتغير والمتذبذب للحكومات العراقية في مختلف مراحل الحكم تجاه هذه القضايا مُكملاً للدور الاستعماري البريطاني التخريبي. فلم يكتفِ المستعمر بجعل وجود الدولة ومؤسساتها في الأرياف والبوداي العراقية هشاً، بل ذهب أبعد من ذلك في عملية التخريب، وضرب التركيبة الاجتماعية القومية والدينية وخلخلتها، مستفيداً من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العراقية حديثة الولادة، ومن وجوده كسلطة عليا آمرة وناهية في آن معاً. وكانت بؤرة تركيز المستعمر على الأقليات العراقية التي كانت ضمن قائمة أهدافه، حتى يجعلها حجر عثرة أمام أي محاولة دمج أو صهر يُمكن أن تُقدم عليها الدولة العراقية مستقبلاً، وحتى تكون مصدر تهديد لمن يُنافس وجوده الاستعماري المباشر في تلك الفترة، وغير المباشر مستقبلاً سواء من قبل الدول المجاورة أو من قبل قوى أخرى قد تظهر في المستقبل[612].

تبعاً لذلك، توجهت بريطانيا إلى فتح وتأجيج الملف الكردي، وملفات الأقليات الأخرى التي ما لبثت أن تعاملت مع الدولة العراقية، وتعرّفت على سلوكها وطبيعتها. والأنكى من ذلك، هو نقل تلك الملفات ووضعها على طاولة عصبة الأمم حتى تُخرجها من يد الدولة العراقية، وتُفوّت الفرصة على أي تعاقد أو تفاهم مجتمعي عراقي قد يتم لاحقاً. وقد تحقق لها ذلك بقيام العصبة بتحديد لائحة من الحقوق؛

[611] فالح عبد الجبار، الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل، ص 25- 26، مرجع سابق.
[612] للمزيد انظر: عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم، ص 377، 385- 389، 396- 399، مرجع سابق.

الاقتصادية والتعليمية والقضائية، التي يجب على الدولة العراقية أن تُقدمها لتلك الأقليات بشكل مُلزم وقسري، دون أن تمنح الدولة فرصة التفاهم والاتصال بأقلياتها[613].

رفعت بريطانيا، كما هي عادتها في المناطق الأخرى التي استعمرتها، من شأن الأقليات وعاملتها معاملة تفضيلية، ومنحتها سلطات وصلاحيات في مواجهة الأكثرية، وألزمت الدولة العراقية بقبول ملفاتها وفقاً لاشتراطاتها المُجحفة. عقّد هذا المشهد الاجتماعي الفسيفسائي في العراق، وأفقد الأقليات الثقة بالدولة، وزاد من تضارب المصالح بينها من جهة، وبينها وبين الدولة من جهة ثانية.

استمرت المصالح المُتضاربة، والحالة المتأزمة بين الدولة العراقية والأقليات تُراوح مكانها؛ منذ العشرينيات من القرن الماضي وحتى بداية الألفية الحالية وعودة الاستعمار بشكله التقليدي المباشر إلى الأراضي العراقية، الأمر الذي أعاد إنتاج الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جديد، مغيّراً شكل وطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وبين الأقليات والدولة، وتحوّل العراق لا إرادياً، وتحت وطأة الضغط الأمريكي، إلى فيدرالية مُركبة من ثلاثة أقسام ضيقة الطابع، شيعية وسنية وكردية فقط، من الفسيفسائية متعددة المُكونات والتشّعبات والتفرعات والألوان، مما أضاف مزيداً من التعقيد على الأزمة، وميلاً متزايداً لدى الأقليات التي تتركز النسبة الأكبر منها في الشمال نحو القطيعة مع الدولة، التي لم تعد تعكس في هويتها وسلوكها ومؤسساتها الكل العراقي سيّما الأقليات التي باتت الحلقة الأضعف، بسبب فقدانها الطابع المدني الوطني الكلي الشمولي[614].

---

[613] عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم، ص 377، 385- 389، 396- 399، المرجع نفسه.

[614] مختار لاماني، "الأقليات في العراق: الضحية الأخرى": ص 160- 163، 169- 170، مرجع سابق. للمزيد انظر: سعد ناجي جواد، "العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية الطائفية"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 129، 2007): ص 152- 161.

لم تتوقف المسألة عند حد القطيعة، بل تطور الأمر مع تنامي ظاهرة الإقصاء والقلاقل الأمنية في منطقة تركّز تلك الأقليات شمال العراق إلى حد ترك الأراضي العراقية والابتعاد عنها، وفي أحسن الأحوال النزوح من منطقة عراقية إلى أخرى. والعلامة الفارقة في عملية النزوح، هو لجوء أكثرية النازحين من الأقليات إلى المنطقة التي كانت أكثر اضطراباً في السابق، وهي منطقة كردستان، لمعالجة ظروفهم الصعبة، بدلاً من اللجوء إلى الحكومة المركزية في بغداد، بسبب عجز الأخيرة عن درء الفوضى عن الحياة المجتمعية[615]. بالتالي، أخذت الفسيفسائية العراقية تتشتت وتتذبذب يوماً بعد يوم بسبب التفاعل السلبي بين المحددين الداخلي والخارجي.

3. الانقسام الطبقي في المجتمع العراقي

حتى يكتمل نقاش التركيبة الاجتماعية في العراق، لا بُدّ من تخصيص مساحة للنظام الطبقي أيضاً باعتباره جزءاً من الجانب الاجتماعي. فالمُحدد الاجتماعي حسب المؤرخ حنا بطاطو مهم[616]، حيث يقصد به لأغراض التحليل هنا، الحالة التي يُمكن من خلال دراستها وفهمها تقدير ما إذا كانت تلك التركيبة المجتمعية– السياسية ضحية النظام الإداري والسياسي للسلطة العثمانية، والانتدابية، والعراقية في مختلف مراحل الحكم، أم عكست الواقع المجتمعي العراقي الأصلي. والمقصود بالنظام الطبقي هنا ليس النظام الإقطاعي أو الرأسمالي الأوروبي[617]، حيث يُستنتج من بطاطو أن النظام الطبقي في العراق تميّز بميزات خاصة، تكونت عبر فترات قصيرة زمنياً نتيجة تراكمات متتالية من السياسات والقوانين العثمانية، والانتدابية، والملكية. أنتجت هذه السياسات والقوانين معادلات اجتماعية جديدة بعيدة عن قيم المساواة

[615] مختار لاماني، "الأقليات في العراق: الضحية الأخرى"، ص 160– 163، 169– 170، مرجع سابق.

[616] حنا بطاطو (ترجمة عفيف الرزّاز)، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص 13.

[617] يمكن القول أن الإقطاع في أوروبا كان يعكس نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أنتج مع التطور في البنى التحتية والفكرية الدولة القومية الحديثة المبنية على النظام الرأسمالي.

والعدالة والتماسك إلى حد بعيد، وهو ما أنتج وعزز فروقات مجتمعية كان لها تأثير سلبي على علاقات الفرد والمجتمع والدولة.

بعبارة أخرى، بُني النظام الطبقي في العراق على عناصر عديدة أبرزها: الخلفية الاجتماعية و/أو المنصب الديني والعشائري و/أو الرعوية الأبوية و/أو القرب من السلطة و/أو حجم الثروة. وتتناقض هذه الجوانب جميعاً مع العدالة الاجتماعية، وتوضح في الوقت نفسه مفهوم الطبقية في العراق، علماً أنه لمع نجم قضيتي القرب من السلطة والثروة بفعل السياسات والتغيّرات الناتجة عن الأطراف الثلاثة التي سبق ذكرها[618].

في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العثمانية تحولات دراماتيكية مُركبة؛ طبقية وتجارية وأخرى تتعلق بالتملك، عكست تغيّراً في التعاطي العثماني مع كلا الشأنين. لم تصب هذه التحولات أفراد المجتمع العراقي كافّة بتأثير إيجابي، وإنما كانت مقتصرة على الجوانب السابقة الذكر، الثروة والخلفية الاجتماعية والقرب من السلطة. بالتالي، كان المنتفعون منها هم الشيوخ والأغوات والسادة الذين اتسعت رقعة سيطرتهم المادية، وأصبح رصيدهم من الثروة يُشكل المصدر الرئيسي لقوتهم وسلطتهم فيما تبقى من عمر الدولة العثمانية[619].

لم يختلف الحال كثيراً في ظل الحقبة الانتدابية، وما جرى أثناءها من تغيّرات سياسية في العراق. فقد أوجد المستعمر البريطاني، بشكل أو بآخر عبر النظام الملكي، غطاءً سياسياً وقانونياً حامياً لهؤلاء

---

[618] حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص 21– 30، مرجع سابق. ويتفق مع تحليل بطاطو أيضاً: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث، ص 27– 46، مرجع سابق.

[619] حنا بطاطو، "التحليل الطبقي والمجتمع العراقي"، (مجلة النهج، سوريا: دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية، عدد 61، 2001): ص 83– 85.

المنتفعين سيّما الشيوخ منهم، لا لتحييدهم فقط أو تجنب المواجهة معهم، وإنما من أجل تمكينهم من ضبط مجتمعاتهم المحلية وتطويعها أيضاً. وبالتالي، تُفسر شرعنة ظاهرة التباين في توزيع الثروة والتعامل بها من قبل العثمانيين، والبريطانيين، والعراقيين، سيّما في العهد الملكي، سعي هذه الأطراف لشراء ولاءات وانتماءات وذمم البعض دون الآخر، حتى يواجه المجتمع بعضه بعضاً، وينشغل في قضايا جانبية تجعله بعيداً عن العمل السياسي والوطني. لذلك، أصبح حال العراق أشبه ما يكون بوجود إمارات إقطاعية غير مندمجة، صغيرة في حجمها، كثيرة في عددها، لكل منها شيخ أو آغا أو سيد، يقبعون جميعاً تحت سقف ملك واحد، على الأقل نظرياً ورسمياً. كان هذا التصميم الذي يكثر فيه التناقض ويقل الانسجام والتناغم، هو ما أرادته بريطانيا بالدرجة الأولى[620].

4. التحول في البناء الطبقي في العهد الجمهوري

يصعب تعميم ما سبق حول الترتيب الطبقي زمانياً ومكانياً على العراق. فقد نمت في الحواضر العراقية، رغم تعرضها للترييف، شرائح طبقية أخرى ذات سمات وطبيعة مختلفة، سيّما عندما بدأ العهد الجمهوري، تأثراً بالتحولات والتقلبات في المسارين السياسي والاقتصادي، وما صاحبها من تطور في البنى التحتية والفكرية والتعليمية. فقد صاحب توسع القطاع العام نمو طبقة وسطى ضمّت في إطارها النسبة الأكبر من موظفي هذا القطاع المدنيين والإداريين والعسكريين. أما النسبة المتبقية فقد توزعت على شريحتين متناقضتين من حيث النفوذ والسلطة والقوة المادية. الأولى تضم المواقع العليا، السياسية

[620] حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص 42- 47، 120- 129، مرجع سابق.

والاقتصادية والعسكرية والدينية، في الدولة، والثانية تضم العمال والمزارعين والحرفيين الذين يأتي ترتيبهم بعد الطبقة الوسطى مباشرة من حيث الحجم وفقاً للكاتب فالح عبد الجبار[621].

تجدر الإشارة أن الفئة الأولى التي تضم المواقع العليا في الدولة لم تصل بالضرورة إلى مواقعها عبر التنافس الحر والشريف مع بقية الفئات والأفراد، وإنما كان وصولها عبر طرق خاصة، وعلى حساب شرائح أخرى حُرمت من إمكانية الصعود بسبب تفشي الزبائنية، والمواربة في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة[622].

لم تتمكن التركيبة الطبقية في الحواضر من الاستمرار إلى ما لا نهاية، بل كان عمرها متذبذباً وقصيراً نسبياً بفعل التفاعل السلبي ما بين المُحددين الداخلي والخارجي، الذي نجمت عنه مواجهات حربية عصيبة، خصوصاً في عهد صدام حسين، أدت إلى زعزعة التركيبة المجتمعية وخلخلتها، بشكل قاد إلى تضرر الطبقة الوسطى وتقلص حجمها، ليس باتجاه الفئة العليا في الترتيب الطبقي، وإنما باتجاه فئاته الدنيا التي تعاني أصلاً من أوضاع معيشية وحياتية متردية قبل أن يتمدد حجمها، وقبل أن تتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية[623]. بالتالي، لم تكن التركيبة الاجتماعية بعيدة عن تأزم المسارين السياسي والاقتصادي، وإنما كانت تتذبذب وفقاً لهذين المُحددين.

---

[621] فالح عبد الجبار، الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل، ص 11- 14، 21- 23، 27، مرجع سابق.

[622] فالح عبد الجبار، الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل، ص 11- 14، 21- 23، 27، المرجع نفسه.

[623] باسل جودت الحسيني، "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية"، ص 90، مرجع سابق.

ب. تركيبة سكانية سودانية فسيفسائية

نشأت دولة السودان نشأة اجتماعية مركّبة، إذ تتشكل خارطتها الديموغرافية من مكونات متباينة في أصولها ولغاتها وأديانها، وهو ما جعلها تعكس الكل الأفريقي بسماتها وتنوعها. تعود هذه التركيبة المجتمعية ذات الأبعاد المتعددة ، حسب أنور سيد كامل، إلى أن السودان كان ملتقى حضارات توالت عليه جرّاء الحيزين الجغرافي والمائي اللذين يتسم بهما[624]. ومعنى ذلك بالنسبة له أن السودان قُسّم سكانياً حسب العرق إلى: عرب، نوبة، بجا، نيليين أصليين وحاليين، وسودانيين أصليين، وحسب الدين إلى: مسلم، مسيحي، وثني. أما التقسيم السكاني حسب اللغة فهو بالغ التعقيد، إذ يُجيد السودانيون غالبية اللغات المستخدمة في إفريقيا، وفي مقدمتها العربية والدينكا والإنجليزية[625].

بشكل عام ينقسم المشهد الاجتماعي المعقد في السودان إلى قسمين أساسيين يتسم كل منهما بعدم التجانس الذاتي، وهما العرب والأفارقة[626] اللذين يغلب عليهما نمط الحياة القبلية. ويُلاحظ أنه يطغى على القبيلة في السودان، بالإضافة إلى قضايا العرق واللغة، البعد الديني المذهبي، فلكل قبيلة مرجعية دينية في إطار الدين الواحد. تتنوع مرجعيات القبائل العربية الإسلامية على سبيل المثال، مثل: الختمية

---

[624] للاطلاع على مؤشرات رقمية حول القضايا الإثنية في السودان: أنور سيد كامل، "التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، (مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 63، 2013): ص 55- 67.

[625] أنور سيد كامل، "التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، ص 68- 70، 79، 82- 84، المرجع نفسه.

[626] حيدر إبراهيم علي، "السودان: استراتيجية الهويات المتنازعة"، (مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 129، 2007): ص 185- 186. للمزيد انظر: بهاء الدين مكاوي، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان". (مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 176، 2009): ص 244- 247.

أو الأنصار أو البرهانية أو الميرغينية[627]. وكان لهذه التفرّعات حضور سياسي منافس ومتناقض تم التعبير عنه عبر أحزاب سياسية كانت تمثلها في السلطة أو المعارضة. وقد تجلى هذا التمثيل بشكل بارز، سيّما في مرحلة الاستقلال، في حزب الأمة، الذراع السياسي للمهديين، والحزب الوطني الاتحادي، الذراع السياسي للختميين[628].

من خلال استعراض التاريخ السياسي للسودان يتضح أن ثمة علاقة وثيقة بين التنوع الإثني، العرقي واللغوي والديني، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي لازمت التاريخ السياسي للسودان المعاصر. ويمكن للقضايا التالية أن تفسر هذه العلاقة السلبية: عدم بناء الحكم على تفاهمات سياسية أو ائتلافات مجتمعية، وفرضه من المركز على الأطراف، ومن أعلى إلى أسفل. كما لم يكن هنالك تقاسم عادل للسلطة حسب التوزيع الإثني في مختلف مراحل عملية الحكم المدنية والعسكرية، بل كان هنالك إقصاء متعمد للأعراق غير العربية بشكل عام من قبل المستعمر ثم من قبل الطبقة السياسية التي تنتمي غالبيتها للمكون العربي[629]، عن مناطق السيطرة والنفوذ. افتقد البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمستعمر والطبقة السياسية المذكورة لفكرة صنع الاندماج المجتمعي، وتقليل حدة التناقضات بين الجماعات المختلفة، وزيادة التعاون بينها بما يُنمّي لديها حس المواطنة. وقد أدى ذلك إلى إثارة

[627] منى حسين عبيد، "التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني"، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 25، عدد 3 (2014): ص 747- 748. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 28-9-2016، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=93703

[628] حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، ص 49.

[629] تعاملت الطبقة السياسية التي تنتمي للمكون العربي بشكل تعسفي مع مختلف السودانيين سواء أكانوا عرباً أم أفارقة.

الحساسيات لدى المجموعات العرقية المحرومة من جميع الامتيازات ضد النظام السياسي بغض النظر عن هوية من يحكم مؤسساته[630].

وعليه، شكّلت المكونات العرقية، التي تركّز وجودها في الأطراف، منذ عام 1955 حزاماً نارياً يُحيط بالمركز الرافض لمبدأ الشراكة الوطنية معها في إطار دولة مدنية تساوي بين جميع مواطنيها. وتطورت الأزمة بينهما من مجرد مطالب لإصلاح وظائف الدولة وبنيتها القانونية والإدارية بما لا يُهدد مصير الدولة وسلامة أراضيها، إلى صراع حول أركانها[631].

يتضح مما سبق أن التركيبة السكانية في السودان تحكّمت فيها ثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول: طغيان الطابع القبلي على الحياة الاجتماعية في السودان. كان هذا النمط السائد تاريخياً في السودان، والقائم أساساً على الرعي، مصدراً للقلاقل وعدم الاستقرار جرّاء التنافس القبلي على الموارد المتاحة[632]. ورغم المصاهرة بين مختلف القبائل إلا أن الصراع بقي السمة الغالبة على العلاقة بينها. ومن الأمثلة التي يمكن أن يُشار إليها هنا، أن التقارب الاجتماعي بين القبائل العربية التي استقرت

[630] أنور سيد كامل، "التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، 56، 85- 91، مرجع سابق.

[631] بهاء الدين مكاوي، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان"، ص 246- 247، مرجع سابق.

[632] كاظم هاشم نعمة، "أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة"، ص 107، مرجع سابق.

في السودان والقبائل السودانية الأفريقية بسبب المصاهرة لم ينه حالة التمايز والتصادم بينهما[633]، بل بقي العنصران مكونين متباينين[634].

العنصر الثاني: سلوك المستعمر في تقييد الاندماج المجتمعي. فقد لعبت السياسات البريطانية في السودان دوراً مهماً في تعزيز التنافر بين السودانيين على أسس عرقية ودينية ولغوية ضيقة. وكان تركيز المستعمر منصباً على زيادة التناقضات وتقليل التعاون بينهم، لا سيّما بين الشمال والجنوب[635]. تجلى ذلك بمنعه التواصل بشكل شبه كامل بين هذين الطرفين عبر سلسلة من الإجراءات القانونية والإدارية، كان أهمّها قانون المناطق المقفولة[636] عام 1922[637].

العنصر الثالث: السلوك الداخلي للنظام السياسي السوداني. حيث ساهم الدور الذي لعبته الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى تاريخه؛ عبر المسار السياسي والاقتصادي والأمني، في تعميق حالة التشظي المجتمعي الناتجة عن العنصرين السابقين، وليس معالجتها بما يعزز اللحمة الوطنية بين الفرد والمجتمع والدولة[638].

---

[633] نشير هنا إلى النزاعات التي حصلت على سبيل المثال لا الحصر بين القبائل السودانية، ومنها ما حصل "بين الفلاته والقِمر، عام 1984م. في ولاية جنوب دار فور"، و"بين الترجم والفور، عام 1991م. في ولاية جنوب دارفور". محمد الأمين عباس النحّاس، "أزمة درافور: بداياتها وتطوراتها"، ص 136- 137، مرجع سابق.

[634] أم العز المبارك، "التغيير الاجتماعي في السودان"، مجلة دراسات مجتمعية – مركز دراسات المجتمع- السودان، عدد 12 (2014): ص12- 18. بتاريخ: 1-10-2016،

http://search.mandumah.com/Record/758540

[635] محمد بني سلامة ومحمد كنوش الشرعة، "أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً"، (مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 347، 2008): ص 79، 85.

[636] كان قانون المناطق المقفولة هو أحد السياسات التي اتخذها المستعمر البريطاني لتقييد الاتصال والتواصل بين شمال السودان وجنوبه في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

[637] أنور سيد كامل، "التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، ص 88، مرجع سابق.

[638] محمد بني سلامة ومحمد كنوش الشرعة، "أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً"، ص 79- 88، مرجع سابق.

- **الأقليات في الواقع الاجتماعي السوداني**

أنتج التنوع الإثني في البنية الاجتماعية السودانية فئتين متباينتين كميّاً: الأولى، الأكثرية المسلمة بأعراقها المتعددة، وتتمركز غالبيتها في الوسط والشمال. والثانية، مجموعة من الأقليات المتنوعة عرقياً ولغوياً ودينياً، وتتوزع غالبيتها في بقية الأقاليم المحيطة بالمركز. ظهرت آثار هذا التوزيع بشكل جلي في غير صالح السودان، حيث ظهرت أعراضها عبر الإقصاء والتهميش الممنهجين للأقليات المختلفة من قبل المستعمر ثم الدولة بعد الاستقلال. كانت انعكاسات هذه الممارسات سلبية ومباشرة في عدم استقرار الدولة والمجتمع السوداني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، جرّاء دخول الأكثرية والأقلية في حالة من عدم الثقة والاضطراب في علاقتهما. وبالتالي، باتت التركيبة السودانية جزءً من أزمة الدولة ومكوناتها المؤسسية منذ النشأة[639].

ولتوضيح الأفكار أعلاه، يُمكن الإشارة إلى مجموعة من الوقائع التي تثبت دور المستعمر ثم الدولة في حالة التأزم المجتمعي بين الأقليات والأكثرية في السودان. فقد قام المستعمر خلال احتلاله المباشر للسودان خلال النصف الأول من القرن الماضي بعملية هدم مُمنهجة للجسور التاريخية والثقافية والاجتماعية بين المكونات المجتمعية السودانية المختلفة. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في طرده مجموعة من القبائل الجنوبية غير المسلمة باتجاه الجنوب، بعد أن كانت تقيم قرب قبائل وسط السودان

[639] أحمد محمود عبد الفتاح أبو دية، مشكلات الأقليات في الوطن العربي: دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان رسالة دكتوراة، إشراف نيفين مسعد. (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 101- 104، 109- 110.

ذات الثقافة العربية الإسلامية. ومن أبرز القبائل التي تعرضت لسياسة "الترانسفير" الهادفة لضرب العيش المشترك وتمزيق النسيج الاجتماعي: "باندا ودونجو وكريش وفروج ونيانجو لجولي وتوجويو"[640].

أما فيما يتعلق بالدولة بعد الاستقلال، فقد أخفق النظام السياسي السوداني في ترميم الجسور التي هدمها المستعمر بين المكونات المجتمعية المختلفة، بل كان دوره مشاركاً في تعقيد العلاقة بينها، وتكريس انقسامها. وتجلى ذلك في سوء إدارته للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولتوضيح ذلك يجدر الإشارة إلى أن نصيب الأقليات في المواقع العليا في الدولة كان محدوداً جداً في مختلف مراحل عملية الحكم، وذلك بسبب عدم تكافؤ الفرص جرّاء الإقصاء وغياب مفهوم المواطنة كمُحدد مهم في العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة. ويفسر هذا عدم تخطي التمثيل الوزاري للجنوب في أحسن أحواله أربع وزراء في الحكومة المركزية طول الوقت، وحصره في وزارات غير سيادية. ولم يختلف الحال كثيراً فيما يخص التعاطي مع المُحدد الاقتصادي، حيث هيمن الشمال الذي تتركز فيه الأكثرية المسلمة على معظم الموارد المتاحة. في حين حصل الجنوب، في أفضل ظروف علاقته مع الشمال، أي خلال السنوات الخمس التي تلت اتفاقية أديس أبابا عام 1972، على خُمس الميزانية التي خصصت له في تلك الفترة فقط[641].

لم يكن الجنوب هو فقط المتضرر من سياسات المركز، بل كانت الأطراف والمناطق الأخرى تعاني من الأعراض ذاتها التي فجرت العلاقة بين الخرطوم والجنوب، فمثلاً منطقة جبال النوبة بمجموعاتها البشرية المختلفة كان لها نصيب من الإقصاء وسياسات النظام التمييزية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق أيضاً بالبنية التحتية، فالمركز فشل في اختراق واستيعاب هذه

[640] عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم، ص 365، مرجع سابق.

[641] أحمد محمود عبد الفتاح أبو دية، مشكلات الأقليات في الوطن العربي: دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان، ص109- 115، مرجع سابق.

المنطقة من خلال عملية التنمية والتطوير في الجوانب المختلفة، وقد شكّل ذلك مصدراً مهماً إن لم يكن مباشراً في خلق التوتر وعدم الاستقرار منذ الستينيات من القرن الماضي[642].

بالنسبة للجانب الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى السلوك المتكرر للنظام السياسي، وسيّما في فترات الحكم العسكري، الهادف لمحو الخصوصيات الدينية للأقليات السودانية المتنوعة والمختلفة، وإدخالها قسرياً في إطار الهوية الإسلامية. كانت أبرز تلك المحاولات على يد الفريق إبراهيم عبود في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، والفريق جعفر النميري في مطلع الثمانينيات من ذات القرن[643]. وبالتالي، أدخلت هذه الممارسات الأقليات في صراع مع الأكثرية على الدولة، لا على الحكومة والنظام السياسي فقط.

ثانياً: بروز ظاهرة التريف

كانت ظاهرة التريف نتاجاً طبيعياً للفشل الواضح في سياسة الدولتين فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، فعدم توزيع اهتمام الدولة بكافة مناطقها الجغرافية أدى إلى موجات هجرة جماعية إلى الأماكن الأكثر رعاية واهتمام نسبي من قبل الدولة، كما أن سياسات الدولة الخارجية والداخلية والتي أدت إلى حروب عديدة، سواء مع الخارج أو حروب أهلية، أجبرت أصحاب المناطق التي وقعت فيها الحروب والمناطق المتاخمة لها والمتضررة إلى القيام بهجرة داخلية من أجل الهروب من ويلات حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

---

[642] إبراهيم محمد الرفاعي، الأقليات في العالم العربي، ص 802، مرجع سابق.

[643] أحمد محمود عبد الفتاح أبو دية، مشكلات الأقليات في الوطن العربي: دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان، ص109- 115، المرجع نفسه.

أ. الحالة العراقية

تسبب التحوّل في التركيبة السكانية الذي أصاب مراكز الحواضر العراقية خلال القرن العشرين، لا سيّما بعد انتقال النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري عام 1958، وما شهدته الحياة الاقتصادية في العقدين التاليين من نمو ملحوظ في هذه الحواضر بسبب الانتاج النفطي، في تغيير طابعها الاجتماعي جرّاء ظاهرة الترييف التي ضربتها بقوة في النصف الثاني من القرن الماضي. وكما هو معلوم، يصاحب ظاهرة الترييف جوانب عديدة لها تأثير سلبي على الدولة وعلى البيئة الاجتماعية، من أبرزها: تفشي ظواهر الفقر والبطالة والجريمة، وتغيير التوازنات الطبقية في المجتمع، وتراجع قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، وضعف الطابع المدني للدولة ومؤسساتها، فضلاً عن الأضرار البيئية والصحية والتعليمية الناجمة عن هذه الظاهرة[644].

يُضاف إلى ذلك، أن ترييف الحواضر يؤدي إلى ضعف ثقافة المشاركة والفاعلية السياسية، وبالتالي نقل وتفشي الثقافة المفككة التي لا تُنتج حياة سياسية ذات طابع ديمقراطي مُمأسس. فالثقافة الريفية والقبلية المُصاحبة لعملية الترييف تُصعّب عمل مؤسسات الدولة بحكم ضعف مفهوم الدولة لدى الأفراد الريفيين والقبليين، مما يستدعي قيام الدولة بجهد أكبر لِصقل تلك الثقافة وإعادة تشكيلها، وهذا يتطلب وجود حياة سياسية واقتصادية مستقرة[645].

---

644 متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 117- 121.

645 متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن، ص 117- 121، المرجع نفسه.

ب. الحالة السودانية

تعتبر ظاهرة ترييف المدن في بعض الحالات مؤشراً يدل على فشل السياسات الاجتماعية للدولة، وهشاشة نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. وربما يمكن لحجم هذه الظاهرة والظروف المصاحبة لها، تأكيد أو نفي صحة الافتراض السابق. وتدلل حالة السودان منذ استقلاله وحتى تاريخه، على أن حركة الأفراد والجماعات التي شهدها من الأرياف إلى الحواضر، كانت في غالبيتها عرضاً اجتماعياً للظروف الداخلية المعقدة في مساره السياسي والاقتصادي والأمني. بصيغة أخرى، كان قصور الدولة في تهيئة كافة الخدمات لجميع أطرافها كماً ونوعاً عاملاً مساعداً في زيادة وتيرة هذه الظاهرة وتفاقمها[646]. وقد حظيت العاصمة بالنصيب الأكبر ممن انتقلوا من الريف إلى المدينة بحثاً عن الأمن والعمل، نظراً لتركّز النشاط الاقتصادي فيها[647].

كان لهذه الظاهرة الاجتماعية في السودان تداعياتها الثقافية والاقتصادية المؤثرة في الاندماج المجتمعي والمسار الاقتصادي، لعل أهمّها: أولاً، خلق تكوينات سكانية في المدن السودانية ذات ثقافة ريفية، والتزام محدود بالقانون. وهو ما جعلها بيئة خصبة للفلتان وتفشي الخلافات والصراعات العرقية والدينية القائمة في الأساس على العصبية القبلية. بالتالي، بقيت الحواجز الثقافية بين هذه التكوينات وسكان المدن على حالها دون انصهار أو ذوبان، لا سيّما أن البنية التحتية والخدمات في الحواضر فشلت هي الأخرى في استيعاب الأعداد الكبيرة التي زحفت إليها ودمجها في طابع المدينة وثقافتها[648].

---

[646] خضر الخواض جاد الرب، "الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار"، ص 45- 46، مرجع سابق.

[647] بابكر موسى محمد، "الهجرة الداخلية في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة آفاق الهجرة – مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان – الخرطوم، عدد 2 (2010): ص 98. بتاريخ: 10-10-2016.
http://search.mandumah.com/Record/641899

[648] أم العز المبارك، "التغيير الاجتماعي في السودان"، ص 21- 23، مرجع سابق.

ثانياً، تفاقم الأزمة الاقتصادية للدولة السودانية، وتقلُّص القوى البشرية العاملة في الريف السوداني جرّاء ظاهرة ترييف المدينة، مما حال دون تمكن النظام السياسي من توفير الاحتياجات الغذائية لسكان المدن. بالإضافة إلى أن غالبية القوى العاملة التي توجهت للمدن انضمت إلى الفقراء والعاطلين عن العمل[649]. وعليه، عكست هذه الظاهرة (ترييف المدن) أزمة الدولة السودانية بجوانبها الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[649] خضر الخواض جاد الرب، "الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار"، ص 58- 59، مرجع سابق.

خاتمة الجزء الثاني

لعبت المفاعيل الداخلية التي نوقشت سابقاً دوراً هاماً في أزمة الدولتين العراقية والسودانية، فمنذ الاستقلال عن المستعمر وحتى تاريخه شهدت الدولتان أزمات متتالية سياسية واقتصادية واجتماعية زادت من حالة التأزم في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة، وكان لها مظاهر عديدة كغياب المواطنة والتداول السلمي والدوري للسلطة وتدخل الجيش في السياسة في كلا البلدين، هذا من الناحية السياسية. أما من الناحية الاقتصادية، فلم يتم بناء اقتصاد وطني يعتمد على الإنتاج ويخرج الدولتين من أزمة التبعية الاقتصادية المزمنة التي ساهم نمط الاقتصاد الريعي أو شبه الريعي في استدامتها. ومما زاد من مظاهر الأزمة الاقتصادية في البلدين ظاهرة الفساد وغياب التنمية الحقيقية وعدالة توزيع الموارد. وعلى الصعيد الاجتماعي، لم تتمكن الدولتان العراقية والسودانية من بناء هوية وطنية جامعة تستوعب في إطارها الاختلافات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية في البنية الاجتماعية المكوّنة لكل منهما. إضافة لذلك، شهد البلدان، لا سيما في العقود الثلاثة الماضية، تزايداً في حدة مظاهر الفقر والبطالة وتراجعاً في مستويات الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية في غالبية المجتمعين بشكل عام. وهذا ما يفسر وصول جانباً مهماً من الصراعات والانقسامات التي يشهدها البلدان منذ الاستقلال وحتى تاريخه بشكل متفاوت ومتقطع. وكما ويفسر ذلك ما جرى في السودان من انفصال للجنوب، وما يجري اليوم في العراق من انفصال للإقليم الكردي في الشمال.

إن أهم أسباب هذا الفشل في الحالتين العراقية والسودانية: الخلل البنيوي الذي تطرقت إليه الدراسة، وإدارة الشأن الاقتصادي بلا خطة تنموية استراتيجية أو رؤية وطنية شاملة مدعومة من كافة الأطياف السياسية للمجتمع، بل جرى التعامل مع الاقتصاد وفقاً لمصالح الطبقة الحاكمة الآنية التي تعبر عن

وجهة نظر واحدة، واعتمدت الدولتان في تأمين جزء كبير من احتياجاتهما المالية على تصدير المواد الخام وليس على قاعدتهما الإنتاجية المفترضة. كما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في المجتمعين بسبب غياب عدالة توزيع الموارد المتاحة نظراً لتغلغل الفساد والزبائنية في كلا النظامين، مضافاً له دخول البلدين في حروب طويلة ومدمرة، كما حدث في حرب العراق مع إيران والكويت أو في حرب السودان مع إقليمه الجنوبي ومع جيرانه، وما خلّفه ذلك من استنزاف للموارد والطاقات والبنى التحتية على حساب جهود التنمية المفترضة.

وبعيداً عن الفروقات النسبية التي اتسم بها الاقتصاد في العراق أو السودان بين مرحلة وأخرى أو بين نظام حكم وآخر، إلا أن هناك سمات أساسية تختلف بين الاقتصادين بشكل عام، وبين طبيعة المجتمعين الاقتصادية. ففي العراق كان الاقتصاد أكثر ميلاً نحو الطابع الزراعي- النفطي، وهو ما جعل المجتمع في غالبيته ينقسم إلى فئتين أساسيّتين: الأولى فئة المزارعين والفلاحين، والثانية فئة العاملين في الخدمة المدنية سيّما في العهد الجمهوري الذي شهد توسعاً في القطاع العام جرّاء تأميم الثروة النفطية.

أما السودان فقد غلب على اقتصاده الطابع الرعوي- الزراعي، الأمر الذي جعل غالبية المجتمع تندرج ضمن فئة الفلاحين والمزارعين. وقد يُعزى سبب هذا الاختلاف بين الحالتين إلى الاكتشاف المبكر للثروة النفطية في العراق، ما انعكس على المجتمع وتشكيلاته الطبقية بمزيد من التعقيد، بينما اكتشف النفط في السودان في مراحل متأخرة من تاريخه السياسي المعاصر، ومع تفاوت واضح في معدلات الاحتياطات النفطية والانتاج بشكل بارز بين البلدين لصالح العراق.

يُضاف إلى ما سبق، أن الدولة العراقية تميّزت عن نظيرتها السودانية بإحداثها، ولو مرحلياً، أثناء حكم عبد الكريم قاسم (1958- 1963)، وأحمد حسن البكر (1968- 1979) قفزة اقتصادية في البنية التحتية وقطاع الخدمة المدنية. ويُعزى ذلك إلى عاملين أساسيين: الأول، ريع البترول الذي انعكس في

الفترات المُشار إليها على مختلف الجوانب الحياتية للعراقيين. والثاني، الاهتمام الذي أولاه الرئيس عبد الكريم قاسم لعملية التخطيط والبناء. في حين فشل النظام السياسي السوداني في استخدام القوة الاقتصادية الكامنة لدى السودان في إحداث النهضة، ولو مرحلياً، رغم أن مقدرات السودان كانت قادرة على توفير الغذاء للعالم العربي في ظل مساحته الشاسعة وخصوبة أراضيه ووفرة المياه. ولم يختلف حال السودان بعد اكتشاف الثروة النفطية، إذ أصبحت هذه السلعة، بسبب سوء الإدارة وعدم عدالة توزيع الموارد، عاملاً إضافياً لتأجيج الصراع بين المركز والأطراف، وأحد أسباب انفصال الجنوب، بدلاً من استخدامها في تحسين واقع المجتمع السوداني ودعم عملية التنمية المفترضة.

من جهة أخرى، لم تتمكن الدولة في العراق والسودان من إدارة التعددية العرقية والدينية في كلا المجتمعين، بما يحافظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لمختلف المكونات، وبما يعزز اللحمة الوطنية والهوية العامة، بل ساهم قصور الدولة المستمر عن تأدية واجباتها الوظيفية في تكريس التفكك والصراعات القومية والدينية التي أوجدها المستعمر. وقد زاد من حدة هذه الأزمة فشل السياسات الاجتماعية للدولتين في النهوض بالواقع المعيشي والتعليمي والصحي لمجتمعيهما، حيث أخفق النظامان في القيام بمسؤوليتهما في هذه المجالات. وقد أنتج ذلك تراجعاً في جوانب التعليم والصحة والدخل، وارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة لا سيّما في العقود الثلاثة الماضية.

مجدداً، تؤكد الظروف الراهنة في كلا البلدين على أزمة العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة. فما شهده العراق من اللجوء لخيار الدولة الفيدرالية، ظاهرياً[650]، وتحوله من دولة بسيطة إلى دولة مركبة

[650] يُستنتج من واقع العراق اليوم أن الفيدرالية المنصوص عليها في دستور عام 2005 هي على أرض الواقع هشة، ولعل واقع العراق اليوم هو أقرب إلى النظام الكونفدرالي، ويتجلى ذلك في وضعية الإقليم الكردي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية التي سبق وأشارت إليها الدراسة أثناء نقاش المفاعيل السياسية الداخلية. وفي حال نجح الإقليم الكردي في تحقيق الانفصال الرسمي عن العراق فإن ذلك سيغير شكل الدولة العراقية.

تحت الضغط الخارجي، وما يشهده من صراعات وانقسامات طائفية شيعية– سنية، أو عرقية عربية– كردية، لا يزال يخيم على المشهد العراقي حتى تاريخه، مما عكس فشل الدولة في إدارة البنية الاجتماعية وتحقيق الاندماج المجتمعي. وكذلك الحال بالنسبة للسودان الذي تعرض للتفكك على أرض الواقع جراء الصراعات الإثنية والدينية الناتجة عن فشل الدولة في استيعاب التركيبة السكانية المتنوعة وتجسيد مفهوم المواطنة في الواقع السياسي والاجتماعي، في ظل انفصال الجنوب وتنامي النزعات الانفصالية في إقليمي دارفور وكردفان.

ظهرت نتائج أزمة الدولة السودانية في إقليمي الجنوب ودارفور، أما الدولة العراقية فقد ظهرت نتائج أزمتها في إقليم كردستان، وفي تفشي ظاهرة التعصب والفوضى في عموم العراق. وقد يُعزى جانب مهم من ذلك إلى ضعف الدولتين في اختراق البنية الاجتماعية المكونة لهما من خلال التنمية، وتوزيع الموارد بشكل عادل، وبناء بنية تحتية متطورة تربط المركز بالأطراف، وتعزز من حضور الدولة وتواجدها في مختلف أقاليمها؛ سياسياً وإدارياً واقتصادياً وأمنياً.

من جانب آخر، شكّل طغيان الطابع القبلي سمة مُميزة للمجتمع السوداني، إذ ينحدر غالبية السودانيين من قبائل غير متجانسة ثقافياً بسبب تنوعها العرقي واللغوي والديني، وهو ما جعل النظام القبلي يطغى على الطابع المدني في السودان. وتأثراً بهذا الواقع، ظهرت قضايا ذات انعكاسات سلبية على مفهوم الدولة وعلاقتها بالفرد والمجتمع، أهمّها: تفشي الثقافة السياسية المفككة التي أبعدت الأفراد عن مفاهيم الدولة والمواطنة الصالحة والهوية الوطنية الجامعة، وحدّت من قدرتهم على المشاركة والفاعلية السياسية بسبب سطوة النظام العشائري والقبلي عليهم، وبسبب ضعف وعيهم السياسي. وقد انعكس هذا النمط من الثقافة على تكوين النخب السياسية السودانية التي اتسمت غالباً بضعف ثقافتها الديمقراطية والمدنية اللازمة لتطوير العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة.

أما العراق، فلم يطغَ على بنيته الاجتماعية الطابع القبلي مقارنة بالسودان، وإنما اتسم بطابع مدني تأثراً بتعدد مراكزه الحضرية تاريخياً. وقد انعكس هذا التنوع على ثقافة المجتمع السياسية التي يمكن وصفها بأنها تتأرجح بين المفككة والموجهة، أي أن الأفراد في العراق أقل بعداً عن مفهوم الدولة والهوية الوطنية الجامعة رغم محدودية فاعليتهم السياسية. كما تمكن العراق، ولو نسبياً، من تكوين نخبة مدنية، استطاع من خلال دورها السياسي أن يحد من تأثير الطابع القبلي أو العشائري على الدولة والعملية السياسية. وتميّز العراق أيضاً أن سطوة الحكم خاصةً في العهد الجمهوري طغت على النظام القبلي السائد.

وأخيراً وليس آخراً، لعبت المفاعيل الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دوراً مهماً في إدامة أزمة الدولتين واستمرارها، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تهديد وحدتهما السياسية والجغرافية، وخلق صراعات وانقسامات عمودية في البنية الاجتماعية المكونة لهما.

الخاتمة العامة

يتضح من خلال النقاش والتحليل الذي أجرته الدراسة في جزأيها، حول أزمة الدولة في العراق والسودان، أن هناك تقاطعاً بين المفاعيل الخارجية والداخلية في تكوين أزمة الدولة واستمرارها في كلتا الحالتين، وتهديد أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها. إذ يصعب حصر أزمة الدولة في مفاعيل دون الأخرى أو تجاهل التفاعل بينهما في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ النشأة وحتى تاريخه. وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

- **فشل الدولتين العراقية والسودانية في التعاطي مع التحدي الخارجي**

أدى فشل الحكومات العراقية والسودانية المتعاقبة في التصدي للمفاعيل الخارجية، ومعالجة القاعدة التي أرساها المستعمر على أساس التمزيق والتفتت والتبعية، إلى تعرض الدولة في الحالتين لأزمات إضافية هدد تراكمها استقرارها ووحدتها وسلامة أراضيها. واستمر الفشل بالرغم من توفر ظروف مواتية في كلا البلدين، لم يتم استثمارها للتخلص من آثار الاستعمار، وترميم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة.

في السودان، لم تستثمر الحكومات ذات الطابع المدني الفترات التي أعقبت الإطاحة بنظامي إبراهيم عبود (1964–1969) وجعفر النميري (1985– 1989) العسكريين، في إنجاز إصلاحات جوهرية لآلية عمل الدولة ووظائفها وخصائص نظامها السياسي. وينطبق هذا على العراق، لا سيّما في العهد الجمهوري الذي اتسم بتحقيق قفزات اقتصادية وإنتاجية خلال حكم كل من عبد الكريم قاسم وأحمد حسن البكر، لكن دون أن تطال التغيّرات الحياة السياسية أو طبيعة نظام الحكم.

يُعزى فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في البلدين في مواجهة المفاعيل الخارجية وتداعياتها بشكل أساسي إلى عدم تمكنها من بناء نموذج ديموقراطي، يُتيح لأفراد المجتمع فرصاً متكافئة للمشاركة في

العمليتين السياسية والاقتصادية، ويُرسخ مفهومي المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، ويُحافظ على الحقوق والحريات المختلفة في إطار دولة مدنية تساوي بين جميع مواطنيها بغض النظر عن قضايا الجنس والعرق واللغة والدين.

انعكس هذا الإخفاق بشكل مباشر على قدرة الدولة على القيام بواجباتها ووظائفها المفترضة تجاه المجتمع كالأمن والتنمية وتوزيع الموارد المتاحة، وعلى ما شهده العراق والسودان أيضاً من صراع دموي على السلطة، وترهل مؤسساتهما السياسية، وتفشي ظاهرة الفساد والزبائنية فيهما، ومحاولات النخب الحاكمة المتكررة فرض ما تحمله من فكر وأيديولوجيا على مختلف الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية. شكّل كل ذلك بيئة خصبة لتغلغل الفاعل الخارجي ونجاحه في تحقيق أهدافه ومخططاته الاستعمارية التي كان أهمّها خلق دولة ضعيفة وتابعة وزيادة تدخله في الشؤون الداخلية للدولتين مستغلاً قضية الأقليات والحريات وسياساتهما الإقليمية.

أدى ضعف الدولة العراقية والسودانية ودور المفاعيل الخارجية إلى تموضع قطاعات واسعة من المواطنين في كلا البلدين في إطار بعدهم العرقي أو الطائفي أو القبلي للدفاع عن أنفسهم وتحقيق مصالحهم التي عجزت الدولة عن توفيرها لهم. وفي ضوء اشتداد الصراع الطائفي، ثمة تغيّرات طرأت في الخريطة الجغرافية والسكانية في إطار إعادة التموضع الذي حصل، حيث وصلت الدولة السودانية، بسبب تراكم أزماتها وتفاقمها، إلى انفصال إقليمها الجنوبي واستقلاله عنها، ودخولها أيضاً في صراعات مع الأقاليم الأخرى.

أما الدولة العراقية فقد وقعت تحت الاحتلال الأمريكي عام 2003، وسبق ذلك انفصال عملي لإقليم كردستان، ولو بشكل غير معلن وغير معترف به دولياً حتى تاريخه، مع تزايد النزعات الاستقلالية للإقليم الكردي في ظل المشهد الإقليمي، وما يجري في المناطق الكردية الأخرى المجاورة في كل من سوريا

وتركيا وإيران، وفشل الدولة العراقية في السيطرة على ما تبقى من أجزاءها الجغرافية بسبب الصراع الطائفي المحتدم. وفي ظل التقسيمات التي تشهدها بنية العراق الاجتماعية بين المكونات الثلاث الرئيسية السنة والشيعة والأكراد، بدأت تطرح مشاريع تتعلق بوحدة أراضي العراق كتقاسم البلد بين مكوناته الثلاث هذه.

يتضح بهذا تعقيد وتداخل الأزمة التي لازمت الدولة في الحالتين العراقية والسودانية منذ النشأة وحتى تاريخه، ويظهر هذا من تعدد مفاعيل وأطراف الأزمة، خارجية وداخلية، ومستوياتها، الدولة والنظام السياسي والحكومة والبنية الاجتماعية، وأبعادها، سياسية واقتصادية واجتماعية. أدى هذا التعقيد في الأزمة إلى نتائج خطيرة ليس على العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة فقط، وإنما أدى إلى تهديد حقيقي لوحدة الكيان السياسي والجغرافي للعراق والسودان أيضاً، بما يعني أن التشابه النسبي بين الحالتين كان في أسباب الأزمة وأعراضها، وفي متلازمة المفاعيل الخارجية والداخلية التي أدت إلى استمرار الأزمة في كلا الدولتين.

- **العراق والسودان: الانتقال من الأزمة إلى الصراع**

تبين من خلال نقاش أزمة الدولة في كل من العراق والسودان، أن الصراع الناتج عن استمرار الأزمة في البلدين أخذ أشكالاً متعددة تفاوتت في تأثيرها وخطورتها بين مرحلة تاريخية وأخرى. فقد تطور الصراع متنقلاً بين المستويات الأربعة التي تم الإشارة إليها في مقدمة الدراسة، إذ بدأ الصراع على سياسات الحكومات العراقية والسودانية المتعاقبة، ثم أصبح على السلطة أو الحكومة نفسها، وتجلى ذلك في تكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية في كلا الدولتين. لكنه أصبح بعد ذلك، أكثر عمقاً وخطورة عندما وصل إلى النظام السياسي العراقي والسوداني في محاولة لتغيير توجهاته الفكرية والأيديولوجية، ويُستدل على ذلك من تجدد الحرب الأهلية السودانية عام 1983 الناتجة عن تبني النظام السياسي، بقيادة جعفر

النميري، توجهات إسلامية بعد تحالفه مع من يحملون فكراً إسلامياً، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق الذي شهد صراعاً مريراً بين التيارات السياسية المختلفة؛ القومية والبعثية والشيوعية.

أما المستوى الأخطر، فهو الصراع الذي شهده وما زال يشهده البلدان على الدولة في كل منهما. ويتجلى ذلك في تفكك الدولة السودانية عام 2011 وانفصال إقليمها الجنوبي واستقلاله بعد صراع طويل مع المركز، وينطبق ذات الأمر على العراق الذي يُعاني من انفصال غير معلن لإقليم كردستان في الشمال، وما زالت كلا الدولتان تصارعان من أجل البقاء والاستمرارية في ظل المستجدات التي ظهرت أثناء الألفية الحالية مثل ظهور أزمة دارفور في السودان، وتفشي ظاهرة التعصب والفوضى والصراع الطائفي في العراق، وغيرهما من التطورات السلبية التي تُهدد وحدة كل منهما جغرافياً وسياسياً.

- **تأرجح تصنيف الدولتين العراقية والسودانية**

عطفاً على ما تناولته الدراسة في المقدمة من تصنيف الدول من خلال بعض المؤشرات والمعايير، إلى دولة قوية ورخوة وضعيفة وفاشلة ومنهارة، فإن الدولة في الحالتين العراقية والسودانية شهدت تأرجحاً على ضوء تطورات الأحداث في المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها بين نموذجي الدولة الضعيفة والرخوة أو الفاشلة والمنهارة.

تأرجحت الدولة العراقية بين النماذج المُشار إليها آنفاً، ضمن المراحل المختلفة التي يُمكن إيجازها على النحو التالي: اتسمت الدولة العراقية في العهد الملكي (1921– 1958) بالضعف في ظل مقومات الدولة الناشئة تحت الاستعمار البريطاني وما أعقب الاستقلال النسبي من تبعية للخارج، فقد كانت مؤسساتها وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية ضعيفة. زد على ذلك، غياب المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين العراقيين، وضعف الدولة في إدارة البنية الاجتماعية سيّما في العلاقة مع المكون الكردي.

مع انتقال العراق إلى العهد الجمهوري بعد عام 1958 اقتربت الدولة نسبياً في بعض المراحل، سيّما في فترة حكم كل من عبد الكريم قاسم وأحمد حسن البكر، من نموذج الدولة القوية كنتيجة لما شهده العراق بشكل عام من نهضة وتقدم في مستوى المعيشة والدخل والبنية التحتية والخدمات العامة، وما رافق ذلك من تراجع التأثير السلبي لعوامل عدم التجانس والاستقرار في العلاقة بين المكونات القومية أو بين الدولة العراقية والإقليم الكردي في ظل سطوة الحكم التي أعقبت سقوط النظام الملكي.

أما في بقية مراحل العهد الجمهوري، فقد تأرجح العراق بين نموذج الدولة الضعيفة والرخوة خاصةً في العقدين الأخيرين من القرن الماضي عندما بدأ مسلسل التراجع في قوة الدولة جراء الحروب والحصار الذي فرض على العراق بعد احتلال العراق للكويت عام 1990 والحرب التي شنت عليه عام 1991، وما رافق ذلك من انخفاض قيمة الدينار العراقي بشكل كبير، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع الخدمات العامة المتعلقة بالتعليم والصحة والبنية التحتية.

بالانتقال إلى العهد العراقي الأخير، الذي بدأ منذ حرب عام 2003 وحتى تاريخه، تأرجحت الدولة بين نموذجي الدولة الفاشلة والمنهارة بعد تعرضها للغزو الأمريكي الذي أدى إلى انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها وإعادة تشكيل نظامها السياسي، واستشراء ظاهرة الفساد فيها، وصولاً إلى سقوط أجزاء واسعة من أراضي العراق، خاصة في غربه وشماله، بيد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في ظل احتدام حمى الصراعات والمواجهات الطائفية، لا سيّما في حقبة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

أما الدولة السودانية، فقد تأرجح تصنيفها بين نموذج الدولة الضعيفة والرخوة والاقتراب من نموذج الدولة الفاشلة نسبياً في مراحل مختلفة من التاريخ. ويُستدل على ذلك من خلال المؤشرات التالية: غياب الأمن والاستقرار في معظم الفترات التاريخية التي أعقبت مرحلة الاستقلال عام 1956، وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الوطنية المتعاقبة، والوقوع تحت تأثير الاستهداف الخارجي في مراحل

مختلفة من تاريخ السودان المعاصر، إضافة للحصار الشديد الذي فرض على السودان في العقد الأخير من القرن الماضي وانعكاساته داخلياً على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

زد على ذلك، فشل الدولة في استيعاب مكوناتها الاجتماعية العرقية واللغوية والدينية خاصةً في الجنوب، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى نجاح النزعة الانفصالية للإقليم الجنوبي التي توجت باستقلاله في دولة جنوب السودان عام 2011. ورغم حالة التأرجح التي شهدتها الدولة السودانية، إلا أنه يمكن تصنيفها بشكل عام في إطار الدول الضعيفة[651].

وعليه، اتسمت الدولتان العراقية والسودانية بشكل عام بظاهرة عدم الاستقرار سواء في إطار العلاقات الداخلية المجتمعية والخارجية الإقليمية والدولية منذ الاستقلال وحتى تاريخه.

- **استمرار رقابة القوى الكبرى على العراق والسودان**

يتضح من خلال استعراض التاريخ السياسي للدولتين العراقية والسودانية أن دور المستعمر لم ينته بجلائه عن أراضيهما، وإنما بدأ بمتابعة نظامهما السياسي والتأثير عليهما عبر وسائل عديدة تضمن له استمرار أزماتهما وبقاء هيمنته وتدخله في شؤونهما الداخلية. وقد قام المستعمر بذلك عبر ربط البلدين بالمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمحاولات المستمرة للتدخل فيهما من خلال مداخل أخرى كثيرة من ضمنها قضايا حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الدينية والإثنية، وقضايا الديمقراطية والحريات، وسياساتهما الإقليمية، ومكافحة الإرهاب.

[651] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 41-42، 2014): ص 97- 103.

أدت هذه المسائل إلى محاصرة الدولة العراقية والسودانية سياسياً واقتصادياً من الداخل، حيث وجدت الدولة نفسها في كلا الحالتين محاصرة في إطار ما صنعته القوى الاستعمارية الكبرى من وقائع كالتفتت المجتمعي، ونشوب صراعات، ونزاعات إثنية وعرقية ودينية أضعفت قدرة الدولة على مواجهة التحديات الخارجية بشكل كلي شمولي.

كما حاصرتها من الخارج في إطار المؤسسات الدولية المختلفة التي تسيطر عليها الدول الكبرى بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية الدولية المشار إليها آنفاً. يُضاف إلى ذلك، تقييد البلدين في مجال التجارة الدولية، ومنع تطور اقتصادها وانفتاحها على العالم من خلال العقوبات والحصار الذي تعرضا له في مراحل مختلفة من تاريخهما المعاصر.

بالرغم من أهمية المفاعيل الخارجية وتأثيرها الذي بقي مرافقاً للدولتين العراقية والسودانية، إلا أن مواجهتها لا يمكن أن تتم إلا عبر عملية بناء داخلي للدولة القطرية العربية على أسس وقواعد جديدة تنقلها من التبعية إلى القدرة على معالجة أزماتها ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في علاقاتها الداخلية والخارجية. وطالما بقيت الدولة غير قادرة على فعل ذلك سيبقى التدخل الخارجي مستمراً.

لم يقف السودان على قدميه بعد انفصال الجنوب عام 2011 وحتى تاريخه، لأن الخلل البنيوي في طبيعة النظام الحاكم ما زال قائماً، وهذا ينطبق على العراق بعد الاحتلال الأمريكي، حيث غابت فكرة العدالة الانتقالية أو أية خطة حكومية وطنية شاملة للنهوض بالعراق. فمن المتوقع أن تكون مخرجات السياسة المتبعة في كلا البلدين، على الأقل منذ بدء ما يسمى بـ "الربيع العربي" وحتى تاريخه، مزيداً من التأزم على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبالتالي، ليس متوقعاً حدوث تغيير جوهري على ما تم التوصل إليه من نتائج في ضوء مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية التي يشهدها العراق والسودان.

في الختام، لم تقتصر الخصائص الأساسية التي تقاطعت بها الدولتان العراقية والسودانية في سياق المقارنة (أزمة النشأة، التبعية، التأثر بالسياسات الاستعمارية، الخلل البنيوي، الإدارة الخاطئة للاقتصاد، فشل السياسات الاجتماعية) على هذين القطرين فقط، بل يمكن تعميمها على بقية الأقطار العربية التي لم تخرج عن إطار هذه الأزمات، رغم وجود تباين نسبي بينها في طبيعة ومستويات التأثر نظراً لخصوصية كل قطر.

ولعل أبرز الدول العربية التي تتشابه مع حالتي العراق والسودان في الأزمة هي الجمهوريات: سوريا، ولبنان، واليمن، وليبيا، ومصر، وتونس، والجزائر، التي يفترض أن تكون ديمقراطية وفقاً لدساتيرها التي تتضمن قيم المساواة والتعددية والحريات والمشاركة السياسية والمواطنة، إلا أن الواقع العملي يتناقض مع هذه المضامين.

في المقابل، تتراجع هذه الأزمات نسبياً في الدول العربية ذات الأنظمة الوراثية، دول الخليج والأردن والمغرب، ظاهرياً على الأقل، ذلك لأن الاستقرار السياسي الذي ينبع من سلمية حسم تداول السلطة، عبر الوراثة في العائلة الحاكمة، أعطى فرصة نوعية للاستمرارية أو بعداً مختلفاً لصناعة القرار. إضافة إلى ذلك فقد شهدت هذه الدول الملكية، باستثناء الأردن والمغرب، طفرة اقتصادية كبيرة نظراً لامتلاكها حجماً كبيراً من المواد الخام الأولية التي يستخدم ريعها لتحقيق رفاه الأفراد والجماعات في الدولة. زد على ذلك، أن هذه الدول المنتجة للنفط، والمواد الخام بشكل عام، بقيت منذ اكتشافها وحتى تاريخه تحت حماية الاستعمار والدول الكبرى التي تركزت سياساتها الخارجية تجاه هذه الملكيات على حماية استقرار أنظمتها الحاكمة، لضمان تدفق الموارد النفطية منها بالأسعار والكميات المناسبة[652].

[652] للمزيد من الإيضاح حول العلاقة بين الملكيات والقوى الكبرى انظر إلى مقدمة المرجع التالي: جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي، ص5. مرجع سابق.

بالرغم من الاختلاف النسبي بين الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية والملكية، إلا أنه ثمة تشابهاً نسبياً بينها في العديد من السمات أهمّها: أولاً، أزمة النشأة، إذ أن تكوين هذه الدول بالشكل الذي تتسم به اليوم جاء بتدخل المستعمر مباشرة سواء فيما يتعلق برسم الحدود أو صياغة النظام السياسي أو النخبة الحاكمة.

ثانياً، العلاقة مع المفاعيل الخارجية، لم تخرج علاقة هذه الدول (القطرية) بعد الاستقلال مع هذه المفاعيل عن إطار التبعية ضمن ارتباط سياسات هذه الدول باستراتيجيات الدول العظمى، لا سيّما القوى الغربية التي تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخه.

ثالثاً، الطابع السلطوي للأنظمة السياسية، إذ يُمنع المواطنون في كلا النموذجين الملكي والجمهوري من التدخل الفاعل في شؤون الحكم أو الاختلاف الأيديولوجي، مع وجود هامش ضيق من المشاركة السياسية. رابعاً، الاقتراب من الطابع الريعي أو شبه الريعي للاقتصاديات العربية، إذ ابتعدت أنظمة الحكم الملكي والجمهوري عن الطابع الانتاجي واقتربت من النمط الريعي أو شبه الريعي، مما شكّل عاملاً هاماً في أزمة تبعية الدول العربية للخارج ومدخلاً إضافياً لتغلغل القوى الخارجية في سياساتها.

خامساً، تأرجح الثقافة السياسية العربية بين المفككة والموجهة، إذ تتقاطع الدول القطرية (الوطنية) العربية في عدم اعتماد الثقافة السياسية لمواطنيها على المشاركة السياسية، أي أن الفرد فيها بعيد نسبياً عن مفهوم الدولة والنظام السياسي نتيجة ضعف مفهوم المواطنة، وطغيان مفاهيم القبلية والجهوية والعائلية والمذهبية والعرقية على العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة، أي أن اتصال الفرد مع النظام السياسي يتم عبر وسيط، مختار أو شيخ قبيلة أو مسؤول طائفة أو مذهب. وهذا يُفسر جانباً مهماً

لاعتبار الطابع السلطوي الأبوي سمة مميزة لطبيعة النظم السياسية العربية، ويُفسر أيضاً جزءً من عدم تأصيل مفهوم الدولة في العالم العربي[653].

يدعم واقع العالم العربي منذ بدء ما يسمى بـ "الربيع العربي" وحتى تاريخه هذا التعميم، ويدلل على أزمة الدولة القطرية (الوطنية) العربية التي يعتبر أحد مسبباتها الرئيسية التفاعل السلبي بين المُحددين الخارجي والداخلي، والذي أدخل كثيراً من الدول العربية في أزمات مضاعفة فشلت الحكومات الوطنية، سواء في إطار سياساتها القطرية أو على صعيد النظام الإقليمي العربي، في مواجهة التحديات الكبيرة التي سببتها.

وفي ضوء استمرار دور وتأثير المفاعيل الخارجية، وفي ضوء تنوع البنية الاجتماعية للدولتين العراقية والسودانية، عرقياً ولغوياً ودينياً، يُصبح البديل الواقعي لمعالجة أزمة كل منهما والحفاظ على وحدة أراضيهما هو دولة لجميع مواطنيها من خلال خلق نموذج تكاملي أو نظام تعايش متعدد في إطارها. ويتطلب تحقيق هذا النموذج بناء كيان الدولة على أسس جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة، قادرة على مواجهة الفاعل الخارجي وإدارة التنوع المجتمعي وتحقيق الاندماج، وذلك على النحو التالي:

أولاً، التوجه نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم الحريات العامة وحقوق الأقليات والمشاركة السياسية للجميع. وهذا لا يكون إلا من خلال إعادة صياغة العقد الاجتماعي ممثلاً بالدستور على أسس جديدة تُرسخ مفهوم المواطنة الصالحة والقيم الديمقراطية، لعل أهمّها سيادة القانون، والتوازن بين سلطات

[653] للاطلاع أكثر على أنماط الثقافة السياسية، انظر: إلى دراسة الكاتبين جابرييل الموند وبيغهام باول الابن، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية، ص 49- 54، 62- 71، مرجع سابق.

الدولة الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومدنية الحكم، أي عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري.

قد تحمل الأزمات التي يشهدها العالم العربي منذ بدء ما يسمى بـ "الربيع العربي" وحتى تاريخه، وما نتج عنها من تكلفة بشرية ومادية عالية، فرصة مواتية لإعادة صياغة تفاهم مجتمعي أو تعاقد جديد في هذه الأقطار بين كل من الفرد والمجتمع والدولة، بغض النظر عن النتائج المأساوية لهذا الحراك وعدم وضوح الرؤية أو طبيعة النظم السياسية التي يمكن أن تنشأ في هذه الأقطار. فهذه فرصة للشعوب والقوى الفاعلة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، لا سيّما أنه رغم الاختلاف الحاصل على نتائج "الثورات" إلا أن هناك اتفاقاً حول فشل نموذج الدولة السلطوية أو الشمولية أو الطائفية- المذهبية في العالم العربي.

في هذا الإطار يمكن لهذه الأقطار الاستفادة من تجارب دول المنظومة الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية التي تحولت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي إلى نماذج ديمقراطية ناجحة بعد قيامها بعملية اصلاح وإعادة هيكلة لنظامها السياسي، وتغيير طبيعة مؤسساتها وأهدافها الوظيفية، وإعادة صياغة علاقتها بمجتمعاتها وفقاً لأسس وقواعد جديدة اعتماداً على الحفاظ على الدولة ومؤسساتها.

ثانياً، إحداث نهضة اقتصادية وعمرانية عبر خطط وبرامج استراتيجية، ورؤية وطنية شاملة تنقل الدولة من حالة الضعف والتبعية إلى الإنتاجية والاعتماد على الذات. وقد يشكّل ذلك عاملاً مهماً في خلق ارتباط بين الفرد العراقي أو السوداني ودولته التي تحقق له مصالحه ورفاهيته أكثر من الارتباط بالانتماءات العرقية أو الطائفية أو القبلية التي فاقمت الأزمة وزادتها تعقيداً، لا سيّما وأن كلا البلدين يتمتعان بقوة اقتصادية كامنة تتمثل في أراضٍ شاسعة وثروة مائية ونفطية وحيوانية وقوىً بشرية وموقع

جغرافي مهم. ويجب أن يُرافق ذلك عدالة في توزيع الموارد المتاحة حتى تترسخ مفاهيم المواطنة والمساواة والهوية الوطنية الجامعة.

بالتالي، يجب على الدولتين العراقية والسودانية وبقية الأقطار العربية معالجة الثغرات التي أدت إلى وجود اقتصاد ضعيف، وإعادة التحكم في ثرواتها واستغلالها بما يؤدي إلى بناء اقتصاداتها الوطنية والخروج من دائرة التبعية. وهنا قد يتم الاستفادة من تجارب دول استطاعت أن تبني اقتصادها رغم التحديات التي فرضها المُحدد الخارجي عليها مثل الدولة الإيرانية التي خضعت لحصار دام عدة عقود، ولكنها اعتمدت على ذاتها في بناء اقتصادها والنهوض بمجتمعها انطلاقاً من تماسك نظامها السياسي وقاعدته الاجتماعية.

ثالثاً، بناء سياسات اجتماعية فاعلة في قضايا التعليم والصحة وخلق فرص العمل. وهذا يتطلب خطة استراتيجية تتقاطع والرؤية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار يمكن دراسة تجارب دول عديدة مرت بأحوال وأزمات مشابهة، واستطاعت من خلال إصلاح النظامين التعليمي والصحي أن تصل بالمجتمع إلى ناصية التقدم، كتجربة النمور الآسيوية، تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، التي أصبحت خلال النصف الثاني من القرن الماضي في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وقد يُعزى نجاحها في إحداث هذا التطور إلى وجود نظام سياسي تديره قيادة تنموية ذات رؤية استراتيجية شاملة منحت الأولوية لقضايا التنمية البشرية، وتطوير التعليم، ومعالجة الفقر والبطالة وقضايا الصحة.

- **نظرة استشرافية**

عطفاً على ما تناولته الأطروحة من نقاش وتحليل لأزمة الدولتين العراقية والسودانية في سياق مقارن، وانطلاقاً من سيرتهما التاريخية وحالة التأزم الراهنة التي تعيشانها في علاقاتهما الداخلية والخارجية، نرى بأن الأزمة في كلتا الحالتين ستتجه أكثر مما سبق نحو مزيد من التعقيد محدثةً نتائج خطيرة على وحدة البلدين سياسياً وجغرافياً، وهو ما قد يُعمق الصراع على الدولة ويزيد خطورته على أركانها. وهذا من شأنه أن يجعلهما أكثر ضعفاً من ذي قبل، خصوصاً في التعامل مع التحديات المستجدة؛ محلياً وإقليمياً ودولياً.

لم يكن انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم عام 2011 مخرجاً أو نهاية لأزمتها المستفحلة، بل قد يتعرض السودان لنتائج مشابهة لما حدث في الجنوب، في أقاليم ومناطق أخرى لا سيّما إقليم دارفور المرشح الأقوى للانفصال تبعاً لما تم تناوله في الدراسة سابقاً. فما زالت الأزمة مستمرة ومفاعيلها ومُحدداتها الداخلية والخارجية قائمة حتى تاريخه، مما يُنذر بمزيد من التفكك والانقسام الذي يمس ما تبقى من كيان الدولة السودانية وإقليمها الجغرافي.

يُستدل على احتمالية تفكك السودان من خلال مؤشرات ومعطيات عديدة أثارتها الدراسة، منها استمرار الأزمة البنيوية التي تتجلى في الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، وعدم حدوث انتقال ديمقراطي في السلطة في ظل البنية الحالية للنظام السياسي وافتقاره للمأسسة، وطغيان البعد القبلي والطابع الشخصاني على عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وغياب مفهوم المواطنة الصالحة في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة، وتفشي ظاهرتي الفساد والزبائنية. يُضاف إلى ذلك، استمرار ظاهرة عدم الاستقرار، وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وغياب العدالة في توزيع الموارد المتاحة، وكذلك استمرار حالة التبعية، وديمومة الرقابة الخارجية، وتدخل القوى الإقليمية والدولية المستمر في الشأن السوداني الداخلي.

تبعاً لهذه المعطيات، ستبقى ظاهرة التفكك أو الشرذمة تلقي بظلالها على الدولة السودانية الأم إذا ما استمر قصورها في تأدية واجباتها المختلفة تجاه الفرد والمجتمع، وعدم استيعابها للتعددية والتنوع في البنية الاجتماعية المكونة لها على قاعدة الشراكة الوطنية.

بالرغم مما سبق، تجدر الإشارة أنه إذا ما استفاد السودان من تجربة انفصال الجنوب فإن احتمالية السيطرة على الأزمة واردة ومتوفرة، وقد يكون هذا الانفصال عنصراً إيجابياً على المدى البعيد، بالرغم من الخسارة الوطنية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حال عمل السودان على إصلاح مواطن الخلل في العلاقة ما بين الفرد والمجتمع والدولة في كافة القضايا التي تم الإشارة إليها سابقاً، واستثمر ما لديه من موارد بشرية ومادية بما يحقق الاستقرار والتنمية الشاملة. واحتمالية حدوث هذا السيناريو في ضوء معطيات الواقع الراهن ضعيفة، ولكن احتمالية انجاحه ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية عند النخب الحاكمة والقوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي بشكل عام.

حسب ما يرى الباحث فإن الأوضاع في العراق لا تختلف عن مثيلتها في السودان، وإن تباينت مظاهر الأزمة بينهما نسبياً، فإقليم كردستان بانفصاله غير المعلن واتجاهه نحو الاستقلال وإعلان قيام دولة كردية يماثل ما حدث في جنوب السودان، ولولا الدور الإقليمي، سيّما التركي والإيراني والسوري، لأصبح الإقليم دولة مستقلة قائمة بذاتها. ولا يجب أن يُفسر هذا على أنه حرص تركي أو إيراني أو سوري على وحدة الدولة العراقية وتماسكها، بل هي خشية من امتداد ظاهرة التفكك إلى الإقليم الجغرافي لهذه البلدان نظراً للامتدادات العرقية المشتركة بين العراق وبينها، فوضع الأكراد تحديداً ومستقبلهم السياسي في الأقطار الأربعة مرتبط ببعضه البعض. وفي ظل الانقسام العمودي في الكيان الاجتماعي للدولة العراقية فإن ظاهرة الانفصال قد تمتد لأقاليم ومناطق عراقية أخرى تحت عناوين مختلفة، مذهبية أو طائفية أو مناطقية أو قومية.

قد يتطور الصراع الذي ظهر للعلن وتفجر بين المكونات المجتمعية العراقية بعد عام 2003، لا سيّما بين السنة والشيعة، إلى فوضى لا تنتهي كما هو الحال بالنسبة للصراعات الطائفية والمذهبية في مناطق أخرى من العالم. وهناك العديد من الأسئلة، المتعلقة بمستقبل العراق، التي تصعب الإجابة عليها مثل، أثر (داعش) والحرب عليها على مستقبل الدولة العراقية، ومصير المكون السني وبقايا حزب البعث في ظل سيطرة القوى السياسية الشيعية على النظام السياسي، وانعكاس قوة الجيش العراقي وإعادة تسليحه ومشاركته في معارك صعبة، بعد خروج المحتل الأمريكي، على استقرار النظام السياسي ومدنية الحكم، واحتمالية العودة إلى الانقلابات العسكرية، أو تشكيل قوات الحشد الشعبي ضمانة لعدم تمكن الجيش من القيام بذلك، ومدى تجاوز الجيش العراقي مسألة الطائفية والمذهبية باتجاه وجود جيش وطني عراقي.

يزيد استمرار ضعف الدولة العراقية في التصدي للأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء من احتمالية تفككها، ويُستدل على ذلك بوجود نفس المؤشرات والمعطيات المذكورة آنفاً في الحالة السودانية في العراق، سواء المتعلقة بالخلل البنيوي، أو بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية، أو بالتبعية واستمرار التدخلات الإقليمية والدولية في شؤونه الداخلية، إضافة إلى الصراعات الداخلية المستفحلة منذ عام 2003 وحتى تاريخه.

لقد شكّل تحوّل العراق من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية مركبة (ظاهرياً)، تبعاً للمستجدات السياسية الناجمة عن وقوعه تحت الاحتلال الأمريكي عام 2003، بداية عملية التفكك، ومزيداً من الضعف والترهل لدور الحكومة المركزية والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. ولم يأتِ هذا التحول في إطار تطور تاريخي طبيعي أو في سياق صياغة عقد اجتماعي جديد بين الفرد والمجتمع والدولة، بل جاء انسجاماً مع فلسفة المستعمر في تجزئة العراق لصالح مشاريعه المختلفة ومنها تعزيز الصيغة الشرق

أوسطية التي تعتبر "إسرائيل" أحد أهم عناصرها، وذلك بحجة عدم تجانس العراق والمنطقة عامةً من حيث التركيب الاجتماعي.

لا يُشكّل تطبيق الصيغة الفيدرالية بالنسبة للأكراد نهاية الأزمة مع بغداد، وإن كانت مطلباً مهماً لهم في بعض المراحل التاريخية السابقة، سيّما خلال العهدين الملكي والجمهوري. ففي ظل وجود إمكانية للانفصال، نظراً للمُستجدات السياسية والأمنية التي شهدها العراق في فترة ما بعد صدام حسين، ونظراً لتوفر عناصر ومقومات تحقيق الانفصال، وأهمّها السيادة الكردية الكاملة على الإقليم التي تظهر بوضوح في حدوده الإدارية التي يصعب تجاوزها[654]، ازداد طموح الأكراد السياسي باتجاه الانفصال والاستقلال، وإن لم يتوفر الاعتراف الإقليمي والدولي بذلك حتى الآن.

لن تكون الدول العربية الأخرى بمنأىً عن ظاهرة التفكك والتقسيم في حال تعرض العراق لذلك، حيث أن المشاكل البنيوية التي تعاني منها الدولتان العراقية والسودانية لا تقتصر عليهما فقط، بل تتسم بها تلك الدول أيضاً، حيث لم تُعالج مسألة التعددية والتنوع في كيانها الاجتماعي بأسلوب ديمقراطي يؤدي إلى تحقيق المواطنة الصالحة، كما أنها لم تُعالج القضايا الأخرى الشبيهة بالوضع العراقي والسوداني كقضايا التنمية والتبعية والتدخلات الخارجية، مما يُعرضها لمواجهة نفس المصير إذا أبقت على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها منذ عهد الاستقلال، والمرتبطة بشكل أو بآخر بالاستعمار. وقد بدأت بعض مظاهر التفكك تتجلى في الدولة القُطرية (الوطنية) العربية، كبروز الهويات الفرعية وتراجع الهوية الوطنية العامة، وتفشي التعصب والفوضى، بشكل متفاوت الحجم والتأثير، منذ بدء ما عرف بـ"الربيع العربي" وحتى تاريخه.

[654] للمزيد انظر: أوفرا بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، ص 401- 405، 408- 413، مرجع سابق. وانظر: أيمن إبراهيم الدسوقي، "هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق"، ص228، مرجع سابق.

من شأن حفاظ العراق على كيانه السياسي والجغرافي، أن يُحافظ على تماسك الدول المحيطة به والتي تشبهه في جزء من ظروفها كسوريا وتركيا والسعودية والبحرين واليمن. تتسم هذه البلدان بتنوع كيانها الاجتماعي عرقياً أو دينياً أو لغوياً، وتشهد صراعاً ظاهراً أو مستتراً، فمثلاً السعودية تشهد اضطرابات وقلاقل بين فترة وأخرى في علاقة الدولة بأتباع المذهب الشيعي الذين يتركزون ديموغرافياً في الجزء الشرقي من إقليمها، ونفس الظاهرة موجودة في البحرين مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشيعة هم أقلية عددية في السعودية وأكثرية في البحرين. كما أن الظرف القائم في سوريا المجاورة للعراق، منذ عام 2011 وحتى تاريخه، يتسم بالتعقيد في ظل الصراعات المستفحلة، والتي تأخذ أبعاداً متعددة؛ سياسية ومناطقية وقومية وطائفية. واحتمالية تمدد ظاهرة التفكك إلى سوريا تلوح في الأفق نظراً لطبيعة المشاريع الخارجية التي تطرح لحل الأزمة السورية، وتتضمن أفكاراً تجزيئية.

أما تركيا المحاذية لحدود العراق الشمالية فهي الأخرى مرشحة لمزيد من عدم الاستقرار، في حال تعرض العراق للتفكك، لا سيّما في الجزء الجنوبي الشرقي الذي تتركز فيه تجمعات كردية كبيرة لديها طموح للانفصال وإقامة دولة كردية مستقلة. والأمر ذاته ينطبق على اليمن الذي يشهد، منذ بدء ما يُسمى بـ "الربيع العربي" وحتى تاريخه، صراعاً سياسياً ومذهبياً مريراً، وتدخلات خارجية كبيرة تُهدد خارطته السياسية والجغرافية. ولهذا، فإن بقاء العراق موحداً يشّكل حماية للدول المجاورة من التفكك.

فهرس الملاحق

الخارطة رقم 1: الدولة العثمانية	344
الخارطة رقم 2: العالم العربي وفقا لاتفاقية سايكس بيكو	346
الخارطة رقم 3: العراق بعد سايكس بيكو	347
الخارطة رقم 4: التوزيع الإثني والطائفي في العراق	348
الخارطة رقم 5: السودان وفق التقسيم الاستعماري	349
الخارطة رقم 6: التوزيع العرقي والإثني في السودان	350
الخارطة رقم 7: الثروة النفطية في السودان	351
الخارطة رقم 8: السودان بعد تقسيمها إلى دولتين	352

ملاحق الدراسة

الخارطة رقم (1)[655]: الدولة العثمانية

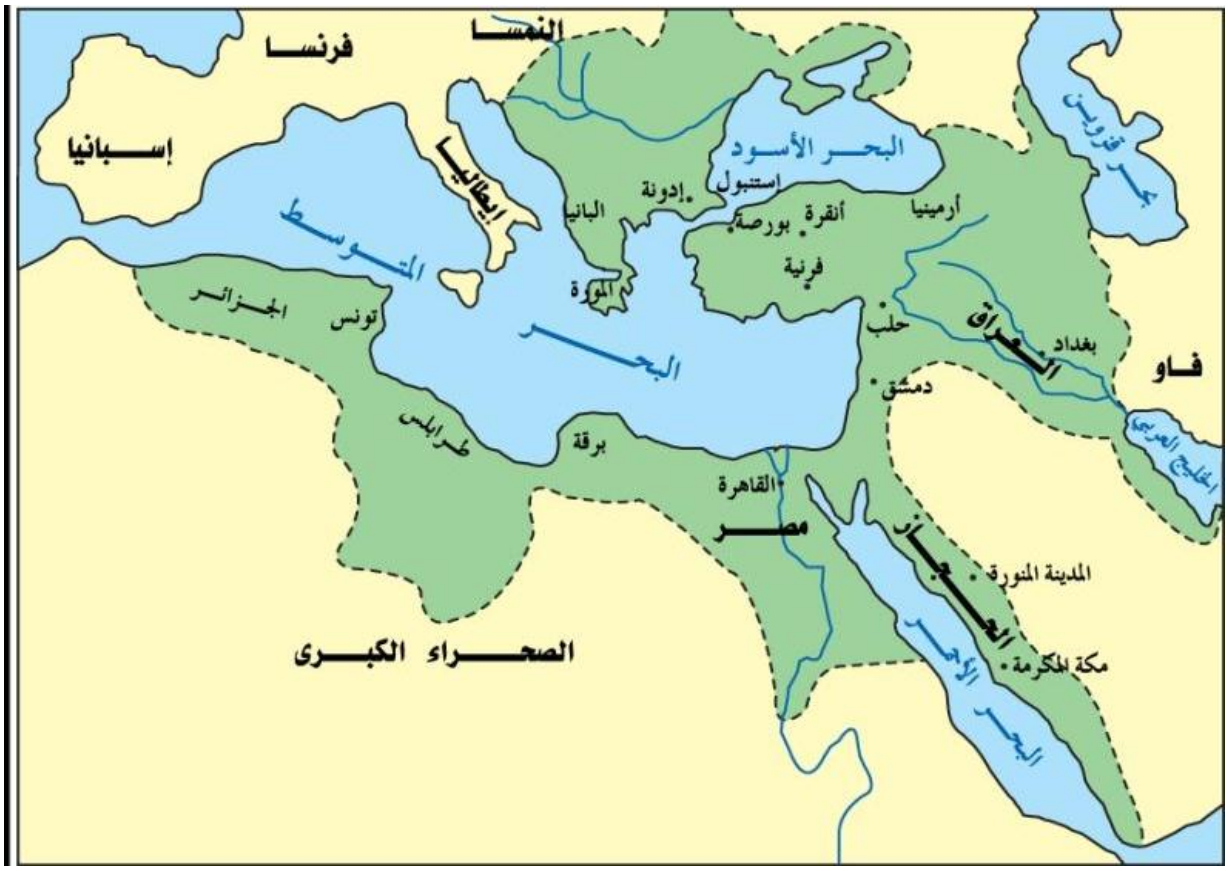

توضح الخارطة رقم (1) الأماكن التي حكمتها الدولة العثمانية، والمساحة الجغرافية التي خضعت لها. كما تبين الخارطة أن الأقاليم العربية التي كانت ضمن نطاقها لم يكن يفصلها عن بعضها حدود أو عوازل مصطنعة. فالعراق والسودان لم يكن بينهما وبين محيطهما أي فاصل أو عازل، كما أصبح عليه

[655] وفاء زين عبيد الرحيلي. خارطة أماكن حكم الدولة العثمانية. (العنوان مضاف من الباحث). موقع جامعة الملك عبد العزيز، استرجعت بتاريخ: 12-6-2017،

http://walruhaili.kau.edu.sa/ImageGallery.aspx?Site_ID=0009581&LNG=AR&Gal=4054

الحال بعد زوال الدولة العثمانية وقدوم المستعمر الأوروبي. حيث يُقرأ من الخارطة أعلاه كيف كانت الأقاليم العربية في إطار الدولة العثمانية مترابطة مع بعضها البعض بامتدادات طبيعية وتاريخية وثقافية واقتصادية وديمغرافية.

الخارطة رقم (2)[656]: العالم العربي وفقا لاتفاقية سايكس بيكو

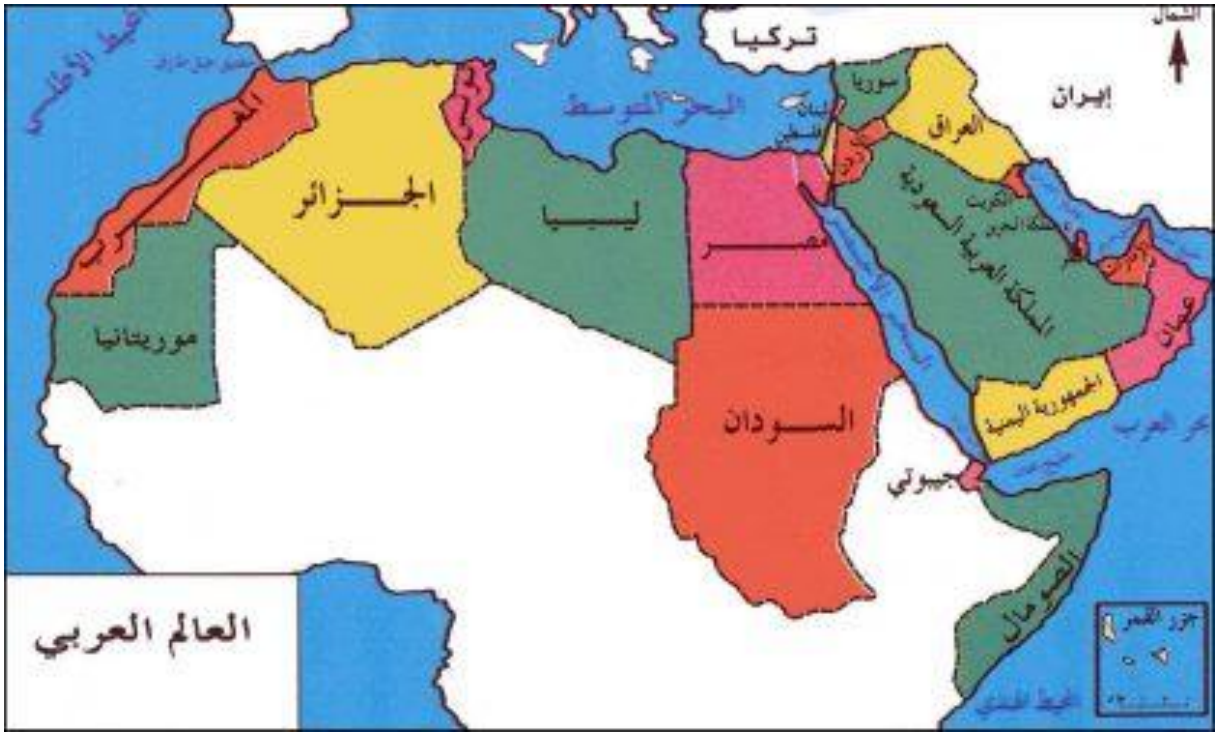

تبين الخارطة رقم (2) كيف أصبح واقع العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية. فالخارطة تعكس بوضح كيف قسم المستعمر الأوروبي المنطقة العربية، وكيف تقاسم الحصص دون أن يُراعي تاريخها وطبيعتها الجغرافية المتصلة والمترابطة، أو الامتدادات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية بين الأقاليم العربية. يُضاف إلى ذلك، أن عملية رسم الحدود تمت بطريقة اعتباطية أشبه ما تكون برسم فنان لوحة فنية تعكس صورته ومصالحه بالكامل.

[656] جريدة نبأ، "سايكس بيكو المعاهدة السرية التي أعادت رسم خارطة الشرق الأوسط"، 22/ مايو/ 2016. استرجعت بتاريخ: 12-6-2017،

http://nabae24.com/?p=8764

الخارطة رقم (3)[657]: العراق بعد سايكس بيكو

تبين الخارطة رقم (3) كيف أصبح شكل العراق الحديث بعد أن قسمه المستعمر الأوروبي، كما تبين كيف رسمت ووضعت الحدود بين العراق وجيرانه، سوريا والأردن وتركيا وإيران والكويت والسعودية. لقد سُلخ العراق عن امتداداته الطبيعية والديموغرافية والتاريخية والاقتصادية وحُصر في نطاق الحدود المبينة في الخارطة أعلاه، دون منح شعوب المنطقة حق التفاعل فيما بينها وإنتاج دولة خاصة بها.

[657] موقع ألف ياء- الأخبار، خارطة العراق. استرجعت بتاريخ: 12-6-2017،

http://www.alef-yaa.com/index.php?operation=readPhoto&type=photo&filename=2457-2.jpg

الخارطة رقم (4)[658]: التوزيع الإثني والطائفي في العراق

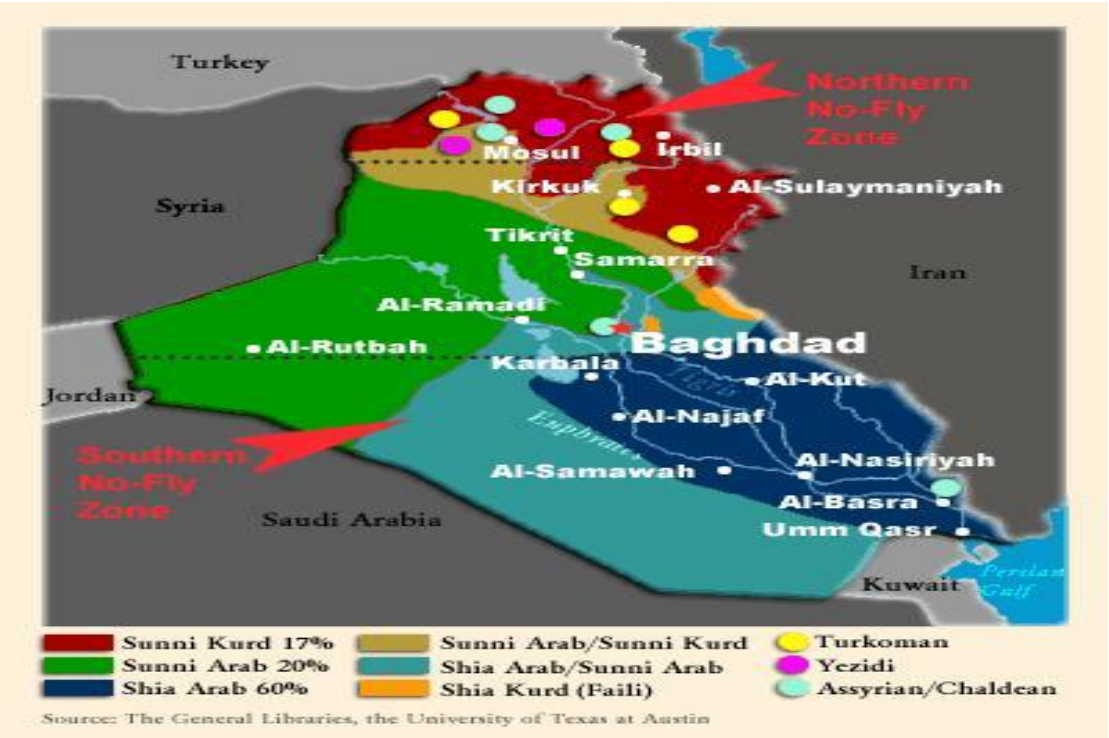

تبين الخارطة رقم (4) التوزيع الإثني والطائفي في العراق، وكيف أن الخارطة السياسية صُممت وفقاً للتوزيع الإثني والعرقي والطائفي. فشبح التقسيم الذي يُهدد سيادة الدولة العراقية ووحدتها اليوم يعتمد بالأساس على ذلك التوزيع الذي وظفه المستعمر البريطاني للوصول إلى هذا الخطر الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى إن استمر الحال على ما هو عليه في العراق.

[658] Historical Maps. Iraq map: Ethnic divisions of Iraq as of 2012. Retrieved on 6-2-2016, https://binged.it/2rPFt4H

الخارطة رقم (5)[659]: السودان وفق التقسيم الاستعماري

تبين الخارطة رقم (5) بوضوح كيف رسم المستعمر الأوروبي الحدود في شرق أفريقيا، متجاهلاً الامتدادات الطبيعية والديموغرافية والاقتصادية والتاريخية بين مجتمعات وشعوب تلك المنطقة. كما تبين الخارطة أهمية السودان بالنسبة للدول المجاورة في إطلالته على البحر الاحمر وعلى دول حوض النيل. علماً أن السودان الظاهر في الخارطة هو سودان ما قبل التقسيم والشرذمة.

[659] الجزيرة نت، "السودان.. معلومات أساسية"، استرجعت بتاريخ: 12-6-2017،

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/32ce6bb5-ee8a-4460-ac8c-e2a32aab1575

الخارطة رقم (6)[660]: التوزيع العرقي والإثني في السودان

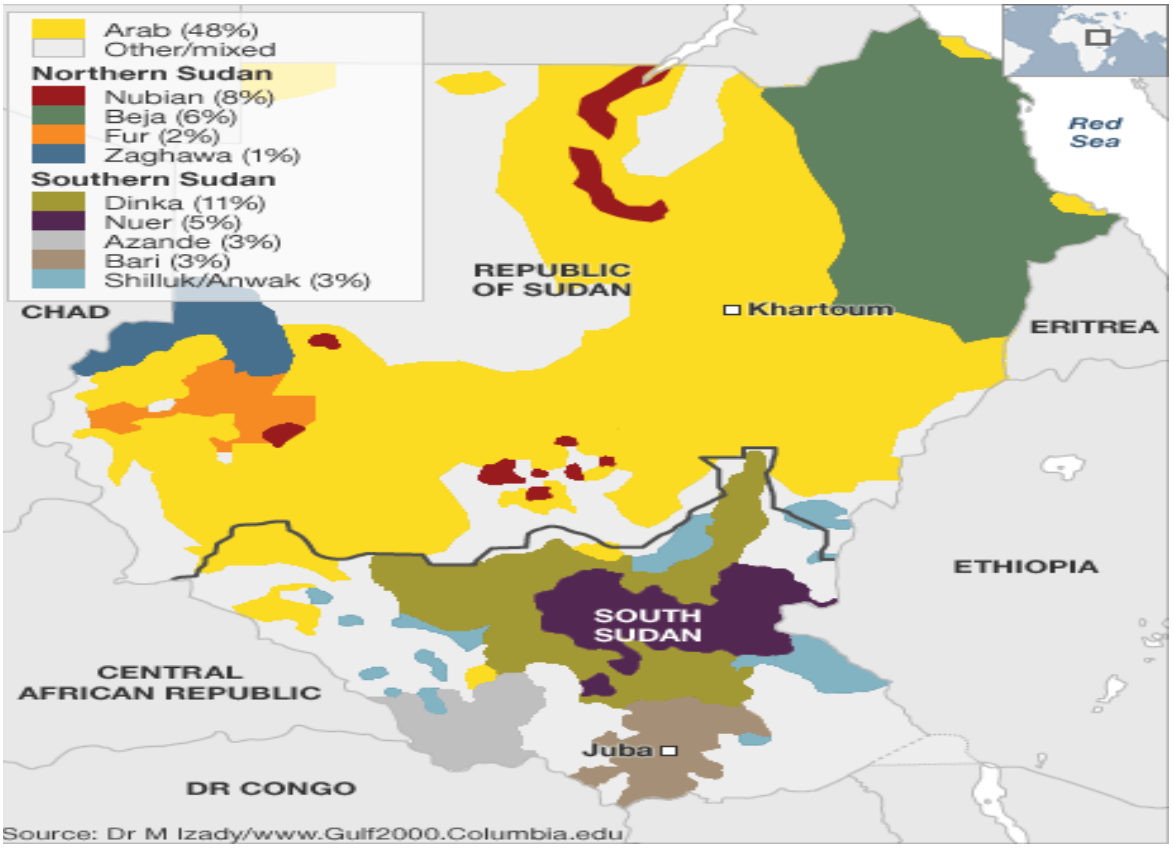

تبين الخارطة رقم (6) التوزيع العرقي والإثني في السودان، وكيف أن الخارطة السياسية صممت وفقاً لذلك التوزيع، وكيف أن التقسيم الذي تعرض له السودان اعتمد بالأساس على ذلك التوزيع الذي وظفه المستعمر البريطاني في عملية الشرذمة.

[660] Historical maps. South Sudan ethnic map. Retrieved on: 7-2 2016, https://binged.it/2rgHr1e

الخارطة رقم (7)[661]: الثروة النفطية في السودان

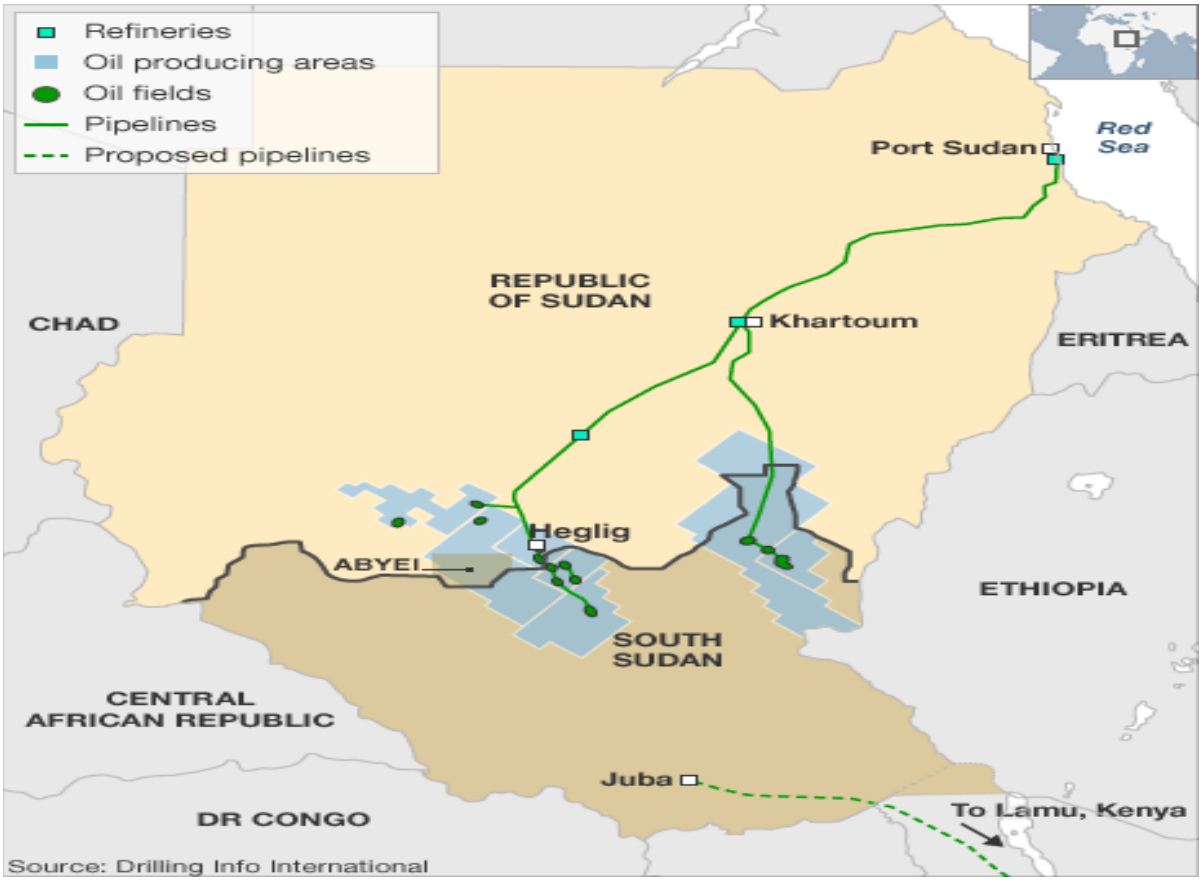

توضح الخارطة رقم (7) توزيع الثروة النفطية التي يمتلكها السودان، وكيف أنها تتركز بشكل كبير في الجزء الجنوبي الذي تم اقتطاعه وفصله عن الدولة الأم السودان.

[661] Historical maps. South Sudan oil map. Retrieved on: 7-2- 2016, ،https://binged.it/2sdkwDf

الخارطة رقم (8)[662]: السودان بعد تقسيمها إلى دولتين

يظهر في الخارطة رقم (8) سودان ما بعد انفصال الجنوب، حيث تبين الخارطة أن الأزمة السودانية لم تنتهِ بانفصال الجنوب، وإنما هناك ملفات أخرى مأزومة تهدد السودان بمزيد من الشرذمة والتقسيم، لا سيما ملفي دارفور وملف شرق السودان.

[662] خارطة السودان. استرجعت بتاريخ: 7-2-2016،
https://binged.it/2sj4f0l

المراجع

قائمة الكتب العربية:

الكتب العامة:

- ✓ إبراهيم، سعد الدين. هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.
- ✓ أبو حديد، محمد فريد. أمّتنا العربية. الجمهورية العربية المتحدة: وزارة التربية والتعليم، دار المعارف بمصر، 1965.
- ✓ أمين، جلال. الدولة الرخوة في مصر. القاهرة: سينا للنشر، 1993.
- ✓ الأقداحي، هشام محمود. معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
- ✓ الأنصاري، محمد جابر. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- ✓ الأيوبي، نزيه، وأمجد حسين. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- ✓ الأيوبي، نزيه نصيف. العرب ومشكلة الدولة. بيروت: دار الساقي، 1992.
- ✓ الجميل، سيّار. تكوين العرب الحديث. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.
- ✓ الحصري، أبو خلدون ساطع. حول القومية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

- ✓ الحوراني، هاني. "الدولة وتشكل النخب في شرقي الأردن الانتدابية (1946-1921)." في: دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي. عمان: دار سندباد للنشر، 2003.
- ✓ السيد حسين، عدنان، وعادل مجاهد الشرجبي. تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها، أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية ومركز كارنيفي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، 2011.
- ✓ السيد سليم، محمد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
- ✓ الشكري، علي يوسف. الأنظمة السياسية المقارنة. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2003.
- ✓ الشويري، يوسف. القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي- نظرة تاريخية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- ✓ العلي، صالح، وآخرون. تطور الفكر القومي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- ✓ الفالح، متروك. المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- ✓ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. أدب الدنيا والدين. مصر: مطبعة محمد علي، 1954.
- ✓ الموند، جابرييل، وبيغهام باول الابن. (ترجمة أحمد عناني). السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية. القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1980.
- ✓ بوسوزنى، مارشا بريبشتاين، وميشيل بينر أنجريست. السلطوية في الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

- ✓ حاج، ميلود عامر. بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- ✓ حماد، مجدي. جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003.
- ✓ دبلة، عبد العالي. الدولة رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- ✓ ربيع، محمد محمود (محرراً). مقلد، اسماعيل صبري (محرراً). موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994.
- ✓ رجب، إيمان أحمد. النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- ✓ زروخي، إسماعيل. الدولة في الفكر العربي الحديث. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999.
- ✓ زهران، جمال علي. أزمات النظام العربي وآليات المواجهة. القاهرة: دار الشروق، 2001.
- ✓ سالم، أحمد علي. الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- ✓ سالم، عبد العزيز. تاريخ الدولة العربية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014.
- ✓ شهوان، أسامة. إدارة الدولة المفاهيم والتطور. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.
- ✓ عبد اللطيف، كمال. العرب والحداثة السياسية. بيروت: دار الطليعة، 1997.
- ✓ عودة، أحمد فارس. مقارنة النظم السياسية: دراسة تحليلية. القدس: جامعة القدس، 2009.
- ✓ فارس، نبيه أمين، ومحمد توفيق حسين. هذا العالم العربي: دراسة في القومية العربية وفي عوامل التقدم والتأخر والوحدة والتفريق في العالم العربي. بيروت: دار العلم للملايين، 1953.

- ✓ فرسخ، عوني. *الأقليات في التاريخ العربي: منذ الجاهلية وإلى اليوم*. لندن: رياض السيد، 1994.
- ✓ مجيد، كمال. العولمة والدولة: دراسة لآثار العولمة على السلطة وخاصةً في العراق- إسرائيل- أفغانستان- تركيا- إيران- الجزائر- مصر- نيجيريا- كونغو- أرجنتين- الصين- الاتحاد السوفيتي- بريطانيا والولايات المتحدة. لندن: دار الحكمة، 2002.
- ✓ محجوب، محمد أحمد. الديمقراطية في الميزان. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1973.
- ✓ مطر، جميل، وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- ✓ منغست، كارين أ، وإيفان م أريغوين. مبادئ العلاقات الدولية. دمشق: دار الفرقد، 2013.
- ✓ نافعة، حسن. مبادئ علم السياسة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.
- ✓ هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006.
- ✓ هلال، علي الدين، ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- ✓ هنتنغتون، صموئيل. (ترجمة سمية فلوّ عبود). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. بيروت: دار الساقي، 1993.
- ✓ هيوود، أندرو. (ترجمة لبنى الريدي). النظرية السياسية: مقدمة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
- ✓ وتوت، علي وآخرون. المواطنة والهوية الوطنية. بغداد: معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، 2008.

- ✓ يحيى، جلال. العالم العربي الحديث. القاهرة: دار المعارف، 1965.

الكتب المتخصصة:

- ✓ إبراهيم، حسن أحمد. محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي- المصري. الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، د. ت.
- ✓ أبو السعود، صلاح. تاريخ وحضارة أرض الرافدين. مصر: مكتبة النافذة، 2011.
- ✓ أحمد، إبراهيم خليل. تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982.
- ✓ أحمد، عبد الغفار محمد، وسامية الهادي النقر. السودان: مستقبل التنمية والسلام. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1995.
- ✓ إدريس، شمس الهدى إبراهيم. الإنقاذ من الثورة إلى الدولة: هل نجح البشير فيما فشل فيه النميري. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010.
- ✓ أسَسَرد، فريد. المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- ✓ أكول، لام. (ترجمة إسماعيل آدم. وبشرى آدم). الحركة الشعبية لتحرير السودان: ثورة إفريقية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009.
- ✓ أليرـ، أبيل. (ترجمة بشير محمد سعيد). جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود. لندن: شركة ميد لايت المحدودة، 1992.
- ✓ الأفندي، عبد الوهاب. أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- ✓ الأمين، عبد الرحمن. ساعة الصفر: مذبحة ديموقراطية السودان الثالثة 1985-1989. القاهرة: أجندة واشنطن، 1992.

- ✓ البحيري، زكي. السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري: دراسة في علاقات وادي النيل 1899–1936. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009.
- ✓ البرازي، تمام مكرم. السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- ✓ البراك، فاضل. دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941. بغداد: الدار العربية للطباعة، 1979.
- ✓ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، 1980.
- ✓ البحيري، زكي. مشكلة دارفور الجذور التاريخية– الأبعاد الاجتماعية– التطورات السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- ✓ البوتاني، عبد الفتاح علي. العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958– 8 شباط 1963. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- ✓ الجميل، سيّار. الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية: العراق دراسات في السياسة والاقتصاد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.
- ✓ الجنابي، باسم كريم سويدان. مجلس الأمن والحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
- ✓ الحافظ، مهدي. الآن والغد: معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد. بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2012.
- ✓ الحريري، جاسم يونس. التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.

- ✓ الحريري، جاسم يونس. الدور الخليجي في العراق: دراسة حالة أحداث الموصل 2014. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
- ✓ الحسين، إبراهيم عبيد الله، ومنذر الشرع. الاقتصاد السوداني الواقع والآفاق، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
- ✓ الحمداني، حامد. صدام والفخ الأمريكي: غزو الكويت وحرب الخليج الثانية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011.
- ✓ الخطاب، رجاء حسين حسني. تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921- 1941. بغداد: دار واسط للنشر، جامعة بغداد، 1982.
- ✓ الخطيب، حميد. دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمات الدولية (العراق أنموذجاً). بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2016.
- ✓ الدوري، محمد. اللعبة انتهت!: من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.
- ✓ الزرو، نواف. حروب إسرائيل في العراق: معطيات- حقائق- وثائق: من النيل إلى الفرات: بين الحلم والتحقيق. عمان: توزيع دار مجدلاوي، 2005.
- ✓ السعدون، صالح بن محمود. رؤية تاريخية جديدة- العراق بين ثلاث استراتيجيات: جزيرة العرب، إيران، الدردنيل. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2010.
- ✓ السعدي، عباس فاضل. أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.
- ✓ السمر، عمّار علي. شمال العراق 1958- 1975: دراسة سياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

- ✓ السيد علي، عبد المنعم. البناء الاقتصادي العراقي: الأسس والمقومات- القيود والتحديات. العراق دراسات في السياسة والاقتصاد. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.
- ✓ السيوفي، نادر. حروب الموارد في أفريقيا: الكونغو الديمقراطية- سيراليون- أنجولا- ج. السودان. الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2008.
- ✓ الشربيني، عبد القادر إسماعيل السيد. جنوب السودان صراعات الحرب وصراعات السلام: دور الأحزاب السياسية 1947-1972. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- ✓ الصبور، عادل عبد. فاروق ملك مصر والسودان: بداية النهاية- تاريخ مصر 1936-1952. القاهرة: الدار العالمية للكتب والنشر، 2000.
- ✓ الطويل، أماني. العلاقات المصرية- السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح- قراءة وثائقية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- ✓ العباسي، سرحان غلام حسين. التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009: دراسة تاريخية وثائقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- ✓ العبيدي، سعد. أزمة المجتمع العراقي: قراءة نفسية في التدمير المنظم. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003.
- ✓ العبيدي، علي. تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
- ✓ العطيّة، غسّان. العراق نشأة الدولة 1908 – 1921. لندن: دار اللام، 1988.
- ✓ القاسم، صالح محمود. النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من 1969 إلى 1989. عمان: دار جليس الزمان، 2010.

- ✓ المديني، توفيق. تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
- ✓ المشاقبة، أمين، وميرغني أبكر الطيب. دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- ✓ الملّا، نوار سعد محمود. العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920- 2003. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.
- ✓ المهاجر، محمد كاظم. الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997.
- ✓ الناشف، خالد. الاختراق الصهيوني للعراق. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005.
- ✓ الناهي، هيثم غالب. تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- ✓ النحّاس، محمد الأمين عباس، وإجلال رأفت. أزمة دارفور: بداياتها وتطوراتها، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- ✓ النصراوي، عباس. (ترجمة محمد سعيد عبد العزيز). الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1995.
- ✓ النور، إبراهيم. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
- ✓ الوردي، علي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث. لندن: دار الورّاق، 2007.

- ✓ الونداوي، مؤيد. الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية: المجموعة الوثائقية الرسمية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام 1958. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- ✓ بطاطو، حنا. (ترجمة عفيف الرزّاز). العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.
- ✓ بينروز، إديث تيلتون، وآخرون. العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915–1975. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989.
- ✓ بينغيو، أوفرا. (ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني). كرد العراق: بناء دولة داخل دولة. بيروت: دار الساقي، 2014.
- ✓ توفيق، صبحي ناظم. حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة وإستانبول. بغداد: بيت الحكمة، 2002.
- ✓ جميل، حسين. العراق الجديد. بيروت: دار منيمنة للطباعة والنشر، 1958.
- ✓ حسن، يوسف فضل. دراسات في تاريخ السودان. الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، 1975.
- ✓ حسين، عبد الخالق. الطائفة السياسية ومشكلة الحكم في العراق. بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2011.
- ✓ حسين، فاضل وآخرون. تاريخ العراق المعاصر. العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1980.
- ✓ خدوري، مجيد. العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974.
- ✓ ديب، كمال. موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية. بيروت: دار الفارابي، 2013.

- ✓ ديب، كمال. زلزال في أرض الشّقاق: العراق 1915–2015. بيروت: دار الفارابي، 2003.
- ✓ رأفت، إجلال. انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- ✓ رأفت، إجلال، وهانئ رسلان. (تحرير نادية محمود مصطفى). ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004.
- ✓ رزق، يونان لبيب. السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899–1924. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1976.
- ✓ رسل، جيمس. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
- ✓ رشيد، عبد الوهاب حميد. التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- ✓ روسانو، ديدار فوزي. السودان إلى أين. القاهرة: دار العالم الثالث، 2003.
- ✓ زكي، محمد عادل. الاقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- ✓ زيني، محمد علي. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.
- ✓ سالم، محمد صلاح. العراق: ما جرى واحتمالات المستقبل. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.
- ✓ ستانسفيلد، جاريث. العراق الشعب والتاريخ والسياسة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

- ✓ سريّ الدين، عايدة العلي. السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998.
- ✓ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق: دراسة سياسية واقتصادية. دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1958.
- ✓ شول، بول دينق. جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012.
- ✓ طه، فيصل عبد الرحمن علي. الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936–1953. القاهرة: دار الأمين، 1998.
- ✓ عبد الجبار، فالح. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.
- ✓ عثمان، مبارك علي. السودان عقد التنمية الضائع والإمكانيات المهدورة: الإفقار في ظل الرأسمالية التابعة. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1993.
- ✓ علي، تيسير محمد أحمد. زراعة الجوع في السودان. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994.
- ✓ علي، حيدر إبراهيم. الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة. القاهرة: الحضارة للنشر، 2013.
- ✓ علي، حيدر إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.
- ✓ عودة، جهاد، وميران حسين. الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

- ✓ عويس، خالد. إرهاصات الوعي ونكساته: الجذور الثقافية للمسألة السودانية 2012. دبي: دار مدارك للنشر، 2012.
- ✓ غريب، حسن خليل. تدمير تراث العراق وتصفية علمائه. بيروت: دار الطليعة، منشورات حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، 2008.
- ✓ غليون، برهان. المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 4، 2015.
- ✓ قلندر، محمود. السودان ونظام الفريق عبود 17 نوفمبر 58-21 أكتوبر 64: مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهليز السياسة السودانية. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012.
- ✓ قلندر، محمود محمد. جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1955-1983: قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي. دمشق: دار الفكر، 2004.
- ✓ كولينز، روبرت أو. تاريخ السودان الحديث. الإسكندرية: دار العين للنشر، 2010.
- ✓ مجيد، كمال. العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق. لندن: دار الحكمة، 2000.
- ✓ محجوب، عمرو محمد عباس. الرؤية السودانية: الكتاب الأول إنتاج الفشل. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2013.
- ✓ محمد، ظاهر جاسم. تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969. القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003.
- ✓ محمد، محمد سليمان. السودان حروب الموارد والهوية. المملكة المتحدة: دار كيمبردج للنشر، 2000.

- ✓ مرعي، نجلاء. العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.
- ✓ مسعد، نيفين. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- ✓ معروف، هوشيار. الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال: دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل 1 حزيران 1972. الجمهورية العراقية: وزارة الإعلام، 1977.
- ✓ مُنيف، عبد الرحمن. العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة. الدار البيضاء: المركز الثقافي للنشر والتوزيع، لبنان: الدار العربية للعلوم نشر وطباعة وتوزيع، 2003.
- ✓ مهدي، فاضل عباس. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1977.
- ✓ نعمة، كاظم هاشم، وإجلال رأفت. أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- ✓ نقد، محمد إبراهيم. قضايا الديمقراطية في السودان: المتغيرات والتحديات. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1992.
- ✓ نوفل، رهاب. مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- ✓ يحيى، جلال. الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959.

أطروحات الدكتوراه:

- ✓ أبو دية، أحمد محمود عبد الفتاح. مشكلات الأقليات في الوطن العربي: دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2000.
- ✓ الرفاعي، إبراهيم محمد. الأقليات في العالم العربي. جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام تحت إشراف محمد رضا بن حماد، السنة الجامعية: 2007- 2008.

قائمة المقالات العربية:

المقالات العامة:

- ✓ إدريس، محمد السعيد. "خريطة معقدة: الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 196 (2014)، ص 66- 71.
- ✓ الأنصاري، محمد جابر. "الوعي الملتبس بالدولة القطرية: جذوره في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي- الإسلامي". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 173 (1993)، ص 38- 50.
- ✓ دحمان، غازي. "وجهة نظر: كيف يؤثر الصراع الدولي والإقليمي على مستقبل سورية والمنطقة". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 153 (2013)، ص 55- 66.
- ✓ الرشدان، عبد الفتاح. "جامعة الدول العربية بعد نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية". مجلة دراسات: العلوم الإدارية، الأردن: عمان، جامعة الأردن، عدد 1 (1997)، ص 170- 184.

- ✓ الزيدي، مفيد كاصد. "بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين". مجلة آفاق عربية، العراق: بغداد، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، عدد 5 (1993)، ص 18- 25.
- ✓ الشيحي، يعقوب. "الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 137 (2009)، ص 192- 204.
- ✓ ظريف، شاكر. "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 41-42 (2014)، ص 92- 103.
- ✓ عارف، نصر محمد. "المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 186 (2011)، ص 62- 65.
- ✓ عقيل، وصفي محمد عيد. "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة". مجلة إربد للبحوث والدراسات، الأردن: عمان، جامعة إربد الأهلية، عدد 1 (2013)، ص 1- 52.
- ✓ عمروش، عبد الوهاب. "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 189 (2012)، ص 24- 28.
- ✓ فرج، محمد. "المواطنة المنتهكة والمواطنة المنقوصة". مجلة أدب ونقد، مصر: القاهرة، حزب التجمع، عدد 277 (2008)، ص 72- 77.
- ✓ قنديل، عبد الناصر. "المواطنة بين المفهوم والتحديات (رؤية مدنية)". مجلة أدب ونقد، مصر: القاهرة، حزب التجمع، عدد 280 (2008)، ص 40- 49.
- ✓ كوثراني، وجيه. "التاريخ العربي من الدولة السلطانية إلى الدولة الحديثة". مجلة العربي، الكويت: وزارة الإعلام، عدد 577 (2006)، ص 134- 137.

- ✓ الكيلاني، شمس الدين. "الجابري: الدولة في الإسلام بين المفهوم والتاريخ". مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 10 (2014)، ص 139- 152.
- ✓ منصور، ممدوح محمود. "العولمة: المفهوم والظاهرة والأبعاد". مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 321 (2013)، ص 25- 27.
- ✓ الهواري، أنور. "ديمقراطية الإنسان أولاً". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141 (2000)، ص 54- 56.

المقالات المتخصصة:

- ✓ آدم، أسماء حسين محمد. "دراسة تحليلية عن الفيدرالية والفساد في أفريقيا: السودان ونيجيريا نموذجاً". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 38 (2013)، ص 139- 150.
- ✓ أبو رمان، محمد. "الأردن والعراق.. الاحتواء مقابل الفوضى". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مركز الأهرام، عدد 172 (2008)، ص 146- 151.
- ✓ أبو زيد عمر، سيد. "العراق وحكم الطوائف". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 153 (2013)، ص 88- 96.
- ✓ أحمد، بشير الجيلي. "التنمية الاقتصادية في السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 181 (2010)، ص 90- 93.
- ✓ أحمد، سعاد عبد العزيز. "بدء تحديث السودان عام 1821". مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 14 (1980)، ص 254- 289.
- ✓ أحمد، فرح. "الدور الإسرائيلي في دارفور... خطوة جديدة لتشويه العرب". مجلة القدس، مصر: القاهرة، مركز الإعلام العربي، عدد 102 (2007)، ص 25- 29.

- ✓ إدريس، محمد السعيد. "إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 162 (2005)، ص 74- 81.

- ✓ أرباب، ليلى سيد مصطفى. "الجيش والاستقرار السياسي في السودان". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 36 (2012)، ص 9- 25.

- ✓ أرباب، ليلى سيد مصطفى. "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 389 (2011)، ص 82- 95.

- ✓ البكري، ياسين سعد محمد. "القبيلة في العراق: ديناميتها ودورها السياسي: مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 363 (2009)، ص 86- 100.

- ✓ الجميل، سيّار. "نخبة العراق: من خصب التكوين إلى عنفوان التناقضات". مجلة الديمقراطية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 25 (2007)، ص 85- 92.

- ✓ الجواهري، عماد. كامل، عبد الكريم. "التجربة الاقتصادية في العراق 1921-1945". مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر: القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد 3 (1994)، ص 4- 32.

- ✓ الحباشنة، صداح أحمد، ومخلد عبيد المبيضين. "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن: عمان، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عدد 1 (2009)، ص 126- 148.

- ✓ الحسيني، أسماء. "العلاقات المصرية- السودانية في عالم متغير". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 178 (2009)، ص 206- 210.

- ✓ الحسيني، باسل جودت. "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 295 (2003)، ص 88- 102.

- ✓ الحمداني، قحطان أحمد سليمان. "الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 360 (2009)، ص 25- 47.

- ✓ الدسوقي، أيمن إبراهيم. "هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 138 (2009)، ص 219- 240.

- ✓ الربيعي، علي حسن. "تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 337 (2007)، ص 78- 98.

- ✓ الزبيدي، حسن لطيف كاظم. "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية". مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر: القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد 38 (2007)، ص 100- 112.

- ✓ السعدي، صبري زاير. "الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 378 (2010)، ص 42- 60.

- ✓ السيد، محمود وهيب. "جنوب السودان: واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً". مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، عدد 4 (2004)، ص 827- 866.

- ✓ الشاهي، أحمد. "الديمقراطية التوافقية في السودان". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 334 (2006)، 115- 126.

- ✓ الشريف، محمد صلاح الدين. "العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 176 (2009)، 240- 243.
- ✓ العناني، خليل. "إسرائيل تجني ثمار احتلال العراق". مجلة القدس، مصر: القاهرة، مركز الإعلام العربي، عدد 53 (2003)، ص 51- 54.
- ✓ القاضي، كريم. "مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 159 (2005)، 236- 238.
- ✓ القزاز، أياد. "عرض كتاب.. مجيد خدوري وآدمون غريب، ترجمة أمل محمود فايد، (الحرب في الخليج، 1990-1991: النزاع بين العراق والكويت وتبعاته)". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 243 (1999)، ص 151- 152.
- ✓ النجفي، سالم توفيق. "الاستبداد في نظام الحكم: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل (دراسة حالة العراق)". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 313 (2005)، ص 120- 140.
- ✓ النحّاس، محمد الأمين عباس. "أزمة دارفور: بداياتها وتطوراتها". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 312 (2005)، ص 70- 87.
- ✓ الهواري، عبد الرحمن. "توقيع إعلان نيروبي للسلام في السودان". مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 216 (2004)، ص 16- 23.
- ✓ الوتار، أبي محمد صبري. "جوانب من الجهود التنموية والتفاوت المعيشي في العراق 1971-1979". مجلة دراسات العلوم الإنسانية، إيران: كلية العلوم الإنسانية بجامعة تربيت مدرس، عدد 3 (1995)، ص 1127- 1166.
- ✓ الوتري، أكرم. "كيف وضع الدستور العراقي في سنة 1925؟". مجلة آفاق عربية، العراق: بغداد، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، عدد 10 (1993)، ص 43- 47.

- ✓ باركر، ند. "العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 398 (2012)، ص 222- 228.
- ✓ بجك، باسيل يوسف. "مذكرة القبض على الرئيس السوداني: نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 355 (2008)، ص 92- 107.
- ✓ بطاطو، حنا. "التحليل الطبقي والمجتمع العراقي". مجلة النهج، سوريا: دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية، عدد 61 (2001)، ص 74- 91.
- ✓ بني سلامة، محمد، ومحمد كنوش الشرعة. "أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 347 (2008)، ص 79- 95.
- ✓ تركي، أحمد السيد. "القضية الكردية في العراق". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 135 (1999)، ص 117- 122.
- ✓ جواد، سعد ناجي، "العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية الطائفية"، مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 129 (2007)، 152- 165.
- ✓ حبيب الله، غانم. "وحدة العراق بين المخطط الاستعماري الغربي والتآمر العربي". مجلة كنعان، فلسطين: الطيبة، مركز إحياء التراث العربي، عدد 17 (1992)، ص 23- 28.
- ✓ حبيب الله، محمد عثمان. "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 161 (2005)، ص 270- 277.
- ✓ حجازي، خالد. "التغلغل الإسرائيلي في (العراق الجديد)". مجلة صامد الاقتصادي، لبنان: بيروت، مؤسسة صامد: جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، عدد 145-146 (2006)، ص 147- 165.

- ✓ حسن، رخا أحمد. "السودان والتحديات الداخلية والخارجية". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 142 (2010)، ص 111- 128.
- ✓ حسن، منى. "أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر". مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 52 (2010)، ص 97- 104.
- ✓ دياب، أحمد إبراهيم. "حالة السودان الاجتماعية والسياسية من 1925-1936". مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 27 (1986)، ص 16- 23.
- ✓ دياب، أحمد إبراهيم. "معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا وأثرها السياسي على السودان". مجلة المؤرخ العربي، العراق: بغداد، اتحاد المؤرخين العرب، عدد 25 (1984)، ص 185- 192.
- ✓ رأفت، إجلال. "أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 127 (2006)، ص 96- 108.
- ✓ راشد، سامح. "العراق الجديد: مآلات الاحتلال والمستقبل". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 139 (2009)، ص 47- 63.
- ✓ رسلان، هانئ. "تحت الاختبار: بوادر التقارب في العلاقات المصرية- السودانية". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 197 (2014)، ص 88- 91.
- ✓ رسلان، هانئ. "أزمة دارفور والعلاقات السودانية- التشادية". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 177 (2009)، ص 270- 274.
- ✓ رسلان، هانئ. "السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية.. الأبعاد والمخاطر". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 174 (2008)، ص 192- 197.

- ✓ رسلان، هانئ. "أزمة دارفور والقرار 1706.. الأبعاد والتداعيات". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 166 (2006)، ص 182- 187.
- ✓ زرنوقة، صلاح سالم. "العراق والأمم المتحدة: اتفاق النفط مقابل الغذاء". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 125 (1996)، ص 147- 151.
- ✓ سعيد، الشفيع خضر. "تحديات الأزمة وإعادة بناء الدولة الحديثة في السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141 (2000)، ص 81- 90.
- ✓ سعيد، كرم. "التقاطع التركي- الإيراني في العراق". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 207 (2017)، ص 140- 143.
- ✓ سلامة، عبد الغني. "السودان الجنوبي: المولود الجديد". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 146 (2011)، ص 201- 213.
- ✓ سمارة، عادل. "العراق تحت الاستعمار المعولم، الأمة العربية إفلاس الدولة القطرية وإعادة تجديد الذات". مجلة كنعان، فلسطين: الطيبة، مركز إحياء التراث العربي، عدد 113 (2003)، ص 5- 29.
- ✓ شافعي، بدر حسن. "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 183 (2011)، ص 172- 178.
- ✓ شافعي، بدر حسن. "دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 151 (2003)، ص 240- 243.
- ✓ شعبان، عبد الحسين. "العراق من الاستبداد المزمن إلى فوضى الاحتلال". مجلة الدراسات الإعلامية، مصر: القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، عدد 115 (2004)، ص 197- 204.

- ✓ صالح، محمد عبد الرحمن. "أزمة السودان لم تبدأ مع حكم الإنقاذ". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 141 (2000)، ص 91- 108.
- ✓ صيوان، هيثم كريم. "فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 389 (2011)، ص 64- 81.
- ✓ عاشور، محمد. "المحكمة الجنائية الدولية والسودان.. جدل السياسة والقانون". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 28 (2010)، ص 125- 136.
- ✓ عباس، علي عبدالله. "أثر سياسة المكايدة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي على مستقبل السودان". مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 46 (1993)، ص 53- 56.
- ✓ عبد الجواد، جمال. "محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري- الإسلامي". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 128 (1997)، ص 70- 77.
- ✓ عبد الرحمن، حمدي. "لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 184 (2011)، ص 35- 58.
- ✓ عبد الرحمن، حمدي. "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 183 (2011)، ص 164- 167.
- ✓ عبد العزيز، هشام. "النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني 1941- 1946". مجلة شؤون فلسطينية، قبرص: نيقوسيا، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 186 (1988)، ص 58- 83.
- ✓ عبد القوي، سامي صبري. "الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 167 (2007)، ص 200- 203.

- ✓ عبد الله، عبد المنعم محمد صالح. "أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 36 (2012)، ص 26- 46.
- ✓ عبد الناصر، وليد. "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 127 (1997)، ص 48- 63.
- ✓ عبد النور، محمد حسب الرسول. "دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 411 (2013)، ص 72- 93.
- ✓ عبيد، منى حسين. "السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 29 (2011)، ص 73- 93.
- ✓ عثمان، محمد. "استفتاء جنوب السودان الوحدة أو الانفصال". مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 52 (2014)، ص 87- 96.
- ✓ علي، حيدر إبراهيم. "السودان: استراتيجية الهويات المتنازعة". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 129 (2007)، ص 178- 195.
- ✓ علي، حيدر إبراهيم. "الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 128 (1997)، ص 58- 61.
- ✓ علي، مبارك. "السودان: الأزمة الاقتصادية.. الأبعاد والحجم". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 128 (1997)، ص 62- 65.
- ✓ عواد، عماد. "أزمة دارفور: تعدّد الأبعاد وتنوّع الإشكاليات". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 308 (2004)، ص 48- 64.

- ✓ فريج، حنا يوسف. "المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة". مجلة قراءات سياسية، فلوريدا: مركز دراسات الإسلام والعالم، عدد 1 (1993)، ص 9- 44.
- ✓ فياض، خالد. "تطور العلاقات السورية العراقية: الفرص والمخاطر". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 130 (1997)، ص 122- 124.
- ✓ قويدر، رشيد. "تداعيات احتلال العراق.. والدور الإسرائيلي السري والعلني". مجلة صامد الاقتصادي، لبنان: بيروت، مؤسسة صامد: جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، عدد 145- 146 (2006)، ص 166- 196.
- ✓ كامل، أنور السيد. "التحول في جنوب السودان وأثره على الاستقرار الإقليمي". مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 67 (2014)، ص 11- 120.
- ✓ كامل، أنور سيد. "التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية". مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عدد 63 (2013)، ص 55- 98.
- ✓ كورترايت، ديفيد وآخرون. "العقوبات الذكية: إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 268 (2001)، ص 37- 83.
- ✓ لاماني، مختار. "الأقليات في العراق: الضحية الأخرى". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 369 (2009)، ص 159- 171.
- ✓ لايفن، أناتول. "البترول هو الهدف وإسرائيل شريك رئيسي". مجلة الكتب وجهات نظر، مصر: القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، عدد 47 (2002)، ص 26- 28.

- ✓ مؤسسة ستراتفور. "تحليل اقتصادي: العراق عملاق الطاقة الذي نام طويلاً". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 298 (2003)، ص 125-133.

- ✓ *مجلة اليسار* (د. م). "أزمة العلاقات المصرية السودانية". مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 35 (1993)، ص 45- 47.

- ✓ محمد، خالد فهمي. "حسابات الدولة الوليدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان". مجلة الدفاع، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 332 (2014)، ص 42- 46.

- ✓ محمد، سمر إبراهيم. "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان". مجلة شؤون عربية، مصر: القاهرة، جامعة الدول العربية، عدد 160 (2014)، ص 187- 201.

- ✓ محمد، وليد سالم. "الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 41-42 (2014)، ص 121-136.

- ✓ محمود، أحمد إبراهيم. "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 166 (2006)، ص 188- 192.

- ✓ مرسي، مصطفى عبد العزيز. "العلاقات العراقية- السورية.. نحو مزيد من التأزم". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 162 (2005)، ص 88- 91.

- ✓ مرعي، نجلاء. "أعراض الانفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 188 (2012)، ص 120- 125.

- ✓ مزاحم، هيثم. "قراءة في أسس النظام السياسي العراقي الجديد". مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 136 (2010)، ص 127-137.

- ✓ مصطفى، عدنان ياسين. "التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 295 (2003)، ص 68- 87.
- ✓ مكاوي، بهاء الدين. "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 176 (2009)، ص 244- 247.
- ✓ منظمة مجموعة مستقبل العراق. "نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد، غير طائفي". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 373 (2010)، ص 108- 119.
- ✓ موسى، عايدة العزب. "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل". مجلة الكتب وجهات نظر، مصر: القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، عدد 62 (2004)، ص 6- 9.
- ✓ موسى، عبده مختار. "البعد الديني لمسألة جنوب السودان مع إشارة إلى الفترة (1989- 2005)". المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 25 (2010)، ص 47- 62.
- ✓ نعمة، كاظم هاشم. "أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 314 (2005)، ص 89- 110.
- ✓ نور الدين، محمد. "تركيا والحرب العراقية". مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 111 (2003)، ص 184- 198.
- ✓ هلال، رضا محمد. "الأكراد بين الفيدرالية والانفصال". مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 205 (2016)، ص 124- 131.

- ✓ والستن، سكوت، وكوزك كاترين. (ترجمة عمر عبد الكريم محمود الجميلي). "التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق (2003-2015)". مجلة المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 434 (2015)، ص 85- 120.
- ✓ يوسف، صلاح. "الأردن.. والعراق هل يبقي الاقتصاد على ما أفسدته السياسة". مجلة اليسار، مصر: القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، عدد 108 (1999)، ص 53- 54.

قائمة المجلات والمواقع الإلكترونية العربية:

- ✓ أحمد، بيداء محمود، وفردوس عبد الرحمن كريم. "العلاقات العراقية- السورية وآفاق التعاون: دراسة تاريخية سياسية". مجلة كلية التربية، العدد 2 (2010)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 26-2-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=38871

- ✓ أحمد، نوال قاسم، ومحمد حسن عمر (مشرفاً). رؤية استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في السودان (رسالة ماجستير). السودان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، دار المنظومة، (2011)، بتاريخ: 7-11-2016،

.http://search.mandumah.com/Record/569581

- ✓ أحمد، وليد خالد. "نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية". مجلة كتابات، (2013)، بتاريخ: 30-11-2015،

http://www.kitabat.com

- ✓ البدراني، أحمد فكاك. "التعليم في العراق إبان العهد الملكي". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد 4 (2012)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 5-5-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=44810

- ✓ الجزيرة نت، "السودان.. معلومات أساسية"، بتاريخ: 12-6-2017،

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/32ce6bb5-ee8a-4460-ac8c-e2a32aab1575

- ✓ الرحيلي، وفاء زين عبيد. *خارطة أماكن حكم الدولة العثمانية*. (العنوان مضاف من الباحث). موقع جامعة الملك عبد العزيز، بتاريخ: 12-6-2017،

http://walruhaili.kau.edu.sa/ImageGallery.aspx?Site_ID=0009581&LNG=AR&Gal=4054

- ✓ الرويلي، علي بن هلهول. "الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب قسم البرامج الخاصة (2011)، بتاريخ: 22-4-2015،

http://nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/Seminars002/acss_26042003/Documents/1.pdf

- ✓ الزبيدي، زهير خضير عباس. "جدلية العلاقة بين السلطة والمواطنين وانعكاسها على واقع الدولة العراقية: دراسة حالة العراق قبل نيسان 2003". مجلة جامعة كربلاء، العدد 4 (2007)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 14-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=54229

- ✓ السامرائي، توفيق خلف. "دور المحتل في تفتيت النسيج الاجتماعي العراقي". مجلة سر من رأى، العدد 25 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 13-4-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20950

- ✓ السعدي، محمد داخل كريم، وشذى فيصل العبيدي. "التوجهات الإسرائيلية نحو العراق 1958- 2005". مجلة جامعة ذي قار العلمية، مجلد 7، العدد 8 (2012)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 7-12-2015،

http://www.iasj.net

✓ الشمري، ناظم نواف، وطه حميد حسن العنبكي. "أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها". مجلة السياسية والدولية، العدد 26-27 (2015)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 9-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105756

✓ الشهواني، هاشم حسن حسين. "العلاقات العراقية- المصرية وآفاقها المستقبلية". مجلة دراسات إقليمية، العدد 21 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 7- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6430

✓ الشاطري، مشعان. "مفهوم الأزمة: خصائصها ومراحل نشوئها". المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 18-6-2011، ف: 6. بتاريخ: 24-2-2018،

https://hrdiscussion.com/hr32773.html

✓ الظالمي، رشيد باني، وغسان طارق ظاهر. "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذجاً)". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1 (2015)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 21-3- 2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=103146

✓ العمراني، السر أحمد. "المواطنة والنشء: السودان نموذجاً". مجلة الطفولة والتنمية، العدد 18 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 15-7-2016،

http://search.mandumah.com/Record/146921

- ✓ القصار، طارق محمد طيب، وطارق محمد ذنون الطائي. "أثر العامل الخارجي في المواطنة". مجلة دراسات إقليمية، العدد 13 (2009)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 8-12-2015،

\http://www.iasj.net

- ✓ اللهيبي، حازم محمد. "الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد". العراق – الموصل، (2007)، بتاريخ: 24-11-2016،

http://bit.ly/2frUkiW

- ✓ المبارك، أم العز. "التغيير الاجتماعي في السودان". مجلة دراسات مجتمعية– مركز دراسات المجتمع– السودان، العدد 12 (2014)، بتاريخ: 1-10-2016،

http://search.mandumah.com/Record/758540

- ✓ النعيمي، حازم عبد الحميد. "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية". مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 21 (2006)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 20-4-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9375

- ✓ النعيمي، قيس فاضل محمد. "مصر وأزمة الخليج 1990- 1991 بين العراق والكويت". مجلة التربية والعلم، العدد 4 (2010)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 10-5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58610

- ✓ بوغارت، لوري بلوتكين. "التمويل السعودي لتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي، العدد 2275 (حزيران 2014)، بتاريخ: 22-2-2017،

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/saudi-funding-of-isis

- ✓ جاد الرب، خضر الخواض. "الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار". مجلة آفاق الهجرة– مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان– الخرطوم، العدد 11 (2013)، بتاريخ: 10-10-2016،

http://search.mandumah.com/Record/642572

- ✓ جريدة نبأ، "سايكس بيكو المعاهدة السرية التي أعادت رسم خارطة الشرق الأوسط"، 22/ مايو/ 2016. بتاريخ: 12-6-2017،

http://nabae24.com/?p=8764

- ✓ حسن، شذى زكي. "النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 12- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=35811

- ✓ حسن، وجدان فالح. "المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق". مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 6 (2012)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 9-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=66279

- ✓ حسين، رهبة أسودي. "الفساد الإداري والمالي في العراق: دراسة اجتماعية سياسية". مجلة حولية المنتدى، العدد 6 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 18-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=77983

- ✓ حسين، سرحان غلام. "المساعي والجهود العربية والأفريقية والدولية في تسوية مشكلة دارفور 1989- 2005". المجلة السياسية والدولية، العدد 15 (2010)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 13- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=9397

- ✓ خارطة السودان. بتاريخ: 7-2-2016،

https://binged.it/2sj4f0l

- ✓ ذنون، فواز موفق. "الأردن وحرب الخليج الثالثة". مجلة دراسات إقليمية، العدد 3 (2005)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 22-4-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=67678

- ✓ رميح، طلعت. "ثورة الإنقاذ في السودان: مشروع بناء الدولة وإشكالياته". مجلة شؤون الأوسط، العدد 48 (1996)، بتاريخ: 15-7-2016،

http://search.mandumah.com/Record/269954

- ✓ طبرة، حسن. "دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق: الكلفة الاجتماعية للفساد". العراق: هيئة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 6، بتاريخ: 24-11-2016،

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p02.pdf

- ✓ عبيد، منى حسين. "التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني". مجلة كلية التربية للبنات مجلد 25، العدد 3 (2014)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 28-9-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=93703

- ✓ علي، سها سليمان. "العلاقات العراقية- المصرية بين 1958- 1968". مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 23 (2016)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 4- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=121058

- ✓ كاظم، محمد كريم، ومصطفى فاروق مجيد. "العراق ومنطقة الخليج العربي: سباق المكانة والدور الإقليمي". مجلة دراسات دولية، العدد 66 (2016)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 4- 5- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=117522

- ✓ مجيد، إياد عبد الكريم. "العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية". مجلة دراسات دولية، العدد 50 (2011)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 20-4- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=60832

- ✓ محمد، أحمد سلمان، وفيصل شلال عباس. "العلاقات العراقية- السورية الواقع والآفاق". مجلة الآداب، العدد 113 (2015)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 24-2- 2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=107983

- ✓ محمد، بابكر موسى. "الهجرة الداخلية في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية". مجلة آفاق الهجرة- مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان- الخرطوم، العدد 2 (2010)، بتاريخ: 10-10-2016،

http://search.mandumah.com/Record/641899

- ✓ مخلوف، مريم. "مفهوم الأزمة الدولية". الموسوعة السياسية، 2017. بتاريخ: 24-2-2018،

http://political-encyclopedia.org/2017/06/09/مفهوم-الأزمة-الدولية/

- ✓ ميلر، فريد (ترجمة لينا الحضيف، ومحمد الرشودي). "نظرية أرسطو السياسية". حكمة: موسوعة ستانفورد للفلسفة، 20-8-2017. بتاريخ 25-2-2018،

http://hekmah.org/wp-content/uploads/2017/08/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D8%B7%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9.pdf

- ✓ موقع ألف ياء- الأخبار. خارطة العراق. بتاريخ: 12-6-2017،

http://www.alef-yaa.com/index.php?operation=readPhoto&type=photo&filename=2457-2.jpg

- ✓ وتوت، علي. "ظاهرة الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها". مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 5 (2007)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 17-3-2016،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=19979

- ✓ وهيب، حسين حافظ. "العلاقات العراقية السورية". مجلة دراسات دولية، العدد 30 (2006)، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، بتاريخ: 26-2-2017،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=61307

قائمة المواقع الإلكترونية الأجنبية:

- ✓ Ahmed, Nuha Mohamed Elamin. "Fighting Poverty in Sudan." *IARIW-CAPMAS Conference (Experiences and Challenges in Measuring Income, Wealth, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa).* Egypt, (November 23-25, 2015). Retrieved on: 10-11-2016,

  http://iariw.org/egypt2015/nuha-ahmed.pdf

- ✓ Arora. G. L: UNESCO Consultant. "Republic of Sudan, Sudan Basic Education Sub-Sector Study: Analysis of Curriculum and Suggestions for National Curriculum Framework." Retrieved on: 5-11-2016,

  http://portal.unesco.org/education/en/files/33341/10944555433sudan_curriculum.pdf/sudan_curriculum.pdf

- ✓ Central Intelligence Agency. " Africa: Sudan." *The World fact Book.*

  Retrieved on: 10-11-2016,

  https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html

- ✓ Dreze, Jean, and Haris Gazdar. "Hunger and Poverty in Iraq, 1991." *World Development* Vol. 20, No. 7. Retrieved on: 24-11-2016,

  http://www.sas.upenn.edu/~dludden/DREZEgazdarIRAQ1991.pdf

- ✓ Historical maps. *South Sudan ethnic map*. Retrieved on: 7-2 2016,

  https://binged.it/2rgHr1e

- ✓ Historical maps. *South Sudan oil map*. Retrieved on: 7-2 2016. https://binged.it/2sdkwDf
- ✓ Historical Maps. *Iraq map: Ethnic divisions of Iraq as of 2012*. Retrieved on: 6-2-2016.

  https://binged.it/2rPFt4H
- ✓ Policy Brief. "Poverty In The Sudan." (June 2011). Retrieved on: 10-11-2016,

  http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/sifsia/docs/Policy%20Brief%20on%20Poverty%20in%20Sudan%20(PH%20AA)SE%20(3).pdf
- ✓ Rotberg, Robert I. "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators." Retrieved on: 8-1-2015,

  https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf
- ✓ Sondrol, Paul C. "Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner." *Journal of Latin American Studies*, no. 3 (1991) .Retrieved on: 10- 5- 2017.

  https://www.jstor.org/stable/pdf/157386.pdf
- ✓ The World Bank. "Living Standards, Inequality, and Poverty." Retrieved on: 26-11-2016.

  http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/Confronting_Poverty_In_Iraq_E_Chapter_3.pdf

- ✓ UNDP, Human Development Report 2015. "Work for human development: briefing note for countries on the 2015 Human Development Report, Sudan." (2015). Retrieved on: 10-11-2016.

  http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/SDN.pdf

- ✓ Vannoni, Matia. "State failure and how to measure it". *Effectius Newsletter*, issue. 17 (2012). Retrieved on: 8-1-2015.

  http://effectius.com/yahoo_site_admin/assets/docs/Matia_Vannoni_State_failure.7184205.pdf

- ✓ World Bank and Government of Iraq and Kurdistan Region. "Poverty In Iraq, 2012-2014." (2015). Retrieved on: 26-11-2016.

  http://documents.worldbank.org/curated/en/239351468915807676/pdf/106991-WP-P154864-PUBLIC-PovertyinIraqfinal.pdf

- ✓ World Data on Education. "Donnees mondiales de l education, Datos Mundiales de Education." Seventh edition, (2010). Retrieved on: 4-11-2016.

  http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Sudan.pdf

- ✓ www.unicef.org. "Sudan Education Sector." Issue. 1 (2014). Retrieved on: 4-11-2016.

  https://www.unicef.org/sudan/Sudan_Education_Sector_Quarterly_Bulletin_-_Issue_1.pdf

فهرس تفصيلي

المقدمة 1

الجزء الأول: هيمنة التشابه في المفاعيل الخارجية المُؤَسِّسَة لأزمة الدولة في الحالتين 42

الفصل الأول: تصميم مأزوم للنشأة ماس بمستقبل سيادة الدولة 44

المبحث الأول: نشأة الدولة العراقية 44

الفقرة الأولى: النشأة قبل الاستعمار الحديث 45

أولاً: العراق في ظل الحكم الإسلامي..... 46

ثانياً: العراق في ظل الدولة العثمانية..... 47

الفقرة الثانية: النشأة في ظل الاستعمار الحديث 49

المبحث الثاني: نشأة الدولة السودانية..... 60

الفقرة الأولى: تعاقب الحكم الخارجي للسودان..... 61

أولاً: الحكم التركي المصري للسودان 63

ثانياً: الحكم البريطاني المصري للسودان 67

الفقرة الثانية: تداخل النشأة المأزومة بين العراق والسودان..... 80

أولاً: نقاط التقاء الأزمة 81

أ. أثر المستعمر في أزمة النشأة. 81

ب. أثر المستعمر في ضرب النسيج المجتمعي..... 82

ثانياً: نقاط التباين الخاصة في النشأة 84

أ. إدارة المستعمر للبلدين..... 84

ب. إدارة المستعمر البريطاني للتنوع المجتمعي..... 85

الفصل الثاني: امتدادات للنشأة مُهددة لسيادة الدولة 85

المبحث الأول: ديمومة الرقابة الخارجية..... 86

الفقرة الأولى: إغراق الدولة في صراعات جانبية مصطنعة 86

أولاً: زج العراق في الحروب الإقليمية والصراعات الدولية..... 90

ثانياً: اصطناع خلافات داخلية في السودان ذات طبيعة انفصالية..... 96

أ. دور الدول الخارجية في إشعال فتيل الأزمة السودانية. 97

ب.دور التغيّرات في النظام الدولي في أزمة الدولة السودانية.. 105

الفقرة الثانية: مآلات إغراق الدولة بالأزمات المفتعلة 108

أولاً: المآلات المتشابهة 109

ثانياً: المآلات المتباينة 111

المبحث الثاني: تعاظم التدخل الخارجي في صناعة الأزمات الداخلية..... 112

الفقرة الأولى: بروز ظاهرة الفوضى..... 112

أولاً: مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى في العراق 113

أ.دور الجهات الفاعلة في صناعة ظاهرة التعصب والفوضى... 113

ب.دور المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية..... 135

ثانياً: مفاعيل بروز ظاهرة الفوضى والتعصب في إقليم دارفور 143

أ.بعد داخلي ذو سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي للأزمة.. 144

ب.بعد خارجي إقليمي ودولي..... 148

الفقرة الثانية: تعاظم ظاهرة العولمة..... 163

أولاً: تأثير ظاهرة العولمة على الدولة العراقية..... 163

أ.التأثير المباشر من خلال أدوات العولمة.. 164

ب.التأثير من خلال مجلس الأمن 168

ثانياً: تأثير ظاهرة العولمة على الدولة السودانية..... 175

أ.التأثير من خلال مؤسسات سياسية وقضائية دولية.. 177

ب.التأثير من خلال المؤسسات المالية الدولية 182

خاتمة الجزء الأول 185

الجزء الثاني: تشابه مهيمن لإستمرارية المفاعيل الداخلية في إدامة أزمة الدولة في الحالتين..... 190

الفصل الأول: مفاعيل سياسية غير معقلنة مُهددة لسيادة الدولة..... 191

المبحث الأول: الخلل البنيوي في النظام السياسي 192

الفقرة الأولى: تعاقب أنظمة سلطوية 193

أولاً: تعاقب الأنظمة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي..... 193

ثانياً: تعاقب الأنظمة بعد الاحتلال الأمريكي..... 208

أ.مرحلة الاحتلال الأمريكي.. 209

ب.النظام العراقي الجديد. 210

الفقرة الثانية: تعاقب أنظمة سلطوية مغلفة بديمقراطية هشة 217

أولاً: الحياة السياسية السودانية قبل الاستقلال 218

ثانياً: طغيان الحكم العسكري في السودان بعد الاستقلال 222

المبحث الثاني: تداخل تداعيات مشتركة في صناعة أزمة الدولة..... 237

الفقرة الأولى: الفشل في بناء المواطنة 237

أولاً: فشل المفهوم في العراق..... 237

ثانياً: فشل المفهوم في السودان 242

الفقرة الثانية: تفشي مفاهيم هدّامة..... 244

أولاً: الحالة العراقية 245

أ.انتشار ظاهرة الفساد.. 245

ب.عجز الدولة العراقية عن تحقيق الاستقرار والتنمية المجتمعية..... 247

ثانياً: الحالة السودانية 249

أ.فساد مستفحل في عضد الدولة..... 249

ب.طغيان الطابع الشخصاني على عمل المؤسسات..... 250

الفصل الثاني: مفاعيل اقتصادية واجتماعية مضطربة مفككة لسيادة الدولة..... 255

المبحث الأول: المفاعيل الاقتصادية 255

الفقرة الأولى: دور المفاعيل الاقتصادية قبل الاستقلال 256

أولاً: الحالة العراقية 257

أ.الاقتصاد العراقي في العهد العثماني..... 257

ب.الاقتصاد العراقي في العهد الملكي. 258

ثانياً: الحالة السودانية 260

أ.الحقبة التركية – المصرية.. 261

ب.الحقبة البريطانية... 262

الفقرة الثانية: دور المفاعيل الاقتصادية بعد الاستقلال 263

أوّلاً: الحالة العراقية 263

أ.الاقتصاد العراقي في ظل النظام الجمهوري..... 263

ب.الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي. 269

ثانياً: الحالة السودانية 273

أ.مرحلة ما قبل حكم النميري..... 273

ب.مرحلة ما بعد النميري..... 277

المبحث الثاني: المفاعيل الاجتماعية..... 283

الفقرة الأولى: التعاطي السيء مع أساسيات الحياة الاجتماعية 283

أولاً: فشل النظام التعليمي والتربوي..... 284

أ.الحالة العراقية.... 284

ب.الحالة السودانية..... 287

ثانياً: انتشار الفقر وضعف الرعاية الصحية..... 291

أ.حالة المجتمع العراقي.. 291

ب.حالة المجتمع السوداني 295

الفقرة الثانية: أزمة التركيبة السكانية..... 299

أولاً: الفشل في التعامل مع تنوع البنية الاجتماعية المكونة للدولة..... 299

أ.الحالة العراقية متعددة المشارب..... 299

ب.تركيبة سكانية سودانية فسيفسائية. 310

ثانياً: بروز ظاهرة الترييف..... 316

أ.الحالة العراقية.... 317

ب.الحالة السودانية 318

خاتمة الجزء الثاني 320

الخاتمة العامة..... 325

فهرس الملاحق..... 343

ملاحق الدراسة 344

المراجع 353